



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس عشر

ثأر - جماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري وصحيح)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

طباعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة :

الفصاص .

٢ - الفصاص : القود ، وهو القتل بالقتل ، أو الجرح بالجرح .^(١)

والعرف بين الثأر والفصاص أن الفصاص يدل على مساواة في القتل أو الجرح ، أما الثأر فلا يدل على ذلك بل ربما دل على المعالاة لما في معناه من انتثار الغضب ، وطلب الدم وإسكاته .

الثأر في الجاهلية -

٣ - ترخر كتب التاريخ والتفسير والمنى مذكر عادات الجاهلية في الثأر ، وكلها تؤكد أن عادة الثأر كانت متأصلة عند العرب قبل الإسلام ، وأن الثأركن شائعاً دائماً حيث كان نظام العقوبة يقوم مقام الدولة ، وكل قبيلة تعاقب مسببها وجنسها وفروعها ، وتعتبر منسبها أفضل من غيرها ، وكانت العلاقة بين القبائل خاضعة لحكم القوة ، والقوة هي القانون ، والحق انفعوي وسوكان معتداً بها ، والاعتماد على أحد أفراد القبيلة يعتبر اعتماداً على القبيلة بأكملها ، وينضام أفرادها في الانتقام ويصرفون في الثأر ، فلا تكتفي قبيلة المتقول بغنل الجنائي ، لأنها براء غير كفء لمن قتلوه ، وكان ذلك مسا في تشوب

....

(١) لسان العرب ، ومعجم مفاهيم المعص . وختار الصحاح وتاجه لأمر لا يبر ، وتقوله ٢٢٥/٢

ثأر

التعريف :

١ - الثأر : الدم ، أو الطلب بالدم ، يقال : ثأرت القتل وثأرت به فلاناً ثأراً ، أي قتلته .^(١)

والثأر : الذحل ، يقال : طلب بذخله ، أي مثاره .

وفي الحديث الشريف : «إن من أعنى الناس على الله يوم القيامة ثلاثة : رجل قتل غير قاتله ، ورجل قتل في الحرم ، ورجل أخذ بذحول الجاهلية» .^(٢)

ولا يفرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العمري الثاني وهو طلب الدم .

(١) لسان العرب والمهنية لأبي الأثير والمفردات لأصنعني ومعجم الوسيط . ومعجم مفاهيم اللغة

(٢) القرطبي ٢٢٥:٢ - ٢٢٦ طولى دار الكتب - ١٣٥٣ هـ

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه : «خرجت إحدى منسدة ٣٦/٤٦ طوط الميمنة» من عندها أبي هريرة قال الميمني : «رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح» (صحيح الزوائد ١/٤١٤ طوط رالكاتب العربي)

الأخص بارتقاء إن كان لأحدهما على الآخر لظهور
فكأنهم طلبوا الفضل، فأصلح بينهم
التي بين^(١) كما نزل عليه من قول الله تعالى:
(المزمل والعبد بالعبد)^(٢)

الحروب المدمرة التي استغرقت الأعوام الطوال
٤ - وكانوا ياجعون يزعمون أن روح القتيل
الذي لم يؤخذ بثأره ذهب هامة فترقرو عند قبره
وتقول: استوف، استوف من دم قاتلي، فإذا
أخذ بثأره طارت

وبعد أخذ تأويلين في حديث النبي ﷺ
«لا صغر ولا هامة»^(٣) كما يقرب المدعي في
كتابه (حياة الحيوان).

وكان العرب من حرصهم على الثأر
واسرافهم فيه، وحقنهم من العار إذا تركوه
يعرمون على أنفسهم الماء، والذهب، وأخضر
حتى يسانوا ثأرهم، ولا يغفرون لياهم
ولا يعاملون رؤسهم، ولا يتكلمون لهما حتى
يساموا أنفسهم بهذا الثأر^(٤)

٥ - وظل العرب متأثرين بهذه العادة حتى بعد
ظهور الإسلام، برز في الشامي والطرزي عن
النسبي عن أبي مالك قال: كان بين حية، من

(١) حديث - لا صغر ولا هامة جزء من حديث أخرجه
البحري وضع البخاري ٢١٥/٦ - ط الشافعي - وسلم
(٢) ١٧٩/٤ - ط عيسى الحلبي من حديث أبي هريرة
(٣) ينظر في هذا - التكميل لأن الأثر ٣٣٦ وما بعدها
والأم ٨٠٦ - والألموسي ٦٩/٥ - والطرزي ٢١٥/٢ -
٢٢٩ - والطرزي ٢٠٢/٢ وما بعدها ٥٨/١٥ وما بعدها
وأحكام نفراد للشافعي ٢١٧/٢ وما بعدها - وأحكام النقاد
لأبي الدرر ٦١/١ - وأحكام القراء للجدد ١١٠/١
وما بعدها - والسياسة الشرعية لأبي نعيم ١٥٦

الأحكام المتعلقة بالتأثر .

٦ - أم حرم الإسلام قتل النفس ابتداءً بغير من
لحمة النفس الإنسان - فقال تعالى:
(ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق)^(١)
وسين النبي ﷺ الحق الذي يقتل به المسلم^(٢)
فقال: «لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى
ثلاث: النفس بالنفس - والتبذير المعزى -
والمخافى لذية التائب للحرام»^(٣)

٧ - م - نوح الإسلام لأحد الناس على سبيل
التقصاض بشرروطه المفصلة في مصطلح:

(١) حدث - إسحاق بن إبراهيم بن عيسى من الأحبار
خرج الطري ٦١/٦١ - ط دار المعرفة من طريق السدي
عن أبي مالك عرسلا - وسدي مذكور به والتعريف
من ١٠٨ - ط دار الرشد
(٢) سورة البقرة ١٧٨ - وأطر الطري ٦١/٩ - وأحكام
النقاد للشافعي ٢٧١
(٣) سورة الأنعام ١٥٩
(٤) أسامة الشريفة لأبي نعيم ١٥٣ - ١٥٤ - وضع البخاري
٢٠١/١٢ - والألموسي ٢٩/١٥
(٥) حديث - لا يخل دم امرئ مسلم - أخرجه البخاري
وضع البخاري ١٠١/١٢ - ط الشافعي - وسلم ١٣٠/٢
ط عيسى الحلبي - من حديث عمار بن بسطام

الولي في قتل القتيل بأن يقتل به، أو يقتل من غير القاتل، وقال النبي ﷺ: «إن من أغنى الناس على الله يوم القيامة ثلاثة: رجل قتل غير قاتله»،^(١) وتولى ﷺ: «أعصى الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، وميتع في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق يهريق دمه»،^(٢) قال ابن حجر: (وميتع في الإسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص قبطيه من غيره.^(٣)

حكمة تشريع القصاص ومحرمه الثأر على طريقة الجاهلية.

٩ - أ - القصاص يقتصر فيه على الجاني فلا يؤخذ غيره بجريمته، في حين أن الثأر لا يبالى ولي الدم في الانتقام من الجاني أو أسرته أو قبيلته.

وبذلك يتعرض الأبرياء للقتل دون ذنب جنونه.

﴿قصاص وحماية على النفس وحماية على ما دون النفس﴾.

قال النبي ﷺ: «من قتل له قتيل فهو بخير الظريس». إما أن يراد: وإما أنه يفاد،^(١) وإما أبو عبيد: إما أن ية: أو أهل القتل، قال ابن حجر: أي يؤخذ لهم بثأرهم.^(٢)

هذا وإن استيفاء القصاص لامله من إذن الإمام، وإن استوفاه صاحب الحق بدون إذنه وقع موقعه، وعز لاقيته على الإمام.

ومصرح الزرقاني بأد التعزير يسقط إذا علم ولي المقتول أن الإمام لا يقتل القتيل، فلا أدب عليه في قتله ولو غيلة، ولكن يراعى به أمن الفتنة والرديلة.^(٣)

٨ - ج - إباحة الإسلام للثأر مقيدة بعدم التعدي على غير القتيل، ولذلك حرم الإسلام ما كان شامعاً في الجاهلية من قتل غير القتيل. ومن الإسراف في القتل، لما في ذلك من الظلم واليخي والعدوان. قال الله تعالى: ﴿ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل﴾،^(١) قال المفسرون: أي فلا يسرف

(١) حديث: «إد من أغنى الناس على الله يوم القيامة رجل قتل غير قاتله». سنن ترمذي ١٠٨٠.

(٢) صحيح: «أعصى الناس إلى الله ثلاثة: ملحد في الحرم، وميتع في الإسلام سنة الجاهلية، ومطلب دم امرئ بغير حق يهريق دمه». ابن عباس.

(٣) الألباني ٦٩/١٥. والظهير ٥٩/١٥. والمختصر تفسير ابن كثير ٣٧٦/٢. وضع الباري ١٢/٢١٠ - ٢١١. وأحكام القرآن للشافعي ٢٧٢. وتبليغ الشريعة لابن تيمية ١٥٥.

(١) حديث: «من قتل له قتيل... أخرجه الترمذي ٣٨٨/٨. ط د ز الشافعي. وابن ماجه ٨٧٦/٣٦. ط عيسى الحلبي. ص حديث أبي هريرة.

(٢) فتح الباري ١٢/٢٠٥ - ٢٠٨.

(٣) شرح الزرقاني ١/٨.

(٤) سورة الإسراء ٢٣.

رسول الله ﷺ: «المؤمنون تكافأوا دماؤهم،
وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم
أنفهم، ألا لا يقاتل مسلم بكاف ولا ذو عهد في
عهده»^(١).



١٠- ب- الفصلان برزق القتال عن القتال لانه
إذا علم أنه يقتل منه كف عن القتال بينهما انار
يؤذي إلى المن والعداوات.

يقول ابن تيمية: «إن أولياء المقتول يغلب
فلهم بالعبط حتى يؤثروا أن يقتلوا القاتل
وأولياءه، وربما لم يرضوا بقتل المقاتل، بل
يقتلون كثيرا من أصحاب القتال كسيد القبيلة
ومقدم الطائفة، فيكون القتال قد اعتدى في
الابتداء، وتعدى هؤلاء في الاستبعاد كما كان
يفعله أهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة في
هذه الأوقات من الأعراب، والحاضرة
وعبرهم، وقد استعظموا قتل القتال نكوبه
عظيما أشرف من المقتول، فيفضي ذلك إلى أن
أولياء المقتول يقتلون من قذروا عليه من أولياء
القاتل، وربما حالف هؤلاء قوما وامتنعوا بهم
وهؤلاء قوم يفضي إلى المن والعداوات
العظيمة.

وسبب ذلك خروجهم عن سنن العدل الذي
هو انحصار في القتلى، فكذب الله علينا
الفصلان، وهما المساواة، والمعادلة في القتلى،
وأخبر أن فيه حياة فإنه يحض دم غير القتال من
أولياء الرجلين، وأيضا فإذا علم من يريد القتل
أنه يقتل كف عن القتال^(٢) قال

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية: ١٥٩، ١٥٨.

(٢) حديث المومنون تكافأوا دماؤهم، أخرجه أبو داود
(٤/٦٦٦-٦٦٨) ط عزت محمد محمد حسن، ومسنده
(٨/٢٤١) ط دار الحديث بدمشق، وأحمد (١/١٢٢) ط
المكتبة، من حديث علي بن أبي طالب وصححه أحمد
شاذان والمسلم (٢/٢٦٦) ط دار المعارف.

لصلاة وسلام : «الولد للفراش»^(١)

ويثبت النسب بالإقرار به ، واستلحاق
الولد ، وباليئنة^(٢) وينظر تفصيل ذلك في
(نسب ، إقرار ، استلحاق) .

ثبوت الشهر :

٣ - يعتمد في ثبوت الشهر في السنة القمرية على
أمرين :

الأول : رؤية الهلال ، والثاني : زكوال هدة
الشهر فيه ثلاثين يوما ، إن غمَّ الهلال في ليلة
الثلاثين منه .

ومعظم الهلال بأن تكون السماء منيرة في آخر
الشهر ، أو حال كون رؤيته قمر أو غبار ، فأما إذا
كانت السماء مصحبة فلا يشترط ثبوته على
إكمال ثلاثين ، بل تارة يثبت بإكمال العدة إذا لم ير
الهلال ، وتارة يثبت برؤية الهلال ليلة
الثلاثين^(٣) .

وثبتت الرؤية لدى الحاكم بشهادة عدلين في
غير رمضان ، أما في رمضان فإن الفقهاء اختلفوا
فيه ، فذهب بعضهم إلى اشتراط عدلين ،

(١) حديث : «الولد للفراش» أخرجه البخاري (فتح الباري
١١٧/١٢ ط الحليّة) ومسلم (٢/ ١٠٣٠ ط المحي) عن
حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) نهاية المحتاج ١٠٦/٧ ، وهداية الصالح ٢٢٨/٧ .
ونشرح الصغير ٥١/٣ ، والمقي ٢٠٠/٥ .

(٣) حاشية الدسوقي ٥١٩/١ ، وحاشية ابن عابدين ٩٥/٢ .

ثبوت

التعريف :

١ - الثبوت مصدر ثبت الشيء ثبت ثباتا وثبوتا
إذا دام واستقر فهو ثابت .

وثبت الأمر صح ، وشعدي بالهمز
والضعيف ، فيقال : أثبتته وثبتته ، ورجل ثبت
أي متين في أموره ، ورجل ثبت إذا كان عدلا
ضابطا ، والجمع أثبات .

ويقال : ثبت فلان في المكان إذا أقام به^(١)
ولا يخرج استعماله اصطلاحا عن الدوام
والاستقرار والضبط . ومنه ثبوت النسب مثلا
يقصد به استقرار النسب ولزومه على وجه
ترتب عليه آثاره الشرعية . بشروط خاصة .

الأحكام المتعلقة بالثبوت :

ثبوت النسب :

٢ - ثبوت النسب من آثار عقد النكاح لقوله عليه

(١) لمصباح المتبر ، ولسان العرب مادة : ثبت .

معلا . ويتنوع الحديث الثابت المقبول إلى الصحيح بنفسه والصحيح لغيره ، وإلى الحسن بنفسه والحسن لغيره . ويقفح في ثبوت الحديث أن يكون معلا .

وأسباب ضعف الحديث : الإرسال ، والانقطاع ، والتدليس ، والشذوذ ، والتكرار ، والاضطراب ، والتي تشملها أنواع الحديث الضعيف ، والموضوع .

ومن صفات رلوي الحديث الثابت المقبول أن يكون ثبثا أي عدلا ضابطا ، ولهذا كان من القضاة التعديل ماوصف بأنعل كاثبت الناس ، أو إليه المنتهى في الثبوت ، وبين هذه الدرجة من وصف بصفتين كضولهم : ثبت ثبته ، أو ثقة حافظا ، أو عدلا ضابطا ، مما يقيد ثبته في النقل وضبطه لما تلقاه وسمعه من شيوخه .^(١)

ثغور

انظر : رباط .

تلج

انظر : مياه ، تيمم .

(١) علم الحديث لابن هشام - تحقيق نور الدين متر - ١٠ ، نزاهة النظر ٣ - المختص ١٣١

واكتفى البعض بشهادة عدل واحد .^(٢)

ويستحب على ثبوت الشهر رحلة من الأحكام : كوجوب صيام رمضان بثبوت شهر رمضان ، وكالقطر بثبوت شهر شوال ، وكالحج بثبوت أشهره .

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : شهر - رمضان - شهادة - حج .

ثبوت الحقوق :

٤ - ثبوت الحقوق لأصحابها شرعا يعتمد على ثبوت ماقامت عليه من أدلة وضمت سواء الحقوق المتعلقة بالمال ، أو الحقوق المتعلقة بالنفس .

وبحث الفقهاء ثبوتها في أبواب الدعوى ، والبيانات ، والقضاء ، والشهادة ، والإقرار ، والأيمان . وتقدم تفصيل أحكامها في مصطلح : (إثبات) .

وتنظر أحكامها في مقالتها من كتب الفقه .

ثبوت الحديث :

٥ - الحديث هو الأصل الثاني من الأدلة الشرعية ويعتمد في ثبوته على أن يكون مستندا ، وأن يتصل إسناده بتسل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ، ولا

وهي سم لما يؤكل على سبيل النفقة أي
النعيم بأكله والالتفاف به. (١)
فالقوة أخص من الثمار.

ثمار

ب - المزروع :

٣ - المزروع جمع زرع وهو ما استنبت بالبذر،
سمي بالمصدر، يقال زرع الحب يزعه زرعاً
وزراعة إذا بثره. وقد غلب على البر والشعر.
وقيل : الزرع نبات كل شيء، بحرث. (٢)

الأحكام المتعلقة بالثمار :

٤ - بعض الثمار من الأموال الزكوية على خلاف
وتفصيل فيما تحجب به الزكاة، ولثمار أحكام
خاصة في البيع، والرهن، والشفعة، والسرقة،
كما سيأتي :

أولاً : زكاة الثمار :

أ - الثمار التي تحب فيها الزكاة :

٥ - ذهب المائنية والشافعية إلى أنه لا زكاة في
ثمر إلا الثمر والمزبيب لكونها من الغنم. (٣)
وأوجب الحنابلة الزكاة في كل ثمر يكتال

التعريف :

١ - الثمار لغة جمع ثمر، والثمر : حمل الشجر،
ويخلق الثمر أيضاً على أنواع الثقل. (٤)
واصطلاحاً : اسم لكل ما يستطعم من أعمال
الشجر. فإنه صاحب الكليات، وقال ابن
عابدين في حاشيته : الثمر الحمل الذي تخرجه
الشجرة وإن لم يؤكل فيقال : ثمر الأراك
والعوسج، كما يقال ثمر الحب والنخل. قال :
وفي الفتح : ويدخل في الثمرة الورد والياسمين
ونحوهما من المشومات، وقد عرفه في موضع
آخر بتعريف صاحب الكليات وشهره. وقال
الشيخ محمد الدسوقي في حاشيته : الثمر
الفواكه. (٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفواكه :

٢ - الفواكه لغة أجناس الفاكهة.

(١) لسان العرب وختار الصحاح مادة - ونكه، والغرب

٣٦٤، والكليات ٣/٣١٨، ٣٥٧، مسرور العلي ٣/١٢

(٢) لسان العرب وختار الصحاح مادة : زرع.

(٣) حاشية الدسوقي ١/٤٤٧، ومواهب الجليل ٢/٢٨٠،

ومباهج المحاج ٢/٦٩.

(٤) لسان العرب وختار الصحاح مادة : الثمر

(٥) الكليات ٢/١٢٢، وحاشية ابن عابدين ٢/٤٩،

٢/٣٧، وحاشية الدسوقي ٢/١٧٦.

وهو عندهم حصة أوسق، فلا تجب الزكاة فيها دونها. ^(١) وما استدلوا به قول النبي ﷺ: «ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة». ^(٢)

وذهب أبو حنيفة إلى عدم اعتبار النصاب في وجوب الزكاة فتجب الزكاة عنده في كثير الخارج وفيليه. ^(٣) وما استدل به عموم قوله تعالى: «أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض» ^(٤) ولأن السبب في الأرض النسيئة وقد تستعمل بما لا يبقى فيجب العشر كإخراج وعند أصحابنا تجب الزكاة في الثمار ذاتي لها ثمرة بآنية لقوله ﷺ: «ليس في المحضرات صدقة». ^(٥)

ج - وقت وجوب الزكاة في الثمار -

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزكاة تجب في الثمار يريدو صلاحها. لأنها حينئذ ثمرة كاملة والمراد بالوجوب هنا هو انعقاد سبب وجوب إخراج الثمر والزبيب عند الصبر ورة كذلك، وليس المراد بوجوب الزكاة وجوب إخراجها في الحال.

وعن أبي حنيفة رواية أخرى أن وقت

وبدخره، كالتمر، والزبيب، واللوز، والفسق، والينبق. ^(٦)

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الزكاة تجب في جميع أنواع الثمار التي يقصد بزراعتها في الأرض. لقوله تعالى: «بأهلها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض» ^(٧) ولأن السبب في الأرض النسيئة وقد تستعمل بما لا يبقى فيجب العشر كإخراج وعند أصحابنا تجب الزكاة في الثمار ذاتي لها ثمرة بآنية لقوله ﷺ: «ليس في المحضرات صدقة». ^(٨)

ب - نصاب الثمار -

٩ - اختلف الفقهاء في اعتبار النصاب في زكاة الثمار:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة إلى اعتبار النصاب في وجوب الزكاة في الثمار،

(١) المنى لأثر إقامة ١٩٠/٢، ١٩١، وشك الفاع ٢٠٤/٢

(٢) سورة البقرة ٢٦٧

(٣) حديث. ليس في المحضرات صدقة. أخرجه السنن في ٩٦/٢ ط دار الحديث بدمشق من حديث طلحة بن عبيد بن عيسى ضعيف، ونوه بذكر طرفه وشواهده ابن حجر في التلخيص ١٦٥/٢، ط شركة الطباعة الفنية والتشويق في بل الأوطار ١٤٢/٢ - ط لعلقة المطبعة وقال الشوكاني «وقوله بخوي بعضها بعضها».

(٤) حاشية ابن عابدين ١٩/٢ - وبدائع الصنائع ٥٩/٢

(٥) بداية المجتهد ٢٧٢/١ ط مكتبة تكليات الأهرية.

(٦) حاشية القسوطي ٤٤٧/١، ومنه المتأخر ٣٨٢/١

(٧) المنى ١٩٠/٢، وشك الفاع ٢٠٤/٢

(٨) حديث. ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة. أخرجه

البخاري (فتح الباري ٣/٣ - ط السلفية)، ومنه

(٩) ٦٧٤/٢ ط الخطي، من حديث أبي سعيد الخدري.

(١٠) ابن عابدين ١٩/٢، وبدائع ٥٩/٢

(١١) سورة البقرة ٢٦٧

عشرًا العشر، ومضى بالنصح نصف العشر.^(١)

وفي زكاة الشمار تفصيلات^(٢) يرجع إليها في مصطلح: (زكاة).

ثانياً - بيع الشمار :

٩ - بيع الشمار إما أن يكون قبل ظهورها أو بعده. وإذا بيعت بعد ظهورها فإم أن يكون قبل بدو صلاح أو بعده، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أ - بيع الشمار قبل ظهورها :

١٠ - أجمع الفقهاء على عدم صحة بيع الشمار قبل ظهورها لأنها معدومة. وبيع المعدوم غير جائز للمغرور.

ب - بيع الشمار بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح :

١١ - بيع الشمار قبل بدو صلاحها لا يخلو من ثلاثة أحوال :

الوجوب هو وقت ظهور الثمر محتجاً بقوله تعالى : ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أحرجنا لكم من الأرض ﴾.^(٣) قال : أمر الله تعالى بالإعطاء مما أخرج من الأرض فدل أن الوجوب متعلق بالخروج.

وذهب أبو يوسف إلى أن وقت الوجوب هو وقت استحقاق الخصاء والإدراك لقوله تعالى : ﴿ وأنشأ حقه يوم حصده ﴾^(٤) ويوم حصده يوم إدراكه فكان هو وقت الوجوب.

وذهب محمد إلى أنه وقت الحذاق لأن حال الحذاق هي حال تناعي عظم الثمر واستحكامه فكانت هي حال الوجوب.^(٥)

د - القدر الواجب في زكاة الثمر :

٨ - اتفق الفقهاء على وجوب العشر في الشمار التي تسقى بغير مونة كالذي يسقى بالغيث، والنبول، والأنهار. والسواقي التي يجري فيها الماء من الأنهار بلا أنه، وب يشرب بعروقه لقربه من الماء. ويجب نصف العشر ليس متى منها بمونة كالدالية، والناعورة، والنسابة.^(٦) لقول النبي ﷺ : « فيما سقت السماء والعيون أو كان

(١) سورة البقرة / ٢٥٧

(٢) سورة الأنعام / ١٤٤

(٣) بدائع الصنائع ٥٣/٩، وصحاح ابن عديم ٥٥/٢.

وصحاح الميسري ٤٥١/١، ومعنى المحتاج ٣٨٦/١.

وقد انفق الفتح ٩١٠/٦

(٤) النسابة الجبري يصفى عبد الله يصفى من الفخر (نظف).

- النسابة أيضاً على المغرب (الدين مع أهله من قبل وتجره (المغرب للمغربي) والعشري ما يشرب بعروقه

(١) حديث : فيما سقت السماء والعيون أو كان حراً بالعشر وما

سقى بالنضح نصف العشر . أخرجه البخاري : فتح

الباري ٣٤٧/٣ ط السلفية

(٢) بدائع الصنائع ٦٢/٢ . وضع الفديرة ١٩٠/٢ . وأمر

عابدين ١٨/٢ وما بعده، وحاشية النسوي ١٤٨/١.

١١٩ . ومعنى المحتاج ٣٨٥/١ . ٣٨٦ . وكشف الضاع

٢١٠ - ٢٠٩/٢

إحدها : أن يكون البيع بشرط التقية ،
وحديث لا يصح البيع بالإجماع حديث ابن عمر
رضي الله عنه بما قال : « نهى النبي ﷺ عن بيع
الشتر حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع
والمشتري »^(١) والذي يقتضي فساد نهى عنه .
قال ابن المنذر : « جمع ههنا العم على القول
بجملة هذا الحديث .

ثانيها : أن يكون البيع بشرط القطع في
الحال فصح البيع بالإجماع لأن المتع إما تان
خوف من تلف الثمرة وحديث العاعة عليها
فصل أخرجه تذييل ما روى أن النبي ﷺ
« من بيع ثمر الشرحى يرهو » قال : « رأيت
إن منح الله الثمرة ، ثم تحلل مال أخيك »^(٢)
وهذا ماورد فيها يقطع فصح بيعه كما لم يرد
صلاحه .

ثم إن صحة هذا البيع نسبت على
إطلاقها ، بل هي مشروطة بشروط ، بعضها
متفق عليه ، من حيث احتملة ، وبعضها مختلف
فيه .

فأولها : أنه قد راعى من حيث الجملة

(١) حديث : « من بيع ثمر الشتر حتى يبدو صلاحها ، نهى
البائع والمشتري » أخرجه البخاري (فتح ٣٩٤/٥ ط
السبعة)

(٢) حديث : « من بيع ثمر الشرحى يرهو » هذا أول ما
إن مع الله الثمرة ثم تستحل ما شئت » أخرجه البخاري
فتح ١٢١/١ ط السبعة ، ومسلم ١٠٩ - ١٠٩ -
ط الجوز واللفظ للبخاري .

الانقاع ، أي أن تكون الثمار المقطوعة مستعما
بها .

والجمهور على أنه يجب أن تكون مستعملا
عند النقطع ، وإحتمية على مطلق الانقاع .

وهذا الجمهور إلى أن انقطع يجب أن
يكون في الحال ، وأما المالكية أن يكون قريبا
منه لكن بحيث لا يزيد ولا تنقل من طوره إلى
طور آخر .

وزاد المالكية شرطين آخرين هما : الحاجة .
وعدم التلف . ومما كانت الحاجة متعلقة بأحد
التباينين أو كليهما . والمراد بالتلف اتفاقهم ولو
باعتبار العادة ، فإن غالا عليه الأكثر بالفعل
صح .

وشروط الحائلة أن لا يكون الثمر مشاعا ، بأن
بشري نصف الثمرة قبل بدو صلاحها مشاعا ،
لأنه لا يمكنه قطع ما يملكه إلا بقطع
ما لا يملكه . ونيس له ذلك .

ثالثها : أن يكون البيع مطلقا - أي لا يذكر
قطعا ولا تشبة - واختلف الفقهاء في هذه
الحالة ، فذهب الجمهور (المالكية والشافعية
وإسحاقية) إلى بطلان البيع لإطلاق النهي عن
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وذهب الحنفية
إلى التفريق بين أن يكون الثمر مستقلا به أو غير
منتهج به ، فقالوا : إن كان الثمر به حال لا ينفع
به في الأكس ، ولا في علف الدواب ، فالصحيح
أنه لا يجوز على خلاف لبعض المتأخرين . وإن

ثم إن معنى بدو الصلاح يختلف فيه بين الجمهور والخاصة. فبدو الصلاح عند الجمهور هو ظهور مبادئ التصحيح والحلاوة بأن ينموه ويبنى فيه لا يملون، وأن يأخذ في الحمرة، أو السواد، أو الصغرة فيما يملون وهو عند الخاصة أن تؤمن العادة والفلسفة.^(١)

بيع الثمار المتلاحقة الظهور :

١٣ - احتشاف البغية، في جواز بيع الثمار المتلاحقة الظهور :

فذهب الحنفية في ظاهر الشريعة والشافعية والحابلة إلى عدم اجواز لأن ما لم يظهر منها معدوم، وبني النبي ﷺ عن بيع ما ليس عند الإنسان^(٢) ولعدم القدرة على تسليمه، ثم هي ثمرة لم تخلق فلم يجز بيعها كي لو باعها قبل ظهور شيء منها

واستثنى الشافعية ما لو حصل الاختلاط قبل التحلية فيسرى عليه التلاحق والاختلاط، أو يساير يسد فيه، فإنه حينئذ لا يصح البيع لبقاء عين البيع، وإمكان تسليمه، وبغير المشتري بين النكح والإحداء، لأن الاختلاط عيب حدث قبل التسليم.

كان بحيث يتفح به، فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب، واستثنى الفقهاء من عدم جواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه ما إذا بيع الثمر مع الأصل، وذلك بأن يبيع الثمرة مع الشجر، لأنه إذا بيع مع الأصل دخل تبعاً في البيع فلم يضر احتمال الغرر فيه. كي احتملت أخفائه في بيع التبر في الصرع مع الشاة، والنوى في الثمر مع الثمر، ولأن الثمرة مسبوقة للأصل وهو غير متعرض للعادة.

وأجاز المالكية كذلك بيع الثمر قبل بدو صلاحه إذا لم يخلط بأصله المبيع، سواء أكان الاختلاط قريباً أم بعيداً.^(٣)

ج - بيع الثمار بعد بدو الصلاح :

١٤ - اتفق الفقهاء على جواز بيع الثمار بعد بدو صلاحها مطلقاً، وبشرط قطعها، وبشرط إيفائها، لأنه ﷺ نهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها.^(٤) فيحوز بعد بدو صلاحها وهو صدق بكل من الأحد وإن كان ثلاثة. والعارف أمم العادة. بدو الصلاح غالب لغلطها وكبر نواها. وقبده تسرع إليه لضعفه فبعت بلفظ الثمن.

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨/١، وحاشية المسوفي ١٧٦/٣ وما بعدها، وبنيان المحتاج ١٥١/٢ وما بعدها، ومصر الفتاوى ٨٨/٢ وما بعدها، وكشاف الفتاوى ٢٨٩/٣ وما بعدها.

(٢) حديث من عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، تقدم ترجمته في ١١/١

(١) لزاعم لثمة
(٢) حديث من عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورد من حديث حكيم بن حزام قوله ﷺ ولا تبع ما ليس عندك، أخرجه الرمزي وحسنه الألباني في ١٣٠/١، ط (كتبة مصطفى)

نياه له حد، فلم يبيع أصله في البيع كما لا يبيع الزرع في الأيض. ويؤمر البائع بقطع الشعر وإن لم يظهر صلاحه إذا لم يشترطه المشتري، وتسليم الشجر عند وجوب تسليمه، لأن ملك المشتري مشغول بملك البائع، فيجبر على تسليمه فارغاً.

وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري وذلك لأنها متصلة بالأصل اتصال خلقه، فكانت نابعة له كالأعضاء.

وذهب الجمهور إلى التفريق بين أن يكون الشجر مؤبداً أو غير مؤبداً: ففرروا أنه إن كانت الثمرة مؤبدة فهي للبائع، وإن كانت غير مؤبدة فهي للمشتري إلا أن يشترطها أحد التبايعين فهي له مؤبدة كانت أو غير مؤبدة، وذلك لقول النبي ﷺ ومن ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط البائع^(١) فإنه جعل التأثير حداً لملك البائع للثمرة، فيكون ما قبله للمشتري، وإلا لم يكن حد، ولا كان ذكر التأثير مفيداً، ولأنه نياه كامن لظهوره بحاية فكان تابعاً لأصله قبل ظهوره، وغير تابع له بعد ظهوره كالحصل في الحيوان.

وذهب متأخروا خفية والمالكية إلى الجواز، لأن ذلك يشق تمييزه فجعل ما لم يظهر تبعاً له ظهور، كما أن ما لم يبد صلاحه تبع لما بدا.

غير أن المالكية قصرُوا الجواز على الشجار المتتابعة، فيجوز حينئذ بيع سائر البطون ببدو صلاح الأول، أما إذا كانت منفصلة فلا يجوز بيع الثاني بصلاح الأول اتفاقاً.

والخفية إما أجازوا ذلك للضرورة، قالوا: والتي ﷻ إما دُخِص في السلم للضرورة مع أنه بيع للمعذوم فحيث تحققت الضرورة هنا أيضاً أمكن إلحاقه بالسلم بطريق الدلالة، فلم يكن مصادماً للنص، فلذا جعلوه من الاستحسان، وما ضاق الأمر إلا اتسع، ولا يخفى أن هذا مسوغ للعدول عن ظاهر الرواية^(٢). ملكية الثمار عند بيع الشجر.

١٤ - اختلف الفقهاء في الثمار التي تكون على الشجر عند بيعه، هل هي للبائع أم للمشتري.

ذهب الخفية والأوزاعي إلى أنها للبائع إلا أن يشترطها المشتري فتكون له وذلك لقول النبي ﷺ: من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط البائع^(١) ولأن هذا

(١) مسلم (٣/١١٧٣) ط الحاشي، من حديث جدها بن عمر. بلفظ: من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط البائع.

(٢) حديث: من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر... سبق لمخرجه.

(١) حاشية ابن عثيمين (٢/٣٨، ٣٩) وحاشية العسكري (٣/١٧٧، ١٧٨)، والمراجعين. خفية (٢١٠). ومضى المحتاج.

(٢) والمضى لابن قدامة (٤/١٠٣).

(٣) حديث: الثمرة للبائع إلا أن يشترطه البائع. أخرجه.

يؤثر على المصلحة ، سواء كان من نوع ما تشفق أو غير .

وهذه المصلحة إلى التفسير بين أن يكون المؤبر الصف وما قاربه ، وبين أن يكون أقل أو أكثر من النصف ، فإن كان المؤبر أكثر من النصف فهي للبائع ، والعقد حينئذ على الأصول لا يتناول تلك الثمرة ، والقول قوله في أن التأبير كان قبل العقد إن مازعه المشتري وادعى حذوثة بعده ، وإن كان المؤبر أقل من نصف الثمرة للمشتري .

وأما إن كان المؤبر النصف أو ما قاربه فنكحل حكمه أي أن ما أسره للبائع ، وما لم يؤبر للمشتري ، وهذا إذا كان النصف معيناً بأن كان ما أسره في نحلات بعينه ، وما لم يؤبر في نحلات بعينه . وأما إن كان الصف المؤبر شائعاً في كل نخلة ، وكذلك ما لم يؤبر شائعاً ، فبعضهم حملة أقوال : فويل : كله للبائع ، وويل : كله للمبتاع ، وويل : يجبر البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي صيغ البيع ، وويل : البيع منسوخ ، وويل : إن البيع لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسليم الجميع للأخر . قال ابن العطار : وهو الذي به القضاء . وهذا هو الذي رجحه الشيخ الدرقي وشيخه العموي .

١٦ - ثم إن الفقهاء قد اختلفوا في المقصود بالتأبير هنا ، فذهب المالكية إلى أن المقصود بالتأبير هنا هو بروز جميع الثمرة عن موضعها

إلا أن المالكية منعوا أن يشترط البيع الثمر غير المؤبر ، وذلك لأن اشترطه له بمنزلة شرائه له قبل بدو صلاحه بشرط الترك ، وهو غير جائز .

واستدل الشافعية والحنابلة لما ذهبوا إليه من جواز اشتراط اتساع الثمر غير المؤبر ، بأنه متى بعض ما وقع عليه انعقد وهو معلوم ، فصحح كما لو باع شيئاً واستثنى نخلة بعينها ، ولأن الشيء ^(١) عن الشيء إلا أن تعلم ^(٢) ولأنه أحد المتبايعين فصحح اشتراطه للثمرة كالمشتري وقد ثبت الأصل بالاتفاق عليه وقوله ^(٣) وإلا أن يشترطها البائع .

١٥ - ثم إن الجمهور اختلفوا فيما بينهم في حالة ما إذا أُبر بعض الشجر دون بعض :

فذهب الشافعية إلى أنها كلها للبائع كما لو أبرت كلها لما في تنج ذلك من الضرر ، ولأن إذا لم نجعل الكحل للبائع أدى إلى الإضرار بالمشتري إذا أبر في البستان ، فيجب أن يجعل ما لم يؤبر تبعاً لما أبر ، كنخلة النخلة الواحدة ، فإنه لا خلاف في أن تأبير بعض النخلة يجعل جميع ثمرها للبائع .

وهذه الحنابلة إلى أن ما أبر فالبائع وما لم

(١) حديث : من عن الشيء إلا أن تعلمه أحرقه الثاني (٢٩٦/٧) ط المكنية النجارية من حديث جابر بن عبد الله . وأخرجه سلم (٣/١٦٧) ط حفص بن غزوة (١) إلا أن تعلم .

ونميزها عن أصلها وذلك في غير النخل من الثمار. وأما في النخل فهو تعليق طلع الذكر على الأنثى. ولم يخالف الشافعية المالكية في معنى التأثير المضاف للنخل، وفصلوا في غيره من الثمار.

فقالوا: إن كان الثمر بلانور، كتمر وعنب فالاعتبار بالبروز، فإن برز الثمر فهو للبايع، وإن لم يبرز فهو للمشتري.

وإن كان الثمر ينور عنه يكون في حالة واحدة للبايع وهي أن يسقط الثور وتكون الثمرة بارزة فهي حينئذ للبايع، أما إن سقط الثور ولم تقع الثمرة، أو انعدمت ولم يسقط الثور فهي حينئذ للمشتري، لأنها في حالة سقوط الثور وعدم انعقادها كالمعدومة، وفي حالة انعقادها وعدم سقوط الثور كالطلع قبل تشققه، لأن استئثارها بالثور بمنزلة استئثار ثمرة النخل بأنكمامه.

وذهب الحنابلة إلى أن القصد بالتأثير هنا هو ظهور الثمر مطلقاً وذلك في غير النخل. وأما في النخل فهو تشقق طلمه وإن لم يبرز، فالحكم عندهم منوط بالتشقق^(١).

وضع الجوائع في الثمار المبيعة :

١٧ - ذهب الحنابلة والمالكية والحنابلة إلى وضع

(١) حاشية بن عابدين ٣٧/٤ ومابعدا، وحاشية السموني ١٧١/٣ ومابعدا، ومعنى المحتاج ٨٦/٩، ٨٧، وكتاب اللطاع ٢٧٩/٣ ومابعدا، والمشي لابن تيمية ٧١/١ ومابعدا.

الجوائع في الثمار المبيعة، فإذا تلفت الثمار بجائحة سلبية كانت من ضمن البائع، سواء أئت الجائحة على كل الثمار أم بعضها لحديث جابر أن النبي ﷺ «أمر بوضع الجوائع»^(١) ونقله ﷺ: «إن يمت من أميك تموا فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا، يم تأخذ مال أميك بغير حق»^(٢).

ثم إن المالكية اشتهروا بوضع الجوائع أن نصيب الجائحة ثلث الثمار فأكثر، فإن أصابت أقل من الثلث لم يوضع عن المشتري شيء، وإذا أصابته الثلث فأكثر لزم المشتري قيمتها بعد حط ما أصابته الجائحة، واستثنوا من ذلك الجائحة من العطش فيوضع قليلها وكثيرها سواء بلغت الثلث أم لا.

وفرى الشافعية في وضع الجوائع بين أن تكون الجائحة قبل التخلية أو بعدها. فقالوا: إن تلفت الثمار بجائحة قبل التخلية فهي من صمان البائع وينسخ البيع، وهذا فيما إذا أئت الجائحة على كل الثمار، أما إذا أئت على بعضها فإنه ينسخ من العقد بقدر التلف،

(١) حديث: «أمر بوضع الجوائع، المرفوعة مسلم (٣/١١٩٩) - ط الحلي من حديث جابر بن عبد الله

(٢) حديث: «إن يمت من أميك تموا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا، ثم تأخذ مال أميك بغير حق» أخرجه مسلم (٣/١١٩٩) - ط الحلي من حديث جابر بن عبد الله.

وتغير المشتري في الباتي .

وإن تلفت بعد التخليّة ، فهي من ضمان المشتري لنفسه بالتخليّة .

قائلا : والأمري غير مسلم بوضع الجونح محمول على الشئ ، أو على ما قبل التخليّة جماعين الأدلة .^(١)

مؤجلا .

ثالثا : رهن الثمار :

١٨ - اتفق الفقهاء على جواز رهن الثمر سواء كانت على الشجر أم لا ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الرهن بعد بدو التصالح أو قبله ، وذلك لأن التمسك عن البيع قبل بدو التصالح إنما كان لعدم الأمن من العاهة وهذا مفقود هنا ، ويتغير تلفها لا يموت حتى المرتها من الدين لتعنته بذمة الراهن .

وأجاز المالكية رهن الثمار التي لم تنفق بعد . ثم إن الحنفية لم يجوزوا رهن الثمر بدون الشجر ، أو الشجر بدون الثمر بناء على أصل عندهم وهو أن المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض الرهن وحده ، وعلى ذلك فلرهن شجرا وفيه ثمر لم يسمه في الرهن دخل في الرهن نصحيحا للعقد ، وقد فصل المسألة في رهن الثمار ، وفرقوا بين أن تكون

صريين :

الضرب الأول : أن يرهن قبل بدو التصالح ، فإن رهن بدين حال وشروط قطعه وبيعه جاز ، وإن أطلق جاز أيضا ، وإن رهن مؤجلا نظرا ، إن كان يحمل قبل بلوغ الثمر وقت الإدراك أو بعده جازا لمرهين ، إلا أن الجواز في حالة ما قبل بلوغه وقت الإدراك مقيد بشرط القطع ، أما إذا رهنها مطلقا لم يصح .

الضرب الثاني : أن يرهن بعد بدو التصالح ، فيجوز بشرط القطع مطلقا إن رهن محال أو

(١) مجمع المصنفات ٢٢٠ ، وحاشية المدوني ١٨٣/٣ وما بعدها ، ومقررات الفقهاء ٢٦٠ ، ٢٦١ ، وشرح روض الطالب ١٠٨/٦ ، وكشاف القناع ١٨٥/٣ وما بعدها

إذا كان المشتري اشترى الأرض مع ثمرها بأن شرطه في البيع أو ثمر الشجر عند الشراء، قالوا: لأن الثمر لا يدخل في البيع إلا بالشرط، لأنه ليس ببيع، والقياس أن لا يكون له أخذ الثمر لعدم النية كالخضار المفوض فيها، ووجه الاستحسان أنه بالانحصال خلفه صار بيعاً من وجه، ولأنه متولد من المبيع فيسري إليه الحق الثابت في الأصل لحادث قبل الأخذ بالشفعة.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الثمر المؤبر (على خلاف تقدم في معنى التأبير) لا يؤخذ بالشفعة، لأنه لا يدخل في البيع، فلا يدخل في الشفعة، كذا ثبت الدار لأن الشفعة بيع في الحقيقة تكن الشارع جعل للشفيع سلطان الأخذ بغير رضا المشتري، وأما الثمر غير المؤبر فإنه يدخل في الشفعة، لأنه يبيع في البيع، فتبيع في الشفعة، لأنها بيع في المعنى.

ثانياً: إذا بيع مفرداً:

٢٦ - منع جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) الشفعة في الثمر إذا بيع مفرداً، لأن الشفعة لا تثبت في المتحولات عندهم، لعدم دوام الملك فيها، والشفعة إنما شرعت لدفع ضرر سوء الجوار على الدوام.

وذهب المالكية إلى جواز الشفعة في الثمار التي لها أصل أي بحيث تجب ثمرته ويبقى أصله

مؤجل هو في معناه. وإن رهنه بمؤجل محل قبل بلوغ الثمر وقت الإدراك، فعلى ما سبق في المصرب الأول.^(١)

رابعاً: الشفعة في الثمار:

١٩ - الشفعة في العبد نائية، لحبر جابر رضي الله عنه وقضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة^(٢) وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط^(٣) واختلف الفقهاء في جريان الشفعة في الثمر، سواء بيع مع الأصل أم مفرداً.

أولاً: إذا بيع مع الأصل:

٢٠ - ذهب الفقهاء إلى ثبوت الشفعة في الثمر إذا بيع مع الأصل، نتيجة له عند الجمهور، وقال الحنفية: بالأخذ لبيع الأرض مع ثمرها

(١) بدائع الصنائع ١/١٣٨، ١٤١، ١٤٢. وتبيين الحقائق

١٩/١، وحاشية ابن عابد ٥/٣١٧، وحاشية تدمري

٣/٢٣٣، ٢٣٤، وأما وكفيل بامش موجب للمحل

٤/٥، وروضة القائلين ١/٤٨، ومغني المحتاج

١/١٢٤، وكشاف القناع ٣/٣٢٨، والمغني ٤/٣٧٩

(٢) حديث جابر - وقضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم

يقسم - أخرجه البخاري (الفتح ٤/٣٦) - ط

نسائية) وأخرجه مسلم (٣/١١٢٩ - حد الحسي) بنقل.

وقضى بالشفعة في كل شرك لم يقسم.

(٣) حديث: في أرض أو ربع أو حائط... أخرجه مسلم

(٣/١٢٢٩ - ط الخليل)

حط عنه ما ينسبها من الثمن إن أزهت أو أبرت وقت البيع لأن لها حصنة حيثئذ من الثمن، ومرة قال: له أخذها بالشفعة ما لم ينسب لمؤخذ

«وفق التردد بين القولين بحمل الأول على ما إذا اشترأها مفردة عن الأصل فالشفعة تابعة فيها ما لم ينسب، فإن جُذِّت قبل انبثاقه أخذها، وحمل الثاني على ما إذا اشترأها مع الأصل، والشفعة ثابتة فيها ما لم ينسب أو تجزأ قبل البيع.

أما إذا اشترى أصلها فقط وليس فيه ثمرة أو كان فيه ثمرة ولم يؤبر بعد فهي للشفيع، سواء أبرت عند المشتري أم لم تؤبر بعده، إلا أن ينسب أو تجزأ فتكون للمشتري. ويأخذ الشفيع الأصول بالثمن، ولا يحط عنه حصنها منه. وذهب الشافعية إلى أن الشفيع يأخذ الثمر بثمره حدث بعد البيع، ولم يؤبر عند الأخذ، لأنها قد تبعت الأصل في البيع، فتبعته في الأخذ، بخلاف ما إذا أبرت عند، فلا يأخذها لانتفاء التبعية، أما المؤبرة عند البيع إذا دخلت بالشرط فلا تؤخذ، لانفاء التبعية كمن سبق، فتخرج بحصتها من الثمن.

وذهب الحنابلة إلى التفریق بين الثمرة الظاهرة وغير الظاهرة.

فإن كانت الثمرة ظاهرة فهي للمشتري وليس للشفيع فيها حق، لأنه ملكه، بمعنى إلى أول اخذها بحصاد أو جزأ أو غيرهما.

تكن بشرط أن تكون موجودة حين الشراء ومؤبرة^(١)

نهار ثمر المشفوع فيه عند المشتري:

٢٢ - اختلف الفقهاء في ثمر المشفوع فيه، هل يكون للشفيع أم للمشتري؟ فذهب الحنفية إلى أن الثمار للشفيع استحساناً، سواء أكان المشتري اشترى الأرض مع ثمرها بأن شرطه في البيع، أم أثمر عند المشتري بعد الشراء، والقبض أن لا يكون له أخذ الثمر لعدم التبعية كالمشاع الموضوع فيها، ووجه الاستحسان أنه خففة صار نبحاً من وجه، ولأنه متولد من بيع فسري إليه الحق انشأت في الأرض المخلد قبل الأخذ بالشفعة، ككيفية إذا ولدت قبل القبض، فإن المشتري يملك الولد تبعاً للام كذا هذا.

وللملكية قولان في المسألة - حيث نقلوا قولين للإمام مالك وذلك فيما إذا بيعت الثمرة مفردة أو مع أصلها - ونصها في المدونة - حيث قال مرة بفسوط الشفعة فيها إذا لم يأخذ بالشفعة حتى يثبت الثمار، وحيثئذ فإن أخذ أصلها بالشفعة

(١) تمهيد فتح القدير ٨/٣٩٩، ٣٩٧، وبغير الحقائق

٢٥٢/٥، وصحبه الشافعي ٣/١٨٠، ومعنى لفتح

٢/٢٩٦، ٢٩٧، ونهاية المحتاج ٥/٩٢٢، وسابقتها.

وكشاف الفتاوى ١٤٠/١

أهلوه من إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع^(١) فهذا عمل به الخلفاء الراشدون ولم يكره أحد فكان كالإجماع، ولأنها من عقد الشركة بين من أخذ الثمرة ليكره ويكره من عمل من الآخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة، والجميع دفع الحاجة، فإن صاحب المال قد لا يتبدى إلى العمل، ولقهندي إليه قد لا يجد المال، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما.

قال ابن جزى في حكم المساقاة: وهي جائرة مستثناة من أصليون ممنوعين: وهما الإجارة المجهولة، وبيع مال يملك (بيع المعلوم).

وخالف أبو حنيفة في ذلك وذهب إلى عدم الجواز لما روي أنه عليه الصلاة والسلام من عن الحاضرة، فقبل ما المتخبرة، قال للمزارعة بالثلث والربع^(٢).

ولقوله ﷺ: من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها لأخاه، ولا يكرهها بثمن، ولا يبيعها، ولا يطمع مسمى^(٣)، ولأن الأجر مجهول أو

وإن كانت الثمرة غير ظاهرة فهي للمنفع، ومثل الثمرة الظاهرة وغير الظاهرة: المؤبرة وغير المؤبرة. فلو كان الطلع موجودا حال الشراء غير مؤبر، ثم أبر عند المشتري هبته مبنى إلى أن جفده، لكن يأخذ الشئيع الأرض والنخل بحصتها من الثمن، لأنه فلت عليه بعض ما شتمه عقد الشراء، وهو الطلع الذي لم يؤبر حال العقد فهو كالمشمل الشراء النقص وعرضه معه^(٤).

خامس: العمل في الأرض على جزء من الثمرة:

٢٢ - أجاز جمهور الفقهاء المزارعة والمساقاة وهما العمل في الأرض أو الشجر مقابل جزء معلوم من الثمرة الخارجة منها، فثبت أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع^(١) قال أبو جعفر محمد علي بن الحسين - عامل النبي ﷺ - أهل خيبر بالشرط، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي ثم

(١) حديث: حصل النبي ﷺ أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر أخرجه ابن حزم في المغلي (٢١١/٨) ط الحيزية، ولي إسناده أواسد.

(٢) حديث: أمر عن المتخبرة فقبل ما المتخبرة قال: المزارعة بالثلث والربع. أخرجه البخاري (الفتح ٥/٢٠٠ - ط السلفية)، ومسلم (١١٢/٣) ط الحيزية.

(٣) حديث: من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها لأخاه ولا يكرهها بثمن ولا يبيع ولا يطمع مسمى. أخرجه

(١) تبين المختص ٢٥٦/٥، وحاشية السموقي ٢/٢٨٠، ٢٨١، وشراج والإكمال جلدش مراتب الجليل ٢١٨/٥، ومنه المحتاج ج ٩ ص ٢٩٧. وتختلف القناع ١٥٩/١٤.

(٢) حديث: عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع. أخرجه البخاري (الفتح ١٣/٥) ط السلفية، ومسلم (١١٢/٣) ط الحيزية من حديث جده من

معصوم وكل ذلك مفيد للمعقد.

غير أن الفتوى عند الحنفية على قول أبي يوسف وعبد الحظوظ الحاجة، وقياسا على المنزلة

ومع الشافعية كذلك المزاغة معقد منقود أما إذا أدخلت مع عقد المساقاة، وذلك بأن يكون بين المتخصل بياض، فصاح المزاغة عندهم، ولكن بشروط^(١)

وهذه شروط أربعة هي المزاغة والمساقاة وتفصيلات تنظر في مصطلح (مزاغة، مساقاة، معاملة، مخاربة)

سادسا : سرقة الثمار :

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية في أحد القولين والشافعية والحنابلة) إلى أنه لا قطع في سرقة الثمر المعلق على الشجر لقول النبي ﷺ : « لا قطع في ثمر ولا كثر »^(٢)

١ - أبو داود (٩٨٩/٣) ، تحقيق عزت عبيد دغاس من حديث رافع بن خديج وأحمد بن حنبل في صحيح مسلم (١١٨١/٣) ط الحلي

١١ - حاتمة ابن حنبل (١٧٤/٥) وما بعده، ١٨١، وما بعده، وبين الحاتمة ١٧٨/٥ وما بعده، ١٨١، وحاشية تيسوني (٣/٣٧٢، ٥٣٩، وسوابج الجمل ١٧٩/٥، ٣٧٢، والفتاوى الفقهية ٢٧٧ وما بعده، ومعنى المحتاج ٣٧١/٢ وما بعده، ركنات الفتح ٥٣٧/٢

٢٥ - حديث : « لا قطع في ثمر ولا كثر » أخرجه أبو داود (٥٩٩/٤) ، تحقيق عزت عبيد دغاس من حديث

ولقوله ﷺ : فيها روي عن عبد الله بن عمرو أن رجلا من مزينة أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف نرى في حريسة الجبل؟ فقال : هي مثلها والنكال ، وليس في شيء من الماشية قطع إلا عبي آواه المراح وبلغ ثمن المحن، ففيه قطع لبيد، وما لم يبلغ ثمن المحن ففيه عرامة مثليه وجلدات نكال . قال يا رسول الله ، كيف ترى في الثمر المعلق؟ قال : هو ومثله معه والنكال ، وليس في شيء من الثمر المعلق قطع، إلا فيها آواه الجرين، فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المحن ففيه القطع ، وما لم يبلغ ثمن المحن ففيه عرامة مثليه وجلدات نكال^(٣) ولأنه لا إحراز فيها على الشجرة

وذهب المالكية في أحد القولين إلى القطع . وهذا إذا كان ولي مخرج للمحس على السرقة من الشجرة التي في الدار . وأما القول الأول فهو المنصوص عنه من الإمام مالك . ثم إن هذين القولين عند المالكية محلها ثمار الشجر المعلق خلفه إن كان عليه غلق ، فإن لم يكن عليه غلق فلا قطع في سرقة الثمار ، وكذلك لا قطع أيضا إن قطع ثم علق ولم يغلق

٢ - رافع بن خديج ، ونقل ابن حجر في التلخيص (٦٥/٤) - ط شركة الطباعة الفنية - عن الطحاوي أنه قال : وهذا حديث نكث العلماء منه بالقبول

١١ - حديث : عبد الله بن عمرو . أخرجه تيساني (٨٩/٨) ط مكتبة التجاريد : وإسناده حسن

والعقوبة، ومن سرق منه شيء بعد أن يؤويه
الجورين بلغ نهن المحن فعليه القطع، ومن
سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة^(١)
ولأن الثمار في العادة نسبت اليد إليها، فجاز أن
تغلط قبضتها على سارقها، ودعا له وزجرا بخلاف
غيرها^(٢)



واعتبر لشافعية لأشجار التي عليها حارس
يراقبها محرزة، وكذلك الأشجار إن اتصلت
بجيران يراقبونها عادة، ومن ثم يجب القطع
على سارق لثمارها عندهم.

ودهب المالكية والشافعية والمجتهبة إلى أن
أشجار أقبية الدور محرزة وإن كانت بلا حارس.
ثم إن الفقهاء اتفقوا على أنه إذا أحرز الثمار
وجب عليه القطع، ولو وضع الثمر في حزين
وبعدوه عليه باب أو حائط فهي محرزة على
سارقها انقطع.

وم يشترط أن تكون الأبواب والمخاض، فيقطع
عنده إن سرقه من الجورين مطلقا كما أنهم
بصرا على أنه إذا جدد الثمر ووسيع في محل اعتبر
وضعه فيه قبل وصوله إلى الخرس ثم سرق منه
سارق فعليه أقوال ثلاثة:

الأول: يقطع مطلقا والثاني: لا يقطع
مطلقا والثالث: يقطع إن كان أي يجمع
بعضه على بعض حتى يصير كالشيء الواحد،
وفذلك لأنه شك فيه أنه ما في الجورين، ثم إن
عن هذه الأقوال إذا لم يكن له حارس، وإذا
قطع قولا واحدا، وأوجب له الحد على سارق
الثمار فعلق أن يقدم عوضه مرتين للحدوث عمرو
بن محبوب عن أبيه عن حذاف قال: مثل
التي ^١ عن الثمر المعلق. فقال: ومن أصاب
منه بقية من ذي حاجة غير متحد خبة فلا شيء،
عليه، ومن جرح شيء منه فعليه غرامة مثليه

(١) حديث: من أصاب منه شيء من ذي حاجة غير متحد
خبة فلا شيء عليه. أخرجه أبو داود (١٥٠٠) - ٥٥١ -
تحقيق عزت عبيد دهاش وأخرج الترمذي في شطره
(٣٠٥٨) - ٥٧٨ - في الغني: وحده

(٢) بدائع المشائخ (٧/٧٢). وحاشية ابن حبان (٣/١٩٨).
وحاشية المنسومي (١/٣٣٩ - ٣٤١). والقرآن المذهب
(٣٥١). وحواشي الشروان وبن القنفذ العبادي على عمدة
المصالح (١٣٥/٩). وتروح روض الطواف. وكشاف المصنف
(١٣٩/١٠ - ١١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القيمة :

٢ - القيمة ما يقوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان.^(١)

والثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص.

والفرق بينها وبين الثمن أن القيمة عبارة عن ثمن المثل، والثمن المراضى عليه قد يساوي القيمة أو يزيد عنها أو ينقص.^(٢) وينظر تفصيل أحكام ثمن المثل في (القيمة).

ب - السعر :

٣ - السعر هو الثمن المفرد للسلعة، والفرق بينه وبين الثمن أن الثمن هو ما يراضى عليه المتعاقدان. أما السعر فهو ما يطلبه البائع.

والثمن من أركان عقد البيع.

٤ - اتفق المالكية والشافعية واحتبالة^(٣) على أن

١ - المحتاج للشرب ٢/٢، وشرح الطحاوي على سيدي

خليل - در الفكر بيروت ٢/٥

(١) لمعرب مادة الثمن، المجلة، مادة ١٥٣ - ورد المختار على الدر المختار لابن عابد - ط ٢ - مصر سنة ١٩٦٦ -

٥٧٨/٤

(٢) الألباء وانظر للتبويط ص ٢٩٠

(٣) معنى المحتاج للشرب ٢/٢، والمعج وشرحه والجمل

عليه ٥/٢، والشرح الكبير للهداية ٢/٣ والقرآن على

مسبدي خليل ٣/٥، وكشاف القناع ١/٣١٦، وما بعدها.

ومطالع أولي الثمن للرحبي ١/٢ وما بعدها

ثمن

التعريف :

١ - الثمن لغة: ما يستحق به الشيء.

وفي الصحاح الثمن ثمن المبيع، وفي التهذيب: ثمن كل شيء قيمته

قال الزبيدي: قال شيخنا، اشتهر أن الثمن ما يقع به التراضي ولو زاد أو نقص عن الموافق.

والقيمة ما يقارم الشيء، أي: موافق مقداره في الموافق ويمادله.

وقال الراغب: الثمن اسم لما باخنه البائع في مقابلة المبيع، عينا كان أو سلعة، وكل ما يحصل عوضا عن شيء فهو ثمنه.

والثمن هو: مبيع بشئ.^(١)

وأما في الاصطلاح فالثمن، ما يكون بدلا للمبيع ويتعين في القصة، وتطلق الأثمان أيضا على الدراهم والدنانير.^(٢)

(١) لسان العرب وتاج المراسم والمصباح والفرداء لغرامت الأصفهاني مادة: ثمن.

(٢) طبع المراسم لابن نجيم ٢/٥، والمعنى لأمي قداسة دار الكتب المعبر عن بيروت ٣/١، وكشاف القناع لمعجمي، تحقيق الشيخ هلال معللي، بيروت ١٤٩/٣، ومعجمي.

من الذهب وغيره الأصناف، واختار الشيخ
أن يعميه صحة البيع وإن لم يسم الثمن، وله
أن يثل ذلك كج.

الشرط الثاني - كون الثمن مالا .

٧ - ذهب الحنابلة إلى أنه يشترط في الثمن
لانعقد البيع أن يكون مالا متقوماً .
لأن البيع هو مبادلة المال بالمال
بالمزاجي^(١)

والحال هو ما يبطل إليه الطعن ويمكن اختياره
لأنه نحاحية، وإصابة إجمالية ينحو الثمن
كافة أو بعضها .

والفهم ينبت ما وبإباحة الانفاق به شرعاً .
فما يكون مباح الانفاق بدون تحول الثمن
لا يكون مالا، كحذو منقطة، وما يكون مالا بين
النفس، ولا يكون مباح الانفاق لا يكون
مقبولاً، كالحشر . وإذا عدم الأمر لم يثبت
واحد منها كالأدم .

فإن قال نعم من التقويم، لأن المال ما يمكن
اختاره ولو غير مباح كالحشر، والمنضم ما يمكن
اختاره مع الإباحة . والحشر قال غير مقبوم،
فقد صد البيع بجعلها نقداً، وإن لم يحدد

الثمن بالثمن معلوماً فيه، وإن ضي قائم بينهما
وله لم توجد فيه حصة

وعند المالكية والشافعية لا ينعقد البيع إلا
بسمية الثمن . قال ابن رشد في المخدمات عند
انكحلام على الصداق المصدق بمهر من الله
تحال في فرضها للزوجات على أزواجهن، لا عبر
عوض، وهذا لم يخطر عند انكحاح ابن سمية،
ولو كان الصداق تعدد لم يجرع حقيقته لما صح
انكحاح دون سمية كالبيع الذي لا ينعقد إلا
تسمية الثمن .

وفي المصنف قال النووي . يشترط في صحة
البيع أن يذكر الثمن في حال العقد . فيقول
عنتك كذا كذا، ويقول عنتك هذا، وفيصير
على هذا، فعلى المحاذين أن يثبت وقت لم
يكن هذا بيعاً ولا خلاصاً، ولا يفسد به عقد
المضاعف على المذهب . به قطع الجمهور،
وقيل . فيه وجهان أصحهما هذا، والثاني . يكون
عيباً .

وقال السيوطي . إذا قال عنتك مالا ثمن، أو
لا سمى ز عنتك، فقال أستهات وقصص
فليس بيعاً، وفي اعتقاده أنه قولاً تعارض المقتض
والفهم، وإذا قال الدائع عنتت ولم تذكر ثمناً،
فإن راغبنا الثمن التعتد هبة، أو التفتت فهو بيع
قاسم .

وأما عبد الجبار فإنه قد جاء في الإحصاف
شترط معرفة الثمن حال العقد على الصحيح

(١) اشتدات لعدد ٣٠٠٩، والمجموع ١٥٩، ١٥٩، ١٥٩

نحو الثمن والاشد للسيوطي ص ١٤٢، والإحصاف

٣٠٩، ٣٠٩، ٣٠٩، ٣٠٩، ٣٠٩

(٢) البحر الركني ٢٧٧

منجس لا يقبل الطهر كمنس وإن منجس
وأن يكون متفعلاً بتساعاً غير ولو في مكان
كالهبة للصحة فلا يصح بيع مالا يقع فيه
لأنه لا بعد مالا في الحشرات التي لا يقع فيها
وذهب الحنفية إلى أن من شرط البيع أن
يكون الثمن مالا.

والثمن نوعان (ما يباح بعه مطلقاً ويصح
اقتضاه بلا حاجة) مخرج مالا يقع فيه أصلاً
كعص الحشرات ، وما فيه منفعة محرمه كالخمر ،
وما فيه منفعة مباحة كالحاجة كالغلب ، وما فيه
منفعة مباح ، ضرورة كالبينة في حال الخصمة ،
وغير مدفع لثمة غصن ١١١

أنواع الأموال من حيث الثمنية

٨ - ذهب الحنفية إلى أن الأموال أربعة
أنواع ١١

أ- منس بكل حال ، وهو المنس ، صحة البينة
أولاً ، فوصل بجنسه أو بغير جنسه ، لأن الثمن
هو بئس ديناً في لزمه عند العرب ، كذا ذكره
الله تعالى ، ١٢ والثمن الذي يستحق بالعقد إلا ديناً في

أصلاً يجعلها مباحاً ، لأن الثمن غير مقصود بل
وسيلة إلى المقصود ، إذ الاصراع بأفعيان
لا بالانسان ، ولهذا اشترط وجود مدفع دون الثمن
وهذا الاختصاص من الثمن من جهة الشروط
سببه آلات المصانع .

ومن هذا قال في البحر : البيع وإن كان مباحاً
على التدين ، لكن الأصل فيه البيع دون
المنس ، ولذا تشترط أنه مدفع على البيع دون
المنس ، ويقتضي ملاك البيع دون الثمن ١١١
والنسيئة في البيع شرط صحة ، وفي البيع
شرط انعقاد

وذهب المالكية والشافعية إلى أن من شرط
المنس

أن يكون مالا صافياً ، فلا يصح ما نحاسه
أصلية كحلل الميتة والخمر غير المصححين ؛
وأنه لا يبي عن منس التكلد ، ١٢ وقال
الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة واخترير
الأصنام ١٣

وغير عليهما ماله معناه ، ولا يصح ما هو

١١) المصريح الكبير لعمدة ١٠٠٣ ، وشرح الرزدي ١٦٦٥ .

والشباع ومعنى المصالح عليه ١١٦٦ ، وكتاب القبا

١٢٣٣ ، ومطلب أول البير ١٢٣٣

١٢) في رد المحتار ١٢٦٦٦ ، والمراد بالثمن النسيئة من المدفع

والمدفعين ، لأنها خلفت فأنزل ، ولا ثمن بالنسيئة

ويعود في بين اعتلاق ١٢٥٦١

١٣) قال السرخسي في قوله من وعمل ، ولا شيء وبالمثل نعتنا

فيلاء ، وسورة الشراء ١٢١١ ، فأنزلت نوباً بكلمة ، أجهل

١٤) رد المحتار ١٠١١١ ، وشرح الرزدي ١٢٨٨٥

١٥) حديث ، من غير ثمن التكلد ، أخرجه أبو داود

٧٥٤٣٤ ، تحف عروت محمد دحلان ومن حديث حماد بن

عبد الله ، وأصله في صحيح مسلم ١٩٩٣٦ ط الحديث ١

١٦) حديث ، أخرجه أبو داود ، ورسوله من بيع الخمر والميتة واخترير

والأصنام أخرجه البخاري ١٢٦١١ ط الشفاء

من حديث حماد بن عبد الله

الذمة، فكانت ثمنًا بكل حال.

ب - مبيع بكل حال، كالسواب وسجوها ومن الأعيان غير الخالية والعدييات المتفاوتة لأن العروض لا تستحق بالتعبد إلا عينا فكانت مبيعة.

ج - ثمن من وجه نظرا إلى إهامة ثبوت في الذمة فأشبهت النقد، ومبيع من وجه، نظرا إلى الانتفاع بأعيانها فأشبهت العروض وذلك كالتليات غير التقدير من المكيل والموزون والعدييات المتفاوتة كالبيص، فإنه إن كان مبيعا في العقد كان مبيعا، وإن لم يكن مبيعا وصححه إتياء، وقبول بالبيع فهو ثمن. وإن لم يصحبه حرم الباء ولم ينافله ثمن فهو مبيع.

لأن المكيل والموزون غير المقدس يستحق بالتعبد عينا نازلا، وربما أخرى، فكان ثمنًا في حال، مبيعا في حال.

د - ثمن بالاصطلاح، وهو سعة في الأصل كالقنوس.

• تحت محله ثمنًا قصاصه، لأنه ليس من الأثان وما كان ليس من الأثان بشره شريف والدور وجميع العروض فهو على هذا فواحت إلى الدراهم والتغدير وصحت الباء في النسر، كما قال في سورة يوسف: فوشروه بشي بحسب دراهم معدودة (سورة يوسف: ٢٠) لأن الدراهم ليس أثمانا، والباء إنما تدخل في الأثان، فإذا اشترت أثمانا، بيعي الدنانير والدراهم، فصاحبة ألحقت الباء في أبيها تحت، لأن كل واحد منهما في هذا النوع مبيع وثمن ومعاين الثمنان للمراء (٣٠: ١٩).

ع - كان رائجا كان ثمنًا، وإن كان كاسدا

فهو سلعة مضمن، وأخااصل - كي قال الخصمكي وابن عابدين - أن المثليات تكون ثمنًا إذا دخلتها الباء ولم تقابل ثمن، أي: بأحد التقدير، سواء تعينت أولا، وكذا إذا لم تدخلها الباء، ولم تقابل ثمن وتعينت، وتكون مبيعا إذا قوبلت بثمن مطلقا، أي: سواء دخلتها الباء أولا، تعينت أولا، وكذا إذا لم تقابل ثمن ولم يصحبها الباء ولم تعين، كميثك كحطة بهذا العبد.

وقال الكاساني: القنوس الرائجة إن قوبلت بخلاف جسمها فهي أثمان، وكذا إن قوبلت بجسمها منسوبة في العدد، وإن قوبلت بجسمها متفصلة في العدد فهي مبيعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد هي أثمان على كل حال.^{١١١}

و - ريب منه الأصح عند الشافعية وهو أن الثمن النقد إن قوبل بعيره للعرف، فإن كان العروضان مضمين أو عروضين فالثمن ما التصقت به بقاء التسمية والتمس ما يقابله.

وقال المالكية: إن كلا من العروضين ثمن لإلحاقه ومضمين، ولا مانع من كون النقود مبيعة، لأن كلا من العروضين مبيع بالأخر، لكن جرى

١١١ بين الحاشية ١/ ١٤٥: ١٤٥، والجمع التراتي ١/ ٢٢١، ورد المحلل ١/ ٢٢١، ١٢٢/ ٥، وقع التقدير ٨٣: ٨٣، ٨٣٨، ونداء الصانع ١/ ٢١٥.

بالتعيين، لأنها لا تكن وسائل لغيرها بل تكون مقصودة بالذات، فإذا هلك رأس مال أحد الشركيين قبل الشراء وقبل الخلط تنسخ الشركة.

أما إذا كانت لأشيان في معاوضات من غير النقود، فإنها تعين بالتعيين، لأنها إذا عينت تكون مبيعة من وجه ومقصودة بالذات.

أما الفلوس والدرهم التي غالبيتها الغش؛ فإن كانت رائحة فتعين بالتعيين، لكن إذا أشيانا بالاصطلاح، في دم ذلك الاصطلاح موجد ود لا تبطل الشبهة، لغيام المقضي. وإن كانت غير رائحة فتعين بالتعيين، لزوال المقضي للثمنية وهو الاصطلاح. وهذا لأنها في الأصل سلعة، وبها صارت إثباتا بالاصطلاح، فإذا تركوا المعامه بها رجعت إلى أصلها

كما أن المالكية استنوا المصروف والكراء ففيها تعين النقود بالتعيين، ووجه القول بأن الأثان النقدية وهي الذهب والفضة لا تعين بالتعيين في عقود المعاوضات، أن المبيع في الأصل اسم لما يته بين التعيين، والتمن في الأصل ما لا يتعين بالتعيين. فليبيع والتمن من الأسماء المتباينة الواقعة على معان مختلفة.

فالدرهم والدينار على هذا الأصل الثمين لا تعين في عقود المعاوضات في حق لاستحقاق وإن عينت، حتى لو قال: بعث منك هذا الشوب هذه الدرهم أو بهذه الدينار كان

العرف أنه إذا كن أحد العوضين دينار أو دراهم والعوض الثاني شيء من الثمنات، عوض أو محوره، أن الثمن هو الدينار والدرهم وما عداها مثنات.^(١)

وذهب الحنابلة إلى أن الثمن يتميز عن الثمن به الهدية، ولو أن أحد العوضين نقد. فما دخلت عليه الباء فهو ثمن، فدينار شوب: الثمن الشوب، لدخول الباء عليه.^(٢)

تعين الثمن بالتعيين:

٩ - اختلف الفقهاء في تعين الأثان مالتعين في العقد على قولين:

القول الأول: أن النقود لا تعين بالتعيين، فإذا اشترى هذا الدرهم فله دفع درهم غيره.

وهذا هو مذهب الحنفية - إلا زفر - ورواية عن أحمد وهو مشهور مذهب مالك إلا إن كان العاقد من ذوي الشبهات.

وللحنفية تفصيل في تعين الأثان.

فالأثان النقدية الرائحة لا تعين مالتعين في عقود المعاوضات كالبيع والإجارة.

أما في غير المعاوضات كالأمانة والوكالة والشركة والمصارفة والغصب فإنها تعين

(١) البيهقي شرح النخبة ٨٦/٢، والمطاط ٤/٢٧٩، والمجمر شرح المهذب ٩/٢٦٢، ومغني المحتاج ٩/٢٧٠.

(٢) مطالب أولي النهى ٣/٦٨٥.

من مثله. فثم يكن التعيين في حق مستحق العين. وهذا فلفظ في حق، ويعتبر في بيان حق الجنس والوع، ونصفه والقدرة، لأن التعيين في حقه مفيد.

ولأنه يجوز إلهاء في الذراعهم والذناير في العقد، فلا تعين بالتعيين فيه، كالمكبر والصنعة.

ونستقي الحنفية والحنكية من هذا الحكم المصروف فتعين الذراعهم والذناير بالتعيين فيه لا لشروط انقضاء فيه في المجلس واستنى بعضهم أيضا الكراء^(١).

القول الثاني : الأثمان تعين بالتعيين :

١١ - فتعين المشار إليه، حتى يستحق الداع على شترى الذراعهم المشار إليها، كما في سائر الأعيان المشار إليها، ولو هنك قبل القبض بطل العقد، كما لو هنك سائر أعيان، ولا يجوز استثنائه.

وهو قول الشافعية والأظهري عند الحابلة وزهر من الحنفية^(٢).

فلنستقي أن يملك المشار إليه ويرد مثله. ولكنهما تعين في حق صين الجنس والسرع والصفة والمشر، حتى يجب عليه رد مثل المشار إليه جسا ونوعا وقدر وصفة، ولو هنك المتدر إليه لا يبطل العقد^(٣).

١٠ - والتمس في اللغة اسم لما في الشدة، هكذا نقل عن الفراء، وهو إصنام في اللغة. ولأن أحدهما يسمى ثناء، والآخر مبعفا في عرف اللغة والشرع، واختلاف الأسامي دليل اختلاف المعاني في الأصل، إلا أنه يستعمل أحدهما مكان صاحبه توسعا، لأن كل واحد منها يقابل صاحبه، فيضيق اسم أحدهما على الآخر لوجود معنى المتقابلة، كما يسمى حراء الشيعة سبلة، وجراء الأعداء اعتداء.

وإذا كان الثمن اسم « في الشدة » لم يكن محتملا للتعين بالإشارة، فلم يصح للتعين حنفية في حق مستحق العين، فحصل كتابة عن بيان الجنس المشار إليه ونوعه وصفته وقدره، نصحيحا لمصرف العاقل بقدر الإمكان.

ولأن التعيين غير مفيد، لأن كل عرض يطلب من المعين في المعاوضات يمكن استيفاءه.

(١) رد المحتار ١٥٣/٥. وتبيين الحقائق ١١٦/٩. ومجلة

ملا ٢١٦/٩. ودرر الحكم لمصل جلد ١/١٩١.

وتحدر الرقاق ٢٩٩/٥. ٣١٨/٦. والندية ٨٣/٥.

والنسخ شرح السوطي ٣٦٨/٩. والندوي ١٤٥/٣.

والنسخ مع الشرح الكبير ١٩٩/٩. ١٧٥.

(٢) سابع المصنف ٣٩٢٣/٧. ٣٩٢٥. والنسخ شرح السوطي

٢٦٨/٩. والنسخ لابن قدامة ١٦٩/٩. وبهذه نسج

المكبر ١٧٥/٩.

(٣) بدائع الصانع ٣٢٣/٧. ونسخ لغبير ٣٦٨/٥.

واللهب ٣٦٦/١. والجموع ٣٣٣/٩. والشريعة، والنسخ

ابن قدامة ١٦٩/٩. وبهذه الشرح الكبير من ١٧٥.

وكشاف القناع ٢٧٠/٣. ومطالع ثوبي المص ١٨٧/٣.

ما يحصل به الثمين :

١٢ - يحصل الثمين بالإشارة ، سواء أضم إليها الاسم أم لا ، كقولهم : بعثك هذا التوبع بهذه الدرهم ، أو بهذه فقط ، من غير ذكر الدرهم .
أو بعثك هذا هذا من غير تسمية العوضي .
وبحصول الثمين أيضا بالاسم كبعثك دارني مروجع كذا ، أو يا بني أوكيسني من الدرهم أو التذئير ، ومنه بطل ذلك .^(١)

الشرط الثالث : أن يكون الثمن الثمين مملوكا للمشتري :

١٣ - بشرط أنه يكون الثمن المبيع مملوكا للمشتري . وهذا على اتفاق بين الفقهاء ، ومثل المشتري يكون وقت العقد ملكا له ، لا حتى تغيره موه .^(٢) لقوله **﴿﴾** ملككم بن حزام : ولا تباع ماليس عندك ،^(٣) وهو يفيد أن يكون المبيع مملوكا لبايعه . ولثمن المص مثل لبيع في هذا الحكم .^(٤)

ووجه هذا القول :

أن المبيع والثمن يستعملان متحلا واحدا .
مهما من الأسماء المضافة الواقعة على مسمى واحد . وبما يتميز أحدهما عن الآخر في الأحكام بحرف البناء ، قال تعالى : **﴿﴾** ولا تشتر وبأداني ثمننا قليلا **﴿﴾** المسمى تعالى . فاشترى وهو مبيع ثمن ، فدل على أن الثمن مبيع ، والمبيع ثمن .

ولهذا جز أن يذكر الشراء بمعنى البيع ، يقال : شريت الشيء بمعنى بعته ، قال تعالى : **﴿﴾** وشتروه شمس حسن درهم **﴿﴾** أي . وباعوه .

ولأن ثمن الشيء قيمته ، وقيمة الشيء مايقوم مقامه . ولهذا سمي قيمة لقيامه مقام غيره . والثمن والثمن كل واحد منهما يقوم مقام صاحبه ، فكان كل واحد منهما لثمن .^(٥) على أنه لا فرق بين الثمن والمبيع في اللغة . والمبيع يحصل الثمين بالثمن فكذا الثمن ، إذ هو صحيح .

ولأن الثمن عوض في عقد ، فثبت الثمين بالتعيين كباقي الأعراض .^(٦)

(١) مطلب أولي المص ١٨٨/٣ ، وكشف القناع ١٧١/٣ .
(٢) رد المحتار ٥١٥/٥ ، والبحر الرائق ٢٧٩/٥ ، ٢٨٠ .
(٣) وكشف القناع ١٥٧/٣ ، ومطلب أولي المص ١٨/٣ .
(٤) والزرندعي والشافعي ١٦/٥ ، ومعي كشاف ١٥/٩ .
(٥) والقبوري ١٦٠/٢ .

(٦) حديث : لا تباع ماليس عندك ، أخرجه الترمذي وحسنه من حديث حنبل بن حرام ، رتبة الأعمشي ٢٢/٢ - بشر المكتبة الشعية بالذمة المؤرقة

(٧) كشف القناع ١٥٧/٣ ، ومطلب أولي المص ١٨/٣

(١) سورة البقرة / ١١

(٢) سورة يونس / ٢٠

(٣) تابع القناع ٣٢٢/٧ ، والمعي لأمر فدانة ١٦٩/١ ،
وإسناده التبرج الكبير مر ١٧٥ . ولأن أحد العوضي .

فثبت بالتعيين كالأمر . فلهذا ٢٦٦

إن كان مثاراً إليه فلا حاجة إلى معرفة مقداره وصفته في جواز البيع .

(والقدر: خمسة أو عشرة دراهم أو أكثر حنطه^(١) والصفة: عشرة تنابير كثرية أو ثوري، وكذا حنطه بحرية أو صعيدية).

فيذا قال: بعثك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الدراهم التي في يدك وهي مريثة له فقبل جاز ولم يزم . لأن الإشارة أبلغ طرق التصريف، وجهالة وصفه وقدره بعد ذلك لا تفضي إلى المنزعة المانعة من التسليم والتسلم اللذين أوجبهما عقد البيع فلا يمنع الجواز، لأن الموعوضين حاضران .

وهذا بخلاف الثوبوي إذا بيع بجنسه . حيث لا يجوز جزافاً، لاحتمال الربا لأن عدم تحقق التمثيل يعتبر بمثابة لعلم بالتفاضل، وبخلاف رأس ما أسلم، حيث لا يجوز إذا كان من المقدرات، إلا أن يكون معروف القدر عند أبي حنيفة^(٢) .

ووافق الحنابلة الحنفية في ذلك فابن قدامة: (ولا فرق بين الأثمان والتمتعات في صحة بيعها جزافاً) .

الشرط الرابع : أن يكون الثمن المعين مقدور التسليم :

١٤ - يشترط في الثمن المعين أن يكون مقدور التسليم، وهذا متفق عليه بين الفقهاء، لأن ما لا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم، والمعدوم لا يصح أن يكون ثمناً، فلا يصح أن يكون الثمن في الهواء ثمناً، وكذا الجمل الشارد الذي لا يقدر على تسليمه^(١) . تحدث أبي هريرة رضي الله عنه قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة وعن بيع الغر»^(٢) قال الماوردي : والغر ما ترد بين متضادين أغلبهما أخوفهما . وقيل : ما انطوت عنا عاقبته . . . والبيع ومثله الثمن المعين إذا لم يقدر على تسليمه داخل في الغر الممنهي عنه^(٣) .

الشرط الخامس : معرفة القدر والوصف في الثمن :

١٥ - قال الحنفية : الثمن إما أن يكون مثاراً إليه أو غير مثار إليه .

- (١) البحر الرائق ٢٧٩/٥ ، ٢٨٠ ، ورواه الحنابلة ٥١٥/١ ، والمشرح الكبير للدردير ١٠٠-١١١ ، والزرقي ١٦/٥ ، ومغني المحتاج ١٦/١ ، والقيسوي ١٥٨/٢ . وكذلك التمام ١١٢/٣ ، ومطلب لولي الله ٢٥/٣ .
- (٢) حديث : «نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغر» أخرجه مسلم (١١٥٣/٣) - ط إمامي .
- (٣) مغني المحتاج ١٢/٢ ، وأمسى الطالب ١١/٢ .

١٦ - أما إن كان الثمن غير مشار إليه فتتق الفقهاء على أنه لا يصح به العقد، إلا أن يكون معلوم القدر والصفة، لأن جهالة نقضي إلى النزاع المانع من التسليم والتسلم، فيخلو العقد عن الفائدة، وكل جهالة نقضي إليه يكون مقصدا.

والصفة إذا كانت مجهولة تتحقق المنازعة في وصفها، فالمشتري يريد دفع الأذن، والبائع يطلب الأرفع. فلا يحصل مقصود شرعية العقد، وهو دفع الحاجة بلا منازعة.

فالمعلم بالثمن علم ماثما من المنازعة من شروط صحة البيع عندهم. ^(١)

١٧ - ويثاب على هذا صرح الحنفية بأنه لا يجوز بيع الشيء بغيره. فإذا باع بغيره فالباع فاسد. لأنه جعل ثمنه قيمته،

فذهبوا إلى صحة البيع إذا عقد على ثمن يوزن صنجة وماء كيل بمهولين عرفاء، وعرفها المتعاقدان بالشاهدة، كبعتك هذه الدار يوزن هذا الحجر فضة، أو يملء هذا الوعاء أو انكيس دراهم.

وذهبوا أيضا إلى صحة البيع بعبرة مشاهدة من مزا أو دراهم ونحوها، ولو لم يعلم كيلها ولا وزنها ولا عددها. ^(٢)

ونحو هذا القول مذهب الشافعية، قال الشيرازي: إن باع بثمان معين جزافا جاز لأنه معلوم بالشاهدة، ويكره ذلك لأنه مجهول قدره على الحقيقة. ^(٣)

أما المالكية فقد ذهبوا إلى عدم جواز بيع النقصد أي الذهب والفضة جزافا إذا كان مسكوكا. ^(٤) وكان التعامل به بين الناس بالعقد وحده أو مع الوزن، لقصد أفراده.

أما إذا لم يكن النقصد مسكوكا سواء تعاملوا به وزنا أو عددا جاز بيعه جزافا لعدم قصد آحاده. ^(٥)

(١) انتهى لابن قدامة ٢١٧/٤ وبما شاع الشرح الكبير ص ٣٥، وكشاف القناع ١٧٣/٣، ومطالب أولي النهى ٣٨/٣.

(٢) المذهب ٢٦٥/١، ٢٦٦، ومعي المحتاج ١٨/٢.

(٣) المسكوك. المصنف بالكتابة الخاصة. والغنوم يتهم

السلطان/ جواهر الإكليل ٨/١.

(٤) جواهر الإكليل ٨/٢، ومندسوقي ٦٢/٣.

(١) اصدادية والغناية عليها ٨٣/٥، والمختار ٢٢٩/١، ٥٠٥/٥، وقتر السائق. ثيبين الحنفية ٤/٦، ونصر توجيهه كلام بدائع الصنائع الولدي ٢/١٠٣ (إذ معرفة وصف البيع والتمس ليست شرطا لصحة البيع، وبمجهل ما ليس ببايع من الصفة. لكن شرط الزود، فصح بيع ما لم يرد، المحتاج ومعني المحتاج عليه ١٦/٢، والقليوبي ٢/٥٧ المندفات المهذبة لابن رشد (الجلد) ص ٥٥، بدية للعهد لابن رشد (مطبعة) ١١٧/٢، وأنشوح الكبير للرد ١٥/٣، وجواهر الإكليل ١/٢، والغواتين لابن جزير ص ٢٢٦، والشرح الكبير لابن قدامة ٢٢/٢، وكشاف القناع ١٧٣/٣، ومطالب أولي النهى ٣٨/٣.

هـ - ولا يجوز بيع الشيء بوقعه، والمراة الثمن لا يعلم به المشتري حتى ينظره بعد العقد.

وهذا قول الحنفية والشافعية والحنابلة. والرقم: علامة يعلم بها مقدار ما وقع البيع به من الثمن.

والتبيع بالرقم فاسد، لأن فيه زيادة جهالة فكانت في صلب العقد، وهي جهالة الثمن لأنها برقم لا يعلمه المشتري، فصار بمنزلة الغبار، للمخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا، وكذا.

وإن علم ذلك في المجلس جاز العقد، وإن تفرقا قبل العلم بطل.

وكان الإمام شمس الأئمة الخليلي يقول: وإن علم بالرقم في المجلس لا يغلب ذلك لعقد جائز، ولكن إن كان البائع دائماً على ذلك الرضا ورضي به انشترى في المجلس بتعقد بينهما عقد ابتداء بالتراضي^(١).

وورد في المنهي لابن قدامة: (قال أحمد: ولا بأس أن يبيع بالرقم. وممنه: أن يقول: بعتك

والقيمة تختلف باختلاف تقويم المقومين، فكان الثمن مجهولاً.

بـ - ولا يجوز بيع الشيء بيا حل به، أو بما نريد، أو تحب، أو برأس ماله، أو بما اشتراه، أو بمثل ما اشترى فلان. فإن علم المشتري بالقدر في المجلس فرضه انقلب جائزاً.

- وكذلك لا يجوز بألف درهم إلا ديناراً، أو بمئة دينار إلا درهماً.

- وكذا لا يجوز بمثل ما يبيع الناس، إلا أن يكون شيئاً لا يتفاوت كالخبز واللحم^(٢).

- وكذا إذا باع بحكم المشتري، أو بحكم فلان، لأنه لا يدري ماذا يحكم فلان فكان الثمن مجهولاً.

١٨ - جـ - وصرح الحنابلة أيضاً بأنه وإن باعه بما ينقطع السعريه، أو بمثل ما باع به فلان، وهما لا يعلمانه أو أحدهما، لم يصح، لأنه مجهول.

د - وإن باعه سلعة بألف درهم ذهباً وفضة لم يصح، لأنه مجهول، لأن مقدار كل واحد منهما من الألف مجهول، أشبهه بالرقال بمئة بعضها ذهب، ولأنه يبع غرراً، فيدخل في عموم النهي عن بيع الغرر^(٣).

١ - ١١٦/٢، والمذهب ٢٦٦/١. والشرح الكبير للدردير ١٥/٢.

٢ - بدائع الصالحات ٢٠٤٦/٦، والبحر الرائق ٢٩٩/٥، ومير حابيب ٥١٤/٢، ومنحة الخائف على البحر الرائق ٥٤١. والمذهب ٢٩٩/١، ومعنى المحتاج ١٧/٢، وقس المطالب ١٧/٢. والمنهي لابن قدامة ٢٦٦/٢، وجهاشه مشروح الكبير ص ٣٣، ومطلب لولي النهي ٤٠/٢، وكذلك فتاوى ١٧٤/٣.

١ - فتح الباعث ٨٣/٥، وبدائع الصالحات ٢٠٤١/٦، والبحر الرائق ٢٩٩/٥.

٢ - بدائع الصالحات ٢٠٤١/٦، والبحر الرائق ٢٩٩/٥، والشرح الكبير لابن قدامة ٣٣/٤، وكذلك الفتاوى ١٧٤/٢، ومطالب نوري ١٠٠/٢، ومعنى المحتاج -

هذا الثوب برأعه ، وهو الثمن المكتوب عليه إذا كان معلوماً لما حال العقد . وهذا قول عامة الفقهاء ، وكبره طائوس .

ولنا أنه يبيع بثنى معلوم فأشبهه بالودكر مقداره ، أو بالوقد : بعثك هذا بيا اشتريته به وقد علمنا قدره . فإن لم يكن معلوماً فما أو لأحدهما لم يصح ، لأن الثمن مجهول .^(١)

بذن فالحكم بجوازها هنا بناء على هذا التفسير الذي يقيد أن ثمن معلوم . أما إذا لم يكن معلوماً حسب التفسير المتضمن فالبيع باطل ، ولا خلاف عندنا .

و- بيع صيرة طعام ، كل فقير درهم :

١٩ - اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : لا يصح البيع . وهو قول عبدالعزيز بن أبي سلمة وبعض الشافعية ، بحجة : أنه لا يضمن مبيع الثمن والتمن حال العقد ، وإنما يعلم بعد الكيل .^(٢)

القول الثاني : يجوز البيع في فقير واحد ، إلا أن يسمى جملة فقيراتها . وهو قول الإمام أبي حنيفة ، بحجة : أن صرف اللفظ إلى الكل متعين ، لجهالة البيع والتمن جهالة تخصي إلى

(١) للمعنى لأين مقدمة ١٩٩/١

(٢) المقدمة ١٩٩/١ ، ومعنى المحتاج حـ ١٧/٩ ،

وليس مطالب ١٧/٢

المنازعة ، لأن البائع يطلب تسليم الثمن أولاً ، والثمن غير معلوم ، فيقع النزاع . وإذا تعذر لصرف إلى الكل صرف إلى الأقل ، وهو معلوم ، إلا أن تزول الجهالة في المجلس بتسمية جميع الفقراء أو بالكيل في المجلس فجوز ، لأن ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة .^(٣)

القول الثالث : يجوز البيع في الكل ، أي : وإن لم يعلم قدر فقيراتها حال العقد .

وهو قول أبي يوسف وعبد من الحنفية والمالكية والحنابلة ومهملو الشافعية .^(٤)

واستدلوا بما يلي :

١ - أن لمبيع معلوم بالثمن مقداره ، والثمن معلوم لإشراكه إلى ما يعرف بمبلغه بجهة لا تتعلق بالخاصة ، وهو كيل الصيرة ، فجاءت كالمواضع ما راس مالها ثمان ومبعون ، لكل ثلاثة عشر درهماً ، فإنه لا يعلم في الحال ، وإنما يعلم بالتخمين ، كذا هنا .

(١) الهداية والعمدة عليها ٥/٥٨٨ ، ونبين المحقق ٥/٥٨٨ ،

والمعنى السابق ٥/٣٠٧ ، والأجوبة ١/١٧٨ ، وبدائع

التصانيف ٢/٣٠٤٣ ، والشرح الكبير لأين مقدمة ١٩٩/١ ،

والزرقان ٥/٣٣٠ ، وبدية المعتمد ١/١٥٨ ،

(٢) مصادر الحنفية لمعانيق ، والزرقان ٥/٣٣٠ ، والشرح الكبير

للدرهم ٢/١٦٠ ، وبدية المعتمد ١/١٥٨ ، والشرح الكبير

لأين مقدمة ١٩٩/١ ، ومطلب أولى المس ٣/٤٣٠ ، وكشاف

المنهاج ١٧٤/٣ ، والمهمل ١/٣٦٦ ، ومعنى المحتاج

١٧/٢ ، وأيضاً المطالب ١٧/٢

ويجني الحنفية على هذه التعدة أنه إن كانت النقود مختلفة في المالية كالذهب المصري والمصري، وإن المصري أفضل من المالية من المصري، وكانت متساوية في الرواج، والبيع فاسد، لأن مثل هذه الجهالة مفضية إلى المنازعة، فالشراي يريد دفع الأعمى مائة، والبائع يريد أخذ الأعلى، فيفسد البيع، لأن ترفع الجهالة بيان أحدهما في المجلس ويرعى الآخر، لا ارتفاع المسد قبل تفرقه.

- وإذا كانت النقود مختلفة في الرواج والمالية صح البيع وانصرف إلى الأرواح.
- وإذا كانت مختلفة في الرواج مستوية في المالية صح البيع وانصرف إلى الأرواح أيضا تحريما للمحواز.

- أما إذا استوت في الرواج والمالية، وإما الاختلاف في الاسم كالصوري والمدمشي، فيصح بيع ويشترى الشراي في أن يؤدي أيها شاء، لأنه لا منازعة فيه.^(١)

٢- أن المبيع معلوم بالمشاهدة، والشئ معلوم قدوماً بقرائن كل جزء من أنبيع فصيح كالأصل المذكور، والغرم منف في حال، لأن ما يقابل كل صاع معلوم المفسر حيث شئت ففسر: الجهالة ينشئ بالعلم بالتفصيل كما ينشئ بالعلم بالاجمالة، فإذا جاز بالعلم بالاجمالة جاز بالعلم بالتفصيل أي: لا يقصر الجاهل بحمدته الشئ لأنه معلوم بالتفصيل، والغرم مرتفع به، كي إذا باع بشئ معين حزفاً.

٣- لأن إزالة الجهالة يدهما، فترفع تكيل كل منها، وما كان كذلك فهو غير مانع.^(٢)
وتنظر أيضا (بيع الخراف).

ز- لا يجوز البيع إلا بشئ معلوم الصفة:

٢٠- لذلك نص الحنفية على أن:

من أطلق الشئ في البيع عن ذكر الصفة دون القدر، كأن قال: اشتريت عشرة دراهم، ولم يقل بحارة أو سمفندية، وقع العقد على غالب نقد البلد، أي يتصرف إلى المتعامل به في بده.

وهو قال الشافعية والمالكية والحنابلة وحجة هذا القول.

أن معلوم بالعرف كالعلوم بالنصر، لا سيما إذا كان فيه تصحيح تصرفه.^(٣)

(١) المصدر انشأه

(٢) الهداية والفتاوى ٥/٥٨٤، وتبيين المغتن ٥/٥١٤، وانظر الاختصار ١/١٧٨، وسدائح الصديق ٢/٢٢٦-٢٣٠.

١- والرد المحتار ١/٢٤٨، والمبسوط ١/٢٤٨، ومطلب أولي ١٧/٢٣، وشريح الكبر لأن فداة ١/٢٣، ومطلب أولي ١٧/٢٣، وكشاف نقاش ١٧٤/٣٣.
(٢) الهداية والفتاوى ٥/٥٨٤، وتبيين المغتن ٥/٥١٤، وتبيين المذهب المصري والمصري في هذا المثال هو في رسم البائز صاحب العناية انتهى سنة ١٧٨٩م، وفتح القدير ٥/٥٨٤، ورد المحققين ١/٥٣٩، ٥/٣٢٨، وفي بدائع الصنائع ١/٣٠٩، ٣/١٠٩، وإن كان في القيد نقود غلاة فليس عامداً، لأن التمر محبوس، به البيع ليس بأولي من بعض.

فالحاصل :

أن المسألة على أربعة أوجه لأن لنفوذ إيمان تستوي في الزواج والمثلية معا ، أو تختلف فيهما ، أو يستوي في أحدهما دون الآخر .

والفسد في صورة واحدة . وهي : الاستواء في الزواج والاختلاف في المثلية ، والصحة في الثلاث الباقية .

وهذه الصورة العاشدة ذكره المالكية والشافعية والحنابلة .^(١)

وقال المالكية : إن تعذرت السكك في البلد ولم يربح ، فإن انحدرت رواجاً قضاءً من أيها شيء وإن اختلفت قضاءً من الغالب إن كان ، وإلا فسد البيع لعدم البيان .

وعبارة الشريبي الشافعي : إذا كان في البلد نقصان ولم يعلب أحد ، أو غلب أحدهما وختلفت القيمة اشترط التعيين لفظاً لا اختلاف لغرض باختلافها .

وعند الحنابلة : إن باع بدينار مطلق غير معين ولا موصوف وفي البلد نشود مختلفة من الذنائب كلها والجهة لم يصح البيع .^(٢)

(١) بحاشية شرح المشكاة ١/ ٥٠٥ ، والرقاب ١/ ٢٤١ ، وانظر : نظام المهادن ص ٥٥ - وفيها وفي المحتاج عليه ١٧/ ٢ ، والشرح الكبير لأن مدونة ٢٣/ ٤ ، وكشاف القضاء ١٧١/ ٣ ، ومطالب أولي الثمن ٤٠/ ٣ .

(٢) تبينه شرح النخبة ١١/ ٢ ، ومعنى المحتاج ٧٧ ، وكشاف القضاء ١٧٤/ ٣ .

الحلول والتجديد في الثمن :

٢١ - يجوز البيع بثمن حال ، أو مؤجل إذا كان لأجل معلوماً ، بدليل :

١ - إطلاق قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع ﴾^(١) فحمل ما يبيع بثمن حال وما يبيع بثمن مؤجل .
٢ - عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً إلى أجل ورواه درعا من حنيفة » .^(٢)

قال في السراج الوهاج :

إن الحلول مقصود العقد وموجبه ، وأجل لا يثبت إلا بالشرط .

فإذا باع بثمن حال ثم أجله صح ، لأنه حقه .^(٣)

وهذا عند الحنفية .

وكذلك عند المالكية . إن بيع عيني شرط النقد أي تعجيل الثمن ثم تراصبا على تأجيله وجب عليه في المراجعة بيان لأجل ، فيعهم منه لزوم الأجل الذي تراصبا عليه . قالوا : لأن

(١) سورة طه ٢٧٥ .

(٢) حديث : « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً إلى أجل ورواه درعا من حنيفة » أخرجه طبراني (المعجم ١٠٣٣/ ١ - ط السفة) ومسلم ١٢٩٦/ ٢١ - ط الحلبي ، والبيهقي لمسلم .

(٣) إهداية وفتح القدير ٥٨٢/ ٥ ، ونبين أحداث ٥٨/ ٤ ، وندائع المستمع ٣٢٢٧/ ٧ ، والبحر الرائق ٣٠٠/ ٥ ، وروا المختار ٣٣٩/ ٤ ، والاختيار ١/ ٢٨١ .

٢٢ - وقد نص الحنفية على أن من شروط صحة

البيع معلومية الأجل في البيع المؤجل ثمنه ، فإن كان مجهولا فهو فاسد .

ومن جهالة الأجل :

أ - ما إذا باعه بألف عنى أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر .

ولم يقل : إلى شهر على أن تؤدي الثمن في بلد آخر جاز بألف إلى شهر . ويقتل شرط الإيفاء في بلد آخر ، لأن تعيين مكان الإيفاء فيها لا محل له ولا مؤنة لا يصح . فلو كان له حل ومؤنة صح .

ومنه : على قول محمد : ما إذا باعه عنى أن يدفع إليه البيع قبل أن يدفع الثمن ، فإن البيع فاسد . لأن عمداً رحمه الله بتضمنه أجلاً مجهولاً . حتى لو سمي الموقت الذي يسلم إليه فيه البيع جاز البيع .

وأما أبو يوسف فأسأله بالشرط الذي لا يقتضيه العقد .^(١)

ب - وذكر المالكية أن جهالة الأجل هي من أغرر في الثمن ، ومثلوا له : بأن يبيع منه السلعة بثمن إلى قديم زيد أو إلى مائة . قال ابن رشد : فإذا باع الرجل السلعة بثمن مجهول أو إلى أجل مجهول فسح على كل حال في القيام والقنوات ، شاء المتبايعان أو أيأ .

(١) أبي حنيفة فاسد ٢٨٦/٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٦ ، ورد للحنابلة ٥٠٥/٥ ، وضع فقهاء ٥٠٥/٥

اللاحق لتلحق كالتأجيل فيه .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الزيادة في الأجل إن كانت في مدة الخيارين - خيار المجلس أو خيار شرط - لحقت بأصل العقد ، أما بعد لزوم البيع ، لأن الزيادة في الأجل لا تلحق ولكن يتدب الوفاء بها ، وكذلك تأجيل الدين الحال .^(٢)

ودليل وجوب كون الأجل معلوماً :

١ - أن جهالة تعضي إلى المنازعة ، فتكون مانعة من التسليم والتسليم الواجب بالعقد ، وربما يطالب البائع في مدة قريبة والمشتري يؤخر إلى بعدها .

٢ - ولأنه عليه الصلاة والسلام في موضع شرط الأجل وهو المسلم أوجب فيه التعيين ، حيث قال : « من أسلف في غير فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم »^(٣) فيقال عليه تأجيل الثمن .

٣ - وعلى كل ذلك انعقد الإجماع .^(٤)

(١) حواهر الإكليل ٥٧/٢ ، وفي المحتج ١٢٠/٢ ، وفي لابن قدامة ط الرينى ٢٤٩/٤ ، وتشاف الفاع ط عالم فاكب ٢٣٠/٢

(٢) حديث : « من أسلف في غير فليسلف في كبل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » أخرجه البخاري (المفتح ٤٢٩/٤) - ط الشافعية ومستم ١٢٢٧/٣ - ط الحلبي ١ من حديث عبد الله بن عباس ، وظللت فسلم .

(٣) الهداية وضع القدير والمعتبة ٨١/٥ ، وانظر حلة الإقضاء إلى الفسلفة في : تبين الفسلفة ٥/٤ ، والبحر الرافق ٣٠٦/٥ ، ورد المحتج ٥٣١/٤

جـ - وقال الشافعية :

إن باع ثمن مؤجل لم يجز إلى أجل مجهول ،
كالباع إلى العطاء ، لأنه عوض له بيع ، فلم يجز
إلى أجل مجهول كالمسلم فيه .

د - وعند الخبابة لا يصح اشتراط تأجيل
الثمن إلى أجل مجهول ويبطل الشرط ويصح
العقد ، وللمشتري حق الفسخ ، لفوات غرضه
بفساد الشرط .^(١)

الاختلاف في الأجل :

٢٣ - إذا اختلفا في الأجل فالقول لمن يضمنه وهو
المبايع ، لأن الأصل عدمه وهو الحلول .

وإذا اختلفا في قدره ، فالقول المدعي الأقل
لأنكاه الزيادة .

والبيئة في المسألتين عنى الشري ، لأنه
ثبت خلاف الظاهر ، والبيئات للإثبات .^(٢)

وإن اختلفا على قدره ، واختلف في مضيه
فالقول للمشتري أنه لم يضمن ، والبيئة بينته
أيضا .

لأنهما لما اختلفا على الأجل فالأصل بقوله ،

(١) المقدمات الممهدة ص ٥٤٢ ، ٥٥٠ . وانظر بداية المجتهد
١٤٧/٦ ، ولهذه ٢٦٦/١ ، وكشاف القناع ٢/٣٦٤ ،
وفتح القدير ٨/٥٨

(٢) البحر الرائق ١/٣٠٦ ، ولقد المختار مع رد المختار
٥٢٢/٤

المشترى بخاري، يجب عليه الثمن بغير أصفهان ويعتبر مكان العقد.

قال ابن عابدس :

وتظهر تجربة ذلك إذا كانت عانية المديار مختلفة في البلدين، وإذا اتفق انعقد ر على أحد قيمة المديار لقيمة أو كسده في البلدة الأخرى، وليس المستحب أن يلزمه بأحد قيمتي التي في بخاري إذا كانت أكثر من قيمته التي في أصفهان.

وهذا قول الحنفية.

واعتبار مكان العقد قال به المالكية والشافعية في الأصح عندهم.

وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه أيضا. فلا يعتبر زمن الإنشاء لأن القيمة فيه مجهولة وقت العقد.

وفي البحر عن شرح المجمع لو باعه إلى أجل معين، وشرط أن يعطيه المشتري أي مقد بروج يوشك كان البيع فاسدا.^(١)

زيادة الثمن والخط منه :

٢٥ - بعد تمام العقد قد يري البائع أو المشتري أنه مغبون في الصفقة، أو يرى تعديلهامصنعة الآخر لسبب ما، فيجوز الزيادة أو الخط في أحد العوضين اتفاقا.

١١٩١-تيسر الرائق ٣/٢٠٠، ورو المحتار ٤/٥٣٦، وفي المحتاج للشرعي ٣/١٧، والدونة ٤/٢١٦

واختلف الفقهاء في الزيادة والخط، هل يشقون بأصل العقد؟ على ثلاثة أقوال :

٢٦ - لانتهاء الأول : مذهب المالكية والحنفية عدم زفر أن الزيادة في الثمن والخط منه أو الزيادة في الضيق تاحق بالعقد وتأخذ حكم الثمن فإذا اشترى عبدا بائة ثم زاد عشرة مثلاً، أو باع عبدا بائة، ثم زاد على البيع شيئاً، أو خط بعض الثمن حار وانقضت الزيادة أو الخط بأصل العقد.^(٢)

ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك، من الزيد عليه والزيادة، فيكون للبائع حسن المبيع إلى أن يسوفي الزيادة إذا كان الثمن حالا، وللمشتري أن يمنع الزيادة، ولا مطالبة البائع بتسليم المبيع قبل إيفائها. ولو باعها ثم استحق المبيع رجع بها مع أصل الثمن.

وفي صورة الخط : للمشتري مطالبة البائع بتسليم المبيع إذا سلم لباتي بعد الخط. والزيادة والخط عند جمهور الحنفية يشقون بأصل العقد.^(٣)

٢٧ - واحتجوا بما يلي :

١ - أن الشارع والمشتري بالخط والزيادة غيرا

١) مستدرك مع الفتح ٥/٢٧٠، وتيسر الخلفاء ١/٨٣٦، وعلية الرائق ٦/١٦٩، ورو المحتار ٥/١٥٤، والاحتيار ١/١٨٦، وبدائع الصنائع ١٧/٣٢٨١، والندوي ٣/٣٨٠.

٢) ٣/٣٨٠، وعلية الرائق ٣/٢٦٠.

٣) ضح الفهر مع الهة ٤/٢٧٠.

انصلافة والسلام اليها فانقول وانصلافة ، وأقل
أحوال المديون إليه خوراً^(١)

٢٨ - والشرط المصلحة خور الزيادة عن التي :

١ - المديون من الآخر ، حتى لو زاد أحدهما به
وغير الآخر تصح الزيادة ، لأن الزيادة تزيدك

٢ - المحل المجنس ، حتى لو اختلف قبل القبض
بطلت الزيادة ، لأن الزيادة في المبيع والمنع
يختص المبيع فيهما فلا بد من القول في المجنس
كما في أصل الثمن ، مبيع

٢٩ - وأقل الخط فلا يخط ط له لقبول ، لأن
نصف في الثمن بالإسقاط والإبراء عن بعضه
يصح من غير قبول ، إلا أنه يرد ، والزيادة لا يرد
عن لغيره كله

ولا بد أن يكون المقيد عليه قائم ، فلا
لنصفه مثلاً ، حتى لا تصح الزيادة في الثمن
بعد هلاكه ، وصح فقط بعد هلاك المبيع لأنه
يقطع بعض ، والزيادة ثابت^(٢)

٢٩ م - إلا أن الثاني - مذهب الشافعية
والحنابلة أن الزيادة في الثمن أو الخط منه إن كان

لعدد من ضيعة من وصف مشروع إلى وصف
مشروع ، لأن البيع المشروع إما خامس ، أو
رابع ، أو عدل ، والزيادة في الثمن تجعل الخامس
عدلاً ، والعدل ربحاً ، والخط يجعل الربح
عدلاً ، والعدل خامساً ، وكذلك الزيادة في
البيع .

٢ - المصانع والمشاري ولاية التصرف مرفع أصل
انعتد بالإقالة ، فأولى أن يكون ضم ولاية التعبير
من وصف إلى وصف ، لأن التصرف في صفة
الشيء المبيع من التصرف في أصله ، وصار كما
إذا كان لأحد العاقدين ، أو هو خيار للشرط ،
وأقل ط له أو شرطه بعد العقد ، فصيح الحق
الزيادة بعد تمام العقد ، وإذا صح يلتحق بأصل
العقد ، لأن الزيادة في الثمن كالوصف له ،
ووصف الشيء ، يقوم بذلك الشيء ، لا بنفسه ،
فالزيادة تقوم بالثمن لا بنفسه .

٣ - ثبت صحة الزيادة والخط شرعاً في المهر
بقوله تعالى : ﴿ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به
من بعد التقرضة﴾^(٣) أي أنها إذا تراضيتن بعد
تقدير المهر على حظ بعضه أو زيادته جاز . فهذا
مطرد

٤ - روي عن النبي ﷺ أنه قال للوزن . وزن
وأرجح^(٤) وهذا زيادة في الثمن ، وقد نذب عليه

١ - مكة التجارية والحكم ١٩٢/١٦ - طهارة مطرب
فعلت : من حديث سويد بن قيس - وصححه الحاكم
ورواه الذهبي .

٢ - المصنف على المصنف ٢٩١/١٦ ، وبدائع القصد مبيع
٢٩٨٣/٢٧ ، ولوزن هو الذي يرد الثمن للمصنف مباح .

٣ - في البيع مباح ٣٢٨٤/٧ ، والأخبار ١٨٨/١٦

(١) سورة البقرة ٢٨٤

(٢) حديث . وزن وأرجح ، أخرجه الثعالب ٢٨٤/١٦ - طه

ما بقي من الثمن بعد الخط، فكأن الخط بعد العقد ملحقاً بأصل العقد، كأن الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار، وكذلك في الزيادة.

٢ - في الشفعة، يأخذ الشفيع المنفوع بها بقي بعد الخط، ولا تأزمه الزيادة، لأن فيه إعطال حقه الثابت بالسبع الأول وهما لا يملكانه، ألا ترى أنه يتقاضى جميع تصرفات المشتري حتى الفسخ.

٣ - في استحقاق المبيع يرجع المشتري على البائع بالزيادة، ولو أجاز المستحق البيع كان له أن يطالب بالزيادة.

٤ - في حبس المبيع، مله حبسه حتى يقضى الزيادة.

٥ - في هلاك الزيادة، فلو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن، بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض.^(١) وينظر تفصيل المذاهب في ذلك في الموسوعة ج ٩ ص ٣٠ مصطلح (بيع) فـ ٥٦.

تصرف البائع في الثمن :

٣٢ - يصح تصرف البائع في الثمن قبل قبضه عند أحقية مطلقاً إذا كان التصرف يتملكه ممن

في زمن أحد الخيارين (خيار المجلس وخيار الشراط) فإنه يلحق بالعقد وتأخذ الزيادة أو الحصة حكم الثمن، لأن ذلك من الشيء موجب إلحاقه برأس المال، وإن كانت الزيادة أو الخط من الثمن بعد لزوم العقد فإنها لا تلحق بالعقد.^(٢)

٣٠ - الاتجاه الثالث : تقول زهر أن الزيادة والخط لا يصحان على اعتبار الالتحاق بأصل العقد، بل الزيادة برأبته من البائع والمشتري، والخط إبراء عن بعض الثمن متى رده بوند.

واستدل زهر بأن المبيع دخل في ملك المشتري بالتقدير الأول للثمن، فلو انحق الرائد بالعقد صار ملكه والمشتري لم يزد به دلاً عن ملكه، وهو المبيع. وكذا الثمن دخل في ملك البائع، فلو جازت الزيادة في المبيع كان المزيد عوضاً عن ملكه أي الثمن.^(٣)

٣١ - وينتزع على الاتجاه القائل بالتحاق الزيادة والخط مايلي.

١ - في التولية والرابحة، تجوز على الكل في الزيادة وعلى الباقي في الخط، فإذا البائع إذا خط بعض الثمن عن المشتري والمشتري قام لآخر. ولأنك هذا الشيء، وقع عقد التولية على

(١) المجموع ١/ ٣٧٠، والمهذب ١/ ٢٩٦، والحمل ٣/ ٨٥، وشرح منتهى الإراءات ٢/ ١٥١، ١٨٢، ١٤٦، وكشاف

القناع ٣/ ٢٣٤

(٢) الهداية وفتح القدير عليها ٥/ ٢٧٠ - ٢٧١

(١) المسألة ٥/ ٣٧١، ونبيين الحقائق ٨٣٤، ٨٤١، واليعبر الرائق ٦/ ١٣٠، وود الحظائر ٥/ ١٥٥

وعند الشاقبة لا يجوز التصرف في الثمن
المعين قبل قبضه .

أما الثمن الذي في الذمة : فالعتمد عند
الشاقبة أنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه .^(١)

وعند المالكية يجوز التصرف في الثمن قبل
قبضه إلا إذا كان طعاماً فلا يجوز التصرف فيه
قبل قبضه .^(٢)

وعند الحنابلة إن كان الثمن معيناً فإن كان
التعاقد عليه بكيل ، أو وزن ، أو ذراع ، أو عذ
فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالكيل ، أو
الوزن ، أو الذراع أو العدد ، وإن كان التعاقد عليه
جزائياً أو لم يكن مكبلاً ، ولا موزوناً ،
ولا معداداً ، ولا مزرعاً ، جاز التصرف فيه قبل
قبضه .

وأما الذي في الذمة فلا يجوز التصرف فيه
قبل قبضه لغير من هو عليه ويصح بيعه وهبته
لمن هو عليه .^(٣)

تلميم الثمن :

٣٣ - ذهب الحنفية إلى أن من باع سلعة بسلعة
أو ثمناً بثمن أي نقداً بنقد سلعة ما ، لا استوائهما في

عليه الدين بموضع أو بغير عوض ، ولأن الثمن
في الذمة ولا يتعين بالتعيين ، فلا يحتل فيه غرر
الانفساخ بالهلاك ، ولأن الثمن ماوجب في
الذمة ، والنقص لا يرد عليه حقيقة ، وإسما
بقبض غيره مثله عينا ، فيكون مضموناً عليه .

قال ابن عابدين : الثمن فسخان : تارة يكون
حاضراً كما لو اشترى فوساً بهذا الإردب من
اختطة أو بهذه الدراهم ، فهذا يجوز التصرف فيه
قبل قبضه بهه وغيرها من الشئري وغيرها .

وتارة يكون ديناً في الذمة كما لو اشترى
الفرس بإردب حنطة في الذمة أو عشرة دراهم في
الذمة فهذا يجوز التصرف فيه بملكه من
المشترى فقط ، لأنه عليك الدين ولا يصح إلا بمن
هو عليه ، يمثله القول المقابل المعتمد للشاقبة .

واستثنى ابن نجيم من عدم جواز تلميم
الدين - ومنه الثمن الذي في الذمة - لغير من هو
عليه ثلاث صور :

الأولى : إذا سلطه على قبضه ، فيكون وكيله
قابضاً .

الثانية : الخوالة .

الثالثة : الوصية .^(٤)

(١) مفتي الفتاوى ١/٢٠٠ ، والمجموع ١١٣/٩

(٢) المختار ١/٢٨٣ - والمبسوط ٣/٣٢٩ ، والتمهيد

٢٧٩/٢ - ٢٨٠

(٣) شرح سنن الإمام ١/٢٠٩

(٤) تبيين الحقائق ١/٨٢ - ٨٣ ، وسفي الفتاوى ١/٢٠٠

والهداية والفتاوى وضع القدير ٥/٢٦٩ ، والبحر الرائق

١/٢٩٩ ، والبدل المختار ورد المختار عليه ٥/١٥٢ ،

والاختيار ص ١٨٦ ، ودرائج الصناع ١/٣٢٢

أربعة أقوال، المقدم منها إجبار البائع.

وبنحو ذلك قال الحنابلة: فإذا كان الثمن عيناً أو عرضاً، والمبيع مثله جعل بين البائع والمشتري عدل يقبض منها ويسلم إتيهاً، لأنه حق البائع قد تعلق بعين الثمن، كما تعلق حق المشتري بعين المبيع فاستويا.

وعن أحمد ما يدل على أن البائع يجبر على تسليم المبيع أولاً.^(١)

٣٤ - ومن باع سلعة حاصرة بثمن في السلعة، فقد اختلف الفقهاء فيمن يلزمه التسليم أولاً على المجاهلات:

الأول: يلزم المشتري تسليم الثمن أولاً. وهو قول الجمهور (الحنفية والمالكية وأحد أقوال الشافعية).^(٢) فالبائع حق حبس المبيع حتى يقبض الثمن إذا كان الثمن حالاً، وليس للمشتري أن يحتج من تسليم الثمن إلى البائع حتى يقبض المبيع، ومثله عند الحنفية إذا كان الثمن نقداً معيناً لأنه لا يتعين بالتعيين.

٣٥ - واستدلوا بقوله ﷺ: «الدين مقضي»^(٣)

التعيين في الأول، وعدم التعيين في الثاني، ولأن المساواة في عقد المعاوضة مطلوبة للمتعاقدين عادة، وتحقيق المساواة هنا في التسليم معاً.^(٤) وبنحو ذلك قال المالكية: فالمعقود عليه ثمن ومتعين، فالثمن البدائلي والدرهم وعدا ذلك مشتملات، فإن وقع العقد على دينين بدائليين أو بدرهم، أو على درهمين بدائليين أو درهمين وتساحاً في الإقباض لم يتعين على أحدهما وجوب التسليم قبل الآخر. وكذا إن وقع العقد في شيء من المشتات كعرض بعرض وتساحاً في الإقباض. إلا أن العقد يفسخ بالتراضي في القبض في الصورة الأولى (الصرف) ولا يفسخ في الصورة الثانية، لأن القبض شرط في الصرف دون المقايضة.

وذهب الشافعية إلى أن الثمن إذا كان معيناً نقداً أو عرضاً، يجبر البائع والمشتري كلاهما على التسليم في الأظهر، لاستواء الجانبين، لأن الثمن المعين كالبيع في تعلق الحق بالسليم والتسليم واجب عليهما، فيلزم الحاكم كلاهما إحضار ما عليه إليه أو إلى عدل، ثم يسلم كلا ماوجب له، والخيرة في البداية إليه.

ومقابل الأظهر عدم إجبارهما. أما إذا لم يكن الثمن عيناً بل في السلعة (البيع المطلق) فنبه

(١) الاخير ٨/٢. وابن حبان ٤٩/٤. والزيلعي ١٤/١٤. والباية على اعداة ٢٥٥/٦. وعليه ٣٣٤/٧.

(١١) جوامع الإكليل ١٠/٢. والمطاب ٣٠٥/٤. ومغز المحتاج ٧٦/٢. وتقليد ٤٩٨/٢. والشرح الكبير مع المنى ١١٣/٤.

(٢) المدخلية ١٠٨/٥. وبدائع الصنائع ٣٢٢٤/٧. ومزاج المجلد ٣٠٥/٢. وسني المحتاج ٧٤/٢. ونقطة المحتاج ١٢٠/٤. والشرح الكبير لآب قلعة ١١٣/٤.

(٣) حديث. «الدين مقضي» أخرجه الزيلعي ٥٥٦/٣. ط الحنفية من حديث أبي ثمانية وحسنه.

حق المشتري، حيث يكون الثمن بالتبض منها
شاراً إليها والمبيع ليس كذلك، ولأن من الجائز
أن يكون المبيع قد هلك ومفط الثمن عن
المشتري، فلا يضر بالتسليم إلا بعد تسليم
المبيع، سواء أكان المبيع في ذلك المصراً في
موضع آخر حيث تلحقه المؤنة بالإحضار،
والمشتري إذا لقي البائع في غير مصرهما،
وطلب منه تسليم المبيع، ولم يقدر عليه، يأخذ
المشتري منه كفيلاً أو يبعث وكيلاً ينقد الثمن له
ثم يسلم المبيع.

لذلك، فإن للبائع حق حبس المبيع حتى
يسوفي الثمن كله، ولو بقي منه درهم، إلا أن
يكون مؤجلاً، لأن حق الحبس لا يتجزأ، فكان
كل المبيع محبوساً بكل جزء من أجزاء الثمن

فإذا كان الثمن مؤجلاً، فليس للبائع حق
حبس المبيع، لأنه بالتأجيل أسقط حقه في
الحبس.

ولو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً، فله
حبس المبيع إلى استيفاء الحال.^(١)

ولو أبرأ المشتري من بعض الثمن كان له
حق الحبس حتى يسوفي الباقي، لأن الإبراء
كالاستيفاء.

فقد وصف عليه الصلاة والسلام الدين بكونه
مقبضاً عامداً أو مطلقاً، فلم تأخر تسليم الثمن
عن تسليم المبيع لم يكن هذا الدين مقبضاً،
وهذا خلاف النص.

واستدلوا بالمعقول بأن العقد يقتضي انساؤه
في تعين حق كل واحد منهما،^(٢) وحق المشتري
قد تعين في المبيع، فبسلم هو الثمن أولاً، ليتعين
حق البائع فيه، كما تعين حقه في المبيع، إذ
الثمن لا يتعين في هذه الصورة إلا بالتبض.

وهو صورة هذا: أن يقال للبائع أحضر المبيع
نسلم أنه قائم، فإذا حضر قبل للمشتري:
سلم الثمن أولاً.

٣٩ - وبناء على هذا القول ذهب الخفعية إلى
أنه: لو باع بشرط أن يدفع المبيع قبل نقد الثمن
فسد المبيع، لأنه لا يقتضيه العقد. وقال محمد:
لا يصح لجهالة الأجل، حتى لو سمي الوقت
الذي يسلم فيه المبيع جاز، وإن كان المبيع غائباً
فالمشتري أن يستنع من تسليم الثمن حتى
يحضر البائع المبيع.^(٣) لأن تقديم تسليم الثمن
لتحقق انساؤه، وإذا كان المبيع غائباً لا تحقق
المساواة بالثمن ديم، بل يتقدم حق البائع ويتأخر

(١) بدائع الصنائع ٧/ ٣٣٥.

(٢) نيل المحقق ١٤/ ١٤٠، والاختصار ١/ ١٨٠. وباتبع

الصنائع ٧/ ٣٣٣، ٣٣٦. والبحر الرئي ٥/ ٣٣١.

ومعني لمحتاج ١٤/ ٧٤، ومحنة لمحتاج ١٤/ ٣٢٠.

(٣) بدائع الصنائع ٧/ ٣١٣، ٣٣١، ٣٣٦، ٣١١٢.

وضح القدير ٥/ ١٠٨، والشري على نيل المحقق ١٤/ ١٤٠.

عدل، فإن فعل سلم الثمن للبائع والمبيع
للمشتري، يبدأ بأيهما شاء. (١)

٣٩ - الاتجاه الرابع: إذا اختلف البائع
والمشتري، وترافعا إلى حاكم، فلا إيجاب أولًا،
وعلى هذا يمنعها الحاكم من التخاصم، فمن
سلم لأجير صاحبه على التسليم، وهو أحد
أقوال الشافعية.

وذلك: لأن كلا منهما ثبت في حقه إضاءة
واستيفاء ولا سبيل إلى تكليف الإيلاء. (٢)

وترد هذه الأقوال الأربعة عند الشافعية فيما
إذا كان الثمن حالا في اللزمة بعد لزوم انعقد.
٤٠ - وقد الشافعية الحبس بخوف الفوت،
فقالوا:

للبائع حبس ميمه حتى يقبض ثمنه الحال
كله إن خاف فوته بلا خلاف، وكذا للمشتري
حبس الثمن المذكور إن خاف فوت المبيع بلا
خلاف، لما في التسليم حيثئذ من الضرر
الظاهر.

وأما الأقوال السابقة فيما إذا لم يخف البائع
فوت الثمن، وكذا للمشتري إذا لم يخف فوت
المبيع، وتنازعا في مجرد الابتداء بالتسليم. لأن

ولا يسقط حق حبس البائع للمبيع، ولو أخذ
بالثمن كفيلا أو دهن المشتري به رهن، لأن هذا
وثيقة بالثمن فلا يسقط حقه من حبس المبيع
لاستيفاء الثمن. (٣)

٣٧ - الاتجاه الثاني: يلزم البائع تسليم البع
أولا.

وهو المذهب عند الحنابلة وأحد أقوال الشافعية،
لأن حق المشتري في العين وحق البائع في
الذمة، فيقدم ما يتعلق بالعين، وهذا كأرض
الحيازة مع غيره من الديون.

ولأن ملك البائع للثمن مستقر، لأنه من
هلاكه ونفوذ تصرفه فيه بالحوائج والأعباء،
وملك المشتري للمبيع غير مستقر، فعلى البائع
تسليمه ليستقر. (٤)

٣٨ - الاتجاه الثالث: أن يسلم البائع والمشتري
معًا.
وهو أحد أقوال الشافعية.

فالبائع والمشتري إذا ترافعا إلى حاكم
بحرآن، لأن التسليم واجب عليهما، فيلزم
الحاكم كلا منهما بإحضار ما عليه إليه، أو إلى

(١) فتح القدير ١٠٨/٥ - ١٠٩، والفتاوى على ترتيب الحقائق
١٤/٤

(٢) مني المحتاج ٧٤/٢، ونهضة المحتاج ٢٢٠/٤، والروض
وأسنى المطالب عليه ٨٩/٢، وبدائع الصنائع ٣١٦٠/٧،
والشرح الكبير لابن خزيمة ١١٣، ١١٢

(١) مني المحتاج ٧٤/٢، ونهضة المحتاج ٢٢٠/٤، وبدائع
الصنائع ٢٢٦٠/٧ والشرح الكبير لابن خزيمة ١١٣/٤
(٢) مني المحتاج ٧٤/٢، ونهضة المحتاج ٢٢٠/٤

ومحمد اعني بقاء حق المطالبة لبقاء حق
طيس. وحق المطالبة لم يطل بحوائه
المشترى، ألا ترى ان له أن يطالب المحال عليه
فلم يطل حق الخسر. ومطالبة حوالة البائع إذا
كانت مفيدة برا على المحال عليه مطلق حق
الحبس.

قال انكسائي : والصحيح قول محمد، لأن
حق الحبس في الشرع بدور مع حق المطالبة
بالمشترى، لا مع قيم الثمن في ذاته بدليل : أن
الحبس إذا كان مؤجلاً لا ثبت حق الحبس
والثمن في ذمة المشتري قائم، وإنما سقطت
المطالبة، فدل ذلك على أن حق الحبس بيع
حق المطالبة بالثمن لا قيام الثمن في ذاته، وحق
المطالبة في حوالة المشتري. وحوالة البائع إذا
كانت مطفئة فكان حق الحبس ناشئ، وفي حوالة
لبائع إذا كانت مفيدة بقطع فلم يقطع حق
الحبس.^(١)

مصرفات التسليم :

٤٢ - أسرة كمال : البيع ووزانه ودرأه وعادته . .
إن كان البيع بشرط الكيل أو لوزن أو الميزان أو
العند تكون على الساع. فأن الدرهم. ما لم يكن
شرط أو عرف بخلافه. لأن عليه إيفاء السبع،
ولا ينقضي ذلك إلا بكياله ووزنه وعد، ولأنه بكل

الإجاز عند خوف الغوائل بالغرب. أو تمليك المال
لغيره أو نحو ذلك فيه ضرر طهر

أما الثمن أو حقل فليس للبتع حبس المبيع
به، لرصده بتأخير.

واستثنى الشافعية أيضاً ما إذا كان المائع
وكيلاً، أو ولياً، أو ناظر وقف، أو الحاكم في بيع مال
تفليس، فإنه لا يجبر على التسليم بل لا يجوز
أه حتى يقبض الثمن فلا يأتي إلا إجبارها أو
إجازا لمشتري، ولو ندم على وليا أو وكيلان لم يأت
سوى إجبارها

الحوالة بالثمن هل تبطل حق حبس المبيع :

٤١ - قال أبو يوسف : تبطل سواء أكانت الحوالة
من المشتري، بأن تحول نفسه في البائع بالثمن
على إنسان وقبل المحال عليه الحوالة، أم كانت
من البائع، بأن تحول البائع مبيعاً له على
المشتري.

وقال محمد : إن كانت الحوالة من المشتري
لا تبطل حق الحبس، وتبطل أن يحبس المبيع
حتى يستوفي الثمن من المحال عليه
وإن كانت من البائع : فإن كانت مطفئة
لا تبطل أيضاً، وإن كانت مفيدة بها عليه
تبطله.

فأبو يوسف أراد بقاء الحبس على بقاء الدين
في ذمة المشتري، ودينه برئت من دين المحال
بالحوالة، فيبطل حق الحبس.

(١) : راجع الفوائد ١٧ : ١٧٩٤، ومع القديم ١٧ : ١٧٩٤، راجع
المعيار ١٧ : ١٧٩٤

وهو قول الشافعية ونص عليه الإمام أحمد،
لأنه لا يتعلق به حق توفية.

قالوا: وفيه أن يكون في الثمن على
البائع

الثاني: على حسب عرف البلدة وعملها.

وهو قول الحنفية على ما نصت عليه المادة
٢٩٩ من مجلة الأحكام العدلية

أما الأشياء لمبعة جزأها فمؤنها ومصاريفها
على المشتري. مثلاً: ترويعت ثمرة كرم
جرافاً كانت أجرة قطع نك الثمرة وجزأها على
المشتري

وكذا لو بيع أنار حنطة بمعرفة فأجرة إخراج
الحنطة من الأنار ونقلها على المشتري.

وهو مفاد المادة ٢٩٠ من مجلة الأحكام
العدلية^(١)

وفيما أن تكون مؤن الثمن ومصاريفه إن
كان جزأها على البائع

٤٤ - واختلفوا في أجرة ناكث الثمن^(٢) على
الأقوال الآتية:

١ - أنه على البائع وبه قال لشافعية، وهو لذي

من ذلك بمنزلة ملكه من ملك غيره، ولأنه كبايع
التمرة الذي عليه مقيها.

وأجرة كبايع الثمن ووزانه ووزاعه وعائه تكون
على المشتري، وهو قول الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة^(٣).

لأن المشتري محتاج إلى تسليم الثمن وتغيير
صفته، فكانت مؤنة عليه، وبناء على ما تقدم
قال الصاوي من المالكية:

لو تولى المشتري الكيل أو الوزن أو العد
بنفسه، هل له مطالبة البائع لأجرة ذلك أم لا؟
والظاهر كما قاله الدسوقي أن له الأجرة إذ
كان شأنه ذلك أو ماله الآخر.

وأجرة إحضار المبيع الغائب إلى محل
العقد على البائع، وأجرة إحضار الثمن
الغائب على المشتري، صرح بذلك
الشافعية^(٤).

٤٣ - أما أجرة الفضل المحتاج إليه في تسليم المبيع
المفقود فقد اختلفوا فيها على قولين:
القول الأول: أنها على المشتري.

(١) معي المحتاج ٢/٧٥، ونحفا المحتاج ٤/١٧٣، والجمل
١٧٦/٣

(٢) فتح القدير ١٥/١٠٠، وهو مفاد المادة ٢٨٨ و ٢٨٩ من مجلة
الأحكام العدلية، وشرح المجلة لخير القاصي ٦/٢٥٤،
ومعني المحتاج ٦/٧٣، ولحق لابن قدامة ١/٢٩٠،
والنشرح القمبر للردوم والصارى عليه ٣/١٩٧،
والشرح الكبير بحثاً في الدسوقي ٣/١٣٠ في التجارية

(١) فتح القدير ١٥/١٠٠، والصارى على الشرح للردوم
للردوم ١٣/١٩٧، ومعني المحتاج ٦/٧٣
(٢) معني المحتاج ٦/٧٣، ولحق لابن قدامة ١/٢٩٠،
وشرح المجلة لخير القاصي ٦/٢٥٤، وأشار لعلهم وأبعدوا
إليه ومعني لأثير: جماعه الطعام من الزر والبر والشعير
انظر: مختار الصحاح مادة (بر)

وبيع جنس الاثنان بعضه ببعض
(ر: صرف).

وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار
فهو عيب: (ر: خيار العيب).

والبيع بمثل الثمن الأول (ر: تولية)

والبيع بمثل الثمن الأول مع زيادة (ر:
مراجعة).

والبيع بأنقص من الثمن: (ر: وضعية).

وإشراك الغير فيما اشتراه بأن يبيعه نصفه
مثلا (ر: شركة).^(١)

التمنية في علة الرضا (ر: رضا).



رواه ابن رستم عن محمد بن الحسن، وهو
المذكور في المختصر. ووجهه:

أن النقد يحتاج إليه بعد التسليم، بحيث
يكون في يد البائع وهو المحتاج إليه لاحتياجه
إلى تميز حقه وهو الجهاد عن غير حقه، أو يعرف
العيب ليرده.

٢ - أنه على المشتري، وهو الذي رواه
ابن سباسة عن محمد، وبه كان يفتي الصدر
الشهيد لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد، والجلود
تعرف بالنقد، كما يعرف المقدار بالوزن فكان هو
المحتاج إليه.

٣ - أن أجرة النقد على رب الدين بعد القبض
وقبله على الدين لأن على الدين إيفاء حقه،
فتكون أجرة التمييز عليه وبعد القبض دخل في
ضمان رب الدين، ويدعي أنه خلاف حقه،
فيكون تمييز حقه عليه.^(٢)

هذا وهنالك أحكام أخرى تتعلق بالثمن تنظر
في مواضعها منها مايلي:

اختلاف البائع والمشتري في الثمن (ر:
دعوى).

(١) وأحسره نقد الثمن: هي التي تعطى للنقد العصري أو
تعبه ليسمى نقد الربوف من حرما والنقد غير
المدرعهم ويصيرج الترفيع منها، وكذا ليس غيرها) نأج
العروسي مائة (نقد) ونظر: عبارات البيع الرائق

(١) ملاحظة مع بيع القدير ١٠٨/٥، ومعي المحتاج ٧٣/٢،
والمع المحتاج ١٤/١، والمع الرائق ٣٣٠/٥، والدر
المختار وعلمه رد المحتار ٥٦٠/٤، ويدائع الصالح

والحنابلة ما كان له خمس سنين وضمن في السادسة، وعند المالكية ابن ست سنين، وهو ما رواه حرملة عن الشافعي.

ب- من البقر والجاموس :

يرى الحنفية والحنابلة، وهو مذهب المالكية والمشهور عند الشافعية، أن الثني من البقر والجاموس ما يستكمل سنين ودخل في الثالثة. وذهب المالكية في قول : وهو ما رواه حرملة عن الشافعي إلى أنه ما استكمل ثلاث سنين، ودخل في الرابعة.^(١) وللشافعية قول ثالث : وهو أن الثني من البقر ما استكمل سنة.^(٢)

ج- من الضأن والماعز :

ذهب الحنفية والحنابلة، وهو قول المالكية، ورواية عن الشافعية إلى أنه ما استكمل سنة ودخل في الثانية. والمذهب عند المالكية وهو الأصح عند الشافعية، أنه ما استكمل سنين ودخل في الثالثة.^(٣)

(١) ابن حبانين ١٩١٢، ٢٠٤/٥، والأخبار لتعليق المختار (١٠٨/١)، والقوانين ٩٣، وروضة الطالبين ١٩٣/٣ ط المكتب الإسلامي، والمغني ١٩٢٣/٨ ط مكتبة الحرم المكي، وكشاف النجاشي ١٨٥/١
(٢) روضة الطالبين ١٥٢/٢
(٣) ابن عديم ١٩/٢، ٢٠١/٥ ط دار إحياء التراث العربي، وروضة الطالبين ١٩٣/٣، والمغني ١٨٥/٨

ثنية

انظر : استثناء، بيع أنقواء.

ثني

التعريف :

١ - الثني في اللغة : الذي يلقي ثنيته واجمع ثيان وشاء، والأثني ثنية وجمعها ثنيات، ويكون ذلك في ذوات الظلف والخف والمخافر. والثنية : واحدة الثنايا وهي من الأسماك الأربع التي في مقدم القم ثنان من فوق وثنان من أسفل. والثنية أيضا طريق العقبة بين جبلين.^(١)

٢ - وختلفت أقوال الفقهاء في المراد بالثنية على النحو التالي :

أ - الثني من الإبل :

الثني من الإبل عند الحنفية والشافعية

(١) مختار الصحاح مادة - وثي.

الثاني من الإيسل، والبقر، والضأن، والمعز في
الزكاة، وأجزائه في الأصحية. واختلقوا في المراء
به على عاصم (ف ٢). (١)



الألفاظ ذات العلة :
أ - الجذع :
٣ - الجذع بفنحسين قبل التي، وليس تسميته
بسن تسقط أو تثبت، والجمع جذعان وجذاع،
والأنثى جذعة والجمع جذعات، وجذاع، وهي
في اللغة لولد الشاة في السنة الثانية، ولولد البقرة
ولولد ذات الحافر في السنة الثالثة، وللإبل في
السنة الخامسة. (٢)

وما في الاصطلاح فاختلف الفقهاء فيه على
أقوال (٣) ينظر تفصيلها في مصطلح : (جذع).

ب - الحلق :

٤ - الحلق بالكسر ما كان من الإيسل ابن ثلاث
سنين وقد دخل في الرابعة، والأنثى حقة وحن
أيضاً. وإنما سميت بذلك لأنها امتحقت أن
تركب ويحمل عليها، ويطلقها الفحل. (٤)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٥ - تعرض الفقهاء للثني في أبواب الزكاة،
والأصحية، والهدي، وذهبوا إلى جواز دفع

(١) مختار الصحاح مادة - (سجد).

(٢) ابن عاصم ٥/ ٢٠٤. والقوانين الفقهية/ ١٩٢، وروضة
الطارق ٢/ ١٥٣، ١٥٤، ١٩٣/ ٣، وكشاف القناع
١٨٨/ ٢

(٣) مختار الصحاح مادة : (حن)، وابن عاصم ٢/ ١٧،
وكشاف القناع ٢/ ١٨٨، ١٨٩

(١) ابن عاصم ٢/ ١٩، ٥/ ٢٠٤، ٢٠٥، والقوانين الفقهية

١٩٢، ١٩٣، وروضة الطالبين ٣/ ١٩٣، ٢/ ١٥٣.

(٢) وكشاف القناع ٢/ ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، والثني

٢٢٢/ ٨

وفي النواكح الدواني : الثواب مقدار من
الجزء يمنحه الله تعالى يعطيه لعباده في نظير
أعمالهم الحسنة المقبولة .^(١)

ثواب

التعريف :

١ - الثواب : العوض . والله يأجر عبده ، أي
يشبهه ، وأصله من ثاب أي رجع ، كأن الخيب
يعوض المخاب مثل ما أسدى إليه .

والثواب : الجزاء ، لأنه تقع يعود إلى
الجزئى ، وهو اسم من الإثابة أو الثوب ، منه
قوله في الهبة : ما لم يش منها ، أي ما لم
يعوض .^(٢)

والثواب : جزاء الطاعة ، وكذلك الثوبة ،
قال تعالى : ﴿لَكَ رِزْقٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٣)
وأعطاه ثوابه ومثوبته ، أي جزاء ما عمله .

وفي تعريفات الخرجاني : الثواب ما يستحق
به الرحمة والمغفرة من الله تعالى ، والشفاعة من
الرسول ﷺ .

وقيل : الثواب هو إعطاء ما يلائم الطبع .^(٤)

(١) لسان العرب والمصباح الشير والمغرب والرائع والمعجم
الوسيط ، وأبني الفتاوى في تعريفات الألفاظ المتداولة بين
الفقهاء ص ١٨٠ - ثواب

(٢) سورة البقرة / ١٠٣

(٣) التبريد في شرح معاني وتكشاف اصطلاحات الفنون .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الهبة :

٢ - الهبة ما يتمتع بها الممدوح في العاجل
والثواب في الأجل .^(١) وهي بذلك تكون سببا
لثواب .

ب - الطاعة :

٣ - الطاعة : لاتباع^(٢) فإذا كانت في الخير
كانت سببا للثواب ، وإذا كانت في المعصية كانت
سببا في العقاب .

ما يتعلق بالثواب من أحكام .

لثواب عند الفقهاء إطلاقان :

أ - الثواب من الله تعالى لعبده جزاء طاعته .

ب - الثواب في الهبة (أي العوض المالي) .

وبيان ذلك فيما يلي :

أولا .

الثواب من الله تعالى :

٤ - الأصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل
الثواب فضله والعقاب عدله ﷻ فلا يسأل عنه

(١) الفتاوى الدواني ١ / ٣٢

(٢) لمرغبت للمعرجين

(٣) لسان العرب والمصباح الشير .

يفعل^(١) والتكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وآخراتهم والله عني عن عبادة الكل، لا تضعه طاعة الطائعين، ولا تنصه معصية العصاة^(٢). وقد أجزى الله سبحانه وتعالى أحكامه في الدنيا على أسباب ربطها بها، ليعرف العباد بالأسباب أحكامها، فيسارعوا بذلك إلى طاعته واجتناب معصيته، يدققوا على الأسباب، فأمر المكلفين كلهم وبها، وقد وعد من أطاعه بالثواب، ونوعه من معصاه بالعقاب^(٣).

من يستحق الثواب :

٥ - لاختلاف في أن المكلف من المسلمين شاب على انقطاع، ويذهب على المعاصي إلا أن يشمله الله بعفوه، لأن المكلف هو المختطب بالتكاليف الشرعية من أو مروءة وهي التي يترتب عليها الثواب والعقاب^(٤).

٦ - أم غير المكلفين كالصبيان ونحوهم، فالأصل أنهم غير مخاطبين بالتكاليف الشرعية،

غير أن انصبي المميز أهل للثواب لما له من قدرة فاعية، ونصح عبادته من صلاة، وصوم، واعتكاف، وحج، وغير ذلك ويكتب له ثواب ما يعمل، والمذلل على صحة عبادته قول النبي ﷺ : «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين»^(٥) وحديث صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ قال : «بنت في بيت حالي ميمونة فعصلي رسول الله ﷺ العشاء، ثم جاء فضلى أرسع ركعتين، ثم نام، ثم قام فحسنت فقصت عن ياراه، فحسنتي عن ياراه»^(٦) وحديث «صوم الصبيان الصبيان يوم عاشوراء، فمن الربيع بنت معوذ قالت : «أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار : من أصبح مطوا فليتم بقية يومه، ومن أصبح صائماً فليصم». قالت : فكانت نصوصه بعد ونصوم صبياننا، وبجملتهم اللعبة من اللعبة، فإذا بكى أحد منهم على الضمام أعطيتاه ذلك حتى يكون عند الإفطار»^(٧) وقد رجح المالكية تعليق التذنب

(١) حديث : «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين

واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين» أخرجه أبو داود

(٢) ٣٣٤/١ تخلف مرة عبد الله بن عباس، وحسن النووي في

رياض الصالحين (ص ١٧٩ ط الرسالة)

(٣) حديث صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ أخرجه البخاري

الفتح ١٩٠/٢ ط المصنف

(٤) حديث نصوصه الصبيان الصبيان يوم عاشوراء أخرجه

البخاري : الفتح ٢٠٠/٢ ط المصنف

(١) سورة الأنبياء / ٢٢

(٢) فتح الباري ٢٢٩/٣، ومصحح مسلم بشرح النووي

١٦٠/٢٧

(٣) معاهد الأحكام ١١٤/١، ٩٣/٢، والمغربي لمقر في ٢/٢

١٩٣/٣

(٤) للموسم ١٢٤/٢ والأحكام للأمامي ١٢٧/١-١٢٨،

والمتنصر ٩٠/١ ولواعد الأمكان ١١٤/٦، والمغربي

١٩٣/٢

بشأن على العمل الصالح الله ادر منه في شركه... وداعه لقاصي عي من على ذلك.

واستضعف السوي رأى القاتنين بعدم الثواب وقال: الصواب الذي عليه المحققون بن نقل بعضهم فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالا جيدة كإصدقة وصلة المرحوم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له، وقد جزم بها جزم به السنوي إبراهيم الحاربي وابن بطان وغيرهما من القدماء، وانفرضي وابن المنير من المتأخرين.^(١)

ما ما فعله الكافر من أعمال البر ثم مات على كفره، فقد أجمع العلماء على ما قال السوي على أنه لا ثواب له في الآخرة، وإنما يطعم في الدنيا عمله من الحسنات،^(٢) وقد قال النبي ﷺ: «إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطى بها في الدنيا ويحزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل بها في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يحزى بها».^(٣)

ما يشاء عليه وشروطه :

٨ - من المقرر شرعا أن الإنسان شاب - بفصل

والكراهة بالصبي دون الواجبات والمحرمات ويشترط لها البلوغ، وذلك لأمره بالصلاة تسج من الشارح، بناء على أن الأمرين الأمر أمر بالشئ، الأمر به، وكذلك المحتون أهل لتواب، لأنه يعني مسئما بعد الجنون والمسام يشأ^(٤)

وينظر تفصيل ذلك في الملحق الأصولي : (صبي، جنون، أهلية).

٧ - واختلف الفقهاء فيما يفعله الكافر من أعمال البر ثم يسلم، هل ينحه عنه السابق أولا ينفعه؟ والأصل في ذلك ما رواه حكيم بن حزم رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أوفيت أشبه كت أنحت بها في الجاهلية من صداقة أو عشاق ومن صدقة رحم فهل فيها من أجر؟ فقال النبي ﷺ: أسلفت على ما أسلفت من خير.^(٥)

قال الحاربي: معناه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هؤلاء. وقال المازري: ظاهر الحديث أن الخير الذي أسلفه، كتب له، لكن من حجب نقل عن المازري رواية أخرى في مكان آخر وهو أن الكافر لا يصح منه التقرب، فلا

(١) الملوح ١١٤/٢ - ١١٥، ومع اجوام ٩١/١ - ٩٢،

والجسوع ٢٤/٧ تحقيق نجيب المطيع، وح عابدين

١٩٧/١، وشرح منتهى الإرادات ١١٩/١، ونسيف

الفروق ج ١٢ الفروق ١٧٧/١، والفسر في ١٨٦/١

(٢) حديث، وأسلفت على ما أسلفت من خير أخرجه

البخاري، الفتح ٣٠١/٢، في السنة (٤)

(١) فتح الباري ٩٩/١، ١٠٠، ٣٠٤/٢، ٣٠٣

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٧-١٥، وعاش الفروق

١١٢/٢، والمفروضي ١٥٠/٢٠ - ١٥١

(٣) حديث، «إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة» أخرجه مسلم

(٤) ٢١٦٢/٤، ط الحنفى

والنابا لكل امرئ، مائوى. ^(١) ومن القواعد الفقهيّة: لا ثواب إلا بالنية، قال ابن نجيم: قرر المشايخ في حديث: إننا الأعمال بالنيات، أنه من باب مقتضى، إذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الأعمال بدونها فقدروا مضافا أي حكم الأعمال، وهو نوعان: أخروي، وهو الثواب واستحقاق العقاب، ودنيوي وهو الصحة والفساد، وقد أريد الأخروي بالإجماع للإجماع على أنه لا ثواب ولا عقاب إلا بالنية، وسأل ابن نجيم الأمثلة على ذلك في الأفعال والترك، ثم قال: ولا تشترط للثواب صحة العبادة، بل يشاب على نيته وإن كانت فاسدة بغير ثمنه، كما لو صنى محذبا على ظن طهارته. ^(٢)

٩ - بل إن الإنسان قد يشاب على ما لم يعمل، ويكون الثواب على النية نقول النبي ﷺ: من هم بحسنة فلم يعملها كتب له حسنة ^(٣) وقوله: من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي في الليل فغلبته عينه حتى أصبح كتب له مائوى

(١) حديث: «إننا الأعمال بالنيات». أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط الخليلي)، ومسلم (٣/١٥٦ - ط الخليلي) من حديث عمر بن الخطاب، واللفظ للبخاري.

(٢) الألباء لابن نجيم/ ٢٩ - ٢٦.

(٣) حديث: ١ من هم بحسنة فلم يعملها كتب له حسنة، أخرجه البخاري (الفتح ٣١٢/١١ - ط السخنة)، ومسلم

١١٨/١ - ط الخليلي، من حديث عباد بن عباس واللفظ

الله - على ما يؤدى من طاعات، واجبة كانت أو مندوبة، وعلى ما يترك من محرمات ومكروهات. يقول الله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾. ^(١) ويقول النبي ﷺ: «إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطى بها في الدنيا ويحزى بها في الآخرة لكن فعل الواجبات والمندوبات وترك المحرمات والمكروهات ليس سببا في حد ذاته - للثواب - مع أنه قد يكون الفعل مجزئا ومبرئا للفتنة والترك كافيا للخروج من العهدة، لأنه يشترط لحصول الثواب في الفعل والترك نية امتثال أمر الله تعالى. بل إن المباحات رغم أنها لا تقتصر إلى نية، لكن إن أريد بها الثواب بمعناها وسيلة للعبادة المشروعة انفتحت إلى نية. ^(٢)

قال الشافعي: الأعمال بالنيات، والمقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعبادات، والأدلة على هذا المعنى لا تنحصر منها قوله تعالى: ﴿وما لمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾ ^(٣) وقوله ﷺ: «إننا الأعمال بالنيات»

(١) سورة الزلزلة / ٧، ٨.

(٢) الذخيرة / ١٢، ٢٤٠، والمواقفات للشافعي وما بعدها ١ (٩/١ - ١٥١)، إلى ٩ (٣١٢ - ٣٢٩، والفروق للقرافي ١ (١٣٠، ٢ (٥٠ - ٥١، وانتشر في القواعد ٣ (٢٨٧ -

الإنسان واكتسابه، أما ثواب ما ليس من كسبه فقد اختلف فيه . ويأتي ذلك في مواضع :

أولاً - فيما يبه الإنسان لغيره من الثواب :

١٠ - يجوز عند الحاجة والحاجة أن يجعل الإنسان ثواب ما أتى به من عبادة لغيره، سواء أكانت العبادة صلاة، أم صوماً، أم حجاً، أم صدقة، أم قراءة وذكرًا، وغير ذلك لظاهر الأدلة على ذلك، ومنها قوله تعالى : ﴿والذين جئوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾^(٢) وقد فحى النبي ﷺ بكبشين أملحين أحدهما عنه والآخر عن أمته،^(٣) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لعمرو بن العاص لما سأله عن أبيه : «لو كان مسلماً فأعتقتم عنه، أو تصدقتم عنه، أو حججتم عنه بلغه ذلك»^(٤).

(١) - سورة الحشر / ١٠

(٢) - سورة محمد / ١٩

(٣) - حديث : «فحى بكبشين أملحين أحدهما عنه والآخر عن أمته لمخرجه أبو يعلى عن جابر بن عبد الله كذا في جميع الروايات (١/ ٢٩١ - ط النسخة) وقال الهيثبي : «إسناده حسن».

(٤) - حديث : «لو كان مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه» . أخرجه أبو داود (٣/ ٣٠٢ - تحقيق عزت جيد دهمس) وإسناده حسن .

وكان ثوبه صدقة عليه من ربه عز وجل»^(١)

وثاب كذلك على العمل وإن لم يقع الموضع المناسب، ففي البخاري حديث المصدق الذي وقعت صدقته في يد زانية وغني وسارق.^(٢) وحديث معن بن يزيد بن الأخنس الذي أخذ صدقة أبيه من الرجل الذي وضعت عنده وقال له النبي ﷺ : «ذلك مانوس يا يزيد ولك ما أخفنت يا معن»^(٣) قال ابن حجر : هذا يدل على أن نية المصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته وإن لم تقع السوقع.^(٤) وهذا في الجملة فقد قيل : إن القربات التي لا ليس فيها لا تحتاج إلى نية كالإيمان بالله تعالى.^(٥) وينظر تفصيل ذلك في (نية).

ثانياً عليه الإنسان ما ليس من كسبه :

لا خلاف في أن الثواب يتعلق بما هو من كسبه

(١) - المرافقات للشايعي ٢٢٠ / ٢

وحديث : «من أتى فراشه وهو يزني أن يقوم يصلي من الليل فقلبه عنه حتى أصبح كتب له ما نوى، وكان ثوبه صدقة عليه من ربه عز وجل» . أخرجه الشافعي (٣/ ٢٥٨) - ط النسخة (١/ ٣١١) - ط القاهرة المرافقات (٢٢٠) من حديث أبي الدرداء وبصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

(٢) - حديث «المصدق الذي وقعت صدقته في يد زانية» . أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٢٩٠ - ط الشافعية) .

(٣) - حديث : «ذلك مانوس يا يزيد» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٢٩١ - ط الشافعية) .

(٤) - فتح الباري ٣/ ٢٩١ - ٢٩١

(٥) - قواعد الأحكام ١/ ١٤٩، والمختصر ١/ ٣٣٧

البعض سقط عن الثوابين، لكن هل يحصل ثواب ذلك لمن لم يفعل؟

قال الفقهاء: الثواب في مرض الكفاية يحصل لمعامله فقط، لأنه ثواب الفعل نفسه، وهو لمعامله، وأما غير المعامل فينوي مع المعامل في سقوط التكيف، لا في الثواب وعنده، نعم إن كان نوى الفعل فله الثواب عني نفسه، قال بعض شراح الرسائل من المالكية: يحصل الثواب بحجر من رد السلام - أي بعد رد غيره - إذا نوى الرد وتركه لأجل رد الغير، وإلا فلا. ونقل عن الأبي أن لثواب يحصل مطلقاً قال القرطبي: وفيه نكف.^(١)

ثالثاً - المصائب التي تنزل بالإنسان هل يثاب عنها أم لا؟

١٣ - الأصل في ذلك قول النبي ﷺ: «ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه حتى تشرك بها كلها»^(٢) وفي رواية أخرى: «ما يصيب المسلم من نصب، ولا وصب، ولا هم، ولا

غير ذلك من الأدلة: وأما قوله تعالى: ﴿وإن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾^(٣) فمعناه لا يجب للإنسان إلا ما سعى.

وعند المالكية يجوز فيها عدا الصلاة والصيام، وعند الشافعية فيها عدا الصلاة. وفي النعيم وقراءة القرآن خلاف، واستدلوا لذلك بالإجماع، ولأن الصلاة والصيام لا تدحلهما النيابة في حال الحياة فكذلك بعد الموت.

١١ - واختلف في إهداء الثواب لفني ﷺ فأجازاه بعضهم ومنعه الآخرون.

وقال ابن عبد السلام في معض فتاويه: لا يجوز أن يجعل ثواب القراءة للميت لأنه تصرف في الثواب من غير إذن الشارع، لكن الخطاب قال: التصرف المتنوع ما يكون مصيبة جعلته له، أو أهديته له، أما الدعة فجعل ثوابه له فيس تصرف ابن مؤال فنقل الثواب إليه ولا مانع منه.^(٤)

وللمحصل ينظر مصطلح أداء (١٤) (الموسوعة ٣٣٤/٢).

ثانياً - ثواب فرض الكفاية لمن لم يفعله.

١٢ - من المعلوم أن فرض الكفاية إذا قام به

(١) خوارق ١١٧/١. ومع الجليل ٧١١/١ والوردان ١٠٩/٢. وتوجد الأحكام ١٤١/١. وفي المحتاج ٢١٣/٢.

(٢) حديث: «ما من مصيبة تصيب المسلم إلا كفر الله بها عنه حتى تشرك بها كلها» (الفتح ١٠٣/١٠ ط الطبع، ومسلم ١٩٩٢/٤) ط الهادي من حديث علقمة. واللفظ للبخاري.

(١) سورة النجم ٢٩.
(٢) ابن هبدين ١٣٦/٢ - ٢٣٧. ومع الجليل ٢٠١/١ - ٢٤٢. والخطاب ٥٢٢/٢ إلى ٥٤٦. ومع المحتاج ٢٣/٢ - ٢٤. وفيبوي ٢٣/٢. وفي ٤٦٧/٢. ٥٦٨. ورواه الأحكام ١٤٢/١. ١٦٥.

ولا حزن، ولا أذى، ولا غم، حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها»^(١)

قال الشافعي: إن كانت المصائب من فعل الغير، كفر بها من سيئاته، وأخذ بها من أجر غيره، وحمل غيره وزره^(٢) كما في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في المنس يوم القيامة، وإن كانت المصائب من الله تعالى: فهي كفارات فقط، أو كفارات وأجور^(٣)

وقال القرافي والعزمي عبد السلام: المصائب كفارات للذنوب قطعاً، سواء أسخط، أم رضي، غير أنه إن صبر ورضي اجتمع مع التكفير الثواب، فالمصائب لا ثواب فيها من جهة أنها مصيبة، لأنها غير مكتسبة، والتكفير بالمصيبة يقع بالمكتسب وغير المكتسب^(٤)

وقال ابن حجر: التحقيق أن المصيبة كفارة لذنب بوازرها، وبالرضا يؤجر على ذلك، فإن لم يكن للمصائب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بها بوازرها^(٥)

(١) حديث - ما يصب السليم من نصب ولا وعد - أخرجه البخاري (الفتح ١٠٣/٣ - ط السلفية)، ومسلم (١٩٩٦/٢ - ١٩٩٣ - ط المحلى)، من حديث أبي سعيد ولقي هريرة بن سفيان واللفظ للبخاري.

(٢) الموقوفات ٢/ ٣٣٤ - ٢٣٥

(٣) حديث المنس - أخرجه مسلم ١٩٩٧/١ - ط المحلى، من حديث أبي هريرة.

(٤) القروق ٤/ ٢٣١، ويرواه الألبان ١١٥/١

(٥) فتح الباري ٦٠٥/١٠

وقالت الحنفية: مورد به السمع من وعد الرزق، ووعد الثواب على الطاعة، وعلى المومن، وألم حلقه، حتى الشوكة يشاكها محض فضل وتطول منه تعالى لأبد من وجوده نوعه، المصادق^(١)

تفاوت الثواب :

بضايوت الثواب فله وكثرة باعتبارات مختلفة، ومن ذلك مايلي :-

أ - من حيث المشقة :

١٤ - الأصل أن المشقة من حيث هي غير مفسودة للشرع، فإن المصروع مرفوع عن المكلف، ولكن المشقة في الجملة ثابت عليها إذا لحقت في أثناء التكليف، ويختلف أجر تحمل المشاق بشدة المشاق وخفتها، والضابط في ذلك أن الفعلين إذا اتحدا في الشرف، والشرائط، وانستن، والأركان، وكان أحدهما شاقاً فقد استويا في أجرهما لتساويها في جميع الوظائف، وانضرد أحدهما بتحمل المشقة لأجل الله سبحانه وتعالى، فائيب على تحمل المشقة لا عنى عين المشاق، وذلك كالأغسال في الصبف والربيع بالنسبة إلى الأغسال في شدة برد الشتاء، فزياد أجر الأغسال في الشتاء لأجل تحمل مشقة البرد، وكذلك مشاق الرسائل في من يقصد

(١) ابن عابدين ١٠٢/٩

للمساجد، والحج، والغزوة من صدقة قريبة، ومن يقصد هذه العبادات من مسافة بعيدة، فإن ثوابها بتفاوت بتفاوت الوسيلة. وشاوي من جهة القيام بسنن هذه العبادات وشرائطها وأركانها، فإن الشراء يثبت على الوسائل إلى الطاعات، كما يثبت على المقاصد مع تفاوت حوز الوسائل والمقاصد، وكذلك جعل لكل خطوة بخطوها الفصل إلى إقامة الجماعة ورفع درجة وحط خطيئة، وجعل بعدهم عيش إلى الصلاة أعظم أجراً من أقيم عيش إليها، وجعل لمساقرين إلى الجهاد ما يثبونه من انقطاع، والنصب، والخصصة، والنفقة الصغيرة والكبيرة، وقطع الأودية، وسبايانونة من الأعداء أجراً على صالح، وعلى ذلك إذا كانت لشقات من حيث هي مشقات ملأ عليها زيادة على معاد التكليف دل على أنها مقصورة له، ولا فتور يقصدها يقع عليه. ثواب. (١)

ب - تفاوت الثواب من حيث الزمان :

١٥ - من ذلك تفضيل شهر رمضان على غيره من الشهور، وتفضيل صوم يوم عاشوراء وعرفة على غيره من الأيام، وتفضيل العمل في ليلة القدر على غيره من الأيام، مع مساواتها لقيام كل ليلة من رمضان، وتفضيل الثلث الأخير

من الليل على غيره من الأربعة وغير ذلك. وقد ورد في ذلك الكثير من الأدلة. (٢)

مما قول الله تعالى : ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾. (٣)

ج - تفاوت الثواب من حيث المكان :

١٦ - تفضل الله سبحانه وتعالى بتصنيف لأجور على العبادة في بعض الأماكن، فجعل الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد المدينة مع تساوي في الصلاة، والصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في المسجد الأقصى، والصلاة في المسجد الأقصى أفضل من الصلاة في غيره، وتفضل عرفة، والطائف والمسمى، ومزدلفة، ومنى، ومرمى الحرام ونحو ذلك من البقاع التي ورد الشراء بتفضيلها على غيرها. (٤) يقول النبي ﷺ : «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». (٥)

(١) انظر ١٧٨/٢ ومراجع الأحكام ٢١/١ - ٢٧

(٢) سورة القدر -

(٣) فتح الباري ٢٣/٢ - ٢٦ - ٢٥ - والمجلس ٣٣٢/٥

(٤) حديث : «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام» أخرجه البخاري (فتح ٢٣/٢)

(٥) ط الطحاوي : من حديث أبي حنيفة.

(٦) قواعد الأحكام ٣١١، والمزني ١٢/٢

د - تغاوت الثواب من حيث المصلحة في الفعل :

١٧ - من ذلك الإيمان فإنه أفضل من جميع الأعمال بكثرة ثوابه، فإن ثوابه المخلود في الجنة والمخلوص من النار.

وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد سبع وعشرين صلاة. (١)

بطولان الثواب :

١٨ - لا تلازم بين صحة العبادة وإجزائها وبين طولان ثوابها، فإن العبادة قد تكون صحيحة مجزئة لاستكمال أركانها وشروطها، ولكن لا يستحق فاعلها الثواب، لما يقترن بها من المقاصد والنيات التي تفضل ثمرتها في الآخرة، ودليل ذلك قول النبي ﷺ : إنما الأعمال بالنيات وإنه لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه. (٢)

ومن ذلك الرياء، فإنه يبطل ثواب العبادة في الجنة.

١٩ - وقد يصح العمل ويستحق فاعله الثواب ولكن يتبعه بما يبطل هذا الثواب، فالن والاذى يبطل أجر الصدقة لقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تظلموا صدقاتكم بالن والاذى﴾ (٣) يقول

(١) قواعد الأحكام ٢٩/١، ٢٧، وفتاوى ١٢/٨٤

(٢) حديث : إنما الأعمال بالنيات، تقدم فـ

(٣) سورة البقرة ٢٦٤

إس التميم : فمثل صاحبها وبطلان عمله ﴿كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا﴾ (٤)، ومن المعاصي ما يبطل ثواب العبادة، فقد قال النبي ﷺ : من أتى عرفا نسائه من شيء لم تغبل له صلاة أربعين ليلة. (٥)

قال النووي : معناه أنه لا ثواب له فيها وإن كانت مجزئة في سقوط الغرض عنه.

٢٠ - والإشراك بالله يبطل صحة العمل وثوابه (٦) لقوله تعالى : ﴿لئن شئت لجحطن عملك﴾ (٧).

وفي ذلك تفصيل ينظر في : (رنة).

ثانيا :

الثواب في الهبة :

٢١ - المقصود بالثواب في الهبة العوض المالي، والأصل في الهبة أن لا يكون فيها عوض مادي، لأنها تبرع وليست معاوضة، إلا أنه يجوز التصويض فيها وتسمى هبة الثواب، وهي الهبة التي يتم الاعتبار من عبها، والمعوض في الهبة إما

(١) سورة البقرة ٢٦٤

(٢) حديث : من أتى عرفا صله من شيء لم تغبل له صلاة أربعين ليلة، أخرجه مسلم ١٧٥١/٤ - ط الحلي، عن بعض أزواج النبي ﷺ

(٣) المواظبات للسلطاني ٢٩٥/١، ٢٩٦، ١١٨/٢، وأعلام السلفين ١٨٥/١، وصحيح مسلم بشرح النووي

٢٢٧/١٢، وابن عابدين ٢٧٨/١، وفتاوى الأحكام

١٢٥ ١٢٦/١

(٤) سورة الرعد ٦٥

فعدد الشافعية لا ثواب إن وهب الشخص لمن هو دونه، وكذلك الأعلى منه في الأظهر والتنظيم على المذهب.

وعند المالكية يصدق الواهب في قصده مالم يشهد العرف بضده.

وعند الحنفية والخبالة لا تقتضي ثواباً، أي عوضاً، والعوض في الهبة المطلقة عند من يقول به هو قيمة الموهوب أو ما يعتبر ثواباً لكنه عادة (١٧).

٢٤ - (من أحكام هبة الثواب - غير منقلم من ثبوت حق التسمية، والخيار، وإسقاط الرجوع - أن ورد التصغير لا يجوز له أن يهب من مال الصغير هبة ثواب، وذلك عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنها هبة ابتداء، يتوقف الملك فيها على القبض، وإنما تصير معاوضة انتهاء، والمولى لا يملك الهبة فلم يتعد هبة، فلا يتصور صبر ورثتها معاوضة يملكها الولي كالبيع، والحكم كذلك بالنسبة لغير الأب عند المالكية.

وهذه الخبالة ومحمد من الحنفية والمالكية بالنسبة للأب إلى أنه يجوز لمولى أن يهب من مال الصغير هبة ثواب، لثبوت العوض فيها

(١٧) البدائع ١٦/١٧٩، راس ما بين ١٦/١٤ إلى ٢٠٠، والشرح الصغير ١٦/٣٩٩ - ٢٢٠ ط الحلبي، وضع الحلبي ١١٠/١١٠، والزركاني ١٦/١٧٩، وبني انتعاج ١٠١/٢، والفلبوسي ١٦/٣، والروضة ٢٠/٣٨٦، والمحلي ١٦/١٨٨ - ٦٨٥، والإفصاح ١٢/٥٩١، وسنن لإبواب ١٦/١٩٩

أن يشترط في العقد أولاً.

وإن اشترط في العقد وكان معلوماً صح انعقد عند الحنفية والمالكية والخبالة والشافعية في الأظهر نظراً للمعنى عندهم، والقول الثاني للشافعية: أن العقد باطل نظراً إلى اللفظ لتناقضه، وإن لفظ الهبة يقتضي التبرع.

وإذا صح انعقد - غير بيعاً أو كالبيع في الجملة - ويكون له أحكام البيع فيثبت فيه حق الخيار، وحق الرد بالعيب، وحق التسمية، ويسقط حق الرجوع إلا أن الحنفية اشترطوا لإسقاط حق الرجوع لفرض - وروى عن أحمد ما يقتضي أن يغلب فيها حكم الهبة فلا ثبت فيها أحكام البيع

٢٢ - وإذا اشترط العوض وكان مجهولاً صح العقد عند الحنفية والمالكية وهو ظاهر كلام أحمد ومقابل المذهب عند الشافعية. إلا أن العقد عند حنفية يعتبر هبة ابتداء وانتهاء. فيجوز الرجوع فيها على أصل مذهبهم الذي يميز الرجوع في الهبة، وقال المالكية: للموهوب له دفع القيمة أو رد الهبة، فإذا دفع القيمة ألزم الواهب قبولها، وإذا لم يدفع كان للموهوب الرد، وهو ظاهر كلام أحمد، والمذهب عند الشافعية والخبالة مطلقان العقد، وحكمه حكم البيع الفاسد.

٢٣ - وإن وهب مطلقاً دون قيد ثواب أو عدمه

فكانت في معنى البيع يجوز فلوني، كالبيع.^(١)
يهد: كله في جملة، وينظر تفصيل ذلك
في: (هبة - شفعة - حبار).

ثول

العر يف

١ - الثول داء يشبه الجنون، فإن مصاحب
المقاموس: الثول اسرعاء، في إعطاء الشاة
خاصة، أو كالجنون يسميها فلا تبع الغنم
وتستدير في مرتعها.

وقال ابن الأثير: هو داء يأخذ الغنم كالجنون
يلتوي معه عنقه، وقيل هو داء يأخذ في ظهورها
ويؤلمها فتخرمه، والثولاء من الشاة. وغيرها
المنجوبة، والذكر الثول.^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء هذا اللفظ عن
المعنى اللغوي.

قال الرملي: الثولاء هي المنجوبة التي تستدير
المرعى ولا ترمي إلا القليل، وذات بورت
أهزال.^(٣)



(١) المصباح الكبير ونجاص المروس والمسرير والمصباح
والنصر يضاف العقبة للمحسني العرس، والمابة لأبن
الأثير (ثول).

(٢) ليلة ١٩٩٠، ابن عابد بن ١٠٥/٥، والجمل على
لمرح المبح ٢٥٣/٥، وديانغ الصانع ٧٥/٥، ٧٦،
وشرح الزرقاتي ٣٩/٣، والمطالع ٢٩١/٣، وساجدة
للصالح ٢٨/٨.

(٣) قبيداتع ١٥٣/٥، والمشرح الصغير ٣٢٠/٢، المشرح
ومتى الإزاد ٣٩٣/٢.

الإنفاذ ذات الصلة :
الحيام :

٢ - من معاني الحيام أنه داء يصيب الإبل من ماء تشربه مستغما، أو هو عطش شديد لا تروى معه بالماء، فتهم في الأرض ولا ترعى. والوحيد هيمن، والأشئ هيمن.

والصنة بين الحيام والثولاء أن كلا منهما مصابة بأفة تمتعها من السوم والرعي.^(١)

ثياب

انظر: لاس، لبس

الحكم الإجمالي :

٣ - يرى الشافعية والمالكية على المذهب عدم إجزاء الثولاء في الأضحية، إلا أن المالكية خصص عدم الإجزاء بالشاة دالمة الجنون التي فقدت التمييز بحيث لا تمسدي لما يتفعها ولا تجانب ما يضرها، أما الجنون غير الدائم فلا يضر عندهم.^(٢)



وذهب اختفية وابن عبد البر من المالكية إلى جواز التضحية بالثولاء، إلا أن الخفعية قيدوا جواز التضحية بها بما إذا كانت تعنتف، أما إذا كان الثول يمتنعها من الرعي والاعتلاف فلا

(١) الموسوعة الفقهية ٨٤/٥، ونبأ المحتاج ١٢٨/٨.

(٢) المحطوب ٣٤١/٣، وحاشية الدسوقي ٢/٢٠٢ ط ٥.

(٣) التبليغ شرح اغنية ١٤٩/٩، ونبأ المحتاج ٧٥/٥.

ط ٧٦ الجلالة وابن عابدين ٩٠٥/٥، وشرح الزقاني

كان أول ولد أبيه. ^(١) فالبكارة بالمعنى الأول
ضد الثبوتة لا يجتمعان ولا يرتفعان.

ب - الإحصان :

٣ - من معاني الإحصان : التزويج ، وهو شرعا
التركاح الصحيح المقترب بالذخول مع البلوغ
والإسلام .

والفرق بين الثبوتة والإحصان أن الثبوتة قد
تكون بالوطء بالزواج وقد تكون بغيره .

تحقق الثبوتة :

٤ - يختلف المراد بالثبوتة باختلاف مواطن
بحثها

فبالنسبة لاشتراط البكارة في الزواج ، وفي رد
الأمه الميعة على أنها بكر إذا ظهرت ثيب .
وكذلك في الوكالة بالتزويج ، والوصية للبكر أو
الثيب .

يراد بالثبوتة زوال العذرة مطلقا بجماع أو
غيره .

ويراد بالثبوتة في استظهار الثيب في التركاح
زوال العذرة بالجماع فقط ، ويراد بالثبوتة في
انرجيم بالزنى للرجل أو امرأة سبق الوطء في
نكاح صحيح بشروطه . ويرجع في تفصيل ذلك
إلى مواطنها في كتب الفقه ومصطلحات :
(نكاح ، وصية ، زنى) . ^(٢)

(١) المصباح الميم مادة : (بكر) .

(٢) الاختيار لتعليل الفخار ١/ ٤٨٨ ط ١ ، اسرط ومواهب .

ثبوتة

التعريف :

١ - الثبوتة مصدر صحتعي من تاب يثوب إذا
رجع ، ويقال للإنسان إذا تزوج ثيب ، وإطلاقه
على المرأة أكثر ، لأنها ترجع إلى أهلها بوجه غير
الأول .

ورود في الخبر : « البكر بالبكر جلد مائة وتغني
سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » . ^(١)
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لكلمة الثبوتة
عن المعنى اللغوي . وقريب من الثبوتة
(الإحصان) لأنه حصول الوطء في نكاح
صحيح . ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة .

أ - البكارة :

٢ - البكارة هي : عذرة المرأة ، ومولود بكر إذا

(١) حديث . بالبكر بالبكر جلد مائة وتغني سنة ، والثيب
بالثيب جلد مائة والرجم . أخرجه مسلم (١/ ٢٣٦ ط
المعجم) من حديث جابر بن الصامت

(٢) ناهج الفروسي ، ولسان العرب ، والمصباح المتبرع مادة :
(ثوب) .

والسلكية، والحنانية في وجهه إلى أن كلاب أن يزوج بينه الثيب الصغيرة ولا يستلمها، لأنها صغيرة فجاء بإخبارها كاتبك والعصي^(١).

ويرى الشافعية والحنابلة في وجه آخر أنه لا يجوز تزويجها لعموم الأخبار المستلزمة استئجارها، وعبارتها في الأمر غير معبرة لصغرها، ولأن الإخبار يختلف بالكثرة والضرورة لا بالصغر والكبر، وهذه ثيب، ولأن في تأخيرها فائدة، وهي أن ينبغ فتحذر لنفسها^(٢).

٦ - ولا خلاف بين أهل العلم في أن إذن الثيب المطلق من الشافعية، والإشارة أو الكتابة من خبرها فنقله عليه الصلاة والسلام: والثيب تشاور^(٣)، ولأن النطق لا يعتبر عيباً عنها.

والثيب العسر نطقها هي الملوحة في القبل إذا كان الوطء حلالاً، وهذا هو مذهب الحنفية وأما السلكية على المشهور، وهو ما حكى عن الشافعي في القديم.

١ - وموسم الجليل ٤٢٧/٣، والفوائد، نفقته ٢-٣، والقبلي ٦٢٧/٣، وروية الطائفة ٦٠٤/٧، والقبلي ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥/٦.

(٢) لمراجع السابقة.

(٣) القديس ١٩٧/٦، مصطفى اعني، والفتاوى الهندية ٢٨٩/١، ٢٩٠، والفتاوى النفقية ٢٠٤، والقبلي ٢٢٢/٣، وفتن ٤٩٤/٦.

(٤) حديث: «الثيب تشاور»، ذكره صاحب الحديث في الحنفية وقال الزيلعي: «غريب هذا اللفظ، ويقدم معناه قريباً» نصب لرمية (٣) ٤٩٥، ط المجلس العلمي.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٥ - يظهر أثر الثبوتة في الكبيرة والصغيرة في النكاح.

لما الكبيرة فلا يجوز تزويجها إلا بإذنها في قول عامة أهل العلم، واستدلوا بما روى أبوهريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح الأيم حتى تستأمره متفق عليه»^(١)، وروى عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ قال: «ليس للولي من الثيب أمر»^(٢).

ويقوله ﷺ: «الأيم أحقر بنفسها من غيرها»^(٣)، وقال الحسن البصري: «للاب تزويج الثيب الكبيرة وإن كرهت»^(٤).

وأما الثيب الصغيرة: فذهب الحنفية

١ - أحبل ١٩١/٣ ط دار الفكر، والأنبية والنظير تفسير ٥٣٤، بعض المصنفين.

٢ - حديث: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر»... أخرجه البخاري، دفع طبري ٢٩١/٩ ط السلفية، ومسلم ١٠٣٧/٢ ط الحلبي، من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: «ليس للولي من الثيب أمر» أخرجه أبو داود ٥٧٩/٢، تحفيل عزت حبيب دحمان، والدارقطني ٢٢٩/٣ ط دار المعاصرين، وأعله الدارقطني بمخالفة أحد رواة عنه، وإسناده من مشترك معه في الرواية من شيوخ صالح بن كيسان، قاله الطحاوي صحيح له هو ما أخرجه مسلم الأيم أمر بنفسها من وليها، والكبر ستان من نفسها وإذنها صحتها، صحيح مسلم ١٠٣٧/٢ ط الحلبي.

(٤) حديث: «الأيم أمر بنفسها من وليها» أخرجه مسلم ١٠٣٧/٢ ط الحلبي، من حديث ابن جابر (١) بن عيسى بن ٢٩١/٦، والفتاوى الهندية ٢٨٩/١.

جائحة

التعريف :

١ - الجائحة في اللغة الشدة، منحاح الماك من سنة أو فتنة، وهي مأخوذة من الجوح بمعنى الاستئصال والهلاك، يقال : حاحهم الجائحة واجتاحهم، وحاح الله ماله وأجاحه بمعنى : أي أهلكه بالجائحة

وتكون بالزرد يقع من الساء إذا عظم حجمه فكثر صرره، وتكون بالبرد أو الآخر المقربين حتى يفسد البشر^(١)

والجائحة عند الفقهاء كما قال ابن القاسم من المائكة وتبعه أكثرهم : كل شيء لا يستطيع دفعه لو علم به، كساي، كالثرد والحرب، ومثل ذلك دبح السموم، والسنج، والمطر، والجراد، والفسان والغبار، والناز ونحو ذلك، أو غير سايوي وجيش، وأما فعل السارق فبعب خلاف عندهم محله إذا لم يعلم، أما إذا علم فإنه لا يكون جائحة على قول ابن القاسم وأكثر المائكة، لأنه يستطيع دفعه ويكون جائحة عند غيرهم

(١) الصحاح واللموس واللسان والمعجم عامة (عروج).

وزعب الشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية وأبي يوسف ومحمد من الحنفية أنه لا فرق في النبوة بين الوسط الحلال والحرام إذا كان في القبل، وأما إن ذهبت عليهما بغير جماع، فتحكمها حكم الأبكار عند الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في الأصح.

ويرى الشافعية في وجه أنها كالتيب لزوال العذرة^(٢).

٧ - وقد تكلم الفقهاء على أحكام النبوة في النكاح عند الكلام عن العيوب المحذرة للفسخ، فرأى بعض الفقهاء أنه إذا شرط الزوج بكارة ونزوجة فتبطل ثبابة الفسخ^(٣)، وينظر التفصيل في مصطلح بكارة، كما تكلموا عنها في باب القسم بين الزوجات في النبوة إذا تزوج ثبابة وعده غير ها، فإنه يبيت عندها ثلاثاً ثم يقسم، وفي الشهادة لإثبات النبوة حيث تقبل شهادة النساء والتفصيل في مصطلح : (قسم بين الزوجات).

(١) الهداية ١/ ١٩٧، وقضاوي المسببة ١/ ٢٨٩، ٢٩٠، وصواعب المحييل ٣/ ٤٢٧، والرواين الفقهية ٣- ٢، والفتاوى ٣/ ٩٢٢، وروضة الطالبين ١/ ٤١٧، والفتي ١٩٢/ ٦.

(٢) فتح القدير ١/ ١٢٢ ط دار إحياء التراث العربي، والاعتبار لتبديل الخصار ١/ ٩٦، وصواعب المحييل ١/ ٢٩٩، وصواعب الإكليل ١/ ٢٠٠، ٢٠١ ط مصطفى البابي الحلبي، وروضة الطالبين ١/ ٣٥٥، ومبابة المستاج ١/ ١٨ ط مصطفى البابي الحلبي.

ب - التلغف .

٢ - التلغف هلاك . يقال : تلغف الطغيان تلغافاً إذا هلك فخرتلغف وأتلغفته ، ورجل متلغف باله وتلغاف لسمانة .^(١) فالجائحة سب من تلغاب التلغف .

وعرفها الشافعية والحنابلة بأنها كل ما أذم أو شمر أو بعصها بغير حنيفة آدمي ، كزجاج ومطر وشئج ، وبرد ، وحديد ، وصاعقة ، وحر ، وعطش ونحوها .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الألف

٢ - وهي في اللغة عرض يمسد ما يصيبه ، وهي العانة ، والجمع أقات .^(٣)

والألف أعم من الجائحة من جهة أنها قد تلغف الشرع والشمر أو لا تلغفه ، والجائحة أعم من جهة أنها قد تكون مبرحش ، أو حر ، أو حريق ، أو محسود ، وانتهى يستعملون الألف بالعمى اللغوي ويغيبونها في الغالب يكونها سهوية أي أنها لا تصح فيها لأدمي ، والألف قد تكون عاصه كالحر والبرد المبرحشين ، وتكون خاصة كالجثث .^(٤)

أنواع الجائحة وأحكامها :

١ - الجائحة نوعان :

أ - جائحة لا تدخل لأدمي فيها .

ب - وجائحة من فصل الأدمي كعمل السلطان والحيش ، والمارق ، على قول من جعل فصل الأدمي حاشية

أما القسم الأول : فلا خلاف من العلماء في كونه جائحة وهو عند المالكية على ضربين .

جائحة من فصل الماء ، وجائحة من قبل غير الماء ، فأما الجائحة من قبل الماء ، فإن كانت من قبل العطش فقد قال مالك في الواصحة : يوضع لميل ذلك وكثيره سواء كانت شرب مطر أم غير ، وكذلك قال ابن القاسم - ووجه ذلك أن هذه مفعلة من شربها فأماها المضر ، فوجب أن يوضح عن الماء يري قبلها وكثيرها يذمه .

(١) السدوسي ١٢/ ٢٨٥ ط دار الفكر ، وحرره الإكليل ١٢/ ٦٣ ط دار المعرفة ، كناية الطالب مع حاشية العنوي ١٢/ ١٧٣ ط الحلبي ، المنقح ١٢/ ٢٢٤ ، ٢٢٣ ط الأولى ، ولم ينسأه ٣/ ٥٨ ط دار المعرفة ، مقابل أولي الص ١٢/ ١٠٠ ، ١٠٣ ط المكتب الإسلامي - كتف مخرج ٣/ ٢٨٥ ينس مكتبة المتحضر ، الإصدار ١٥/ ٧٦ ، ٨٧ ط دار مكتبة من جهة مفعلة السنة المعينة بالظاهر

(٢) نصائح واللسان ، والمقصود ملأه : أوفى .

(٣) حاشية ابن عابدس ١٥/ ٢٢٦ ط ، بولاق ، حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١٤/ ١٢٢ ط ، بولاق ، كناية الطالب مع حاشية العنوي ١٢/ ١٧٣ ط الحلبي ، حاشية الطبرسي ١٢/ ٢٠١ ط الحلبي ، المنقح مع الشرح ١٤/ ٢١٦ ط ، المطر .

الضرب والتعسر ١٢/ ١٧١ ط الأمانة والطوبع ١٢/ ١٧٧ ط صبح ، وكتف الأسرار لميززوي ١٢/ ٢٢٢ ط ، وبل الأولاد ١٥/ ٢٩٠ - ٢٨٦ ط مكتبة قبل ، ومبطلح أفة

(٤) مصباح صفة : ملغاف .

لسدر: أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا خرس الثمرة لم أصابه جائحة فلا شيء، على المالك إذا كان قبل الجذد، ولأنه قبل الجذد في حكم مالا تنبت اليد عليه، بدليل أنه لو اشترى ثمرة فتفت بجائحة رجع بها على المالك.^(١)

ثم ذكر الخنقية وهم الذين يعرفون عن الجائحة بالآفة أو التلف أو الهلاك عددا من لقصور في هلاك المال الذي يجب فيه الزكاة كهلاك النصاب، أو بعضه، وهلاك سائمة لبذل بعد الحول، وهلاك العصور، وبقاء النصاب، وهلاك البذل إن امتدته بعد الحول. واشترطوا في المال الذي تسقط الزكاة بهلاكه أن يحول عليه الحول مهلك من غير تعد منه أو استهلاك قبل أداء الزكاة، لأن الواجب عندهم جزء من النصاب تحقيقا للتيسير فيسقط بهلاك محله.

وهذا هو قول الشافعي في الحديد، وهو الأصح عند الشافعية، لأنه حتى يتعلق بالمال يسقط بهلاكه، فتعلق بعينه كخس المضارب. وعلى هذا فإذا أصابت السائمة سائمة بعد الحول، أو سرفت من الشجرة أو الجرين، فإن تلفت كلها بغير تعد أو تعصير فلا شيء، على المالك باتفاق الشافعية نفوات الإمكان. فإن كان الباقي نصيباً زكاه، وعلى الخليل لا يسقط

لأرض الملك خرا، والله رقي بينهما وبين سائر الجوائح أن سائر الجوائح لا تنفك الثمرة من يسيرها، وهذه تنفك الثمرة من يسيرها، فالشراي داخل على السلامة منها، ولم يدخل على سلامتها من يسير العلف والأكل، وأما الجائحة بكثرة الطفر فهو نوع من العلف فكان حكمه حكم سائر العلف يضع كثيره دون قلبه.

وأما القسم الثاني: وهو الجائحة التي تكون من الأدميين كالثرة، ففيها الخلاف، فمنهم من لا يرد ذلك جائحة، فتوله فيها روى أسس وإذا منع الله الثمرة^(٢) ومنهم من جعله جائحة لدخوله في حد الجائحة عند هـ.^(٣)

ما يترتب على الجائحة من آثار:

أ- أثر الجائحة في الزكاة:

هـ- جاء في المغني: إذا خرس الثمر وسرك في ردوس الخسل فليهم سقطه. فإن أصابه جائحة عذبت الثمرة سقط عنهم الحرس، ولم يؤخذوا به، ولا يعلم في هذا خلافاً. قال ابن

[١] حديث: وإذا منع الله الثمرة. أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٨/١ - ط السلفية) ومسلم (٣/١٩٩ - ط الخليلي) من حديث أسس، واللفظ للبخاري.

[٢] الفتاوى ١/ ٢٣٣ ط الأولى. المذهب ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨ ط الخليلي، وتبيل لأرطغر ٥/ ٢٨٩ ط الخليل.

للشجرة أو الزرع ثمن ما يتلف منه الجائحة .
فالبائع إن كان ثمرًا أو زرعًا ، وأصيب بجائحة
قبل القبض وبدء الصلاح ، أو بعدهما ، أو أبيع
بعد بدء الصلاح وقبل الجذاذ فينزع على ذلك
مسائل منها ما يلي :

ما يعتبر في وضع الجوائح :

٧ - انفق الفقهاء على أن ما لا يحتاج إلى بقائه
في أصله لتسام صلاحه ، ولا يقاء نصارته كالشجر
لبابس والزرع ، فلا خلاف في أنه لا يوضع فيه
جائحة ، لأن تسليمه قد كمل بتحلي البائع عنه
إلى المبتاع ، لأنه ليس له فيه أصله منفعة مستثناة
يستتظر ائتمانه لها ، فصار ذلك بمنزلة الصفة
الموضوعة في الأصل ، وأما ما يحتاج إلى بقائه في
أصله لحفظ نصارته أي لمعنى مقترن به
كالعنب ، يشترى بعد بدء صلاحه ، فقد ذكر
المالكية فيه مسائل اختلفوا فيها ويجب ردها إلى
أصل واحد ، وهو كما يهم من ينتهي عدم
الحاجة إلى التفتة لتمام نضج أو بدء صلاح .^(١)

مقدار ما يوضع من الجائحة :

٨ - ذكر المالكية أن المبيع الذي نصيبه الجائحة
ثلاثة أنواع :-

—

(١) التتم ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، حاشية الطلوبي ٢٢٢/١ ط
الملي ، ومطالب توفى النبي ٢٠١/٣

شيء ، بالتلف غير تعد أو تفصيل ، لأنه وجب في
الدمه .

وذكر المالكية أن الزرع إن أصيب بجائحة
بعد الخرص اعتبرت تلك الجائحة في جانب
السقوط ، فيزكي ما بقي إن وجبت فيه الزكاة
وإلا فلا ، ولخاصل كما في التدسوقي أن الجائحة
التي لا توضع عن المشتري لا توضع عن البائع
في الزكاة ، وما توضع عن المشتري توضع عن
البائع زكاتها .

ويوجب الزكاة عند الجائحة لا يسفر في الثمار
والزرع . لا يجعلها في جرين ، أو بيدر ، أو
مسطح ، فإن تلفت قبله بغير تعد منه سقطت
الزكاة خوص الثمرة أو لم تحصر .^(٢)
وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في الزكاة .

ب - أثر الجائحة في البيع

٦ - وأمر النبي ﷺ بوضع الجوائح ،^(٣) وقد حملته
أكثر الفقهاء على أن يسقط البائع عن المشتري

(١) فتح القدير مع العناية ٥٦١/١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ،
٥٦٦ ط الأسيوطي ، والمجموع ٣٧٧/٥ ، ٣٧٩ ،
٤٨٢ ط ، السنية بالمدنية كنز معرفة من الطبعة
البيروتية ، التدسوقي ٥٤٤/١ ط ، الصكر ، شرح الصمير
٦١٨/١ ، ٦١٩ ط ، المطرف ، مطالب أولي النهى ٢٦٦/٢ ،
٢٦٧ ط ، المكتب الإسلامي .

(٢) حديث ، وقمر بوضع الجوائح ، أخرجه مسلم ١١٩١/٣
ط الحلبي من حديث جابر بن عبد الله

أحدها : نهار النسيء ، والنمرة ، والعنب وما جرى مجراه من الجوز ، والنوز ، والتفاح ، فهذه يراعى في جوائدها الثلث ، فإن كان الذي تلف أقل من ثلث الثمار فلا يوضع عن المشتري شيء ، وإن بلغ التسايف منها الثلث وضع عنه جميع الجائحة . وإنها اعتبر الثلث لأن الثلث فرق بين القليل والكثير ، كما ورد في الرواية في قوله **ثُلُثٌ وَثُلُثٌ وَثُلُثٌ كَثِيرٌ** .^(١)

الثاني : البذرة ولا اصول المعنية مما الغرض في أعيانها دون ما يخرج منها ، ففيها روايتان : أحدها : نساء ، وصح الجواشع فيها ، والثانية : إتيات حكم الجائحة فيها .

فعلى القول بإتيات حكم الجائحة فيها فهل يعتبر فيها الثلث أم لا ؟ روى ابن القاسم عن مائت أن الجائحة توضع فيها قليلها وكثيرها ، بلغت الثلث أو قصرت عنه ، وفي المدونة عن ابن القاسم عن مالك إلا أن يكون التالف شيئا نافعا ، وروى علي بن زياد عنه لا يوضع عن جائحتها إلا ما يبلغ الثلث .

الثالث : وهو نوع جرى مجرى الفول في أن أصله مبيع مع نمرة ، ويجرى مجرى الأشجار في أن المقصود به ثمرته ، كالقش ، والطبخ ، والقرع ، والبادنجان ، والفول ، والجلبان ، فهذا

النوع يعتبر في جائحته الثلث على رويته ابن القاسم ، وعليه جميع المائكة ، ووجهه أن المصروف من البيع الثمرة ، فوجب أن يكون حكمها حكم سائر الثمر ، وقال أشهب في كتاب ابن الموار المغاني ، كالبعول توضع الجائحة فيها قبلها وكثيرها دون اعتبار الثلث ، ووجهه أن هذا نسبت ليس له أصل ثابت فلم يعتبر فيه الثلث كالبعول .^(٢)

وقد ذكر ابن جزري أنه إذا كان البيع من الثمار أجناسا مختلفة كالعنب ، والتين في صفقة واحدة فأصابت الجائحة صنفاً منها ردم سائرها فحائجة كل جنس معتبرة بنفسه ، فإن بلغت ثلثه وضعت ، وإن قصرت عنه لم توضع .

وقال أصح : يعتبر الجملة ، فإن كانت الجائحة ثلث الجميع وضعت ولا فلا .^(٣)

٩ - ولو شرط البائع عند بيع الثمر أن لا يضع الجائحة عن المشتري . إن حصلت فيه يكون عند المائكة شرطاً فاسداً ولو فيها عاده أن يجاح ويصبح العقد لنسرة الجائحة ، وكذا لو شرط البائع ذلك لنفسه بعد العقد . وإذا فسد الشرط فلا يقابله من التمتع شيء . وقال أبو الحسن :

(١) المتن ٢٣٥/١ ، والفواصيل العقبية ٢٦٠ - ٢٦٦ ط دلو
الكتاب شرحي . بتأية أجهت ٢٠٥/٢ ط الكتبات
الأزهرية .

(٢) الرذائل ١٩٢/٢ ، ١٩٦ ط الفكر .

(٣) حديث : والثلث ، والثلث كثير ، أخرجه البخاري والفتح
١٦٤/٣ ط المجلد ، ومسلم (٣) - ١٦٥ - ط المجلد من
حديث سعد بن أبي وقاص .

يفسد العقد بذلك الشرط أي لزيادة الغرر. (١١)
 وذهب الحنابلة والشافعي في القديم إلى
 وضع الجوانح في الشيار. قال الحنابلة: هو في
 القليل والكثير، إلا أن الشبي، النافه لا يلتص
 إليه، فإذا تلف شي، له قدر خارج عن العادة
 وضع من الثمن بقدر الداهب، فإن تلف
 الجميع بطل العقد، ورجع المشتري بجميع
 الثمن، وفي رواية أخرى أن ما كان بعد دون
 الثلث فهو من ضمان المشتري ولا يوضع عن
 البائع شي، ويعتبر ثلث المبلغ (المقدار) وقبل
 ثلث القبضة. فإن تلف الجميع أو أكثر من الثلث
 رجع بقيمة المائت كلف من الثمن. (١٢)

وذهب الحنفية والشافعي في صحيح قوليه في
 الجديد، والبيه بر بعد، وخرو، إلى أن
 الثمن المبيعة تكون بعد التحلة في ضمان
 المشتري ولا تعيب وضع الجائحة ولكن
 يستحب. (١٣)

قال للشافعي في الأم إن الرجل إذا اشترى
 الثمن فقصه فأصابته جائحة فسواء من قبل أن

(١١) الشرح الكبير والدرر ١٤٨١٣، والشرح الصغير
 ٣٣٩/٣

(١٢) لعمري ٢٦٢/١ مع الشرح الكبير، وروضة الطالبين
 ١٢٠/٣، ١٢١/٣، والأرد للشافعي ٥٦/٣، ٥٧

(١٣) البناية ٢٥٤/٦، فتح القدير ١٠٢/٥، والبرهان
 ٩٦/٦ ط السام، وروضة الطالبين ١٢٠/٣، ١٢١/٣ ط

اللقب الإسلامي، وأدام للشافعي ٥٦/٣، ٥٧، والوجيز
 ١٥١/١، ورواية الفقيه ١٨٦/٩

يجب أو بعد ما جف ما لم يجد، وسواء كانت
 الجائحة أصابت ثمرة واحدة أو أنت على جميع
 الثمن لا يجوز فيها إلا واحد من قوين، إما أن
 يكون ما قبضها وكان معلوم أن يتركها إلى
 الجدة كان في غير معنى من قبض فلا يضمن
 إلا ما قبض، كما يشترى الرجل من الرجل
 الثمن ثم كيلا، فيقبض بعضه ويترك بعضه قبل
 أن يقبضه فلا يضمن ما هلك، لأنه لم يقبضه،
 ويضمن ما قبض، وإما أن يكون إذا قبض
 الثمرة كان مسلط عليها إن شاء قطعها وإن شاء
 تركها، فما هلك في يده فأنها هلك من ماله
 لا من مال البائع، فأما ما يخرج من هذا المعنى
 فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث إن أصابه
 جائحة فأكثر، ولا يضمن أقل من الثلث لأنه
 إنما استأجرها بعة واحدة ويقبض قبضا
 واحدا. (١٤)

٩٠ - فخلاصة ما قاله العلماء في هذا، تنحصر في
 ثلاثة أقوال:

أحدها: وضع الجائحة مطلقا سواء ما زاد
 على الثلث أو نقص عنه، وهو مذهب الحنابلة
 ومذهب الشافعي في القديم

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن المالك في
 الشارح وفيما زاد عن الثلث.

واشتدوا بوضع الجائحة بحديث جابر أن

(١٤) الأم للشافعي ٥٦/٣ ط العربية

رسول الله ﷺ قال: ومن باع ثمرأ فاضلته جائحة فلا يأخذ من أجزائه شيئاً إلا ما يأخذ أحدكم من ثمنه^(١)

وما زوي عنه أنه قال: وأمر رسول الله ﷺ بوضع الخواصح^(٢)، وقدم الله من أجزائها ما كان حديثاً جابر هذا. وقدم الله أيضاً، وذلك أنهم قالوا: إنه مبيع ففيه على البائع فيه حتى توفى؛ دليل ما عليه من مبيع إلى أن يكمل، فوجب أن يكون ضمنه منه أصله سائر بيعت التي ففي فيها حق توفى، والغربى عندهم بين هذا المبيع وبين سائر المبيع أن هذا بيع وقع في الشرع، والمبيع لم يكمل بعد، فكأنه مستثنى من الشيء عن بيع ما لم يخلق، فوجب أن يكون في صيرته مخالفاً لسائر المبيعات

الفصل الثاني: عدم وضع جائحة مطلقاً وهو قول أبي حنيفة والثقات في الجديد واستدلوا بشبه هذا النوع سائر المبيعات، وأن انخبة في هذا المبيع هو المقتضى وقد تفرقا عنى أن ضمنه أصيحت بعد المقتضى من المشترى، (من طريق الشيخ أيضاً حديث

(١) حديث: ومن باع ثمر فاضلته جائحة فلا يأخذ من ماله أحد شيئاً، إلا ما يأخذ أحدكم مال أنه المسموع أخرجه ابن ماجه (٢/٢٧٧ - ط الحلي) والحكم (٢/٣٦٠) ع وأمره المعارف العثمانية من حديث جابر بن عبد الله وثقف لأن ماله وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) تقدم ترجمته (١٠)

أبي سعيد الخدري قال: وأجبع رجل في ثمار إبعائها أكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: تصدقوا عليه، فتصدق عليه فلم يلبح وفاء دينه، فقال رسول الله ﷺ: حدثوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك^(٣)، قالوا فلم يحكم به جائحة.

وأبصاراً فإن أمره ينافي إبعادهما بالجد في عليه وأمر غروته بأخذ ما وجدوا إلا يذك على وجوب وضع الجائحة؛ إذ لو كانت نوصح لم يضر إلى أمره إبعادهما بالتصدق عليه ولا أحد يكون الأمر محمولاً على الاستحباب، أو مبيعاً بيع قس ثمرة لصلاح^(٤).

أقول الثالث: التصريح، فيوضع الثالث وما زاد عنه، ولا يوفى أقل منه، وهذا قول المالكية ورواية عند الحنفية لقوله ﷺ: الثالث والثالث كثير^(٥)

أثر الجائحة في الإجارة

١١ - لو اكسرى أرضاً ثم راعى فقد أبرع بجائحة فلا يخط شيء من الأجرة عند الشافعية

(١) حديث: وجعلوا ماله لهم، وليس لكم إلا ذلك، أخرجه مسلم (٣/١٩٩) - ط الحلي، من حديث أبي سعيد

الخدري

(٢) بداية مصنف ١٨٦/٢ - ١٩١٠ - والآل للشافعي ٥١/٣ ط

المصرى، وبل الأوطار ٥/٢٨٦ ط الحلي، ومصحح مسلم بشرح النووي ١١/١٦٦ - ٢٩٧ ط، المصرى، وتفصيل

بذكره الفقهاء في بيع الأصول والثمار

(٣) تقدم ترجمته (١٠)

بد العصبوب ويلزمه ضمانة بالثمن أو الإلتزام
لقولته ^(١) : «على البلد ما أحدث حتى
تؤدب» ^(٢) «فإن تعيب سيارتي بخير لئلا تأكل بين
أخذ العصبوب ولا أرض لعبيد وتزك وأخذ قيمته
منه يوم خصه به بلافق بين قليل الغيب وكثيره
عند ملكية» ^(٣)

أثر الجائحة في الوثيقة

١٣ - الأصل أن السديعة إذا نكحت بغير سيارتي
فلا يضمم المودع لأن يده يد أمانة ولا يضمم
إلا بعدد مريطه وانظر انه، صيل مصطلح
(ويدة).

أثر الجائحة في العقدان :

١٤ - ذكر الحموية أن المهر المبيع إذا نكح بانه
سيارية في يد الزوج فإن للمرة اختيار بين أن
تأخذ على حله أو تخسسه فيه يوم العقد غير

ولا شيء على المؤجر فيما قبضه من الأجرة عند
الحالية، وصرح حمادة أنه إذا لم يكن المؤجر
لنفسه فله طلبها، وأن يستمر بعضي المدة المتفق
لستاجر أو لم ينتفع

ونفسدت الأرض في أثناء مدة الإجارة
محالته تمت الرد عند الشافعية وإن أجاز
المستأجر الإجارة أجزأه جميع الأجرة كما في
البيع، وإن مسح رجوع بأجرة باقي المدة
واعتبرت أجرة ما استوفاه من مدة على
الأصح، ويوزع الثمن على المدينين باعتبار
التبعة لا باعتبار المدة رجاء في كشاف النفاذ
من كتب الحنابلة عن أن تبعة في الأجورة
للمدبرة كنه لو ستاجر سائلا أو أرضا وساقاه
على الشجر جزء من الثمن جزءا نصف الثمن
بجرد ونحوه من الأهل السيرة فيه يجب
وصح الحائجة عن المستأجر صورة المشتري
حبيبة فحط عنه من الثمن بقدر ما تألف من
الثمن سواء كان العقد فاسدا أو صحيحا للعموم
حديث حاتم الذي ورد فيه الأمر بوضع
الجرنح ^(١) أي لأنه شرط الثمرة حقيقة وإن
كان في الصورة إجارة وساقاة ^(٢)

أثر الجائحة في الغصب

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن على الغاصب

(١) حديث «على الله ما أحدث على مؤدبه» أخرجه
أبو داود (٨٢٢/٧)، نحوه أبو حنيفة (مجموع) من حديث
مروان بن جندب، وأعله ابن حجر في التلخيص (٣٢، ٣٣ -
هو ثمرة خصاصة العبد بالأسلاب في مئة الف خير
النسري من - - -

(٢) فتح المظهر ٦٦٧ ط الأمانة، جواهر الإكليل
١٥٦٢ ط، المرقاة، حاشية الظهير ٢٧٣ ط، المحلى،
تكملة، الفاع ١٠٦١ ط، واستفاد ط، مصنف، ومصطلح
(مغصب)

(١) قدم حمزة (١٦)

(٢) الموجز ٢٣٨ ط، المرقاة، ولاشأن، نفاذ ٢٨٦ ط.

٢٨٧ ط، النص، مصطلح (إجارة)

تجهيزه، ولا ينسخ الصدق في على هذا القول،
من بدل ما وجب على الزوج فليس به قسوم
مضاه، فيجب ما عليه مثل الصدق، إن كان
مكتبا، وفيه إن كان مضمونا^(١)

والمدد به عند الحساب أن ما تلف من
المصدق وهو في بد الزوج بهماوي، فما حارضا
التصرف به قبل قبضه، وهو ما لم يكن مكينا
ولا موروثا، فهو من صلتها إن تلف أو نقص،
وما لا تصرف به قبل قبضه وهو ماعدا
الكبل والموروث، فهو من ضمان الزوج، وإن
منعها الزوج قبضه ولم يملكه به، فهو من
ضمانه على كل حال، لأن يده متعدي فضمنه
كالمأص^(٢)

أن لا يضمنه النقصان إذ عتارت أخذه^(٣)
وعند المالكية لا وضع الجائحة في المهر
قولان :

أحدهما : قول ابن القاسم لا توضع فيه
جائحة لأن هذا العقد لا يقتضي المباشرة
والنكاح به وإنما يقتضي المباشرة والمكاثرة.
ووضع الجائحة بباقي ذلك.

ثانيهما : قول ابن ساجسون : توضع فيه
اجائحة لأنه عقد ثبت فيه الرد بالعيب فثبت فيه
وضع الجائحة فائبي^(٤)

وذكر الشافعية في كونه ضمان الزوج
للمصدق فيها إذا أصدقها عت وتلفت في يده
قولان

أظهرهما : وهو الخليل أنه ضمان عقد كالبيع
في يد المبيع، والثاني : وهو المصنف أنه ضمان بد
كالمتعذر والمأص، وفرغوا على هذين القولين
مسائل منها :

تلف المصدق المعين في بد الزوج فعلى أنه
ضمان عقد منفع عقد الصدق ومصدق عود
أنك إليه قبل التلف حتى لو كان عدا كان
عليه مؤنة تجهيزه لو مات، كالعبد يبيع بملف
قبل انقبض وفاعديه مهر المثل، وإن قنا صين
البد تلف على ملكها حتى لو كان عبدا فعليها

جائر

تظير : حوازي



(١) روضة الطالبين ١/ ٢٥٠ ح المكتب الإسلامي

(٢) المغني ١/ ٧٠٤ - ٧٠٥ ط الرافعي، ومصطفي : نكتة

(٣) نفع الأكل ١/ ٤٥٦ ط الأمانة

(٤) المتفر ١/ ٢٣٤ ط الأولى

أي: يضاف ثلاثة أيام، فينكف له في اليوم الأول سماعاً مع له من يروى الحفظ، ويقف له في اليوم الثاني والثالث محاضرة، ولا يزيد على عدته، ثم يعقبه ما يجوز به مسافه يوم وليلة، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل، في كان بعد ذلك فهو صدقة ومعروف، إن شاء فعل وإن شاء ترك... وقال الجوهري: أجازته: جائزة سنية أي بعهاء... وفي الحديث: أجزوا ما بعد بنحو ما كنت أجزوهم: أي: أعطوهم الجيزة (أي الجائزة) ومن حديث العباس رضي الله تعالى عنه: وألا أفتحنك إلا بأجرتك أي عطيتك، والأصل الأول، ثم استعير لكل عطاه^(١) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ- المكافاة:

٢- هي مصدر كافأ، يقال: كافأه عن الشيء، مكافأة وكفأه أي جزأه، وكافأه فلان فلاناً مثله.

واصطلاحاً عرف المراجع الأصفياني المكافاة

(١) حديث: أجزوا ما بعد بنحو ما كنت أجزوهم: أخرجه البخاري (الفتح ١٦٧٠ ط السابعة) ومسلم (٣/١٦٨، ط الحنفية) من حديث عبد الله بن عباس.

(٢) لسان العرب ٣٢١/١، راجع العروس والصبح اثر دينا محرونة وعطية والحجوة، والعروق في اللغة ١٦٠.

جائزة

التعريف:

١- الخائنة: العطية إذا كانت على ميل الإكرام يقال: أجازته أي: أعطاه جائزة. والجمع جوائز. وأقرب منها النخبة فهي ما أعتقه غيرك من السر. قال صاحب اللسان: وأصلها أن أميراً واقف عدواً وجنبا نهر فقال: من جاز هذا النهر فته كذا، فكلما جاز منهم واحد أخذ جائزة وقال أبو بكر في لوهم: أجاز السلطان دلاماً بجائزة: أصل الجائزة أن يعطي الرجل الرجل ماء ويحمله ليذهب لوجهه فيقول الرجل إذا ورد ماء فنبه الماء. أخرجه ماء أي: أعطي ماء حتى أذهب لوجهي وأجوز عك، ثم كثر هذا حتى سموا العطية جائزة وذلك الأزهري: الجيزة من الماء مقدار ما يجوز به مسافر من منهل إلى منهل، يقال: أسقني جيزة وجائزة وحوزة: وفي الحديث: والضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، وماراد فهو صدقة^(١)

(١) حديث: الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة: أخرجه أحمد بن حنبل (٣٤٥/١) ط الحنفية من حديث أبي شريح النخعي وقال: وحسن صحيح، وله أصل في صحيح البخاري (الفتح ٥٣١/١٦٠) ط السلفية.

شراً فشر كقولہ سبحانه: ﴿وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾^(١) ويقال فيها كان عن عقد وغير عقد، وقد ورد في القرآن الكريم لفظ جزى دون جلى، لأن المجازاة هي المكافأة أي مقابلة نعمة بنعمة هي كفؤها، ونعمة الله لا كفء لها، ولهذا لا يستعمل المكافأة في حق الله تعالى.^(٢)

والجزاء يكون بمقابل وتكون بالمنفعة أو المضرة بخلاف الجائزة.

د - الجعل :

هـ - الجعل : لغة ما يجعل للعامل على عمله، وهو أعم من الأجر والثواب.

واصطلاحاً : المال المعلوم سمي في الجملة لمن يعمل عملاً مباحاً ولو كان مجهولاً في القدر أو المدة أو بهما.

فالفرق بينه وبين الجائزة أن الجائزة عطية بلا مقابل.

الحكم التكليفي :

١ - الأحصل بإساحة الجائزة على عمل مشروع سواء أكان دينياً أو دنيوياً لأنه من باب الحث على فعل الخير والإعانة عليه بالمال وهو من قبيل الحبة.

(١) سورة التوبة / ٤٠

(٢) القاموس المحيط، والتكليات ١/ ٥٥، ٢/ ١٧، والمردات في غريب القرآن ١١، ٩٣، والقروى في اللغة ٤١

بأنها : المساواة والمقابلة في الفعل، أو مقابلة نعمة بنعمة هي كفؤها.

وعرفها الجرجاني بأنها : مقابلة الإحسان بمثله أو زيادته.^(١)

فالجائزة تكون بلا مقابل، أما المكافأة فتكون بمقابل وتكون مماثلة على الأقل.

ب - الأجر :

٣ - من معاني الأجر : الجزاء على العمل، والثواب، والذكر الحسن، والمهر. والأجر قد يكون دنيوياً أو آخروياً، ويقال فيها كان عن عقد وما يجري مجرى العقد، ولا يقال إلا في النفع دون الضرر.^(٢)

والفرق بين الجائزة والأجر أنه الجائزة بلا مقابل ولا تعاقب ولا علم بها، أما الأجر فيخالف في كل ذلك.

ج - الجزاء :

٤ - هو مصدور جزى، يقال : جزى الشيء بجري أي كفى، وجزى عنه أي قصص، والجزاء يكون منفعة أو مضرة أي بالمقابلة إن خير أخير كقولہ تعالى : ﴿وذلك جزاء من تركني﴾^(٣) وإن

(١) القاموس المحيط، ولسان العرب مادة كفأ، والمردات في غريب القرآن ٩٣، ١٣٧، والتعريفات للجرجاني.

(٢) القاموس المحيط، والتهذيب للشمس، ولسان العرب، والتكليات لأبي البقاء ١/ ٥٥، والمردات في غريب القرآن ١١

(٣) سورة طه / ٣٦

وقال الإمام أحمد في جائزة السلطان :
أكرهها ، وكان يتورع عنها ، ويمنع بنوه وعمه
من أخذها ، وأمرهم بالصدقة بها أخذوه ، وذلك
لأن أموالهم تختلط بها بأخذونه من الحرام من
الظلم وغيره فيصير شبهة ، وقد قال النبي ﷺ :
«أحلال بين والحرام بين ، وبينهما مشبهات
لا يعلمها كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات
استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات
كراع يرمي حول الحمى ، يوشك أن يوقعه ، لا
وإن لكل ملك حمى ، ألا إن حمى الله في أرضه
شعاره»^(١) وقال النبي ﷺ : «دع ما يريك إلى
ما لا يريك»^(٢)

واحتج أحمد بأن جمعة من الصحابة تنزهوا
عن مال السلطان ، منهم : حذيفة ، وأبو عبيدة ،
وبعاذ ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، رضي الله
عنهم .

ولم ير أحد ذلك حراما ، فإنه مثل فقيل له :
مال السلطان حرام ؟ فقال : لا ، وأحب إلي أن
ينزه عنه ، وفي رواية قال : ليس أحد من

ومختلف الحكم التكلفي للجائزة باختلاف
مبحثها الفقهي .

وهناك موطن للجائزة لما حكم خاص منها :
جائزة السلطان ، والجائزة في السبق (النسب) .

أولا . جائزة السلطان :

٧ . احتلت الفقهاء في قبول جائزة السلطان أو
هديته :

فذهب أحبيه إلى أنه لا يجوز قبول هدية
أسراء الجور ، لأن الغالب في مالهم الحرمة إلا إذا
علم أن أكثر المال حلال ، بأن كان لصاحبه
تجارة ، أو زرع ، فلا بأس به ، لأن أموال الناس
لا تخفى عن فيل حرام فالمعتبر العال

وأنه احتسرة السلطان الذي لم يعرف بالجور
فقال الفقيه أبو انيث : إن الناس اختلفوا في
أخذها ، فقال بعضهم : يجوز ما لم يعلم أنه
يعطيه من حرام ، قال محمد بن الحسن : وبه
أخذ ما لم تعرف شئت حراما بعيه ، وهو قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه

وقال القلوبي من الشافعية : لا يحرم الأكل
ولا المعاملة ، ولا أخذ الصدقة ، والهدية ، فمن
أكرهه ماله حرام إلا ما علم حرمة ، ولا ينفى
لجور .^(٣)

(١) المنادى الهدية ٣١٢/٥ ، وحاشية قلوبي ومعه

(١) حديث . . الحلال بين والحرام بين
البخاري (الفتح ٢٦١/١ ط تصفية ، ومسلم ٢٩٩/٣ ط
الحفي .

(٢) حديث : «دع ما يريك إلى ما لا يريك» أخرجه
الترمذي (٦٦٨/٤ ط المحي ، وأصانم ٩٩/١ ط
دائرة المعارف الشريعة) من حديث الحسن بن علي ، وفرد
الدعبر مسند قوي .

المسلمين إلا وله في هذه التراهم حق، فكيف أقول إنها سحت؟

٩ - والأصل في مشروعية المسابقة السنة والإجماع.

وقال أحمد : جوائز السلطان أحب إلي من الصدقة، يعني أن الصدقة أوساخ الناس صير عنها النبي ﷺ وآله لدناءتها ولم يصابوا عن جوائز السلطان.^(١)

فمن السنة ما روى ابن عمر رضي الله عنهما وأن النبي ﷺ ساق بين الخيل المضمرة من الخفياء إلى ثنية الوداع (سنة أميال أو سبعة) وبين الخيل التي لم تضم من ثنية الوداع إلى مسجد بني ربيعة.^(٢) متفق عليه.

ثانياً - جائزة سبق (الجمل) :

٨ - السبق - بكون الباء - مصدر سبق، والسبق - بفتح الباء - الجمل أي المال الذي يوضع بين المتسابقين ليأخذه السابق، أي الجائزة.

٩ - والمسابقة على ضربين : مسابقة بعوض وهو الجمل أو الجائزة، ومسابقة بنبر عوض.

ويعبر الفقهاء بالسبق، أو السابق، أو المسابقة، ويريدون ما يعم سبق الخيل أو الإبل والرمي، لقول الأزهري : النضال في الرمي، والرهان في الخيل، والسباق يكون في الخيل والرمي، كما في قوله تعالى : ﴿إنا ذهبنا نستيق﴾^(٣) قيل : معناه نتفضل بالمهام.

وقد يصرون عن المسابقة في الرمي بالمهام بلفظ المناضلة أي الميلازة والمقابلة في الرمي، من قومهم : تاضلته ففضلته، كغالبته فغلته، وزناً ومعنى.^(٤)

(١) المعنى ٤٤٣/٦ - ٤٤٤
(٢) سورة يوسف / ١٧
(٣) مني المحتاج ٣١١/١
(٤) المعنى ١٤١/٨
(٥) حديث : هذه تلك المسابقة. أخرجه أبو داود ٦٦/٣٢ - تحقيق عروت عبيد دهاسي وصحيحه العراقي في التخریج أصاوت إحياء علوم الدين ٤١/٢ - ط المكتبة المتجرية

الخيل، والإبل، والسهم، وتفصيل ذلك في
مباني.

والجمل أو الجائزة، يجوز مشروط، منها: كونه
معلوما جسا، وقدرا، وصفة، وكما يصح
بيعها.

والجائزة قد يخرجها الإمام أو غيره، أو أحد
للتسابقين، أو كل منها.

فإن أخرجها الإمام أو غيره، أو أحد
للتسابقين ليأخذها السابق منها فقد نوى
الفقهاء على أن عقد السبق صحيح والجمل
حلال.

وإن أخرجها السابق ليأخذها السابق منها
لم تصح المسابقة ولم يعمل الجمل لأن ذلك نهي^(١)
وهو حرام.

وعند الحنفية والشافعية والحنابلة تصح
المسابقة، ويعمل الجمل في حانة إخراجها، أو
اشتراطه من التسابقين إذا أدخل بينهما محملا
بمخرج عقد المسابقة عن صورة القمار، يغنم إن

دارموا بي إسماعيل فإن أباكم كان رماها. ^(٢)
وتغير الحكم إذا قصد بالمسابقة التلهي أو
المفاخرة فنكون مكروهة، أما إذا قصد بها
التقوي والاستعداد للجهاد فإنها تكون مندومة،
بل تكون واجبة على الكفاية إذ لم يتم التقوي
على الجهاد والإعداد للقاء العدو وإلا بها،
لقول الله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ^(٣).

وإن كانت المسابقة بجائزة فقد اتفق الفقهاء
على مشروعيةها في الخيل، والإبل، والسهم،
لحديث: «لا سبي إلا في حلف، أو حافر، أو
نصل» ^(٤).

وقتلوا: إنها تكون في هذه الثلاثة مملوكة إذا
قصد بها الإعداد للجهاد، بل تكون واجبة على
الكفاية إذا لم يتم الإعداد للجهاد إلا بها. ^(٥)
١١ - واختلف الفقهاء في مشروعيةها في غير

(١) المصنف ٦٥١/٨، ومعنى المحتاج ٣٩١/٤.

وحديث دارموا بي إسماعيل، فإن أباكم كان رماها.
أخرجها البخاري (فتح ٩١/٦ - ط السبع) من حديث
شفقة بن الأكوع.

(٢) سورة الأنفال ٦٤.

(٣) حديث: «لا سبي إلا في حلف أو حافر أو نصل» أخرجه
أبو داود (٩٣/٣ - ٩٤ - تحقيق هزرت عبيد دعاس) من
حديث أبي هريرة، وصححه ابن القطايع ثم في تلخيص
الحبيب لأبي حجر (١٦١/٤) - ط شركة الطابعة لفضة.

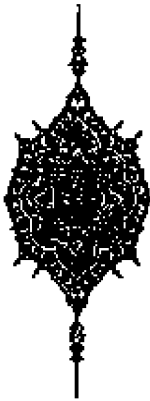
(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢٥٨/٥، وصوابه الإكليل
٢٧١/١، ومعنى المحتاج ٣٩١/٤، والمصنف ٦٥٢/٨.

(٥) شرح الزايعات ١٤٢/٣، ومعنى المحتاج ٣٩١/٤.

(٦) نالدين حامدين (٢٥٨/٥) القصار من الضمير الذي يرداد
ثارة ويستغنى أخرى. ومعنى القمار قمارا لأن كل واحد من
الضامرين يجوز أن يذهب ماله للمصاحبة ويجوز أن يستغنى
من مصاحبه، وهو حرام بانهي. ولا كذلك إذ شرط من
جانب واحد، لأن الزائدة والمضاعف لا يلحق بينهما بل في
أحدهما فليس الزيادة ولي الأمر المقتصر فلا تكون
مظاهرة.

السبق بين السابق والمحلل تصفين^(١).

وقال المالكية : إن أخرج كل من المتسابقين جملاً متساوياً أو مختلفاً فليأخذ السابق منهما في الجري أو الرمي فيمنع لأنه ظاهر في القمار، ومنع الشرع في باب المفاوضة من اجتماع العرضين لشخص واحد، ويظل الحكم المنع ولو بمحلل لم يخرج شيئاً يمكن سبقه لها في الجري والرمي على أن من سبق أخذ الجميع، لعود الجمل إلى مخرجه على تقدير سبقه^(٢).



سبق ولا يفرغ إن سبق، على أن يكون فرسه أو بصره أو روميه مكافئاً لفرسيهما، أو بعيريها، أو رميها، ويتوهم أن يسبقها أي يجوز أن يسبق أو يسبق، بخلاف ما إذا كان ضعيفاً عنها بحيث لا يتصور سبقه، أو قوياً بحيث يمتنع لا محالة، فإن السابق لا يصح، والجعل لا يجل، لأنه يكون قهراً، وذلك لما روي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال : «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يزمن أن يسبق فليس بقهار، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قهار»^(٣) رواه أبو داود.

١٢ - والجائزة في حالة وجود المحلل تستحق على النحر التالي : إن جاء الشابتان والمحلل كلهم الغاية دفعة واحدة أحرز كل منهما سبق نفسه ولا شيء للمحلل لأنه لا سابق فيهم، وكذلك إن سبقا المحلل، وإن سبق المحلل وحده أحرز السابقين بالاتفاق، وإن سبق أحدهما أحرز سبق نفسه، وأخذ سبق صاحبه ولم يأخذ من المحلل شيئاً، وإن سبق أحدهما والمحلل أحرز السابق مال نفسه، ويكون سبق

(١) حديث : «من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يزمن...» رواه أبو داود (١٦٩/٣ - ٦٢ - تحقيق عزت حيد دهلي) من حديث أبي هريرة. «صوب لبحر حكم الرازي وقد الحديث على سعيد بن المسيب كذا في المتن» لابن حجر (١/ ١٦٣ - ط شركة المطبعة الفنية).

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٥٨، ومنه التحف

٣١٢/١، والفتاوى ٨/ ٦٥٩

(٣) جواهر ٣/ ١٧١، وشرح الزرقاني ٣/ ١٥٣

الحكم الإجمالي :

٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في الجائفة ، وإن فيها ثلث الذية سواء كانت عمداً ، ثم عتفاً ، لحديث عمرو بن حزم في كتابه ، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي فيه : وفي الجائفة ثلث الذية ^(١) وعليه الإجماع . ولأنه لا تؤمن الزيادة فيها فلم يجب فيها قصاص ، ولحديث ابن عباس : « لا قود في المأمومة ولا الجائفة » ^(٢) .

وانفقوا في الجائفة إذا نفذت من جانب الآخر أم جائفتان في كل منها ثلث الذية ^(٣) .

- شرح مختصر خليل (٢٥٨/٦) دار الفكر بيروت ط ٢ لسنة ١٣٩٨ هـ ، وبإضافة اقتراح إلى شرح لمصباح (٣٠٩/٧) المكتبة الإسلامية . وروضة الطالبين (٢٩٥/٩) المكتبة الإسلامية ، ومطاب أبي النبي شرح غاية المنتهى (٢٦٥/٦) ط لسنة ١٢٨٠ هـ ، والمكيب الإسلامي ، وكشاف الغناع للبهسوتي (٥٤/٦) سنة ١٢٠٦ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(١) حديث عبد الله بن عمرو ، وفي الحاشية ثلث الذية . أخرجه أحمد (٢١٧/٢) - ط اليمينية - بلفظ : « وفي الجائفة ثلث العقل » ، واستدركه حسن .
(٢) حديث العباس بن عبد المطلب : « لا قود في المأمومة ، ولا الجائفة » أخرجه ابن ماجه (٨٨١/٦) ط الحلبي ، وأعله التنزيه بجهالة أحمد رواه وضعف أحمد . فيض القدير (٤٦٦/٦) ط المكتبة النجدية .

(٣) حاشية ابن عابدين (٣٥٨/٥) ، وكفاية الطالب (٢١٣/٦) ، وصواب الجليل (٦١٦/٦) ، (٢٥٨/٦) ، وشرح الزرقاني (٣٥/٨) ، وبإضافة اقتراح (٣٠٦/٧) - (٣٠٧) ، وروضة الطالبين (٢٥٦/٩) ، وكشاف الغناع (٥٤/٦) - (٥٥/٦) ، ومطاب أبي النبي (١٣٩/٦) .

جائفة

التعريف :

١ - الجائفة لغة الجرح التي وصلت الجوف .
قلو وصلت إلى جوف عظم ، لتخذ لم تكن جائفة لأن العظم لا يعد مجوفاً ^(١) .

ولا يخرج معناها الاصطلاحي عن المعنى اللغوي ، فهي الجرح الذي ينفذ ويصل إلى جوف ، كيطن ، وصدور ، وثغرة نحر ، وجنين ، وخاصرة ، ومثانة ، وعجان ، وكذا لو أدخل من الشرج شيئاً فخرق به حاجزاً في البطن .

ولم تنفذت انطقت أو الجرح في البطن وخرجت من مح آخر فجائفتان .

وتحصل الجائفة بكل ما يفضي إلى باطن جوف ، فلا فرق بين أن يجوف جديدة أو خشية محدة ، ولا بين أن تكون الجائفة واسعة أو ضيقة ولو قدر إبره ^(٢) .

(١) لسداد العرب والمصباح اللغوي . مادة : ججوف .

(٢) حاشية ابن عابدين (٣٥٦/٥) دار إحياء التراث العربي ، وضعه القدير (٣١٣/٨) دار إحياء التراث العربي بيروت ، وكفاية الطالب شرح الرسالة (٢٤٣/٢) مطبعة مطبوعات ابن أبي الحسي وآؤلاه بمصر ١٣٥٧ هـ ، ومواهب الجليل .

وزهد المشائكة وأبو يوسف وعبد بن الحسن
من الخفية وابن نيمية إلى أن صومه لا يفسد،
ولا شيء عليه، سواء أكان الذواء مائعا أم غير
مائع، لأن ذلك لا يصل إلى منحل الطعام
والشراب.^(١١)

٤ - رذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا تثبت الحرمة
بالرضاع بالنظر إلى أن الرضاة ما لم يصل اللبن
إلى المعدة لخرق في الأمعاء مثلا، لأن وصول
اللبن إلى الجوف لا يحصل به التغذي، والحرمة
إنما تثبت بما يثبت به النعم، وينسب به المعظم
ويستدفع به الجوع.^(١٢)

وزهد بعض الخفية والشافعية في القول
لاحر إلى أنه يحصل التحريم بوصول اللبن إلى
جوف الرضيع ولو من جائفة.^(١٣)

وإن خرق جائفة البطن الأمعاء، أولذعت
كبدا أو طحالاً، أو كسرت جائفة الجنب
الضلع، ففيها مع بلدية حكومة عدل.

ومن مات بجائفة فتمين القتل بالسيف على
أخاني (عند من لا يرى انقود إلا بالسيف) لتعدو
المائة فيه، وهو المعتمد عند الحنابلة، وفي
قول: يفعل به كفعله أي يحاف مع قتله بالسيف
وهو المعتمد عند الشافعية، ويذكرون أحكاماً
تضمن أحواف شخصاً جائفتين بينهما حاجر،
وفيمن التهمت جائفته فتتجها آخر، وفيمن
وسع جائفة غيره في أبواب الدليات من كتب
القفة.^(١٤)

٣ - وزهد جمهور الفقهاء إلى أن من دأب
جائفة بذواء، فوصل إلى جوفه، فإنه يفسد صومه
وعليه القضاء وإن لم يصل الذواء إلى باطن
الأمعاء، وذلك لأنه أدخل شيئاً إلى جوفه
باحتباره.^(١٥)

(١) فتح القدير لابن الهمام (٧٢/٩)، والنفوس الكبرى

(١١/١٩٨)، وموجب الخليل (١/١٢٤)، وكشاف القناع
(٢/٣١٨).

(١٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٩/٢)، دار الكتاب
المصري، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٦هـ، وفتح القدير
(١٥/٣)، وكتاب الكفاي لابن هذال (٢/٥١٠)، مكتبة
الرباعى الحديثة، ط ١ سنة ١٣٩٨هـ، وجاية المحتاج إلى
شرح المباح (١٧/١٦٥)، وروضة الطيبين (١٩/٦٧-٧)،
وكشاف القناع (٨١/٢٤٥)، والمغني لأبي قدامة (٨/١٧٥)
مكتبة القاهرة، بتعليق طه محمد الزبي

(١٣) فتح القدير (٣/١٥)، والحاصل على شرح المباح
(١٢/١٧٧)، وروضة الطالين (٩/٦-٧).

(١٤) نهاية المحتاج إلى شرح المباح (٧/٢٩٦، ٣٠٦-٣٠٧)،
والحاصل على شرح مباح (٥١/٢١)، دار إحياء التراث
عربي، والمجموع (٧/٢٧٢)، وحكومة العدل، ما يقدر من
شبه، وكشاف القناع للبهوتي (٦/٥٤-٥٦)، ومطالب
أولي النهي شرح غاية النظم (١٣٢/٦).

(١٥) فتح القدير لابن الهمام (٢/٧٢)، والأختار لتعليق المختار
للموصلي (٢/٣٥٦)، دار المعرفة للطباعة والنشر ط ٣ لسنة
١٣٩٥هـ، وموساوي الشرقي وأبو الصائم على نفقة
المحتاج بتشرح المباح (٣/١٠٣)، دار صادر بيروت،
وروضة الطالين (٢/٢٥٦)، وكشاف القناع (١/٣١٨)،
ومطالب أولي النهي (٢/١٩٩).

وتوقف الملاحة الأجهوري من المالكية في
البن الواصل للجوف من ثقبه في حين رجح
الشيخ النجراوي التحريم.^(١)

جارحة

التعريف :

١ - الجارحة - واحدة الجوارح - وهي في اللغة :
التي تكسب وهي من (جرح) ومن معانيها
كسب ، وتأتي أيضا بمعنى كلم أي شئ
الجلد . قال تعالى : ﴿وَلَوْ عَلِمَ مَا جَرَحْتُم
بِالنَّهَارِ﴾^(٢) أي كسبتم . وتطلق على أعضاء
الإنسان التي يكسب بها ، لأنه يكسب بها
الخير والشر ، وتطلق على ذوات الصيد من
المساع كالكلاب ، والطير كالبازي لأنها تخرج
لأهلها أي تكسب لهم .^(٣)
والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى
المعوي .^(٤)

حكم ما تعقره الجارحة :

٢ - الأصل أن مأكول اللحم يحل بالدبح في
الحلق ، وهو أعلى العنق ، أو اللبة وهي أسفله

جار

انظر : جوار ، شفعة .



(١) سورة الأنعام/ ٦٠

(٢) نوح طموس مخرن . جرح .

(٣) مطلب لولي البس ١٨/٦

(٤) فصوله الدواني للشمس لوي (١٨٩/٢) دار المعرفة للطباعة
والنشر بيروت .

حيصة والذئبي واحد، وشرط بعضه أن
يتكرر منه عدم الأكل، مرات يرجع عندها إلى
العرف. ^(١) لقوله تعالى: ﴿تَكْلُوا مما أَمْسَكُوا

جارية

أَمْسَكُوا لَكُمْ

ولا شرط المأكبة عدم الأكل من
الصيد، ^(٢) وماهية الخائلة ومقابل الأطهر عند
الشفعية عدم اشتراط ترك الأكل في جارية
الطير كتعذر تعليمها ترك الأكل.
وهناك شروط أخرى بعضها ينص بالصائغ
ومعها يتعلق بالصيد. نظر في مصطلح:
(صبي).



الأنفاذ ذات الصلة :

الفتاة ، والأمة :

١ - الأمة : التي تامة مطلقا حرة أو أمة. أما
الجارية تطلق على الشابة، وعلى الصغيرة،
وعلى الأمة شابة أو عجوزا.
والأمة : لا تنظر إلا على الرقيقة من
النساء

أحكام الجارية في الإطلاقات النكحية .

٣ - الأصل أن تمتد الجارية عن الغلام في
بعض الأحكام منها:

(١) المعوس العدا والصباح الشريعة (حري).

(١) القصاص السابق

(٢) سورة المائدة ١

(٣) للدعوة ١/٢

أ - حكم الظاهر من نول النصي والجارية ،
فذهب الشافعية والمجتهدين إلى أن النصي
المرصيع يظهر انشور من نوله بانصح باناء ، أما
الجارية فلا يظهر من نوله إلا بالعسل باناء خير
المرمدي وبغل من نول الجارية ويرش من نول
الغلام^(١)

جاسوسية

وللفصل في باب الجاسوسية .

انظر : نجس

ب - حكم القوق عن المولود ، مع عن الغلام
شفتن وعن الجارية بشاة عند بعض الفقهاء ،
على تفصيل يبين في مصطلح : عقيقة

جامع

ج - الإيجار في النكاح ، فاجارية ، لوليتها أن
يجر لها على الزواج في أحوال محدودة ، ينظر
بها ويان من له حق الإيجار في مصطلح : نكاح
(إيجار)

انظر : مسجاء .

د . ويختلف الحكم أيضا في بقاء الجارية
والغلام في حضنة الخاصة ، على تفصيل يذكر
في مصطلح : (حضنة)



(١) معني المحتاج (١ / ٨٤) . وكشف مفتاح (١ / ١٨٩)

والهجر فيصل من نول الجارية . ويرش من نول
الغلام . أخرجه أبو داود (١ / ٢٦٢) . تحقيق عزت عبد
المنعم والهاكم من حديث أبي السرح ومحمد ووافقه
تدعي (١ / ١٨٩) ط دائرة المعارف العثمانية

الانتماء بالغرم، ومنها الكفالة^(١).

قال الكموي : « هو عبارة عن رد مثل المالك
إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان غيباً »^(٢).

والحكم الذي يفيد لفظ الضمان بهذا المعنى
يكون ضداً للحكم الذي يفيد لفظ « الجوار ».

جبار

التعريف :

١ - الجبار : يضم الجرم وتخفيف المرحلة
من معاليه المندر والبري « من الشيء »، ومنه :
« أنا مسه حلالة وجبار » وكل ما أفسد وأهلك
كأسيل يقال : ذهب دمه جباراً أي هدراً.
ومنه : حرب جبار : أي لا قوة فيها
ولا دية^(٣).

ولم يستعمل الفقهاء كلمة جبار إلا بمعنى
الهدر. فإذا وصفوا فعل آدمي أو غيره بأنه جبار
فالمسرد أن ما تلف بسبب ذلك الفعل يكون
هدراً، لا ضمان فيه على أحد بتخصص،
ولا دية، ولا قيمة^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

الضمان :

٢ - الضمان يأتي لمعان منها :

(١) تاج العروس - وتختار الصحاح مادة : (جبر).

(٢) كفاية الطالب الرباني بحاشية العلوي ٢/ ٢٨٤ ط
الحلي. والمعي لأمن لخدمة ٨/ ٣٣٧ مكتبة الرياض
الحديثة

الحكم الإجمالي ومواظن البحث :

٣ - يتعرض الفقهاء لهذا الحكم في الجسيات
والضمان، ومن العصور التي انقض الفقهاء على
اعتبارها جباراً.

أ - أثبتت الدابة المغلقة من غير تفصيل من
صاحبها أو عي في يده من نفس أو مال^(٥).
والأصل في ذلك حديث أبي هريرة
رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال :
« العجباء جرحها جبار، والبئر جبار، والمعدن
جبار »^(٦).

(١) الفلاسوس الفقهي لغة واصطلاحاً، وشرح الحرشي على
مختصر خليل ١/ ٢٣٧، الطبعة القاهرة الشرقية مصر ط
الأولى ١٣١٦ هـ.

(٢) التكميلات ٣/ ١٤٢ نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي -
دمشق سنة ١٩٨١ م.

(٣) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٦/ ٦٠٨ ط الحلي،
الطبعة عثمانية ١٣٨١ - ١٩٦٦ م. وكفاية الطالب الزهري
بحاشية العلوي ٢/ ٢٨٤، وروضة الطالبين ١٠/ ١٩٢
المكتب الإسلامي، ومطالب أولي النهي شرح غايه المتصفي
٨٩/ ١ المكتب الإسلامي.

(٤) حديث : « تنجيه جرحها جبار... أخرجه البخاري
(فتح الباري ١١/ ٢٨٤ ط السبعة) ومسلم (٣/ ١٣٤) ط
عيسى الحلي.

والمراد بالعجباء، البهيمة، سميت بذلك لأن لا تكلم^(١) وليس ذكرها يخرج في الحديث بهذا، وثمة المراد بـ إيلامها بأي وجه كان، سواء كان يخرج أو غيره^(٢).

جباية

التعريف :

- ١ - جباية في اللغة: الجُعب والتجعبيل. يقال: جبت ثيابي والخرائج أخيه جباية، جمعته، وجبوتنه أخيه جباوة مثله، والخباية موصف ضخم.
- والجباية هو الذي يجمع الخراج، وكذا من يجمع ثمن، كالإبل، والخبابة: سم الماء المجموع^(٣).
- ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن المعنى اللغوي.

الإلقاط ذات الصلة

١ - الحساب :

- ٢ - الحساب هو العمل الذي يحتاج إليه في ضبط المال الذي يجمعه الخبابة، ومصرفة موزدة ومصرفة، ومعناه في اللغة، إحصاء، لئلا يعدمه والحساب، من وسائل ضبط الجباية^(٤).

(١) غار الصحاح مادة: اعجم:

(٢) فتح الباري ١٢/٢٥٧.

(٣) بدائع الصنيع في ترتيب الشرائع ١٠، ١٧٠٩، ٢٧١٧، منظمة الإمداد، القاهرة، رابعة ١٩٥٦، ١٢٩، دار صادر، بيروت، وروضة الطالبين ٩/٤١٦، والقي لاين فو ١٧٢، ٨٢٣.

(٤) فتح الباري ٣/٢٥٦.

(١) حصر أسرار البلاغة للرعشري والصحاح والمصدر الحساب مادة (سج) وأيضا لمرب من ٧٥ ط بيروت.

(٢) اصطلاح مذهب الحساب.

ب - الخرص :

٣ - الخرص تقدير ما على النخل ونحوه من ثمر، بالظن.

والفرق بين الخرص والجباية ، أن الخرص عمله التقدير ، والجباية عمله الجمع .^(١)

جـ - العرافة :

٤ - العرافة ومبتناها في اللغة : تقدير القوم والقيام على سيئاتهم ، والعريف عند الفقهاء هو الذي يعرف الجاهل أبواب الصدقات إذا لم يعرفهم .^(٢)

د - الكتابة :

٥ - الكتابة : تنفيذ ما يدفعه أبواب الأموال من الصدقة .^(٣) وهي من وسائل ضبط الجباية .

حكم الجباية :

٦ - جباية ما فوجبه الشرع ليمتد المال واجبة على الإمام . قال الماوردي : والفني يلزمه (أي الإمام) من الأمور عشرة أشياء . . ثم أورد منها : «جباية اتقياء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير عسف» .^(٤)

(١) المقرب ١٤٣/ ط المكتب المصري ، المصباح ملحة .

(محرر)، وحاشية الطبري ٢٠/٢ ط الحلبي

(٢) المصباح ملحة ١١٨٨/٩ ، والمجموع ٩/ ١٨٨ ط عسكبة .

(٣) المصباح وأمسار البلاغة للزحسري ملحة : (كتب) ،

وحاشية الطبري ١٩٦/٣ ط الحلبي .

(٤) الأحكام السلطانية للمزوري ص ١٦ ولأبي بيل ص ٢٨

على الجباية :

الجباية تكون في الأموال التي ترد إلى بيت المال كبعض أموال الزكاة وأموال اتقياء ، وفيها يلي ما يتعلق بجباية كل منها .

أ - جباية الزكاة :

٧ - جباية الزكاة واجبة ، لأن النبي ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يعثون السعاة ، ولأن في الناس من يحلك انسان ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يحلل ، فوجب أن يعث من يأخذ .^(١) وعمل الجاهل إنها يكون في الأموال التي ولاء الإمام جبايتها .

وتد ذكر الفقهاء شروطاً للعاملين عليها ، وهي تشمل العاملين على جبايتها ، وذكروا أيضاً ما يستحقه العامل من جاب وغيره مقابل عمله ، وذكروا أيضاً الكيفية التي تتم بها جباية الزكاة . وفيما يلي بيان النقاط التالية :

أولاً - شروط الجاهل :

ذكر الفقهاء للجاهل شروطاً هي : -

أ - الإسلام :

٨ - اشتراط الإسلام هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وهو المذهب عند الحنابلة لقوله تعالى :

(١) المصباح ملحة (ذكر)، وحاشية الطبري ٢/٢ ط الحلبي .

وافهذب مع المجموع ١٦٧/٦ ط السلفية .

د - العلم بأحكام ما يجبي من زكاة وغيرها :

٩٩ - ذكر هذا الشرط المالكية والشافعية والحنابلة، والمراد به أن يكون العامل على الزكاة من جباب وعبره عالما بحكمها لئلا يأخذ غير الواجب أو يسقط واجبا، أو يدع لغير المستحق أو يمنع مستحقا - وعبرة أبي إسحاق الشيرازي : ولا يبعث إلا فقيها لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ، ويحتاج إلى الاجتهاد فيما يمرض من مسائل الزكاة وأحكامها.

وقد ذكر الحنابلة أن العامل إن كان من عمال النفويض، أي من الذين يفوض إليهم عموم الأمر، فإنه يشترط علمه بأحكام الزكاة، لأنه إذا لم يكن عالما بذلك لم تكن فيه كفاية له، وإن كان العامل منفذا وقد عين له الإمام ما يأخذه جاز أن لا يكون عالما بأحكام الزكاة، لأن النسبي رحمه الله ذكر أن يبعث العمال ويكتب لهم ما يأخذونه وكذلك كتب أبو بكر لعلمه^(١).

هـ - العدالة والأمانة :

١٠٠ - ذكر هذا الشرط المالكية والشافعية وجعل بعض الحنابلة الأمانة شرطا مستقلا والمراد بالعدالة أن لا يكون فاسقا، لأن الفاسق

(١) المدسوقي ٩٥/١ ط الفكر - وجواهر الإكليل ١٣٨/١ ط المعرفة - والمبرج ١٦٧/٩ ط السابقة - وكشاف القناع ٢٤٥/٢

بأنها الدين أمنوا لا تتحدوا بظان من دينكم^(٢) ولأن العمل الذي يقوم به الجابي وغيره في الزكاة إنما هو ولاية فاشترط فيها الإسلام كسائر الولايات، وفي رواية عند الحنابلة لا يشترط إسلامه، لأنه يأخذ أجرا مقابل جيبته^(٣).

ب - أن يكون مكلفا :

٩٩ - وهو أن يكون الجابي بالغا عاقلا لعدم أهلية الصغير والمجنون للقبض، ولأن عمله ولاية، وغير المكلف لا ولاية له^(٤).

ج - الكفاية :

١٠٠ - ذكر هذا الشرط الحنابلة في كتبهم، والمراد بالكفاية أهليته للقيام بعمله، والقصدرة على تحمل أعبائه، فإن الأمانة وحدها لا تفي ما لم يصحبها القوة على العمل والكفاية فيه^(٥).

(١) سورة آل عمران ١١٨

(٢) المسند ١١٨/٩ ط المكتب الإسلامي - شرح منتهى الإرات ٢٧٥/١ ط عالم الكتب - والمدسوقي ١٩٥/١ ط الفكر.

(٣) المسند ١١٥/٩ ط المكتب الإسلامي - وتكشاف الفصاح ٢٧٥/٢ ط الناصر - وشرح منتهى الإرات ٢٦٥/١ ط عالم الكتب - والمسي ٢٥٩/٩ ط الرياض.

(٤) شرح منتهى الإرات ١٢٥/١ ط عالم الكتب - وكشاف الفصاح ٢٧٥/٢ ط الناصر - والمدسوقي ٢١٥/٢ ط المكتب الإسلامي - والفهم ٩٥٤/٩ ط الرياض.

وجوز بعض الشافعية في رجه كون العامل من ذوي القربى وأن يعطى على عمله من سهم الزكاة، لأن ما يأخذه العامل على سبيل المعوض عن عمله.

وذهب الباجي من المالكية إلى جواز استعمال ذوي القربى في الأعمال الأخرى للزكاة كالطراسه والسوق، لأنها إحارة محضة.^(١)

لا ولا يسه له، والمراد بالعدالة هنا كما جاء في التدسوقي والحرشي من كتب المالكية عدالة كل واحد فيما يعمل، فعدالة المقرئ في تفرقتها، والجاني في جبايتها، وهكذا، وليس المراد بها عدالة الشهادة أو الرواية. والعدالة والعلم بحكمها شرطان عند المالكية في العمل والإعطاء من الزكاة.^(٢)

و- كونه من غير أن البيت :

ثانيا - مقدار ما يستحقه مقابل عمله :
١٤ - ثلث الثمن على أن العامل من جاب وغيره يستحق أجرا على عمله ولكنهم اختلفوا في مقدار ما يستحقه مقابل عمله، وفي كونه يتقيد بالثمن، وفي كون ما يأخذه أجرا.

وذهب الحنفية إلى أن الجاني في الصدقة يعطى بقدر عمله ما يسعه وأصوانه زاد عن الثمن أو نقص وإن جاوزت كذا. أي نصف ما جمع من الزكاة فلا يزداد على النصف لأن النصف عين الإنصاف، وإنما يعطى كفايته لأنه فرغ نفسه للعمل لصلحة الفقراء. فيكون كفايته في الزكاة كالقنطرة والفاصل. وليس ذلك، بالإجارة لأنه

١٣ - يجوز اتفاقا عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة استعمال ذوي القربى على الصدقات إن دفعتم إليهم أجرتهم من غير الزكاة.

فما إن كان ما يأخذونه عن عملهم من الزكاة فقد اختلف الفقهاء. فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو المذهب عند الشافعية إلى عدم جواز إعطائهم عن العمل منها تبرعا لفراغة النبي ﷺ عن شبهة أخذ الصدقة، لأن الفضل بن العباس، والمطلب بن ربيعة وسألا النبي ﷺ المسألة على الصدقات فقال : إن الصدقة لا لحل فحمد ولا لال محمد^(٣)، وهو نص في التحريم لا لجوز مخالفته.

(١) الفتاوى الهندية ١/٦٨٨، ونبيس الحقائق ١/٢٩٧، وصدائع الصنيع ٢/٤٤، والتدسوقي ١/٤٩٥، والحرشي مع حاشية العدوي عليه ٢/٢١٦، وقرطبي ١/١٧٧، وروضة الطالحين ٢/٣٣٦، والمجموع ٩/١١٧، وشرح منى الإشارات ١/٤٢٥، وكنشاف الطنصاع ١/٢٧٥، والكمال ١/٣٢٩.

(٢) كنشاف الطنصاع ٢/٢٧٥، والتدسوقي ١/٤٩٥، والحرشي مع حاشية العدوي عليه ٢/٢١٦، وقرطبي على مختصر خليل ٢/١٧٦ = ١٢٢، والمجموع ١/١٧٧.
(٣) حديث : إن الصدقة لا لحل لحمد ولا لال محمد، أخرجه مسلم (٢/٢٥٣ ط الحلي) وأبو داود (٣/٣٨٩).
تحقيق حرب عبيد مغلي.

سندهم بوصف الحزم إذا كان مديان بأعضاء الإمام، لأنه يلزمه فلا يحكم الله^(١)

وبعد الشافعية وحرب صرف جميع الزكاة إلى جميع الأصناف الثمانية، مع وجوب السوية بين حصص الأصناف الثمانية، فيكون لكل صنف من الأصناف الثمانية نفس ما جمع من الزكاة.

ويستحق المعدل عند الشافعية من جانب واحد، قدر حصة غلة قل ثم أكثر، وهذا متفق عليه، فإن كان نصيبه من الزكاة وهو السمس قدر آخرته فقط أحده، وإن كان أكثر من آخرته أخذ آخرته ونسبها للأصناف بلا خلاف، لأن الزكاة منحصر في الأصناف فإذا لم يبق شيء منها حق تعين الباقي للأصناف، وإن كان أقل من آخرته وجه، تمام آخرته بلا خلاف، وذكر صاحب المذهب في الجهة التي تسبب منها ثلث لأجله أربع طرق التصحيح منها عنده وبعد لأصحاب كما جاء في المجموع أنها على قولين: أحدهما ينسب من سهام بقية الأصناف وهذا الخلاف إنما هو في جواز التمييز من سهام بقية الأصناف.

وأما بيت المال فيجوز تسميته منه بلا

عمل غير معصوم، وما يأخذه المتعلق من الزكاة لا يأخذ عامة، لأن أصحاب الأموال لم يوافقوا الزكاة إلى الإمام لا يستحق العامل غير ولو هلك ما جمعت من الزكاة لم يستحق العامل سوا كضمانه إذا هلك ما من الضمانية، إلا أنه فيه شبهة نصه أنه لا يخلل سقوط الزكاة عن أموال الأم وإن. ولذا لا يخلل لعدم الغنائي من زكاة عن تلك الشبهة بخلاف الغني، لأنه لا يوزنه في الحرمة، كما لا يخلل الإمام أو القاضي، وإن رزقهما في بيت المال^(٢)

وذكر لما ذكره أن الجاهلي يأخذ أجره منه ولا يتغير ذلك الأجرة بالشئ ولا بالوصف، بل إن الزكاة تدفع كلها له إن لم ينف بعضها بأحد المتش.

وذكروا أيضا أن الجاهلي لا يدفع أجره من الزكاة إلا بوصف المقر، فإن لم يتكسبوا أفراء أخذوا أجرهم من بيت المال مقابل عملهم، ومنزل الجاهلي في هذا حراس وقضاء المقر، أو من من ركة المال، وأما ما سوي هؤلاء من العملين فإنهم يأخذون أجورهم من الزكاة بأخذ وصفين: الفقير أو الفاعل، أو بين معاً. إن لم ينف أخذهما بالأحده، ولا يأخذ الجاهلي

(١) حوهر الإكنى ١٢٩: ١٣٠، وفيه ١٢٩: ١٣٠، والبرق ١٢٩: ١٣٠، وموسمات السيل ٢٣٩: ٢٤٠، والفتاوى مع حاشية القدوي ٢٧: ٢٨

(٢) الأخبار ١١٩: ١٢٠، وبيير الفتاوى ١٢٩: ١٣٠، وفيه القدير مع الفتاوى ١٢٧: ١٢٨، والفتاوى حاشية ١٢٨: ١٢٩

فيه الحول كالزروع والشجار لا يجس إلا وقت
الرجوب وهو وقت إهلاك الثمار واشتداد الحب .
ولكن يخرصه أي يقدر ما فيه من النعم لتعديده
الساجب فيه من الزكاة . وانظر للتفصيل
مصطلح : (خرص) .

وأما المال الذي يعتبر فيه اخول تركاة النعم
مثلاً فإن الساعي بعين شهراً عتداً من السنة
يأتي فيه أصحاب الأموال لجباية زكاته .
واستحب الشافعي أن يكون ذلك الشهر هو
الحرم لأنه أول السنة ، ويستحب عد الماشية
على من تؤخذ منه على الماء أو في الأضيق لما
روى عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال :
« تؤخذ صدقات الناس على مباهم ، أو عند
أفئتهم »^(١) وإن أحبره صاحب المال بعدده قبل
منه ، وإن قال لم يكمل الحول أو وقت زكاته
ونحو هذا مما يسمع الأخذ منه قبل منه ولم يجلفه ،
لأن الزكاة عبادة وحق لله تعالى فلا يخفف عليها
كالصلاة ، ويستحب أن لا يأخذ كرائم المال
لنفسه ﷺ لمعاد حين بعته إلى اليمن « فإن هم
أطاعوا لك بذلك فرباك وكرائم أموالهم »^(٢)

خلاف ، فلو رأى الإمام أن يحصل أجرة العامل
كلها من بيت المال ويقسم جميع الركوات على
بقية الأصناف جاز ، لأن بيت المال لمصالح
المسلمين وهذا من المصالح ، صرح بهذا كله
صاحب الشامل وآخرون ، ونقل الرافعي اتفاق
الأصحاب عليه .^(٣)

وذكر الحنابلة أن الإمام لم يبين أجرة الجاني
قبل بعته من غير شرط ، لأن النبي ﷺ بعث
عمر رضي الله عنه ساعياً ولم يجعل له أجرة فلم
جاء أعطاه ،^(٤) فإن عين له أجرة دفعها إليه .
والأدفع ليه أجرة مثله . ويدفع منها أجرة
الحاسب ، والكتاب ، والعداد ، والسائق ،
والراعي ، والحافظ ، والحمال ، والكيلان ، ونحو
ذلك ، لأنه من مؤنتها فقدم على غيره .

وصرح الشافعية بأنه يستحب البدء بالعامل
لأنه يأخذ على وجه العوض ، وغيره يأخذ على
وجه المواساة .^(٥)

ثالثاً - كيفية جباية الزكاة :

١٥ - المال الذي تجب فيه الزكاة منه ما يختار فيه
الحول ومنه ما لا يعتبر فيه ، فللمال الذي لا يعتبر

(١) عبد الله . « تؤخذ صدقات الناس على مباهم أو عند
أفئتهم » . أخرجه أحمد (٢/٦٨٨) ط المصنف وأبو داود
الطيالسي (ص ٢٩٩) ط «أثر المعارف العثمانية» من حديث
عبد الله بن عمرو . وإسناده حسن .

(٢) حديث « فإن هم أطاعوا لك بذلك فرباك وكرائم
أموالهم » أخرجه البخاري (الفتح ٣/٣٥٧) ط السلفية

(٣) المجموع ١/١٨٨ ط السلفية

(٤) حديث « بعث عمر ساعياً ولم يجعل له أجرة . فصاحه
أعطاه » أخرجه مسلم (٢/٧٢٣) ط الحلي .

(٥) لكامل ١/٣٣٦ - ٣٣٩ ط المكتب الإسلامي . والمجموع
١/١٨٧

اجعلها معنا ولا تجعلها معرماً^(۱)
 ونصل وجه لبعض الشافعية أن دعاء قبض
 الصدقة لدفعها وجب عملاً بظاهر الآية لقوله
 تعالى: «وصل عليهم»^(۲)

رابعاً - جاية الفی -
 ۱۶ - الفی، من موزین المال، وهو المال
 المأخوذ من الكفار بغير قتال ولا إيجاب حبل أو
 ركاب.

ويشمل الفی، عداً من الأسوار منها
 ما هرب عنه الكفار بغير قتال، ومنها الجزية،
 وإخراج، ولعشور^(۳)

الجزية الجزية -

۱۷ - جزية لغة: اسم لشيء المأخوذ من أهل
 الأرض^(۴)

واصطلاحاً عبارة عن وظيفة أو مال يؤخذ
 من الكفار في كل عام مقابل إقامته في ديار
 الإسلام^(۵)

وذلك لأن الزكاة موانع للفقر، فلا تناسب ذلك
 الإجحاف بهال الأعين، ولا يأخذ من أرضها
 بل يأخذ الوسط

ويستحب للجاني إذا قبض الصدقة أن
 يدعو للزكوة، «اللهم الله تعالى: (خذ من
 أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم
 إن صلاتك سكن لهم»^(۶) وروى عداة بن
 نسي أوفى قال: كان أسبي ٢٠٠ إذا أنشأ قوم
 حصد فسيهم قال: «اللهم صل على آل علي»
 فأنشأ في صدقة فقال: اللهم صل على آل أبي
 أوفى^(۷) ولا يجب الدعاء. قال ابن حجر: لأنه
 لو كان واجباً لعلمه النبي ﷺ العداة، ولأن
 سائر ما يأخذ الإمام من الكفارات والمديون
 وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء، فكذلك
 الزكاة، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب
 خاصاً به لكون صلواته مكنياً بخلاف غيره.

ومن الدعاء أن يقول: أجرك الله فيما
 أعطيت، وبورك لك، فسأ أعطيت، وجعله الله
 ظهور، ويستحب للمعطي أن يقول: اللهم

(۱) - في الأثر ٢١٧، ٢١٨ ط اعين. وضع المدي

٣٠٢، ٣٠٣

(۲) - سورة التوبة ١٠٣

(۳) - روضة الطالبين ٣٥٦، ٣٥٧. وفتاوى الهندية ٢٠٥، ٢٠٦

وجواهر الإقتل ٢٠٠، ٢٠١. وكشاف القناع ٣، ٤٠٠ ط

نصر، والمغني ٤٠٢، ٤٠٣ ط الرياض

(۴) - في المرتب والمصاحف المعتبر وأما في الصلاة

(۵) - فتاوى الهندية ٢٤٤، ٢٤٥. وجواهر الإقتل ٢٠٠، ٢٠١ ط

وكشاف الأحكام ١٣٣، ١٣٤. والمغني ٤٠٢ ط الرياض

(۶) - روضة الطالبين ٢٠٢، ٢٠٣ ط الكفاة الإسلامية، والكافي
 ٣٢٩ ط مكتب الإسلامي، وفتح الباري ٣٠٣، ٣٠٤ ط

لرياض

(۷) - سورة التوبة ١٠٣

(۸) - حديث... كان إذا أنشأ قوم حصد فسيهم قال: اللهم صل
 على آل علي... أخرجه البحاري (الفتح ٣٠٢، ٣٠٣ ط
 النسخة). وصيه (٧٥٦، ٧٥٧ ط المحلى).

حكيم بن حزام على رأس من الأساط بالشمام
قد تبعوا في الشمس فقال ما شأنهم؟ قالوا
حسروا في الحزبة، فقال هشام: أنشد لسمعت
رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يحسد الذين
يعدون أسرا في الدنيا»^(١).

وروي أن عمراني مال كثير قال أوعبد
أحمسه اجرة فقال: «إني لأظنكم قد أغلظتم
أفاس»^(٢) قالوا والله ما أخذنا إلا غفراً صغوا قال
يعاسو ولا يوط. قالوا نعم. قال: الحمد لله
الذي لم يجعل ذلك على يدي ولا في
مظاني^(٣).

ب - جباية الخراج :

١٩ - الخراج في اللغة: اسم للكره، والنشء وعنه
قول النبي ﷺ: «الخراج بالضمان»^(٤) وهو عهد
لنفسه، ما وضع على رقاب الأرض من حقوق
تؤخذ عنها ليت المال، والأرض المخصصة
بوضع الخراج عليها هي التي صولح عليها
المشركون من أرضهم عن شأهم ولنا عنها
الخراج. وكذلك الأرض التي ضمت عنوة عند

أب الإنسانية في أذنانها وعندها ومعنى نجب
وعلى من نجب فينظر في ذلك مصطلح
(حزبة)

١٨ - وأما تبعة جبايتها فقد ورد بعض الفقهاء
متمم الخوارجيين من الشذبة صورة الكعبة
الضخمة منها: السوردي الآية، ومبأن الحرية
تؤخذ من لذي وهو فاق، ويكون القديس
فاعد. ونكون بد القبايض أعين من بد
الذي، ويقول له القبايض إعط باعدو الله^(٥).
وقال الزوي رافعي: إن الأصح عند
الاشاعرية تفسير لصغار بالتزام أحكام الإسلام
وجريانها عليهم، ونقل عمدة البرلسي نحوه
من كلام الشافعي في الأم فقد قال: إن أشد
الجرية منهم أخذها بأحد أنه يصر أحد منهم أنه
يلت بصور قبيل، قالوا وأشد الله عز على المرء
أن يحكم عليه بما لا يعتنقه ويظهر إلى
احتله

وغريب من ذلك ما ذكره الحديث من أن أهل
الدعة لا يعدون في أخذ الجرية^(٦).

فحين هشام بن عمرو قال: مرهت أم بن

(١) الاختيار ١/ ١٢٩ ط فقرة، وحرره الإكيلي ١/ ٢٦٧.

وبهاية المحتاج ٨/ ٥٩، والمغي ٨/ ٥٢٧.

(٢) بر عابدين ٣: ١٦٠ - ٢٧١، والأحد ١/ ١٤٩.

رحاوير لإكيلي ١/ ٢٦٧، والدسوقي ٢/ ٢٠٢، والخريش

٣/ ١١٥، وحاشية فيلوي ١/ ٢٣٢ - ١٢٣، وروضة

مطالعون ١٩/ ٣١٥، ٣١٦، وبهاية المحتاج ٨/ ٨٩.

وكتاب الفتاح ٢/ ١٢٢، والمغي ٨/ ٥٢٧.

(٣) حديث: «إن الله يحسد الذين يعدون أسرا في الدنيا»
أخرجه مسلم ٤/ ١٨ - ٢٠ ط الحلبي.

(٤) الأموال للفاطم بن سلام ص ٤٣ ط التجارئة

(٥) حديث: «الخراج بالضمان» أخرجه أبو داود ٣/ ٢٨٠.

محقق عزت عبد السلام، وأخذه ٢/ ١٥ ط الزركلي.

(٦) الفتاوى وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

من يقول بوضع الخراج عليها. (١)
فلما مقدار الخراج للمأخوذ فيضطري بمصطلح:
(خراج).

فإن كانت ولايته على نوع خاص من أموال
القي، فإنه يعتبر ما وليه منها، وحيث لا يتخلو
حاله عن أحد أمرين إما أن لا يستغني فيه عن
الاستنابة، وإما أن يستغني عنها، فإن لم يستغن
فيه عن الاستنابة اعتبر فيه الإسلام والحرية مع
اضطلاعه بشروط ما ولي من مساحة أو
حساب، ولم يجوز أن يكون دمي ولا عبداً لأن فيها
ولاية، وإن استغنى عن الاستنابة جاز أن يكون
عبداً لأنه كالرسول المأمور وأما كونه دمياً فينظر
فيما رد إليه من مال القي، فإن كانت معاملته
فيه مع المسلمين كالخراج الموصوع على رقاب
الأرضين إذا صارت في أيدي المسلمين ففي
جواز كونه دمياً وجهان. هذا وإذا بطلت ولاية

الحامل فقبض مال القي مع فساد ولايته يرى
الدافع بما عليه إذا لم ينه عن القبض، لأن
القبض منه مأفون له، وإن فسدت ولايته
وجرى في القصاص مجرى الرسول، ويكون الفرق
بين صحة ولايته وفسادها أن له الإيجاب على
الدفع مع صحة الولاية وله الإيجاب مع فسادها،
فإن نهي عن القبض مع فساد ولايته لم يكن له
القبض ولا الإيجاب ولم يبرأ الدافع بالدفع إليه

جـ - جباية عشور أهل الذمة :

٢٠ - العشر ضريبة من أمل الذمة عن أموالهم
التي يتردثون بها متاجرين إلى دار الحرب، أو
يدخلون بها من دار الحرب إلى دار الإسلام، أو
ينتقلون بها من بلد في دار الإسلام إلى بلد آخر،
تؤخذ منهم في السنة مرة ما لم يخرجوا من دار
الإسلام ثم يعودوا إليها مثلها عشور أهل الحرب
من التجار كذلك إذا دخلوا بتجارهم إليها
مستأجرين. (٢)

ما يشترط في جباية الخراج :

٢١ - يرسل الإمام بعض أهل الخبرة ليقدر ما
يوضع على الأرضين الخراجية من الخراج فإذا
استقر ذلك وعلم يرسل الإمام من يجبي الخراج
في موعده حسب التقدير السابق، ويشترط في
من يقوم بجباية عموم ما استقر من أموال القي -
من خراج وغيره، الإسلام، والحرية، والأمانة،
والاضطلاع بالحساب والمحاسبة، ولا يشترط أن

(١) المصباح المفرد. (عرج). والأحكام السلطانية للبارودي
ص ١٤٩ - ١٤٨ ط المكتبة العلمية.

(٢) الموسوعة الفقهية ٢٤٦/٨ ف ٩

(١) الأحكام السلطانية للبارودي ص ١٣٠ ط السليمانية. والأحكام
السلطانية لأبي بكر ط ١٣٧/٢ ط مصطفى الحلبي

إذا علم بنهيه وفي برأيه إذا لم يعلم بالشي
وجهاً، بناء على عزل النوكيل إذا تصرف من
غير علم بالعزل.^(١)

هذا ويعين الجباي شهرًا من السنة لجباية
تلك الأموال، وأما ما يأخذه مقابل عمله فهو كما
ذكر المالكية كغاية سنة ويقدمه الإمام على غيره
عند القسمة بعد أُل النبي ﷺ.^(٢)

محاسبة الإمام للجباية :

٢٢ - يجب على الإمام محاسبة الجباة نائب
برسول الله ﷺ لأنه فعل ذلك فقد جاء في
صحيح البخاري : «أن رسول الله ﷺ استعمل
رجلاً من الأعداء على صدقات بني سليم بدعى
ابن النسيبة فلما جاء حاسبه^(٣) وهو أصل في
محاسبة الجباة.

ويجب على الجباة أن يكونوا صادقين مع
الإمام فلا يخفوا شيئاً من المال الذي جمعوه لأنه
من الأمارة^(٤) وقد قال الله تعالى : «فيا أيها
الذين آمنوا لا تخفوا الله والرسول وتخفوا

(١) الأحكام السلطانية للبردي من ١٣ - ١٣٩ ط ١٩٤٥.

والأحكام السلطانية في محل من ١٢٥ وما عليها ط الحلبي.

(٢) المحرشي ١٢٩/٣ ط يولاى، والدرسي ١٩٠/٢ ط
الفكر، وجواهر الإكليل ١١٠/١ ط المعرفة.

(٣) حديث : استعمل رجلاً من الأعداء على صدقات بني
سليم أخرجه الطبري والبيهقي ٣٦٥/٣ ، ٣٦٦ ط
السلطنة.

(٤) فتح الباري ٣/٣٦٥ ، ٣٦٦ ط الرياض.

أماناتكم وأنتم تعلمون»^(٥).

وقد تواعد رسول الله ﷺ من يفعل ذلك فقد
أنصرح مسلم في صحيحه عن عدي أبي حميرة
الكندي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من
استعملناه منكم على عمل فكنتم غيظاً فرياً
فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة قال : فقام
إليه رجل أسود من الأنصار كأنه أنظر إليه فقال
يا رسول الله : أقبل عني عملك قال : وما لك
قال : سمعتك تقول كذا وكذا قال : وأنا أقول
لأن ، من استعملناه منكم على عمل فيجىء
بقبله وكثيره ، فما أوتي منه أخذ ، وما نهي عنه
أنهى»^(٦).

وليس لتجيلة أن يدعوا أن يعرضه أهدي
إليهم ، وما أهدي إليهم بسبب العمل يرد إلى
بيت الله لأن رسول الله ﷺ لم يقبل ذلك من
ابن النسيبة حين قدم بعد أن استعمله على
الصدقة وقال عدلكم وهذا لي أهدي لي ، بل
قام على المسير فحمد الله وأثنى عليه وقال :

ما كان عامل أمته فيقول : هذا لكم وهذا
أهدي لي أصلاً تعد في بيت أمية أوتي بيت أمه
حتى ينظر أهدي إليه أم لا والذي نفس محمد
بيده لا ينال أحد حكم منها شيئاً إلا جاء به يوم

(١) سورة الأنفال/٢٧

(٢) حديث : «من استعملناه منكم على عمل فكنتم...»

أخرجه مسلم ١٢٥/٣ ط الحلبي.

القيامه بحسنه على عنته، بغير له رغاء، أو بقره لها غوار، أو شاة نبحر^(١) ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ثم قال: اللهم هل بلغت مرتين. (٢)

جب

التعريف :

١ - الجب لغة انقطع، وبنت المحبوب، وهو الذي استزصل ذكره وعصباه.
والجب في اصطلاح الفقهاء: قطع الذكر كله أو بعضه بحيث لا يبقى منه ما يتأتى به الرطه. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العنة :

٢ - العنة عدم الفلوة على إثبات النساء مع وجود الآلة. (٤)

والفرق بين الجب والعنة ظاهر فإن عدم إثبات النساء في الجب يكون لقطع المذاكير. والعجز عن إثبات الزوجة في العنة يكون لذهاب يمنع من الانتشار. (٥)



(١) التسمية لابن الأثير، وبطلب الأسماء والمفردات، والمغرب مادة: (حب) وكشاف الفتاوى ١٠٥/٥، وفتح القدير ١٢٨/٤، والفيديوي ١٢٦/٣، وكفلية الطالب الربيعي ٨٥/٢، نشر دار المعرفة.

(٢) فتح القدير ١٢٨/١ نشر دار إسماعيل، القزاق، المغربي.

(٣) نهاية المحتاج ٣٠٣/٦ ط مصطفى الحلبي.

(١) نبحر: تصيح بنبح العين وكسرهما والجر صوت الشاة.

(٢) حديث: ما يال حاصل أبعشه فيقول... إل. أخرجه

البيهقي (الفتح ١٣/١٦٤ ط السلفية). ومسلم

(٣) ١٤٦٣/٣ ط. الحلبي) من حديث أبي عبد الساعد.

الوجهين أن حدوث الجب بعد الدخول لا يثبت للزوجة الخيار بين التفريق والبقاء، لأن حق الزوجة في وطأة واحدة لحصول المقصود بهما من تأكيد المهر والإحصان ومازاد عليها لا يجب على الزوج حكمًا ويجب عليه ديانة.^(١)

ودهب الشافعية والخنابلة في وجه آخر إلى تحجير الزوجة بين فسخ النكاح وإدامته بالجب مطلقاً قبل اندخول أو بعده ولو فعلها في الأصح عند الشافعية، لأنه يورث اليأس من الوطء.^(٢)

كيفية التفريق للجب :

٧ - إذا تبين أن الزوج محبوب إما بقرائه أو غير ذلك تحير الزوجة للحال ولا يزوج، لأن التأجيل لرجاء الوصول إليها ولا يرجى منه الوصول فلم يكن التأجيل مقبداً.^(٣)

والفرقة للجب لا تنفع ملاحكم حاكم لأن هذه الفرقة أمر معتهد فيه فبحسب إني نظروا وعمر

(١) مجموع الأنهر ١/١٢٦، ونزلمر ٣/٢٣، وحاشية المدسوقي ١/١٧٩ ط دار الفكر، والمص ٦/٦٥٣ ط المبرز، والكافي ٢/٦٨٦، شرايكت الإسلاميه

(٢) أسنى المطالب ٣/١٧٦، ومبسطة المحتاج ٦/٣٠٥، والمرواني على تحفة المحتاج ٧/٣٤٧، والكافي ٢/٦٨٦، والمص ٦/٦٥٩

(٣) مباهج العشاق ٢/٣٦٧، واللوكة المواني ٢/٦٩-٧٠، نشر دار المعرفه، والشرح الصغير ٩/٤٧٦، وأسنى المطالب ٣/١٧٧، ومطالب أولي الناس ٥/١٤٦، نشر المكتب الإسلامي

ب - الخصاء :

٣ - الخصاء : هو فقد الخصيتين حلقه، أو بقطع، أو مل منها.^(١) والتفريق بين الجب والخصاء واضح.

ج - الوجاء :

٤ - الوجاء : هو اسم مصدر وجأ بجأ أي ضرب ودق. وهو أن تعرض خصيتا الفحل رضاً شديداً يذهب شهوة الجماع، فالتفريق بينه وبين الجب واضح إذ لم يحويه لم يقطع ذكره، بل هو شبه بالخصي. إلا أن خصيته لا أثر لها مع وجودها.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء في الجملة إلى أن الجب من المعبوب التي ثبتت للزوجة الخيار بين التفريق والبقاء متى علمت بذلك، لأن الجب يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوطء^(٣) إلا أن هناك اختلافًا وتفصيلاً في بعض الأحكام المتعلقة بالجب أهمها مايلي :

أجب الحادث بعد الدخول :

٦ - يرى الحنفية والمالكية والحنابلة في أحد

(١) المقرب، والقليوبي ٢/١٧٧، وأسنى المطالب ٣/١٧٦

(٢) تاج المروسي (وجأ) فتح القدير ٤/١٢٨

(٣) ابن عابدين ٢/٥٩٣، وفتح القدير ٤/١٣٦ نشر دار المعرفه،

الزيت العربي، والنباهة ٤/٣٦٦، والمرواني ٢/٢٣٧، وأسنى المطالب ٣/١٧٦، والمص ٦/٦٥٩

نسب ولد امرأة المجبوب :

٩ - ذهب أبو سليمان من الحنفية والإمام طبري وغيره من الشافعية إلى أن المجبوب يثبت نسب الولد منه، ويحكي ذلك قولاً للشافعي كما أنه ظاهر كلام أحمد.^(١)

ويرى الشافعية على المذهب - وهو الصحيح عند الحنابلة - أن المجبوب لا يلحقه الولد، لأن لا يزل ولم تجر العادة بأن يخلق له ولد.^(٢) وقال المالكية - وهو ما يؤخذ من كلام الترمذيين من الحنفية - يسأل أهل المعرفة بذلك، فإن كان يولد لمثله لزمه الولد، وإلا لم يلزمه.^(٣)

وللتفصيل في شروط التفريق للجب، وأثر التفريق بالجب على المهر وعدة امرأة المجبوب (ر: طلاق، عدة، عيب، مهر، نسب).



١ - ٢٣/٣، وابن علقمة ١/٩٣، ولسان الإكليل بهامش الخطب ١/٢٨٨، والأشياء والعقود للميرزا حسن ٢٨٩ هـ دار الكتب العلمية، والكافي ٢/١٨٧، نشر الكتب الإسلامية

(١) هيناية شرح الحديث ٢/٢٠٨، وفتح القضاة ٣/٢١٩، والحلل على المهاج ١/٥٠، والفني لأين قدامة ١/٤٨٠، (٢) الحلل على المهاج ١/٥٠، والفني لأين قدامة ١/٤٨٠، (٣) الفتاوى الكبرى ٢/٤١٥ ط مصر، وفتح القدير ٣/١٩٩

وبذلك جهد في تحريريه وذلك كالطلاق بالإعسار والطلاق بالإضرار.

بهذا قال عامة الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الأصح عند الشافعية.^(١)

ومقابل الأصح عند الشافعية وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد - في غير رواية الأصول - أن الفرقة تقع بنفس اختيار الزوجة، ولا يحتاج إلى القضاء كخبر من خبرها زوجها.^(٢) صفة الفرقة للجب :

٨ - يرى الحنفية والمالكية أن الفرقة بالجب طلاق بائن لأن الواجب على الزوج الإمساك بالمعروف، فإذا غاب وجب الشروع بالإحصان، فإن سرحها الزوج وإلا ناب القاضي منابه، فكان الفصل منسوبا إلى الزوج، فكان طلاقا بائنا كينحقق دفع الظلم عنها، والتمسك الصحيح المأخذ اللازم لا يحتل الفسخ، وهذا لا يتفسخ بالهلاك قبل التسليم.

ودهب الشافعية والحنابلة إلى أن هذه الفرقة فسح لا طلاق، لأنه رد لعيب فكان فسحا كرد المشتري.^(٣)

(١) بدائع الصانع ٢/٣٢٥، وحاشية الشنقي بهامش الزيلعي ٢/٢٤، وصواهب الجليل ١/٤٨٩، وقليوبي وعميرة ٢/٢٦٤، وشرح منتهى الإبرارات ٢/٤٢ ط عالم الكتب، والمحقق ١/٦٠٤

(٢) للمعري وعميرة ٢/٢٦٤، وحاشية الشنقي بهامش الزيلعي ٢/٢٤

(٣) فتاوى قاضيخان بهامش الهندية ١/١١٣، والزيلعي -

كإجبار اقاضي المدين الممتنع عن أداء الدين
أحال بلا عذر شرعي على أداء الدين بطلب
صاحبه .

وقد يكون غير مشروع كإجبار الشخص
على بيع ماله ، أو طلاق زوجة بغير مفتضى
شرعي ، فيحرم .

أما الجبر بمعنى التكميل فيكون إذا ترك
واجباً في الحج أو ارتكب محظوراً فيه . وكذا إذا لم
يجد في زكاة الإبل السن الواجبة فأراد أن ينزل
إلى ما تحتها فيجب دفع الجبر إن عليه .

والجبر بمعنى إصلاح العظم بعد كسره
مشروع إذا خيف ضرر بفوات العضو ، 'وهلاك
النفس . وتفصيله في : (تداوي) .

أف الجبر : بمعنى الإجبار فينظر في
مصطلح : (إجبار - وإحالاته) .

المسح على الجبيرة :
٣ - لا خلاف بين المذاهب الأربعة في وجوب
المسح على موضوع الجبر إذا شدت عليه
جبيرة ، وهو من أعضاء الوضوء وتعد الغسل
على العضو ، أو وجب عليه العسل كالجنب .^(١)
وفي ذلك تفصيل والخلاف يرجع إليه في
مصطلح : (جبيرة ، مسح ، تيمم) .

جبر واجب الزكاة :
٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من وجب عليه

جبر

التعريف :

١ - الجبر في اللغة خلاف الكسر . يقال : جبر
عظمه جبراً أي أصلحه بعد كسر ، ويأتي
بمعنى الإحسان إلى لرجل فيقال : جبره جبراً
إذا أحسن إليه ، وأغناه بعد فقر . ويأتي بمعنى
التكميل فيقال : من ترك واجباً من واجبات
الحج أو أتى بمحظور فيه : جبره بالدم .

كما يقال : جبر المزكي ما أخرجه إذا لم يجد
السن الواجب في زكاة إبله فأخرج ماله منه ودفع
الفضل ، ويسمى دفع الفضل جبراً ، ويأتي
بمعنى الإكراه عن الشيء ، يقال : جبره على
الأمور جبراً ، وحكى الأزهري : جبره جبراً
وأجبره إجباراً : أكرهه عليه .^(٢)

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن هذه
لعملي النغوية .

الحكم التكليفي :

٢ - يختلف حكم الجبر باختلاف ما يطلق عليه .
فالجبر بمعنى الإكراه : قد يكون مشروعاً .

(١) ابن عابدين ١/١٨٦ ، وسلسلة المسائل ١/٢٠٩ ،
والدسوقي ١/١٦٩ ، والإيضاح ١/١٨٨

(٢) لسان العرب ، وتاج المروس ، والمصباح اللبر ، مادة
(جبر)

الجبر بالدم :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن : من ترك واجباً من واجبات الحج كالإحرام من الميقات ، وومي الجوار كلها أو بعضها ، ولم يتمكن من الإتيان به ، يجب عليه الجبر بالدم ، ولا يجبر بالدم إلا ما كان واجباً .

أما أركان الحج فلا تجبر إذا تركت ، وأما تفصيل ما يعتبر واجباً يجبر بالدم ، واختلاف الفقهاء فيه ، ونسج الجبر ، فيرجع إلى مصطلح : (حج) .



في زكاة إبله من ممينة فلم يجدها يحوز له العدول إلى ما عتقها مع الجبر ، ويسمى في عرف الفقهاء جبراً ، أو يأخذ المصدق منها فوثقها ويعطي للزكي الجبران ، ثم اعتلوا في الجبران هل هو محمد شرع ؟ فذهب الحنابلة والشافعية إلى أن الجبر محدد شرعاً : وهو شاتان ، أو عشرون درهماً ، وكما يشرع الجبران بين من ومن تالية لها ، بشرع بين السن والنسن الأعلى من التي تليها إن عدت اثنتي عشرة فدفع جبرانين أو ثلاثاً ، وهذا عند الشافعية والحنابلة .

فلذا كان واجبه بنت مخاض فلم يجدها ، فله أن يصعد إلى بنت لبون فيأخذ جبراناً ، وهو شاتان ، أو عشرون درهماً ، وإن كان واجبه بنت لبون فلم يجدها ، له أن ينزل إلى بنت مخاض ، فيدفع الجبران ، وهكذا .

وعند الحنفية يجب عليه الفضل بين الواجب وبين ماله ، وهو الفرق بين قيمتهما .^(١)

وقال المالكية : يجب تحصيل الواجب فلا يجوز للساعي أخذ ما فوق الواجب ودفع الجبران . أما إذا نزل إلى ما تحت الواجب ، ودفع إليه ثمنه جاز .^(٢)

والتفصيل في مصطلح : (زكاة) .

(١) حاشية الجمل ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وكشف القناع ٢/ ١٨٩ .

ودفع الفدية ٢/ ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) حاشية الدرر ١/ ١٣٤ .

الجبهة ومن شرف فؤاد أردنا بالجبهة مستدير
ما بين الحاجبين إلى أنصبة فالجبين والجبهة
متينان، أما إلى أردنا بالجبهة ما ارتفع عن
الحاجبين إلى مبدأ الرأس فالجبين جزء من
الجبهة^(١)

جبهة

التعريف :

ب - الناصية :
٣ - الناصية قصاص الشعر من مقدم الرأس ،
ونقل عن الأزهري قوله : الناصية عند العرب
مسب الشعر في مقدم الرأس لا الشعر الذي
تسميه العامة الناصية .
وفندرها الخنثية بربع الرأس ، لأنها أحد
جوانبه كما علقه الفريسي .
وعلى ذلك فالناصية مقدم الرأس ابتداء من
منبت الشعر فوق الجبهة^(٢)

١ - الجبهة من الوجه مرفوعة هي مستوى ما بين
الحاجبين إلى الناصية ، وقال الأصمعي : هي
موضع السجود ، والجمع جباه^(٣) .
أما في الاصطلاح فلها إطلاقان : فالجبهة من
الوجه التي يجب غسلها في الوضوء ، عرفها
المحققاء في أبواب الوضوء بأنها ما ارتفع عن
الحاجبين إلى مبدأ الرأس ، وهو أول شعر الرأس
انعتاد ، فتشمل الجبين .

وعرفوها في أبواب الصلاة بأنها مستدير ما بين
الحاجبين ، وبأنها ما اكتنفه الجبينان ، وهذا
المعنى لا تشمل الجبينين^(٤) .

الأحكام المتعلقة بالجبهة :

أولاً - غسل الجبهة في الوضوء ومسحها في
التيمم :

٤ - الجبهة جزء من الوجه ، ولهذا يجب غسلها في
الوضوء ومسحها في التيمم ، وذلك بنص الآية

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الجبين :

٢ - الجبين فوق الصدغ ، وهما جبينان من يمين

(١) المصباح المنير وخيار المحتاج مادة (جر) وروضته
الطالبي ٢٥٥/١ ، والشرح الكبير مع حاشية الدمشقي
٨٦/١ ، وكفاية الطالب ٢١٠/١

(٢) المصباح المنير ولسان العرب مادة (حس) وتبين المختصر
٣/١ ، والنية على أعدائه ١١١/١ ، وضع التقدير ١٥/١

(٣) لسان العرب ، والمصباح المنير والغريب ، مادة (جبهة) .
(٤) الشرح الكبير مع حاشية الدمشقي ٨٦/١ ، ٢١٠ ،
وكفاية الطالب الرباني ١١٠/١ ، وروضه الطالبين
١٥٥/١ ، وحاشية الفحصاني على مرآة المفلاح
ص ١٢٦

وفي المسألة تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح: (سجود).

ثالثا - تقبيل الجبهة :

٦ - صرح الفقهاء بجواز تقبيل الرجل جبهة الرجل، ووجهه، ورأسه، إذا كان على وجه السجدة والإكرام، أو الشفقة عند اللقاء والوداع، واحتراما مع أمن الشهوة. (١)

وعد ثبت أن النبي ﷺ عاقق جعفرًا حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه. (٢)
وللتفصيل راجع مصطلح: (تقبيل).

رابعا - شحاج الجبهة :

٧ - ذكر الفقهاء أنواع شحاج الوجه والجبهة، وأجمعوا على أن في الموضحة منها قصاصا إذا كانت عمدا، والموضحة هي المرح الذي يظهر المعظم بعد خرق الجلدة. وإنما شرع القصاص

الكرمية: «بأنها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . . .» (٣).

ويدخل في غسل الجبهة أساريرها، وهي خطوط الجبهة وانكماشها إن لم تلحق به مشقة كما صرح به المالكية. (٤)

وتفصيله في مصطلح: (وضوء، وتيمم).

ثانيا - وضع الجبهة على الأرض في السجود:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء للمالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية إلى أن أقل السجود وضع بعض جبهة المصلي على ما يصل عليه من الأرض، أو غيرها، فنقض السجدة على أسير جزء من الجبهة لمن كان قاتلا، وذلك في الجملة، حتى لو ترك السجود عليها حال الاختيار لا يجرمه، (٥) حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء: الجبهة، واليدين، والركبتين، والرجلين».

وزاد في رواية: «وأشار يده على أنفه»، وفي رواية النسائي: «ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال: هذا واحد». (٦)

(١) سورة المائدة ٦/

(٢) الزركاني ٥٦/٩

(٣) البدائع ١/ ١٠٥، ٢١٠، والإيضاح ١/ ١٢٥، وصاية الحاج ١/ ٤٨٩، وكاشية الطالب ١/ ٢١٠، ٢١١، وروضة الطالبين ١/ ٢٥٦، وكشاف القناع ١/ ٣٧١، وفتح الباري ٢/ ٢٩٦

(٤) حديث ابن عباس: أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة

- أعضاء: الجبهة، واليدين، والركبتين، والرجلين.

المسرح البخاري (فتح ٢/ ٢٩٥، ط السلفية) والنسائي (٢/ ٢١٠، ط المكتبة الشجرية).

(١) ابن عسك ٥/ ٢١٥، ٢١٦، والنبيلة على الهداية ١/ ٣١٨، ٣٢٦، ٣٢٧، وجواهر الإكليل ١/ ٥٠، والفيلسوف ٣/ ٢١٢، وكشاف القناع ١/ ١٦، والأوقاف الشرعية ٢/ ٣٧٠، ٣٧٩

(٢) حديث: «أن النبي ﷺ عاقق جعفرًا حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه». أخرجه أبو داود (٥/ ٣٩٦)، تحقيق عزت محمد دعاس عن الشعبي بن مسروق، وإسناده ضعيف لإرساله.

في الموضحة هو تيسير ضبطها وإمكان الاستيفاء فيها دون حيف.

أما الأنواع الأخرى من الشجاج فلا قصاص فيها لعسر ضبطها وصعوبة استيفاء مثلها^(١) وإذا سقط القصاص بسبب عسر ضبطها ففيها الدية المحددة لها شرعاً، وإلا فحكومة عدل^(٢). وتفصيل الموضوع في مصطلح: (قصاص - جناية - ديات - حكومة عدل).

جبرة

التعريف

١ - الجبرة لغة: العبدان التي تشد على العظم لتجبره على استواء.

ومعناها: جبار، وهي من جبرت العظم جبراً من باب قتل أي: أصلحته، فجبر هو أيضاً: جبراً وجبروا أي: صلح، فيتعامل لازماً ومعتدب، وجبرت اليد وضعت عليها الجبرة، وجبر العظم: جبره، والمجر الذي يجر العظام المكسورة^(٣).



وفي الاصطلاح لا يجرع استعجال الفقهاء له عن المعنى اللغوي، إلا أن المالكية فسروا الجبرة بمعنى أعم فقالوا: الجبرة ما بداوي الجرح سواء أكان أعواداً، أم لرقق، أم غير ذلك^(٤).

(١) ابن عابد ٥/٣٥٤، ٣٧٢، ٣٧٣، وقليوبي ١/١١٣.

(٢) والمغني ٧/٣٠٣، ١-٧.

(٣) حكومة عدل. هي أن يطر كم مقدار هذه الشجة من كرومجة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر دية (المر المعتبر ٥/٣٧٣).

(٤) لسان العرب، والمصاحح الشرح والمجمع الوسيط ملأه: (جبر).

(٥) ابن عابد ١/١٨٥، ومع الخليل ١/٩٦، وأسنى الطال ١/٨٦، والمغني ١/٢٧٧.

الألفاظ ذات الصلة : وقال المالكية : العصابة : ما يربط فوق الجيرة^(١) .

حكم المسح على الجيرة :

١ - اتفق الفقهاء على مشروعية المسح على الجبائر في حالة العنصرية عن الغسل أو المسح الأصلي في الوضوء أو الغسل أو التيمم، على ما يأتي : والأصل في ذلك ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : كسر زندي يوم أحد فقط اللواء من يدي فقال النبي ﷺ : اجعلوها في يساره فإنه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة، فقلت : يا رسول الله ما أصنع بالجبائر؟ فقال : امسح عليها^(٢) .

وروي جابر رضي الله عنه أن رجلاً أصابه حجر فشق في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقلوا : مانع لك رخصة، وأنت تغسل عن الماء، فاعتسل فمات، فقال النبي ﷺ : وقتلوه قتلهم الله . ألا سألوا إذا لم يفعلوا فإنها شفاء العي السؤال إنما

٢ - اللصوق والرزق - بفتح الهمزة - ما يوصل على الجرح للدواء، قال في الفصاح : ثم أطلق على الحرقه ونحوها إذا شددت على العضو للتداوي^(٣) .

وفي كتب الشافعية : اللصوق ما كان على جرح من قطعة أو خرقة أو نحوهما، والجيرة ما كانت على كسر^(٤) .

ب - العصابة :

٣ - العصابة (بكسر العين) اسم ما يشده من عصب رأسه عصبه تعصية : شدته وكل ما عصب به كسر أو فرج من خرقة أو غيرها فهو عصاب له، وتعصب بالشئ : تفتح به .

والعياتم يقال لها العصاب، والعصابة : العمامة^(٥) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لها عن المعنى اللغوي .

وبذلك تكون العصابة عندهم أهم من الجيرة .

(١) حواشر الإكمال ٢٩/١، والشرح مختصر ٢٦/١ ط

الحلي ونج الجليل ٩٦/١

(٢) حديث : ومعهلها في يساره فإنه صاحب لوائي

لمخرجه ابن ماجه ٢١٥/١ ط هيس الحلي مختصرا

والبيهقي ٣٢٨/١ ط دار الفکر طه وضفه البرصيري

في القزويني ٨٤/١ ط دار الفکر طه

(٣) لسان العرب، والفصاح للبرهان، (لصق، لرق)،

(٤) أمي الطالب ٨١/١، وفي المحتاج ٩٤/١، والمجموع

٣٢٤/٢، تحقيق الطحطاوي .

(٥) لسان العرب، والفصاح لشبرمانه : (عصب)، وابن

خليلين ١٨٥/١، وشرح من الإشارات ٥٧/١ - ٥٨

شروط المسح على الجيرة :

كان يكفي أن يتم مسح ومصّب^(١) ولأن الحاجة نذر إلى المسح على الجيرة لأن في نزاعها حرجاً وضراً^(٢)

والمسح على الجيرة واجب عند إرادة الطهارة، وذلك بشروط خاصة سيأتي بيانها، والرجوب هنا بمعنى الإثم بالترك مع فساد الطهارة والصلاة، وهذا عند المالكية والشافعية في المذهب، والحنابلة، وأبي يوسف، ومحمد من الحنفية.

وقال أبو حنيفة : يثم بتركه فقط مع صحة وضوئه، وروي أنه رجع إلى قول الأصحابين^(٣).

وقال بعض الشافعية : يعسل الصحيح ويتم ولا يسمع على الجيرة.

وفي حكم المسح على الجيرة المسح على العصابة أو اللصوق، أو ما يوضع في الحروح من دواء يمسح وصوره الماء - كذهن أو غيره - .

٥ - بشرط جواز المسح على الجيرة ما يأتي :

أ - أن يكون غسل العضو المكسّر أو المحروح ميسّو به، وكذلك لو كان مسح على عين الجراح أو ما يضر بها، أو كان يخشى حدوث الضرر بنزع الجيرة.

ب - ألا يكون غسل الأجزاء المصححة بضر بالأعضاء الجريحة وإن كان يصرفها ففرضه التيمم.

وهذا ما نقله.

ج - قل الحنفية والمالكية : إن كانت الأجزاء المصححة قليلة جداً كيد واحدة، أو رجل واحدة، ففرضه التيمم إذا التفتع لا حكم له^(٤).

د - اشترط الشافعية في الصحيح المشهور وهي دوية عن الإمام أحمد أن تكون الجيرة موضوعة على طهارة مائية، لأنه حائل يمسح عليه فكان من شرط المسح عنه تقديم الطهارة كسائر

المسحوحات، فإن خالف ووضعها على غير طهر وجب نزاعها، وذلك إن لم يخف ضرراً بسزعها، فإن خاف الضرر لم يسزعها وبصح مسحها عليها، ويقضي لتواتر شرط وضعها على طهر^(٥).

والرواية الثانية عند الحنفية وهي مقابل الصحيح عند الشافعية (قال عنه النووي : إنه

(١) حديث : «قلوه قلوه انه لا سلقا إذا لم يمسحوا لانا» أخرجه أبو داود، ٢٢٩/١ - ٢٣٠ - ط عزت عبد الدعاس؛ وإسناد لطيف ١٨٩/١ - ١٩٠ - م شركة المطبعة الفنية؛ والبيهقي ٣٣٨/١ - ط دار المصنف؛ من حديث جابر. وضواء. وقال ابن سيرين : روى أبو داود بسند به ضعف. وفيه اختلاف على روايته بسند يسيل السلام ٢٠٣/١ - ط دار الكتب العربي.

(٢) إسناده الحسن ١٣١/١، والمحدث ١١١/١، والمجموع ٣٦٣/٢، والتميز ٢٧٧/١ - ٢٧٨.

(٣) ابن عابدين ١٨٥/١ - ١٨٦، والبدائع ١٣١/١ - ١٣٢، والمسنون ١٣١/١ - ١٣٢، والمجموع ٣٦٢/٢، وكشاف القناع ١٢٠/١.

(٤) المجموع ٣٦٦/٣.

(٥) حاشية القناع ٢٦٩/١.

شاذ: لا يشترط تقديم الطهارة على شد الجيرة. قال الخلال: روى حرب وإسحاق والمروزي في ذلك سهولة عن أحمد. واحتج بقول ابن عمر، لأن هذا مما لا ينضبط ويعتق على الناس جذا فلا بأس به. ولأن انسح عليها جاز دفعا بشقة نزعها، ونزعها يشق إذا لبسها على غير طهارة كمشقة إذا لبسها على طهارة. (١)

المجموع أن فيه وجهين مشهورين أصحهما: عند الأصحاب يجب الاستيعاب لأنه أجزأ للضرورة فيجب مسح الجميع، والوجه الثاني: يميزه ما يقع عليه الاسم، لأنه مسح على حائل منفصل فهو كمسح الخف.

هذا إذا كانت الجيرة موضوعة على قدر الجراحة فقط. فإن كانت زائدة عن قدر الجراحة فعند الحنفية والمالكية بمسح على الزائد تبعاً إن كان غل ما تحت الزائد يضر.

وعند الشافعية والخنابلة بمسح من الجيرة على كل ما حاذى محل الحاجة ولا يجب المسح على الزائد، بدلاً عما تحته، ويكفي المسح على الجيرة مرة واحدة، وإن كانت في محل يغسل ثلاثاً. قال الحنفية: وهو الأصح، وبمقابلته: يس تكرار المسح لأنه بدل عن الغسل، والغسل يس تكراره فكذلك مثله، وهذا إذا لم تكن على الرأس.

٣ - زاد الشافعية في الأصح وجوب التيمم مع الغسل والمسح. قال النووي: وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجيرة بالماء ففيه طريقان أصحهما وأشهرهما والذي قطع الجمهور به أن فيه قولين أصحهما عند الجمهور وجوبه وهو نصح في الأم ومختصر البيهقي والكبير، والثاني: لا يجب وهو نصح في القديم وظاهر نصح في المختصر وصححه الشيخ أبو حسان، والحر ج. الثاني، والرواني، في الحلية.

كيفية تطهر واضع الجيرة:

٦ - إذا أراد واضع الجيرة الطهارة قليله ما يأتي:

١ - يغسل الصحيح من أعضائه.

٢ - مسح على الجيرة.

وهذا باتفاق إلا في قول عبد الشافعية أنه يكفيه التيمم ولا يمسح الجيرة بالماء، والمذهب وجوب المسح.

ويجب استيعاب الجيرة بالمسح عند المالكية والخنابلة وهو الأصح عند الحنفية، ومقابلته أن مسح الأكثر كاف لأنه قائم مقام الكل ذكر ذلك الحسن بن زياد.

أما عند الشافعية فقد ذكر النووي في

(١) فبدائع ١٣/١، ٥٦، وهرلي ١٤/١، واندلسي ١٦٤/١ - ١٦٥، والمطاب ٣٦١/١، والمجموع ٣٦٤/١ - ٣٦٥، واللمعي ٢٥٤/١ - ٢٥٨ - ٢٧٩، وكشاف القناع ١١٣/١ - ١١٤.

على موضع الحاجة ينقض المسح والزيادة
ينقض التيمم.

٤ - إن كانت العصابة بالرأس، فإن كان يفي
من الرأس قدر ينكفي المسح عليه مسح عليه
والأفعلى العصابة، وهذا عند من يقول بأن
الفرض هو مسح بعض الرأس، كالخفية
والشافعية وفي قول عند الخابلة، أما عند من
يقول بأن الفرض هو مسح جميع الرأس كاملاً كية
فإنه يمسح على العصابة وعلى ما بقي من
الرأس، وهذا في الرضوء، أما في الغسل فإنه
يمسح على العصابة، وغسل ما بقي. (١)

ما ينقض المسح على الجيرة :

٧ - ينقض المسح على الجيرة بما يأتي :

أ - سقوطها أو نزوعها لبرء الكسر أو الجرح .
وعلى ذلك إن كان حدثاً وأراد الصلاة توضأ
وعمل موضع الجيرة إن كانت الجراحة على
أعضاء الضرر، وهذا باتفاق . وإن لم يكن حدثاً
فعدت الخفية والمالكية بغسل موضع الجيرة لا
غير ، لأن حكم الغسل وهو الطهارة في سائر

وانطريق الثاني حكماء المراسلون وصححه
القول منهم ، أنه إن كان ماتت الجيرة عيلاً لا
يمكن عمله لو كان ظاهراً وجب التيمم
كالجرح ، وإن أمكن غسله لم يجب التيمم
كلبس الخف ، والمذهب أن وجوب قال في
المهذب . حديث جابر رضي الله عنه أن رجلاً
أصابه حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل
أصحابه هل يجدون رخصة لي في التيمم ؟ قالوا :
ما بعد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل
فمات ، فقال النبي ﷺ : وإن كان يكفيه أن
يتيمم ويعصبه . (١)

وذكر الحنابلة وجوب التيمم مع الغسل
والمسح في حالتين :

أحدهما : فيما لو وضع الجيرة على غير
طهارة وخاف من نزوعها على القول بأن تقدم
الطهارة شرط للمسح على الجيرة .

والثانية : أن وضع الجيرة إذا جاوزها
موضع الحاجة فإنه يغسل الصحيح ويمسح
على الجيرة ويتيمم لما زاد على قدر الحاجة
جاء ذلك في كتاب الفتناء وشرح منتهى
الإرادات ولم يذكر فيه خلافاً . إلا أن ابن قدامة
جعله احتمالاً فقال : ويحتمل أن يتيمم مع مسح
الجيرة فيما إذا تجاوزها موضع الحاجة ، لأن ما

(١) حديثه إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصبه ، تقدم تحريره

١/هـ

الفرق بين المسح على الجيرة والمسح على الخف:

٨ - يفارق المسح على الجيرة المسح على الخف من وجوه كثيرة، وقد توسع الختية في ذكر هذه المروقات حتى أوصلها بن عبيدين إلى سبعة وثلاثين مرقاً. وأهم هذه الفروقات مايلي:

أ - لا يجوز المسح على الجيرة إلا عند الضرر بزعرها، والخف بخلاف ذلك.

ب - المسح على الجيرة مؤقت بالبرء لا بالأيام، والمسح على الخف مؤقت بيوم وليلة لتعقيم وثلاثة أيام ليلاتها للمسافر، وهذا عند غير المالكية. أما المالكية فإنهم يتفقون مع الجمهور في توقيت المسح على الجيرة بالبرء، ولا توقيت في المسح على الخف عندهم، وإن كان يذهب نزع عن أوسع.

ج - يمسح على الجيرة في الطهارة الكبرى (المسح) لأن الضرر يلحق بزعرها، أما الخف فيجب نزعها في الطهارة الكبرى.

د - يجمع في الجيرة بين مسح على جيرة رجل وغسل الأخرى، بخلاف المسح على الخف.

هـ - يجب استيعاب الجيرة بالمسح عند المالكية والحنابلة وهو الأصح عند الحنفية والشافعية وذلك بخلاف الخف.

و - لا يشترط تقديم الطهارة على وضع الجيرة عند الحنفية والمالكية وهو مقابل الصحيح عند الشافعية وفي رواية عن الإمام أحمد، أما الخف

الأعضاء قائم لعدم مايرفعها وهو الحدث فلا يجب غسلها. وعند الشافعية يغسل موضع الجبانة ومايليه مراعاة للتزريب، وعند الحنابلة يظل وضوءه.

أما بالنسبة للغسل إن كان مسح عليها في غسل يعم البدن فيمكن بعد سقوطها وهو غير محدث غسل موضعها فقط، ولا يحتاج إلى إعادة غسل ولا وضوء، لأن التزريب والمواالة ساقطان في الطهارة الكبرى.

ب - سقوط الجيرة لا عن برء يظل الطهارة عند الحنابلة وفي قول عند الشافعية، وعلى ذلك يجب استئناف الوضوء لو استكمال الغسل.

وعند المالكية وهو الأصح عند الحنفية يتفرض مسح الجيرة فقط، فإذا سقطت لا عن برء أعادها إلى موضعها وأعاد مسحها فقط، أما عند الحنفية فلا يتفرض شيء فيعيد الجيرة إلى موضعها ولا يجب عليه إعادة المسح. وهذا كله إذا كان في غير الصلاة. فإن كان في الصلاة وسقطت الجيرة عن برء بطلت الصلاة باتفاق، وإن سقطت لا عن برء بطلت الصلاة عند الجمهور، ومضى عليها، ولا يستقبل عند الحنفية.^(١)

(١) ابن عسدي ١٨٧/١، والبدائع ١٤١/١، والسنن ١١٦/١، والمبسوط ٢٩٦/١، ٢٢٩ تحقيق الخليلي، ومعنى الصحاح ٩٤/١، والتميز ٢٨٩/١، ونسج سهر الإبداعات ٩٤/١.

الجحفة

التعريف :

١ - الجحفة موضع على الطريق بين المدينة ومكة، وكان اسمها مهجة، أو مهجة، فاجتفت اسمها بأهلها فسميت جحفة، وبما أنه لا يبق بها الأثر إلا رسوم حجارة لا يكاد يعرفها إلا سكان البوادي، فلذا اختار الناس الإحرام احتياطاً من مكمن المس من براغيث الذي على يسار الداهب إلى مكة وقبل الجحفة منتصف مرحله أو قريب من ذلك.

وهي مبات أهل الشام ومصر والعرب . وهي أحد الموازيت الخمسة التي لا يجوز تجاوزها إلا بعد الحج والعمرة إلا محرم . وقد جمعت في قوله .

عرفي العسراق، مسلم فليس

وبدئ المصلحة بحرم المدن

لشام جحفة إن مسرت ب

ولأهل نجد قرر فليس^(١)

احكم الإجمالي وموطن البحث

٢ - أخرج أهل العلم على أن الجحفة مبات

فإنه بشرط لبسه أن يكون على طهارة .

٣ - يتنقض المسح على الجيرة بسقوطها أو نزعها

عن يده باتفاق، وكذلك سقوطها لا عن يده

غير الجحفة . أما الخف فيظل المسح عليه مطلقاً

عند نزع خفافها اختاره ابن تيمية من أنه لا

يظل بالنزع قبس على عدم بطلان الوضوء

بإزالة شعر الرأس . فمصحح عليه .

ج - لو كان على عضويه جمرتان فرفع إحداهما

فأبهره رفع الأخرى . بخلاف الخفين، لأن

لبسهما جميعاً شرط بخلاف الجيرتين .

ط - يترك المسح على الجيرة إن ضم بخلاف

الجحفة^(٢)

جحد

نظر : إنكار .



(١) نشر الصحاح مادة (جحد)، وابن عابدين ١٥٣/٢ .

ومواهب الجليس ١٢ - ٣٠ ، ٣١ . وفتاوى ٩٣/٢ ط دار

إحياء الكتب العربية، وكشاف القناع ١٢/٢ - ١٠٠ . ومعدة

الفتاوى شرح صحيح البخاري ١/١ ، ١٩٤/٢ ، ١٥٨ - ١٥٧/٢

(٢) ابن عسبين ١٨٩/٢ - ١٨٧ ، وبدائع ١٤١/٢ . وخواهر

الإكثير ٢٤/٢ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٠ . راجع سبوي ١/٢ - ١٦٣ .

١١٤ . ومنه المحتاج ٩٤/٢ - ٩٥ . والمصنوع ٣٢٤/٢ .

٣٢٤ تحقيق العمري . والمعي ١/٢ - ٢٩٨ - ٢٩٩

أهل الشام ومصر والمغرب ومن سربها من غير أهلها لما رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال: وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلحلم، وقال: «فهي لمن، ولكن أنى عليهن من غير أهلهن من كان يريد الحج أو العمرة»^(١) وقد فصل الفقهاء الكلام حول تجاوزها بغير إجماع في كتاب الحج عند الكلام عن للواقيت.^(٢)

جد

التعريف :

١ - من معاني الجدة لغة أبوالآب وأبو الأم، والجمع نجداد وجدود.

والجدة أم الأم وأم الأب، والجمع جدات.^(٣)

والجد في اصطلاح الفقهاء أسوالآب وأبو الأم، وإن علوا، فإن أطلق انصرف إلى أبي الأب.

جحود

انظر : انظر إنكار.

جدار

الأحكام المتعلقة بالجد :

يتعلق بالجد أحكام مختلفة منها :

ولاية الجد في النكاح :

٣ - اختلف الفقهاء في ولاية الجد (أبي الأب) وإن علوا في النكاح، فذهب الشافعية إلى أن الجد كالآب عند عدم الأب، وأنه أحق الأولياء بعد الأب في ولاية النكاح، وأن له أن يهرس بنت ابنة البكر سواء أكانت بالغاً أم صغيرة.

انظر : حائظ

(١) حديث ابن عباس : وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلحلم، وقال: «فهي لمن، ولكن أنى عليهن من غير أهلهن من كان يريد الحج أو العمرة» (الفتح ٣/٣٨٨ - ط السلفية).

(٢) ابن عابدين ١٥٢/٢، ١٥٤، ١٥٤، والأخير لتعليق المختار ط دار المعرفة ١/١٢٦، ١٢٢، والفروع الفقهية ١٣٥، ١٣٦، والمقوس ١/٩٢، ٩٣، والفني ٣/٢٥٧، ٢٥٨، وكشاف القناع ١/١٠، ١١ ط عالم الكتب.

(١) لساق العرب مادة - (جحد).

ووقفهم الحنفية في هذا الحكم بالنسبة
للمعيرة، والمجنونة، والمعتوه، وإن كانت ثيبا
عندهم.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الجد ليس
كالأب، وليس له أن يجبر بنت ابنه سواء كانت
صغيرة أم كبيرة، يكرأ أم ثيبا، عاقلة أم مجنونة
ولكنهم اختلفوا في منزلته بين سائر الأولياء.
ذهب المالكية إلى أنه يأتي في الترتيب بعد
الأخ وابن الأخ وإن نزل، وسرى الخباينة أنه
يأتي بعد الأب ووصيه.^(١)
أما الجد لأم وهو من أدنى إلى المرأة يأتي فلا
ولاية له في الشكاح.

أحداء: زوج وأبوان
والنانية: زوجة وأبوان، لأم ثلث الباقي
فيهم مع الأب، ويكون لها ثلث جميع المال فيها
لو كان مكان الأب جد.

والثالثة: الجد مع الإخوة والأخوات للأولين
وزلاب، فإن الأب يحجبهم بالنساق. وفي
الحكم عند وجود الجد بدل الأب خلافا
وتفصيل ينظر في إرث.

الرابعة: الجد مع الإخوة لأم، فإن الأب
يحجبهم إجماعا، ولا يحجبهم الجد خلافا
لأبي حنيفة.^(٢)

نفقة الجد :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية
وحنابلة) إلى أن نفقة الجد واجبة على حفيده
أو حفيدته بشرطها، سواء كان هذا الجد من
جهة الأب أو من جهة الأم، سواء كان وارثا أم
غير وارث. ولو اختلف دينها، فإن كان ولد
الولد مسلما واجد كافرا أو كان جد مسلما وولد
الولد كافرا لقوله تعالى: ﴿وَصَاحِبِهَا فِي الدُّنْيَا
مَعْرُوفًا﴾^(٣) ومن المعروف القيام بكمايتها عند
حاجتها.

إرث الجد :

٣ - اتفق الفقهاء على أن الجد (أب الأب) يرث
بالفرض ويرث بالتعصيب.
والجد أبو الأب وإن علا لا يحجبه إلا ذكر
متوسط بينه وبين الميت بالإجماع، لأن من أدلى
إلى الميت بشخص لا يرث مع وجوده إلا أولاد
الأم.
فالجد أبو الأب في الميراث مترل منزلة الأب
بعد فقد الأب في جميع النواصب إلا في أربع
مآثل:

(١) حنابلة ابن عابد ٥ / ٤٩١، والقوانين ٢٨٩.
ومضى المحتاج ١٠ / ١٠٠، والمضى لابن قدامة ٦ / ٢١٤.
(٢) سورة النجم / ١٥.

(٣) ابن عابد ٢ / ٢٩٦، بداية المجتهد ٢ / ٨، والسرائين
العقوبة من ٢٠ - مني المحتاج ٢ / ٢٩٦، وكذلك
المضار من ٣٥.

وحديث : « إن أولادكم من أحببكم ، فكنو من كسب أولادكم »^(١)

والحمد ملحق بالأب إن لم يدخل في عموم لفظ الأب .

وذهب المالكية إلى عدم وجوب نفقة الجد على ولد التوث .^(٢)

كما ذهب الجمهور إلى وجوب نفقة ولد التوث وإن فصل على الجدة وإن علا إذا فسد الأب بشرطه لصلته به عند حديث ما يكفيك وولدك بالمعروف^(٣) والأخفاء ملحقون بالأولاد إن لم يتزوجهم وإطلاق النصيحة الواردة في ذلك . أما المالكية فيرون عدم وجوب نفقة الخفيد على الجد .^(٤)

وفي هذه المسائل تفصيل ينظر في النفقة .

إعفاف الجد :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية

(١) حديث : « إن أولادكم من أحببكم ، فكنو من كسب أولادكم » أخرجه قهراً (١/٣) - ٨٠٢ - ٨٠٤ - تخريج عروت عبيد بن عاصم وأبو عبيدة (٢/٢٦٩) - مع الخلفي ، من حديث عبيد بن عمرو ، وإسناده حسن .

(٢) حاشية ابن عابد من ١٧٨/٢ ، وصفي المحتاج ١١٦/٣ ، والقوانين من ٢٢٨ ، وهو من الإكليل (١/٤١٧) ، وكشف الخفائر من ١٦٢ .

(٣) حديث : « علي ما يكفيك وولدك بالمعروف » أخرجه البخاري (الفتح ٥٠٧/٩ - ط السلفية) ومسلم (٣/١٣٢٨) - ط الخلفي ، من حديث طائفة .

(٤) حاشية ابن عابد من ٢٧١/٢ ، والقوانين النفوس من ٢٢٨ ، من المحتاج ١١٦/٣ ، وكشف الخفائر من ١٢٤ .

والشافعية على المشهور في مذهبيهم إلى أنه يلزم ولد الولد إعفاف الجد وإن علا بالنكاح ، لأن هذا من وجوه حاجته المهمة كالنفقة ، ولشأن به حرصهم لثروتي انفسه إلى اهلاك ، وذلك لا يلحق بحرمة الأبوة ، وليس من المصاحبة بالمعروف المأمور بها في قوله تعالى ﴿ وصاحبها في لدب معروفان ﴾ .

كما ذهب الجمهور إلى وجوب نفقة زوجة الجد على ولد الولد إذا كانت واحدة .

أما إذا كان عنده أكثر من زوجة فعلى الخفيد أن يدفع له نفقة زوجة واحدة ، وعلى الجد أن يوزع هذا المقتدر على جميع زوجاته .

وذهب المالكية إلى أنه لا يلزم الخفيد إعفاف الجد ، كما لا يلزمه عندهم نفقة زوجة الجد .^(١) ولزيادة التفصيل ينظر مصطنع : (نفقة)

خصانة الجد :

٦ - اختلف الفقهاء في ترتيب الجد في الخصانة . فذهب الحنفية والشافعية إلى أن ترتيبه في تنحلي حفيظة الخفيد يأتي بعد الأب مباشرة ، لأنه كالأب عند عدده ، وإلى هذا ذهب الحنابلة كذلك .

أما المالكية فيرون أنه يستحق اختصاصه بعد

(١) حاشية ابن عابد من ٢٧٢/٢ ، وموافر لإكليل (١/١٧٧) ، وصفي المحتاج ٢١١/٣ ، والإضاف ١٠٤/٩ .

وإن علا إذا قتل حفيده وإن سفل، لحديث:
«لا يفسد الأب من ابنه»^(١)، وشراعية حرمة
الأبوية، ولأنه كان ميباً في وجود الحميد فلا
يكون الحفيد ميباً في عدمه.

كما ذهبوا إلى أنه لا يستحق الحميد
لفصاخص من حله وإن علا، سواء أكان من
قبل الأب أم من قبل الأم، لأن الحكم يتعلق
بأنولاد فاستوى فيه جميع الأجداد.

وذهب الشكبة إلى أن جده إذا قتل حفيده
على وجه العهد المحض، مثل أن يدهجه أو
يشق عظمه يقتصر له منه، لعموم ظاهر قوله
تعالى: ﴿كتب عليكم لفصاخص﴾^(٢).
والى هذا ذهب ابن مدر.^(٣)

سرقه الجلد من مان حفيده.

٩ - اختناص، انقضاء في قطع يد الجلد إذا سرق
من مال حفيده.

وذهب جمهور (الحنفية والشافعية

(١) حديث «لا يفسد الأب من ابنه» أخرجه البيهقي
٣٨٩/١، ط دائرة المعارف الفتاوى من حديث محمد بن
عمرو بن العباس ومحمد بن حنبل في الشجر ١٦/٤ - ط
شركة الطابعة الفنية من البيهقي أنه صحيحه

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٣) المبدائع ٢٢٥/٧، والفتاوى القلمية ص ٣٥١، ومضى
استنتاج ٨٠/١، وثقفت المحدثات ص ١٣٧، والمضى لاس
عداة ٦٦٦/٧

الأخ الشقيق، ثم يأتي بعده الأخ لام، ثم الأخ
أب.^(٤)

حكم دفع الزكاة للجد:

٧ - ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية
واحسانية إلى أنه لا يجوز للحميد أن يدفع زكاته
إلى جده وإن علا.

كما لا يجوز للجد أن يدفع زكاة لوكد ونده
وإن سفل، لأن كلا منهما يتبع بهما الآخر،
ميك وإن كآته صرف إلى نفسه من وجهه. ولأن
نفقة كل سم لما يجب على الآخر، وقد يوت
أحدهما الآخر.

أما المالكية فيرون أنه يجوز لكل مني أن
يدفع زكاته للأخر ما لم يكن أنزم نفسه
بمنفته^(٥)، ولزيادة التفصيل ينظر مصطلح
(نفقة وحضانة).

المقصاخص من الجلد:

٨ - اختلف الفقهاء في حكم لفصاخص من جلد
إذا قتل حفيده.

ذهب جمهورهم الحنفية والشافعية
والحسانية إلى أنه لا يجب الفصاخص من الجلد

(٤) حاشية ابن عابدس ٦٢٨/٢، وجواهر الإكليل ١٠٩/١،
ومضى لاحتاج ٤٥٣/٣، وكشف المصدرات ص ١٩٨

(٥) المبدائع ١٩٠/٢، ومواهب الجليل ٢٤٣/٣، وروضة
الطالبيين ٣١٠/٢، والمضى لابن قدامة ٦١٧/١

أنت^(۱) والنهي عن التأليف نصاً نهي عن
التضريب دلالة، فلو وجد الجسد كان تضريبه الجسد
بسبب حفيده. ولأن المطالبة بالقذف ليست من
الإحسان في شيء فكانت متبعية نصاً بقوله
تعالى: ﴿وَيُؤْتِي الْقُودِينَ إِحْسَانًا﴾.^(۲)

كما ذهب الجمهور إلى أن ولد الولد لا يثبت
له حد قذف على جده، فلو قذف الجسد أم ولد
ولده وهي أجنبية منه لم يثبت قبل استيفاء الحد لم
يكن لولده وقده المطالبة بالحد، لأن ما منع ثبوته
ابتداءً أسقطه طارئاً.
ويرى المالكية أن الجسد بعد إذا قذف ولد ولده
لعموم الأدلة.^(۳)

والتحذير () إلى عدم قطع بد الجسد إذا سرق من
مال ولد الولد وإن سفل ذراً للشبهة لقوله ﴿وَيُؤْتِي
هَآؤُكَ وَمَالُكَ لِأَبْنِكَ﴾.^(۴)

ولما بينهما من الاتحاد والاشتراك، ولأن مال
كل منهما موهبة لحاجة الآخر، ولأن للجد أن
يدخل بيت ولده ولده بغير إذن عادة، فتمثل
معنى الحرز، ولأن القلع بسبب السرقة فعل
بفرضي إلى قطع الرحم وذلك حرام، والتفصي
إلى الحرام حرام.

ويرى المالكية أن الجسد تقطع به إذا سرق
من مال حفيده لعموم الأدلة.^(۵)

قذف الجسد حفيده :

۱۰ - اختلف الفقهاء في وجوب الحد على الجسد
إذا قذف حفيده.

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم
وجوب الحد عليه بقذف حفيده وإن سفل، لأن
الأبوة معنى يقطع الفصاح فتمتعت الحد.
ولأن الحد يدرأ بالشبهات فلا يجب لولد الولد
على جده، ولقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ مِرًا

شهادة الجسد لولد ولده :

۱۱ - اتفق الفقهاء على أن شهادة الجسد حفيده
وإن سفل وعكسه لا تقبل، لأن بينهما بعضية
فكانه يشهد نفسه، ولهذا قال عليه الصلاة
والسلام «فاطمة بضعة مني».^(۱)
ولأن شهادة الجسد إذا تضمنت معنى التبع
والدفع فقد صار متبهاً ولا شهادة لغيرهم،

(۱) سورة الإسراء / ۲۴

(۲) سورة الفرقان / ۸۳

(۳) الصالح ۴۲/۷، وحاشية ابن عابدين ۱/ ۱۶۸، والقوانين
الفقهية ۳۶۶، وتحفة المحتاج ۸/ ۱۲۰، ومغني المحتاج

۱/ ۱۵۶، والمغني لابن قدامة ۸/ ۱۶۹

(۴) حديث: «فاطمة بضعة مني» أخرجه البخاري (الفتح

۷/ ۱۰۵ - ح الشافعية) من حديث أنس بن مخرمة.

(۱) حديث: «أنت ومالك لأبيك» أخرجه ابن عابدين

(۲/ ۷۶۹ - ح الحنفية) من حديث حنبل بن عديته، وقال

ابن جرير: «أبو عبد الله صحيح ورجله تحت حلق شجرة
البخاري».

(۲) الطيبات ۷/ ۷۴، ومغني المحتاج ۴/ ۱۶۶، وكشف

المندرجات ص ۸۷، والقوانين الفقهية ص ۳۶، وجواهر

الإكمال ۲/ ۲۹۰

والحائضه انى أن أولى الأقارب من الرجال في
غسل الميت والصلاة عليه، الأب ثم الجد
أسوا الأب وإن علا، إلا أن الحنفية يرون أنه
يستحب للأب أن يقدم أباه جد الميت تعظيماً
له. (١)

وذهب المالكية إلى أن الجد يأتي بعد الأخ
وإن الأخ وإن نزل. (٢)



لفعله ﷺ ولا يجوز شهادة خاش ولا حائض،
ولا مجلود حدا ولا مجنونة، ولا ذي غمر لآخيه،
ولا المقانع أهل البيت نعم، ولا ظنين في ولا،
ولا قراية^(٣) والعطين^(٤) انهم.
والقول^(٥) أيضا، لا يجوز شهادة الولد
لوالده ولا المرأة لزوجها. (٦)

وذهب بعض علماء السلف كشریح وعمر بن
عبد العزيز وأبي ثور وإسحاق إلى أن شهادة كل
من الأصل والصرع للآخر مقبولة، لعموم
لاذلة^(٧) كقوله تعالى ﴿واشهدوا ذري عدل
مكم﴾^(٨) وقوله تعالى ﴿واستشهدوا شهيدين
من رجالكم﴾^(٩).

مرتبة الجد في الصلاة على الجنازة.

١٢ ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية

(١) حدث. لا يجوز شهادة خاش ولا حائض ولا مجلود حدا
ولا. أخرجه البيهقي (١/٤٤٥) - ط الحلي، من
حديث عائشة، وقال الأصيلي: لا يصح عندي من قبل
إسناده.

(٢) حديث. لا يجوز شهادة المجنون طوا. ولا إراة
لزوجها. أخرجه الحافظ في أمه القاضي كمال مبنية
لمسمى ١٦٧/٧٩ - ط دار الفكر، وفيه ضعف بمراد بن زياد
القاسمي وهو ضعيف كمال في ترجمته من لتهذيب لأبي حمير
١١٠/٣٢٩ - ط دائرة المعارف فقهانية.

(٣) البائع ٣٧٢/١، والضوائير المفهية ص ٣١٣، ومضى
لتحتاج ١٣٤/٤، والمضي لأين قدامة ١٩١/٩، وتكتب
لتحدرات ص ٥٤٤.

(٤) سورة الطلاق ٢/٢،
(٥) سورة البقرة ٢٨٣/٢.

(١) البدائع ٢٣٨/٢ - ٢١٨/١، وروضة الطالبين ١٢٩/٣،
والإيضاح ١٧٣/٢، والمضي لأين قدامة ١٨٢/٢،
(٢) الفوائض الفقهية ص ٢٠٩.

واتفق الفقهاء على أن الجدة التي تدلي إلى الميت بذكريين أمين فاسدة، ولا تورث، لأنها تدلي باب غير واثت كما في حالة أم أبي الأم^(١)

هذا وعدم تورث الجدة غير الصحيحة إثني هو بالفرض. وهي ترث ميراث الأرحام.

جدة

التعريف :

١ - الجدة لغة: "أم الأم وأم الأب وإن علنا، وجميعها جدها"^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى المقري.

الأحكام المتعلقة بالجدة :

ميراث الجدة :

٢ - أجمع الفقهاء على تورث جدتين: أم الأم، وأم الأب، ومهاتها وإن علون بمحض الإناث أي دون تحلل ذكر، واختفوا في أم الجدة (أم أبي الأب) فذهب جمهور الفقهاء إلى تورثها، وهو مذهب جمهور الصحابة كعلي وزيد وابن مسعود وغيرهم، والحنس وقسادة والأوزاعي وابن سيرين والشوري. وهو مذهب الحنيفة والشافعية والحنابلة.

وذهب المالكية إلى عدم تورثها، وهو مذهب سعد بن أبي وقاص وربيعة وأبي ثور.

(١) لسان العرب - (تلخ العزيز)، مادة: (جدة).

فقال: ما لك في كتاب الله شيء، وما أعلم لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا. ولكن ارجعي حتى أسأل الناس. فقال المقبرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطهاها السيد.

(١) الاختصار شرح المختصر للسيوطي ١٠٤/٥ ط مصطفى البابي الحلبي بمصر ٢٧ سنة ١٣٧٠هـ. والمبسوط لشمس الدين السيوطي ١٦٧/٢٩. مطبعة السعادة سنة ١٣٥٠هـ. وتبيين الحقائق للزبيدي ١/٢٣١. دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، وهو رقم شرح مختصر خليل ٢٠٨/٨ دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٨هـ. ومجابه لفتاوى الحرمي ١٩/٦ المكتبة الإسلامية، وروضة الطالبين ١١/٦ ط المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، ومطلب أولي الس ٥٥٤/١ ط المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر بدمشق، والمفتي آين نداسة المقدسي ١٠٦/١ مكتبة الرياض الحديثة بالسعودية.

حجب الجدة

١ - الجدات قد يعجبهن غيرهن ، وقد تحجب بعضهن بعضاً في الميراث . فقد أجمع أهل العلم على أن الأم تحجب كل الجدات سواء أكر من جهتها أو من جهة الأب ، لأن الجدات يرثن بالولادة . فكانت الأم أولى منهن لباشرتها الولادة .

واحصر على أن كل جدة قرىبي تحجب البعدى اقنى من جهتها مطلقاً .

وجهور الفقهاء على أن الجدة القرىبي من جهة الأم تفسط البعدى التى من جهة الأب ونفل بن قدامة عن بعض السلف خلافاً في ذلك .^(١)

واختلفوا في إسقاط الحجة القرم من جهة الأب للبعدى انى من جهة الأم .

فذهب اختبة إلى أنها تحجبها لأنها أقرب منها

وقال المالكية : إنها لا تحجبها والسدر منها تصغير .

ونكشافى قولان : أظهرهما وهى الرواية المنصوحة عن أحد أنها لا تحجبها ، ونشر كان

(١) الإختيار شرح المختار للموصى ١٠٤/٥ ، والروافى شرح عصر حليل ٢٠٨/٨ ، وكفاية معاليب شرح المرساة ٣٠٨/٢ ، وروضة الصالحين للسروى ٢٦/٦ - ٢٧ ، ومطالب أوى البى ٥٥٤/١٥ - ٥٦١

فقال : هل معك غيرك؟ فتشهد له محمد بن مستم ، فأقضاء .^(٢)

وهذه سواء أكانت الجدة من جهة الأم أم من جهة الأب .

وسواء أكان معها فرع للحيث ورث أم لا يكن

وسواء أقررت الجدة أم بعدت عادات وارثة .

رسواء أكانت واحدة أم أكثره فقد أجمع أهل العلم على أن ميراث الجدات السدر أيضاً وإن كنن . وذلك نقصان يظا في الميراث بالسدر من بينهما ونقصاء عمر بن الخطاب بن الجدات بن نقب عن السدر : إن اجتماعهم فهو لكى . وثيكما حلت به فهو لها .^(٣)

(٢) حديث : « حجاب امرأة إلى أبي بكر » ، أخرجه أسوداد ٣١٧/٣ - فشق حوت حب - دعاس . وقال ابن حجر في التلخيص الخير ٨٢/٣ : « شركة الطاعة الغنية » . إسناده صحيح لكنه رجاله ، إلا أن من رده مرسل ، فإن قبضة لا يصح له سماع من السديق ، ولا يمكن شهره بالقبضة . قال ابن عبد البر : صحه .

(٣) المسود للسدر السدر السرحى ١٦٧/٢٩ ، ونسب القضاة شرح كسر الشفاق لم يلحق ٢٣١/٦ - ٢٣٢ ، والزرقانى شرح مختصر غفيل ٢٠٨/٨ - وقادة الطال - شرح الرسالة ٨٠/٢ - ٣٠٨/٢ مصطفى الحلبي الحلبي ، ونجاة المصنف للمرسى ١٩/٦ - ٢٠ ، وروضة الفطرين ١١٦/٦ ، والإنتاع في حل القاط أنى شجاع للشريبي ٤٧/٢ - طبعة مصطفى الحلبي الحلبي وثلاثة عشر سنة ١٣٥٩ هـ . ومطالب أولي المنى ٥٥٤/٤ - ولحق لأن قدامة ٢٠٦/٦

ميراث الأم لا ميراث الأب ، فلا يجعس به
كأمهات الأم^(١)

في السدس ، لأن الأب نفسه لا يجعسها فالجدة
القليلة به أولى .

والثاني : أنها تجعسها لقربها من الميت .^(٢)

٥ - واختلفوا في حجب الخمسة بابنها ، أي بأبي
الميت أو جده .

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في ظاهر
المذهب ، واختلفوا في إحدى الروايتين ، إلى أنه
يجعسها ، فلا ترث مع وجود الأب إلا جدة
واحدة وهي التي من قبل الأم واحتجوا بأنها تدلي
به فلا ترث معه كالجدة مع الأب ، وأم الأم مع
الأم .

وذهب الحنابلة في ظاهر المذهب وهي رواية
لشافعية إلى أنها ترث مع ابنتها^(٣) لما رواه
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : أول جدة
أطعمها رسول الله ﷺ السدس ثم أب مع ابنتها ،
وابنها حي . ولأن الجسدات أمهات ، فترثن

(١) الفتاوى الهندية ١/٥٢٢ المكتبة الإسلامية ، بئر مكر
بازنجا ، وكفاية الطالب شرح الرسالة ٢/٢٠٨ ، وبإية
المنهاج للرملي ١/١٦٦ ، وروضة الطالبين ١/٢٧٧ ،
والإبصار في معرفة المراجع من الخلاف للشمس وي
١٧ - ٢١ ط مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة تصوير دار
إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٢٧٧ هـ ، والمفهم
لابن قدامة ١/٢٠٩

(٢) الاستبصار شرح الفتاوى للرملي ١/٩٥ ، وقبوض للشمس
للشمس السرخسي ١/١٦٩ ، والروايات شرح مختصر خليل
١/١٠٨ ، وبإية المنهاج للرملي ١/١٦٦ ، وروضة الطالبين
١/٢٦٦ ، والإبصار في معرفة المراجع من الخلاف
للشمس وي ١/٢٠٩ . والمفهم لابن قدامة للمفهم ١/٢٠٩

تحريم نكاح الجدة :

٦ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم نكاح الجدات
مطلقا سواء كن من جهة الأم أو من جهة الأب
وزن علون ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَحُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾^(١) فالأمهات كل من ينسب
إليهن بولادة سواء وضع عليها اسم الأم حفيضة أو
مجازا - أي التي ولدنك أو ولدنك من ولدنك -
وإن علن وارثة كانت أو غير وارثة .^(٢)

تحريم الجمع بين الزوجة وجدتها :

٧ - اتفق الفقهاء على تحريم الجمع بين الزوجة
وجدتها ، إذ الجدات في هذا بمنزلة الأمهات في
الحرم .^(٣) على أنه يحرم أيضا نكاح جدة
الزوجة بعد موت الزوجة أو طلاقها ، كما يحرم
نكاح بنت بنت الزوجة المدخول بها بعد طلاق

(١) حديث : عبد الله بن مسعود قال : أول جدة أطعمها
رسول الله ﷺ أخرجه الترمذي (١/٢٩١) - ح الخليلي ،
والبيهقي (١/٢٢٦) - ط دائرة المعارف دمشق وقال
البيهقي : ومحمد بن سالم - يمي غدي في إسناده - غير صحيح
١٤

(٢) سورة النساء ٢٣/٢

(٣) الاختصار شرح المختصر للرملي ١/٨١ ، وكفاية الطالب
شرح الرسالة للرملي ١/١١١ ، وبإية المنهاج شرح المنهاج
للرملي ١/٢٦٦ ، ومطلب أولى العلم ١/٨٧ - ٨٨

(٤) فتح القدير لأبي إمام ٢/٢٥٨ ط الأميرة بولاق بمصر ٥

وذهب المالكية إلى أن الحضانة تنقل إلى الحالات ثم الجدات من جهة الأب ثم الأخوات.

وذهب الشافعية في الجديد إلى تقديم الجدات لأب على الأخوات والحالات، وفي القديم إلى تأخيرهن عن الأخوات والحالات. وذهب الحنابلة إلى أن الحضانة تنتقل بعد أم الأم إلى الأب، ثم إلى أمهاته، ثم إلى الأخوات والحالات.

واستدلوا بتقديم أم الأم بما قضاه أبو بكر الصديق رضي الله عنه في عاصم على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. فقد طلق عمر زوجته وله منها عاصم، ثم تزوجت بزوج آخر، وكان لها أم فحبست عاصما عندها، فحاصمها عمر إلى أبي بكر فقضى لجدته (أم أمه) بالحضانة وقال عمر: سمعت وأطعت.^(١)

قتل الجدة بحفيدها :

١٠ - يرى جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة - أنه لا قصاص على والد يقتل ولده، وكذا الأم والأجداد والجدات سواء أكانوا من جهة الأب أم من جهة الأم، قريباً أم بعيداً.

(١) الأحبار شرح العنبر للموصلي ١٤/١٤، وفتح القدير لأبي المهام ٣/٣١٥، والمدونة للإمام مالك ٢/٣٥٧، ٣/٣٦١، وتكملة الخلاف شرح لرسالة ١٠٤/٩، وروضة الطالبين ٩/١٠٨، ١٠٩، ونباية المحتاج شرح المهام ٧/٢١٤، ٢١٦، والكافي لأين قد ع ١٠٠٥، وتكملة القام ٥/٢٩٩.

الزوجة وموتها، أما إذا كانت الزوجة غير مدحرجة بها وقارنها فيحمل له الزواج بثبوتها.

تشبيه الزوجة بالجدة في الظاهر :

٨ - اتفق الفقهاء على أن من شبه زوجته بغير جدته فهو ظهار، سواء أكانت جدة من جهة الأم أم الأب، لأن تشبيه الزوجة بغير الأم أو الجدة أو من يحرم عليه نكاحها على التأيد سواء.^(٢)

حق الجدة بالحضانة :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أحق الناس بالحضانة بعد الأم سواء ماتت أو نكحت أجنبياً أمهاتها المدليات بنات القرمي فالغري - أي جدة الطفل لأمه - وإن علقت.

ثم اعتزلوا فبعض تنقل الحضانة إليه بعد ذلك.

فذهب الحنفية إلى أن الحضانة تنتقل بعد الجدة لأم إلى الجدات لأب، ثم بعد ذلك إلى الأخوات ثم الحالات.

- للتحفة سنة ١٣٩٥ هـ، والمدونة للإمام مالك ١٧٦/٢، طبعة السعدي بمصر سنة ١٣٩٣ هـ، نصير دار صادر بيروت، ونباية المحتاج شرح المهام للرحمن ١٢٦/٩، ومطالب لولي نبي ٩٨/٥.
(١) الاختصار شرح المختار لمصوي ٣/٦٦٩، وقواعد الصواني ١٧/٢، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، وروضة الطالبين للنووي ١٦٢/٨، والكافي لأين قد ع ١٠٠٥، الفقه ١٢/٨٨٠، الطبعة الأولى المكتب الإسلامي بعلبك، وتكملة القام للمصوي ٥/٣٦٨، نشر مكتبة العصر الحديثة بالرياض.

واستدلوا في وجوب استئذان الأجداد والجدة في حال عدم وجود الوالدین .

فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والمالكية في قول - إلى أن الأجداد والجدة كالأباء والأمهات فيحرم خروجهم بغير إذنهم للجهاد .

وذهب المالكية في ظاهر مذهبيهم إلى أنه يستحب استئذانهم لأنها ليسا كالأبوين، فإن استئذان الوالدین هو الحرج .

وذهب الحنابلة إلى أنه لا إذن لغير الأبوين من الأقارب حتى الجدین لأن الشرع لم يرد بذلك ولا هو في معنى الخصوص^(١) .



واستدلوا بقوله ﷺ : « لا يقاد والد بولده »^(٢) والجدة والدة .

وذهب المالكية إلى التفصيل في هذه المسألة ، فاتفقوا مع الجمهور فيما لو حذفه بالسيف . أما إن قصد قتل الابن وإزهاق روحه بأن أضجمه فذهب فيه فإنه يقتض منهُ ، ويجري مجراه الأجداد والجدة .^(٣)

استئذان الجدة في الجهاد :

١١ - 'نقق الفقهاء على أنه لا إذن لأحد مطلقاً في التغير العام ، حيث يتعين الجهاد ويكون فرض عين ولا يعتبر فيه الإذن ، كالملحج الواجب ، وبغية الفرائض .

واتفقوا في غير التغير العام أنه لا يخرج من له والدان بغير إذنها ، ولو فعل يحرم عليه لأن برهما واجب .

(١) حديث : « لا يقاد والد بولده » أخرجه الترمذي وحفف الأحمدي ١٥٦/١ ط الصفحة ١٥٦/٢ وابن ماجه ٨٨٨/٢ ط هبسي الخليلي ، وأحمد والبيهقي ٣٨/٨ ط دار المعرفة وذكر المساقط الخزيمية عن أبيه أنه قال : وهذا إسناد صحيح (نصب الرأية ٣٣٩/٤) وقال عبدالحق : هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء ، وقال الشافعي : حفظت من عدد من أهل العلم فذهبهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول (الفتاوى الخيرية ١١٧/٤) .

(٢) فتح الباعث لابن القيم ٢٥٩/٨ ط روضة الطالبين للزوي ١٥١/٩ ، والفتاوى لابن مفلح ١٤٣/٥ ط الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ ط مكتب بيروت أسهل المعرك شرح إرشاد السالك ١١٨/٣ ط الطبعة الثانية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بصر وحاشية المصنف ٢١٢/١ ط ٢٤٢ ط عيسى البابي الحلبي وشركاه

(١) ترتيب المحققين للزبيدي ٢٤١/٣ ط ٢١٢ ط ١١ الأسيرة بولاق مصر سنة ١٣١٣ ، ومواهب الخليل شرح مختصر خليل ٣/٣ ط مكتبة التبعيل طرابلس - ليبيا ، والثاج والإكليل لمختصر خليل (في هامش المواهب) ٣/٣ ط مكتبة طنجناح - طرابلس - ليبيا ، وروضة الطالبين ١٠/٢١١ ط والكافي لابن قدامة ٢٥٤/١ ط ١٥٥ ط ٢ ط المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٩ هـ بيروت .

مثلا ومثله ومثل به تشيلا وذلك بأن يقطع بعض
أعضائه، أو يسود وجهه.

ومثله الشعر: حلقه من الحدود، وقيل نقه أو
تغيره بالسواد^(١)، وفي الحديث: «من مثل
بشعر فليس له عند الله خلافي يوم القيامة»^(٢).
فائدة: نعم من الجذع في المعنى.

جذع

التعريف:

١- الجذع في اللغة القطع، وقيل هو انقطع
ليأتين في الأذن، أو الأنف، أو اليد، أو الشفة،
أو نحوها، يقال: جذعه يجذعه فهو مجذوع،
ويقال أيضا جذع الرجل أي قطع أنفه، فهو
أجذع بين الجذع، وهي جذعاء وقيل:
لا يقال: جذع وبأنباء للعداء، ولكن جذع
«بأنباء» للمفعول^(٣) وكانت نافذة
ومول الله **تَلَقَّبَ** (الجذعاء)^(٤) وليس بها من
جذع.

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة جذع عن
هذا المعنى.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:
٣- ذهب الفقهاء إلى أن الجذعاء لا تجزى في
الأضحية^(٥).
وفي احتسابات اتفاق الفقهاء على أن قطع
الأنف، والأذن، واليد، والشفة، إن كان عمدا
ففيه القصاص، وإن كان خطأ فيه الدية.
وهي تختلف: فهي اليدين والأذنين، ولشفتين
دية كاملة، وفي الواحد منها نصف الدية، وفي
الأنف دية كاملة^(٦). وينظر تفصيل ذلك كله في

الألفاظ ذات الصلة:

أ- المثلة:

٢- المثلة بضم الميم اسم مصدر، يقال: مثل به

(١) لسان العرب المحيط، ومن اللغة، والاصباح للير. وعنده
لصباح مادة (جذع).

(٢) حررته نافذة رسول الله **تَلَقَّبَ** (الجذعاء) أخرجه
البخاري (الفتح ٣٨٨/٧ ط هـ ص ١٢١) من حديث عائشة.

(٣) القرب للمعري ونسب العرب المحيط، ومن اللغة،
وهناك الصباح، والمصباح المجلد مادة (مثل).

(٤) حديث: «من مثل بالشعر فليس له عند الله خلافي يوم
القيامة» أورده الحيني في مجمع الزوائد (٨/ ١٢١ ط
الضبي) من حديث عبد الله بن عباس وقال: «رواه
الطبراني وبه حجاج بن نصير». وقد صرح الجمهور،
ووفق ابن حبان وقال: بخفي». وبطريقه رجاله ثقات.

(٥) ابن عابدين (٩٠٦/٥)، وشيخ الررقاني (٣/ ٣٤، ٣٧،
وروضة الطالبين ٤/ ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤

مصطلحات: وأضحية، وقصاص، وذية، ومثله.

تتاء، معركة فلا بأس بقطع الأضراف أو الأعضاء، إذا وقع قتالا كيارز صربه فقطع أذنه، ثم ضربه فقطع عينه، ثم ضربه فقطع يده وأذنه، ونحو ذلك. (١) قال الله تعالى ﴿فاضر بوا نوق الأعداء واضر موا منهم كل بان﴾. (٢) وذهب الخنابلة إلى جواز المثلة لمصلحة على سبيل المعاملة بالمثل أولكت العدو. (٣)

التثيل بالأسرى والمخازين

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم التثيل بالأسرى، بل يكفي بقتله المعتد بصربه بالسيف، أو عنقه بخنجر، أو قديفة أو نحو ذلك، ولا يزداد على ذلك بقطع بعض أعضائه وجذع أنه وما أشبه ذلك، لأن النبي ﷺ نهي عن النهس والمثلة. (١) وقال: «إن الله كيب الإحسان على كل شيء»، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح. (٢) ولأن ذلك تعذيب من غير فائدة. وقال أبو بصير: ولا خلاف في تحريم المثلة.

وأما المثلة لثروة في حديث العمريين فهي منسوخة فضلا عن أنها كانت قصاصا ومعاملة بالمثل.

وهذا بعد الظفر والقصير، وأما قتله أي في

جدعاء

انظر: ججع

جذك

انظر: كذك

(١) فتح السدير ٢/ ٢٩٠، ح. بولاق، وابن عابد ١٢/ ٢٢٤ ط مولانا، وهبداش ٧/ ١٢٠، وبيروا الإكليل ١/ ٢٥١ ط دار الثعرب، وسندابة المجهود ١/ ٣٩٥ مكتبة الكليات الأزهرية، ولهذب ٢/ ٢٣٧، وروضة الطالين ٥/ ٥٦، والمغني ١/ ١٩٤، والفروع ١/ ٣٩٨ ط عالم الكتب، ونيل الأوطار ١/ ٢١٩

(٢) سورة الأنعام، ١٢

(٣) فتح القدير ١/ ١٩٠، والمغني ٨/ ٩٤

- وصايمده، و٣٦٩ وصايمدها ط دار الثعرب، والمغني المصنف ٣٥٩، وسندابة المجهود ١/ ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠ ط مصطفى الرامي، والمغني ٧/ ٧٦٦، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤

(١) حديث: نهي عن النهس والمثلة، أخرجه البخاري (١٩٩/ ٢٥) ط السلسلة من حديث عبد الله بن يزيد الأصمري.

(٢) حديث: «إن الله كيب الإحسان على كل شيء»، فإذا... أخرجه مسلم ١٥٤٨/ ٣١ ط المحلى من حديث شداد بن أوس

يراري، أي جادل، ويقال: بفت مازنه إذا طعت في قوله تريخا للقول، وتصغير النملال قال القسومي: ولا يكون الجزاء إلا اعتراضا بخلاف الحدال فإنه يكون ابتداء واعتراضا^(١)

جدل

الحكم التكميلي للجدل:

الجدل قسمان: ممدوح ومذموم

١- الجدل الممدوح:

هـ - يكون الجدل ممدوحا شرعا إذا قصد به تأييد الحق، أو إبطال الباطل، أو إقصاء الحق ذلك طريق صحيح

وقد يكون عرض عين إذا تعين على شخص ما الدفاع عن الحق

وقد يكون فرض كتابه بأن يكون أي لامة من يدافع عن الحق، الأستاذ، السيم، والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ مَنكُمْ أَمَةٌ يَدْعُونَ لِيَمِ الْخَيْرِ وَيُتَعَرَفُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَدْعُونَ لِمَكْرِهِ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿لَا تُدْخِلْ عَلَى سَبِيلِ رَيْثِ بَاعِكِ وَالْمَرْعُطَةِ أَمْتَهُ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣)

والجدالة داخل من دسر "الاسماء عليهم الصلاة والسلام مع الأمم حد الدعوة، لأنه لو

التعريف:

١- جدل لغة: مضالته الخجة بالحجة، وتبادلها المنزلة والخاصية.

ولا يخرج الجدل اصطلاحاً عن النص اللغوي^(١)

الأنفاظ ذات الصفة:

الناظرة:

٢- المناظرة هي تردد الكلام بين شخصين بعقد كل واحد منهما تصحيح فونه وإبطال فونه صاحبه مع ردة كل منهما في ظهور الحق.

المناقشة:

٣- المناقشة هي مراجعة الكلام منعبد الوصون إلى الحق عاباً^(٢) وكلها المناظرة متعارفة إلا أن المناقشة تخص غالباً

المراء:

٤- المراء والمراءاة: الجدل، وهو مقصد مراءى

(١) أصبح المراء والمراءاة (الصلحي) ٢٠٠

(٢) سورة "المراء" ١٠١

(٣) سورة "المراء" ١٢٥

(١) لسان العرب، وصاية لسان الأثر: مناقشة (جدل)

(٢) لسان العرب

تعالى: ﴿ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا فلا يخررك تقلبهم في البلاد﴾^(١) - فلا تعارض بين النصوص الواردة في النهي عن الجدل، والنصوص الواردة في الأمر به، لأننا نعلم يقيناً أن الجدل الذي أمر الله به عبر الجدل الذي نهي الله عنه، فتجمل نصوص النهي على الجدل بالباطل ونصوص الأمر به على الجدل بالحق.^(٢)

أهمية الجدل بالحق :

٧ - الجدل بالحق لإقامة الحجة على أهل الإخاد والبدع من الجهاد في سبيل الله كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنستكم»^(٣) وإنما يكون الجهد بالكلمة بيان الحق بالحجة وإثباته لا بالشغب والتهديد واللب والشم، والقرآن أبين في حججه وبراهينه، وقد أمر الرسول ﷺ أن يجاهد الكفار بالقرآن، قال تعالى: ﴿وجاهدهم به جهاداً كبيراً﴾.^(٤)

(١) سورة هجر / ١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١/ ١٦٣، والأحكام في الأصول الأحكام لابن حزم ٢٥/ ١.

(٣) حديث: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستكم». أخرجه أبو داود (٣/ ٦٢) - تحقيق عزت عبيد دعاس، والأحكام (٢/ ٨١) - طائفة المعارف المتأينة من حديث أس بن مالك، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) سورة الفرقان / ٥٦.

لأهلهم الأنبياء بغلبة لغوت طبايعهم وانصرفوا عن قولهم عن التدبر لما قالوا، والتدبر لاجازاً وبه من التبينات، فلم تضع لهم المحجة ولم يقم عليهم الحجة.^(٥)

ب - الجدل المذموم :

٦ - الجدل المذموم هو كل جدل بالباطل، أو يستهدف الباطل، أو يقضي إليه، أو كان القصد منه التعالي على الخصم وإغلبة عليه، فهذا مختص شرعاً، ويتأكد تحريمه إذا قُلب الباطل حقاً، أو الحق باطلاً.

وقد يكون الجدل مكروهاً إذا كان القصد منه مجرد الظهور والغلبة في الخصومة.

وعلى ذلك فالنصوص الشرعية الأمرة بالجدل محمولة على النوع الأول كقوله تعالى: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾.^(٦) وأما النصوص الشرعية التي ذمت الجدل فمحمولة على النوع الثاني كقوله تعالى: ﴿ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾^(٧) وقوله

(١) استخراج الجدل من القرآن لتأليف الدين بن الحنبلي ص ٥٢ - ٥٣، والسير النبوية لابن كثير ٣/ ١٢٠ - ٢٠٢، ٢١٩ - ٢٢٠، الرد على الشافعيين ص ٤٦٧ - ٤٦٨، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١٢/ ١٢٠ - ١٢٣، ودرء تحارس العقل والنقل ٣٥٧/ ١.

(٢) سورة النحل / ١٢٥.

(٣) سورة الكهف / ٥٦.

من أعظم ما يتعرب به المتعربون،^(١) وبذلك أخذ الله الميثاق على الذين أوتوا الكتاب فقال: ﴿وَأَذِّنْ لِقَوْمٍ أَخَذُوا مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَيْفِيَّتَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾.^(٢)

والجدال بائخ من النصيحة في الدين، وفي قصة نوح عليه السلام قولهم له: ﴿يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾^(٣) فكان جوابه لهم قوله: ﴿وَلَا يَفْعَلُكُمْ نَفْسِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَحَّ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُبْزِيَكُمْ﴾.^(٤)

وقال ابن القيم في قصة وفد نصارى نجران وما اشتملت عليه من فوائد ما نصه:

ومنها: حواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استنساب ذلك، بل وحبه إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم وإقامة الحجبة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجبة، فليؤد ذلك إلى أهله (أي الغادرين عليه).

وقال الشوكاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ يُجَادِلْ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٥) أي ما يخاصم في دفع آيات الله وتكذيبها، إلا الذين كفروا، والمراد: الجدل بالباطل، والقصد إلى دحض الحق، فأما الجدل لاستيضاح الحق، ورفع اللبس، وتبوير الراسخ من المرحسوس، ودفع ما يتعلق به المبتطلون، فهو



(١) سورة هود: ٢٧

(٢) سورة هود: ٢٤

(٣) سورة غافر: ٤١

(٤) زاد المعاد ٤/ ١٦٦. وفتح المنير للشوكاني ٢٧/ ٢٣

(٥) سورة آل عمران: ١٨٧

البهق :

٣ - البهق : في اللغة بياض دون البرص يعترى الجلد بخلاف لونه .

واصطلاحاً تغير في لون الجلد ، والشعر النابت عليه اسود ، بخلاف النابت على البرص فإنه أبيض .^(١)
فالجذام والبرص والبهاق علل في الجلد .

جذام

التعريف :

١ - الجذام : علة تتأكل منها الأعضاء وتساقت .^(٢)

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى .^(٣)

وقيل ابن عابدين عن الفهستاني أنه داء ينشقر به الجلد وتنش ويقطع اللحم .^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

البرص :

٢ - البرص : بياض في ظاهر الجلد لعله ، يقع الجلد .^(٥)

ويشتق المالكية لثبوت الخيار للزوجين بعيب الجذام كونه محققاً ولو قل ، أما الجذام المشكوك فيه فلا يثبت به الخيار عندهم .^(٦)
وحكى إمام الحرمين - من الشافعية - عن

(١) المعجم الوسيط ، والمصباح المبرر ، والمغرب مادة «بهق» ، ونظر الزركلي ٢٣٦/٣ ، وحاشية المسوقي ٢٧٧/٦ ط دار الفكر .

(٢) فتاوى ابن عابدين ١٦٦/٢ ، وحاشية الصنعوني على شرح المرسلا ٨٣/٢ ، ٨٥ نشر دار المعرفة والمشرح الصغير

١٢٦/٢ ، وروضة الطالبين ١٢٦/٧ ، والمضي لابن فديفة ٦٥٠ - ٦٥٦ ط الرياض ، وكشاف القناع ١٠٩/٥

(١) المعجم الوسيط ولسان العرب والمغرب لمطري مادة . وحدم .

(٢) الفتاوى الفقهية ٦٨/٣ ، ونهاية المحتاج ٣٠٣/٦ ط الخليلي .

(٣) ابن عابدين ٥٩٧/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ٥٩٧/٢ ، وجاية المحتاج ٣٠٣/٦ ، والموسوعة الفقهية مصطلح (برص) ج ٨ ص ٧٩

بجدوم يتأذى به من مخالط الأسحاء ولا اجتماع
بالناس لحديث «هو من المجنوم فرارك من
الأسداء»^(١)

وقال الحنابلة : لا يحل لأحد دمج غائلة
صحيح إلا بإذنه . فإذا أذن الصحيح للمجنوم
بمخالطته جاز له ذلك .^(٢) حديث «لا عدوى
ولا طيرة»^(٣)

ولم نر للحنفية مصا في المسألة .
وإذا كثر عدد الجذام فقال الأكثرون :
يؤم دون أن ينفردوا في مواضع عن الناس :
ولا يمتنعون من التصرف في حوائجهم .
وفيل : لا يلزم الانفراد^(٤)

ولرأسهم أهل قرية فيهم جذمي
بمخالطتهم في الماء فإن قدروا على استنباط ماء
بلا ضرر أمروا به وإلا استنطقه هم الآخرون ،
أو أقاموا من يستقي لهم وإلا فلا يمتنعون .^(٥)

(١) حديث «من الجذوم فرارك من الأسداء» أخرجه
البخاري (فتح ١٠/١٥٨ ط سلفية) ، وأحمد (١١٣/٦)
ط السنية) من حديث أبي هريرة . وثلق لأحمد .

(٢) الشرح لمصنف ١/٤٤٥ ، وحاشية للمصنف ١/٢٣٣ ط
دار الفكر . ومبابة المحتاج ١/٢٥٥ ط الحلبي . ومطلب
أولي طبع ١/١٩٩ نشر المكتب الإسلامي . وكشف
الذوق ١/١٩٧ ، ١٩٨ نشر مكتبة العصر الحديثة .

(٣) حديث «لا عدوى ولا طيرة» أخرجه البخاري ، الطبع
١/١٥٨ ط السلفية) . من حديث أبي هريرة .

(٤) الذي على صحيح مسلم ١/١٩ ، وصحيح مسلم بشرح
المنوي ١/٢٢٨

(٥) صحيح مسلم بشرح المنوي ١/٢٢٨

شبهه أن أو ثل الجذام لا تثبت الخيلاء وإنما
ثبت إذا استحكم ، وأن استحكام الجذام إنما
يحصل بالتقطع .

وتردد إمام الحرمين في هذا وقال : يجوز أن
يكتفى بأسوداد العضو ، وحكم أهل المعرفة
باحتكام العلة^(١)

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه ليس
لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بجدام
الآخر ، وهذا قال عطاء والنخعي وعمير بن
عبد العزيز وزياد وأبو قلابة وابن أبي ليلى
والأوزاعي والثوري والخطابي .

وفي الميسوط أنه مذهب علي وابن مسعود
رضي الله عنهما .

وقال محمد بن الحسن : لا خيار للزوج
بعيب الجذام في المرأة ، ولها هي الخيار بعيب
الجذام في الزوج دفعا للضرر عنها . كما في الجب
والعنة ، بخلاف جانب الزوج لأنه متمكن من
دفع الضرر بالتطلاق^(٢)

وللتفصيل : (ز : طلاق ، عيب ، فسخ ،
نكاح) .

اختلاط المجنوم بالناس :

٥ - نعب المالكية والشافعية والحنابلة إلى منع

(١) روضة الطالبين ١/٧

(٢) ابن عابدين ١/٢٩٧ ، وضع القدير ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨ ط
الأميرية .

٦ - وقد أجاب العلماء عن اختلاف في تلك الآثار بطرق منها:

الترجيح ، وقد سدكه فريقان :
أحدهما : سلك ترجيح الأخبار الدالة على
نفي العدوى وتضعيف الأخبار الدالة على
عكس ذلك .

والفريق الثاني : سلكوا في الترجيح عكس
هذا السلك ، وقالوا : إن الأخبار الدالة على
الاجتناب أكثر عمارج وأكثر طرفا فالمصير إليها
أولى .

وقال ابن حجر : إن طريق الترجيح لا يصار
إليها إلا مع تعذر الجمع . وهو ممكن فهو أولى .
٧ - وفي طريق الجمع مسالك أهمها :

١ - نفي العدوى بجملة وحمل الأمر بالانصراف من
المجذوم على رعاية خطر المجذوم ، لانه إذا رأى
المصحح البدن السليم من الآفة ، تعظم
مصيبته وتزداد حصرته .

٢ - إثبات العدوى في الجذام ونحوه
مخصوص من عموم نفي العدوى ، فيكون معنى
قوله : لا عدوى أي إلا من الجذام مثلا .
بهذا قال القاضي أبو بكر الباقلائي ، وقد
حكى ذلك ابن بطلان أيضا .

٣ - إن الأمر بالانصراف من المجذوم ليس من
باب العدوى في شيء ، بل هو لأمريعي وهو
انتقال الداء من جسد لجمد بواسطة الملاصقة
وانحاطة ونسم الرائحة ، ولذلك يقع في كثير من

وقد اختلفت الآثار عن النبي ﷺ في مخالطة
المجذوم الأصحاء ، فجاء في صحيح البخاري
« فر من المجذوم كما فر من الأسد »^(١) وأخرج
مسلم من حديث عمرو بن الشريد التميمي عن
أبيه قال : كان في وفد ثقف رجل مجذوم فأرسل
إليه النبي ﷺ إن قد بايعناك فلرجع .^(٢)

وروى أبو نعيم من حديث ابن أبي أوفى أن
رسوله الله ﷺ قال : « كلم المجذوم وبينك وبينه
قيد رمح أورعين »^(٣)

وروى أبو داود عن جابر أن رسول الله ﷺ
أخذ بيد مجذوم فأدخله معه في القفصة ثم قال :
« كل باسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله »^(٤)

(١) حديث . « فر من المجذوم كما فر من الأسد » . أخرجه
البخاري (الفتح - ١٥٨/١٠ - ط السلفية) من حديث نفي
حرمة

(٢) حديث . « بايعناك فلرجع » . أخرجه مسلم
(١٧٥٢/١ - ط الخليلي) من حديث عمرو بن الشريد
التميمي .

(٣) حديث . « كلم المجذوم وبينك وبينه قدر رمح أورعين »
قال ابن حجر في الفتح (١٠٥٩/١٠ - ط السلفية) : أخرجه
أبو نعيم في الطب بسند وده . وصوحن حديث عبادة بن
قبي نوف

(٤) حديث . « كل باسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله » . أخرجه
الترمذي (٢٦٦/١ - ط الخليلي) من حديث جابر بن
عبادة . وقد : « هذا حديث عربي » وأعله ابن الطوري
في العمال (٨٩٩/٢) - ط دار الكتب العلمية - برواية الفضل
ابن فضالة . وقال ابن عدي في الكافي (١/٦ - ٢١٠ - ط دار
المعاصر) : « لم أر له أنكر من هذا »

إماعة المجذوم :

٨ - ذهب اختصه إلى ذراعة الصلاة خلف

المجذوم^(١٧).

وأجاز المالكية إماعة من قام به ذاء المجذوم ،

ولا أن يشهد جدانه بحيث يضر بالناس فينحى

وجوب عن الإمامة وكذا عن الخليفة ، فإن أبى

أنجر على النحوي^(١٨).

هذا وإن تجدد في المسألة نصا صريحاً عند

الشافعية والحنابلة إلا أنهم يقولون بمنع المجذوم

بناذى به من حضور مسجد وجماعة^(١٩).

مصانعة المجذوم

٩ - نكره مصانعة وتقبيل ومعانقة من به ذاء

لجذام.

بهذا قال الشافعية^(٢٠).



الأمراض في العادة انتقال الداء من المريض إلى
الصحيح بكثرة المحافظة.

٥ - إن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا يعدى

بطبعه ، فبما كانت الحاشية تعتقده أن

الأمراض تعدى بطبعها من غير إضافة إلى الله

تعالى ، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم بذلك ، وأكل

مع المجذوم ليبين لهم أن الله هو الذي يمرض

ويشفى ، وبما هم عن التورثه ليبين لهم أن هذا

من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تنفسي

إلى مبياتها ، ففي مبيات الأسباب ، وفي

فعله إشارة إلى أنها لا تستغل ، بل الله هو الذي

إن شاء سلبها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن شاء

أبقها فاثرت . وعلى هذا جرى أكثر الشافعية .

ويحتمل أيضاً أن يكون أكله مع المجذوم أنه

كان به أمر يسير لا يعدى مثله في العادة ، إذ

ليس للجذمي كلهم سوء ولا تحصل العدوى

من جميعهم .

٥ - العمل بنفي العدوى أصلاً ورأساً وحمل

لأمر الشجاية على حسب الملة ، وسد الذريعة

أشلاً يحدث للمحاط شيء من ذلك فيظن أنه

سبب المحافظة فثبت العدوى التي نفاها

فشارع^(٢١).

(١٧) الشرح نصيب ١/١١٥ ، ومندسوقي ١٣٣/١ ط دار

العلم

(٢٠) حاشية المنبر والى من تحفة المحتاج ٢/٢٧٦ ط دار صادر ،

ومطابق أولي الس ١/١٩٩

(٢١) المنبري وصغيره ٢/٢١٣ ، وأسنو المطالب ١/١١٣

(١) نسخ الباري ١٥٨/١٠ ، ١٦١ ، والمجموع محمد الخزازي

٢١٧/٢١ ، وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٨/١٩٩ ،

ولأبي على صحيح مسلم ١٨/٦ ، ١٩ ،

(٢) حاشية الطعطرزي على مرآة العلاج ص ١٦٦ ط دار

الإيمان ، وحاشية ابن عسرين ٣٤٩/١

احد ستة، وعاد المالكية هو ما كان ابن خمس
سنين ووطن في السادسة^(١١)

ب - الجذع من البحر :

٣ - يرى الحنفية - والشافعية في المشهور من
المنحجب وهو قول عند المالكية والحنابلة . أن
الجذع من البحر هو ما استكمل سنة ووطن في
الثاني

وفي قول للمالكية : الجذع ما كان له سنتان .
والشافعية قول آخر - وهو أن الجذع من البحر
ماله سنة أشهر^(١٢)

ج - الجذع من الضأن والمهر :

٤ - اختلفت أقوال الفقهاء في المراء بالجذع من
الضأن ، فصاحب الفخاية من الحنفية - يروى بأن
احد دع من الضأن ماله سنة أشهر ، وفي شرح
المفتي وهو قول أكثر الحنفية : الجذع ما أثر عليه
أكثر الخوكة ، ثم اختلفوا في تفسير الأكثر :

ففي المحيط : عادحل في الشهر الثامن
وفي الحرابة : مائى عاية سنة أشهر ويسمى

جدع

التعريف :

١ - الجذع يفتحون . هو من بهيمة الأنعام ما قبل
الثني . قال في القاموس : الجذع اسم له في زمن
وليس بين سنت أو تسقط ، واجمع جذعان
وجذاع ، والأنثى جذعة ، والجمع جذعات .
وأجذع ولد الشاة أي صار في السنة الثامنة .
وأجذع ولد البقرة وذئ الخافر صار في السنة
الثالثة ، وجذع ولد الباقية أي صار في السنة
الخامسة .

والجذعمة : بمعنى الصغير ، ومنه قول علي
رضي الله عنه : أسلم والله أبوبكر وأنا
جذعمة وأصله جذعة ، والميم زائدة^(١٣)

وأساء في الشرع ما حلت أقوال الفقهاء
في الجذع على النحو التالي :

أ - الجذع من الإبل :

٢ - الجذع من الإبل عند الحنفية والشافعية ،
والحنابلة هو ما أكمل أربع سنين ، ودحل في

(١) عمار الصحاح مادة : جذع

(١١) ابن عابدين ٢٠٤/٥ ، والاحتفال لعنطين المختار ١٠٦/١ ،
والفرانجين الفقهية ١٩٣ ، وروضة الطائين ١٥٢/٢ ،
وكشاف النافع ١٨٥/٢ ، والمغني ٦٩٣/٨
(١٢) ابن عابدين ٢٠٤/٥ ، والأختار لعنطين المختار ١٠٦/١ ،
والفرانجين الفقهية ١٩٣ ، وروضة الطائين ١٥٢/٢ ،
والمغني ٦٩٣/٨ ، وكشاف النافع ١٨٥/٢

وأما في الاصطلاح فاختلف الفقهاء في المراد به^(١) تبعاً لاختلاف أنواع الأنعام. وتفصيله في مصطلح: (نهي).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجزئ في الأضحية والهدى إلا الجذع من الضأن والثني من غيره، وإليه ذهب الليث وأبو عبيد، وأبو ثور وإسحاق.

وقال ابن عمر والزهرى: لا يجزئ الجذع من الضأن، لأنه لا يجزئ من غير الضأن، فلا يجزئ منته كالحمل.

وقال عطاء والأوزاعي: يجزئ الجذع من جميع الأجناس إلا المعز.

وفي وجهه عند الشافعية يجزئ الجذع من المعز وهو شاذ.^(٢)

٧ - وأما في الزكاة فاتفقوا على أنه يؤخذ من الإبل الجذعة في إحدى وستين إلى خمس وسبعين، ومن البقر الجذع أو الجذعة في ثلاثين

وذكر الزعفراني أنه ابن سبعة أشهر، وروي عنه ثمانية، أو تسعة، ومادونه حمل.^(٣)

وعند المالكية أن الجذع من الضأن والمعز هو ابن ستة أشهر، وقيل ثمانية، وقيل عشرة.^(٤) والأصح عند الشافعية وهو وجه المالكية أن الجذع ماحل في السنة الثانية.

وعند الشافعية وجهان آخران :

الوجه الأول: الجذعة ماحلة ستة أشهر.

والوجه الثاني: إذا بلغ الضأن ستة أشهر وهو من شابين فهو جذع، وإن كان من هرمين فلا يسمى جذعاً حتى يبلغ ثمانية أشهر.^(٥)

ويرى الحنابلة أن جذع من الضأن مائة ستة أشهر، ودحل في السابعة. وقال وكيع: الجذع من الضأن يكون ابن سبعة أو ستة أشهر.^(٦)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النسي :

ه - النسي في اللغة النسي يلقي ثيبه ويكون ذلك في الظلف (الغنم والبقر) والخنفر (الخيول والبغال والحمير) في السنة الثالثة، وفي الخلف (الإبل) في السنة السادسة.^(٧)

(١) ابن عابدين ٢٠٤/٥ - ١٩٠/٦. والاختيار لتبليغ المختار ١٠٨/١. والقوانين الفقهية ١٩٢/١. وروضة الطالبين ١٥٢/٣. والمغني ١٩٣/٨. مكتبة الرياض الحبيزة. وكتاب الفروع ١٨٥/٢.

(٢) ابن عابدين ٢٠٤/٥ - ١٩٠/٦. والاختيار ١٠٨/١. وروضة الطالبين ١٥٣/٢.

(٣) التلخيص للغة ١٩٣/٨.

(٤) المغني ١٩٣/٨.

(٥) مختار الصحاح مادة: (نهي).

(٦) مختار الصحاح مادة: (نهي).

(٧) مختار الصحاح مادة: (نهي).

إلى سبع وثلاثين. واختلفوا في الغنم فبرى
الأنثى والحائض، وهو رواية عن أبي حنيفة أنه
يجزى، الجذع من الضأن ولا يجزى، من المعز إلا
الأنثى.

وذهب الحنفية في الصحيح إلى أنه لا يجزى،
الجذع في زكاة الشياه.

وعند المالكية يجزى، سواء أكل من الضأن
أم من المعز. (١)

وتفصيل ذلك في أبواب: (الزكاة،
والأضحية، والمهدي).



جراح

التعريف:

١ - الجرح لغة، جمع جرح وهو من أخرج -
بفتح الجيم - وفعله من باب نفع، يقال جرحه
يجرحه جرحاً إذا أفرقه بالسلاح.

والجرح - بضم الجيم - الأسم، والجمع
جروح، وجراح، وجاء جمع على أجراح،
والجراحة اسم الفعالية أو الطعنة، ويقال امرأة
جريح وزجل جريح، والأمتجراح: النقصان
والعيب والفساد يقال استجرحت الأحاديث
أي فسدت وجرح رؤسها، ويقال جرحه بلسان
جرحاً عابه وتقصصه، ومنه جرح الشاهد إذا
ضمن فيه ورد قوله وأظهر فيه ما ترويه شهادته. (٢)
ولا يخرج استعمال الفقهاء للجراح عن
معناها اللغوي.

ويطلق بعض الفقهاء لحظ الجراح على
أبواب الحائضات تغليظاً لأنها أكثر ضرواً للزهورق،
واستعمل بعضهم لفظ الجراحات، لأنها أهم من
الجراح، فهي تشمل القتل بالسم، أو بالقتل،

(١) لسان العرب، والمصباح المبرم: (جرح).

(٢) الاختيار لمبطل المختار ١/ ١٠٨، وسواحب الجلس
٢٢٢/ ٢، والفتاوى لفقهاء ١٩٢/ ١٩٢، وروضة
للمسالكين ١٥٢/ ١٥٢، ١٥٣، والمغني ٥٥٥/ ٢،
١٠٥، ٥٧٨.

والرأس، أما سائر البدن فالغالب فيه أن يفتل
ملا يظهر فيه الشين. (١)

أو يالحق أو يغير ذلك من مسائل القتل غير
الجراح. (٢)

وقال ابن عرفة - من المالكية - في بيان منعت
الجناية في غير النفس : « إن أوتيت بعض الجسم
فقط ع ، وإلا فإن لزلت تصد . إن عظم لم يرس
تكسر ، وإلا فإن أثرت في الجسم فجرح ، وإلا
فإتلاف متعة . » (٣)

ب - القصد :

٣ - القصد شق العرق وقطعه ، يقال قصده
يقصده قصدا وقصادا فهو مقصود وقصيد .
وقصد الناقة عند العرب في الجاهلية شق عرقها
ليستخرج دم العرق فيشربه ، وسمي
« المقصيدة » .

والقصد أخص من الجراح ، لأن القصد
يكون في العرق فقط ، أما الجراح فتكون في
العرق وغيره . (٤)

الحكم التكليفي :

١ - يحرم إحداث جرح في معصوم الدم أو ماله ،
وصيد الحرم وصيد البر عمومًا بالنسبة للمحرم

الأنفاظ ذات الصلة :

أ - الشجاج :

٢ - الشجاج جمع شجة ، وهي الجرح يكون في
الوجه والرأس في الأصل ، ولا يكون في غيرها
من الجسم ، ثم استعمل في غيرها من
الأعضاء . (٥)

واصطلاحًا . يستعمل بعض الفقهاء لفظ
« الشجاج » في جراح الوجه والرأس ، وأطلق لفظ
« جراح » على ما كان في غير الوجه والرأس .

ومنهم من استعمل الشجاج والجراح
استعمالًا واحدًا ، في الجراح في جميع الجسم .

ومن فرق في استعمال اللفظ اعتمد على
اللغة لما ثبت من مقابلة العرب في الاستعمال
بينها ، كما اعتمد على المعنى . فإن الأثر المترتب
على شجاج الوجه والرأس يختلف عن أثر
الجراح في سائر البدن .

وذلك لبقاء أثر الشجاج غالبًا فيلحق
المشجوج الشين بخلاف سائر البدن ، لأن
الشين لا يلحق غالبًا إلا فيما يظهر كالوجه

(١) بدائع الصلتع ٢٩٩/٨ ط - الأولى - الجليلية مصر ،
والبحر شرايق ٣٨١/٨ ط - الأولى - القالية - مصر .
ومكتف الملتاع ٤٦/٦ ط - الرياض مكتبة مصر .

(٢) الشرح الصغير ٢٤/٢٦

(٣) سائر العرب مادة : (قصده) .

(٤) بهية الحاج ٧/٢٢٢

(٥) سائر العرب مادة : (شجاج) .

المحيط بالجرح، ففرضه التيمم سواء أكان الصحيح هو الأكثر أو الأقل، كما لو عمت الجراحة جميع جسده وتعمد الغسل ففرضه التيمم.

وإن تكلف الجريح وغسل الجرح أو غسله مع الصحيح الضار غسله أجزأ، لإتباعه بالأصل، وإن تعذر وشق من الجرح بالماء، والجراحة واقعة في أعضاء تيممه تركها بلا غسل ولا مسح، لعدم مسها وتوضؤ وضوء ناقصاً، بأن يغسل أو يمسح ما عداها من أعضاء السوضوء، وإن كانت الجراح في غير أعضاء التيمم ففي المسألة أربعة أقوال:

أولها: يتيمم لثاني بطهارة ترابية كاملة. بخلاف ما لو توضأ كانت طهارته ناقصة لعدم إمكانه غسل الجرح.

ثانيها: يغسل ما صح وسقط عمل الجراح لأن التيمم إنشائي يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله.

ثالثها: يتيمم إن كانت الجراحة أكثر من الصحيح لأن الأقل تابع للأكثر.

رابعها: يجمع بين الغسل والتيمم فيغسل الصحيح ويتيمم للجريح، ويقدم الغسل^(١). وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن الجريح المحدث إذا أراد الوضوء أو الغسل، وخاف من

بغير حق كالدفع عن النفس وترتب على الجراح أحكام تختلف باختلاف مواضعها.

تظهر الجرح:

٥ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن الواجب في حق الجريح الذي يتضرر من غسل جراحته، أن يمسح على عين الجراحة إذا كان المسح عليها لا يضره، وإلا وجب عليه أن يمسح على الجيرة. وخوف الضرر المجزئ للمسح هو الخوف المجزئ للتيمم^(٢) على تفصيل ينظر في: (جيرة).

وفي الطهارة من الجنابة عند الحنفية لو كان أكثر البدن أو نصفه جريحاً فالواجب في حقه التيمم، والكثرة تعتبر بعدد الأعضاء، وإن كان أكثره صحيحاً غسل الصحيح ومسح الجريح، وإن ضربه المسح تركه. ولا يجمع بين الغسل والتيمم إلا لا نظير له في الشرع لأنه جمع بين البدل والبدل^(٣).

وفصل المالكية في حال الجرح، فله عندهم حالتان:

الأولى: أن لا يتضرر من غسل الجزء الصحيح المحيط بالجرح، فالواجب في حقه مسح الجرح وجوبا إذا خاف الهلاك أو شدة الضرر، وجوازا إن خاف شدة الألم.

والثانية: أن يتضرر من غسل الصحيح

(١) مقرر الصغير ٢٠٢/١، وحاشية الدرر ١٦٦/١ -

(٢) حاشية الطحطاوي ص ٧٢، وحاشية الدرر ١٦٦/١ -

(٣) حاشية الطحطاوي ص ٦٩ -

نوى رفع الحدث والنجاسة^(١).
وللتفصيل بنظر مصطلح: (طهارة، وتيمم، وجيرة، ووضوء).

غسل الميت المبرح :

٦ - ذهب المالكية والحنابلة إلى أن الميت المحروح، والمجدور، وإذا فروح، ومن تشم تحت الهدم وشبههم، إن أمكن تخصيله غسل، وإلا صب عليه الماء من غير ذلك. فإن زاد أمره على ذلك أو خشي من صب الماء تركه^(٢) أو نفضه فإنه ييمم^(٣).

وذهب الشافعية إلى أنه ينتقل إلى التيمم عند تعذر الغسل لحرف تهرئه. لأن التطهير لا يتعلق بإزالة نجاسة فوجب الانتقال فيه عند الحجز عن الماء إلى التيمم كفضل الجأبة.

أما لو كان به فروح وحيف من غسله إصرار البلى إليه بعد التعذر وجب غسله لأن الجميع صارون إلى البلى^(٤).

ولم يوقف على قول للحنفية في هذه المسألة. وللتفصيل بنظر مصطلح: (غسل، وموت).

استعمال الماء الخوف المجزئ للتيمم، بأن كان يتصرف من غسل الجراحة أو مسحها، ثم غسل الصحيح والتيمم عن المبرح. وهو غير في غسل الخنابة، فإن شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن المبرح، وإن شاء تيمم ثم غسل إذا لا ترتيب في طهارته.

أما في الوضوء فالترتيب واجب، فلا ينتقل من عضو إلى آخر حتى يكمل طهارته، فإذا كانت الجراحة في الوجه مثلا، وجب تكميل طهارة الوجه أولا، فإن شاء غسل صحيحه ثم تيمم عن جريحه، وإن شاء تيمم ثم غسل، فيخير بلا أولوية عند الحنابلة لأنه عضو واحد لا يراعى فيه الترتيب. والأولى عند الشافعية تقديم التيمم.

أما لو غسل صحيح وجهه ثم تيمم لجريحه وجرح يديه تيمما واحدا لم يجزئه، لأنه يؤدي إلى سقوط العرض عن جرح من الوجه واليدين في حالة واحدة فيقوت الترتيب.

وتنص الحنابلة على أنه إذا أمكنه المسح بالماء على الجرح وجب مسحه، لأن الغسل مأمورية والمنسح بعضه، فوجب كمن عجز عن الركوع والسجود وقدر على الإيماء. فإن كان الجرح نجسا تيمم ولم يمسح، فإن كانت النجاسة معصوا عنها ألغيت وكانت نية رفع الحدث، وإذا

(١) المجموع ٢/ ٢٨٨، ٢٨٩، وكشاف الفتاوى ١/ ١٦٥.

١٦٦

(٢) نشف الجلد

(٣) المحرر على حليل ٢/ ١١٦، والشرح الصغير ١/ ٥٤٤.

٥٤٥، وكشاف الفتاوى ٢/ ٢٠٢.

(٤) المجموع ٥/ ١٧٨.

حكم جريح المركة :

٧ - الأصل أن الشهيد - وهو من مات في المركة بفعل الكفار - لا يقبل ، لما إذا جرح في المركة ورفع من المعرك حيا ، فاكل أو شرب أو نام أو تكلم أو طال بقائه عرفا أو ندوى ، أو ارتقى بمراقبي الحياة ، ثم مات بعد ذلك ، فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو مقابل الأظهر عند الشافعية) إلى أنه يقبل ويصلى عليه ، ولا تسقط عنه الشهادة بل هو شهيد عند الله تعالى . وليلهم على ذلك تغيبه ﷺ سعد بن معاذ^(١) ولأن الارتفاق لا يكون إلا من ذي حياة منقورة ، والأصل وجوب أفضل والصلاة . ولأن بالارتفاق خف أثر الظلم فلم يكن في معنى شهيد المركة الذي يموت في أرضها .

وذهب الشافعية إلى أن من مات بعد انقضاء القتال بجراحة يقطع بموته منها ، وفي حياة مستقرة فغير شهيد في الأظهر^(٢) ولم في

غيره تفصيل ينظر في مصطلح شهيد .

وللتفصيل ينظر مصطلح : (شهيد ، حائز ، غسل ، ارتثاق) .

حكم الجروح الواقعة على الرأس والوجه وسائر البدن :

٨ - اتفق الفقهاء على وجوب انفصاف في الجراح الواقعة على الرأس والوجه من حيث الجملة وعلى خلاف في التفصيل .

والأصل فيه قوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن واللسن باللسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾^(١) وقوله ﷺ في حديث أنس في قصة عتبة الربيع لما كسرت نية جدية وطلبوا العفو فأبوا ، ومرضوا الأرض فأبوا ، فقال النبي ﷺ : كتاب الله القصاص .^(٢)

وقسم الفقهاء أنواع الجروح حسب موقعها ودرجتها وأثرها إلى أقسام ، فالذي يقع في الرأس والوجه فيسمى شجاعا ،^(٣) وينظر

(١) حديث : تفصيل النبي ﷺ لسعد بن معاذ ، أنوره صاحب كتاب فتاوى ١٠٠/١ ونسبته حتى جازاه عنه على على سنده كتاب أخرجه أحمد في مسنده ٣٩٠/٣ - ط الشيباني ، ولم يرد عنه أنه حدث في أي مصدر من مصادر الحديث التي اطلعت عليها

(٢) فتح المفسر ١٠٨/٦ ، والمحرشي على خليل ١٢١/٩ ، والجهنوم ٢٦/٥ ، ونهاية المحتاج ١٢١/٩ ، وكشاف فتاوى ١٠٠/١

(١) سورة المائدة ٤٥

(٢) حديث : «كتاب الله القصاص» أخرجه البخاري (فتح ١٧٧/٨ - ط فلسطين) من حديث أنس بن مالك

(٣) البداية ١٥٣/١ ، والسنن ٢٥١/١ ، والشرح لمصنف ٣٥٠/١ ، وروضة المصابين ١٧٩/٩ ، وكشاف الفتاوى ٥٤٨/٥

تفصيله في مصطلح (شجاج).

٩- وأما الجراح في مائر البدن، فالماكية والشافعية والخنابلة على أنه يقتضى مما إذا أمكن استيفاءه، بأن تنتهي إلى حد كان تنتهي إلى عظم بشرط ألا تكسره، أو تنتهي إلى مفصل كالكوع والرفق والكعب.

والقاعدة عند الشافعية أن ما لا فصاص فيه من الجراح إذا كان على الرأس والوجه لا فصاص فيه إذا كان في سائر البدن.^(١)

وهذه الحنفية إلى أنه لا فصاص في جرح سائر بدن لأنه لا يمكن استيفاء انفصاص فيها على وجه المبالغة. بل تجب فيها حكومة عدل بشرط أن تيرا ويسق لها أثر، أما إذا لم يبق لها أثر فلا شيء فيها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه.^(٢)

١٠- فإذا صار الأمر إلى التذية لعدم وجوب لفصاص، أولعقوا إلى الذية، وكانت الجروح ثمانية أوتى مقدار ثمرعنا، فدية الموصحة خمسة بعة، والمائة عشرة، والمائة خمسة عشر، وفي المأمومة ثلث الذية، وفي الجائفة ثلث الذية.^(٣)

(١) الشرح المصير ١/٣٤٠، وحيد المحتاج ١/٣٦٩.

وكتشاف الفاع ٥٥٨/١٥، وشرح منى لإرواب ٦/١٣.

(٢) بدائع الصنائع ٧/٣٢٠.

(٣) البحر الرائق ٨/٣٨١، ومعني المحتاج ١/٥٨١، وكتشاف

الفاعل ٦/٥٣، ٥٤، والشرح الصغير ١/٤٨٢، ٤٨٣.

جرح حيوان تعذر ذبحه :

١١- إذا جرح الصائد حيوانا مأكولا، تعذر ذبحه بأية عمدة، أو بإرسال جارحه، كالكلب، ونحوه، ومات في الحال، قبل التمكن من ذبحه حل أكله، لحبر: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس لظفر، وليس»^(١) وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(٢)

والشافعية بل في مصطلح: (صيد) أو مصطلح: (جارحه).

جرح الصيد :

١٢- لا يجوز التعرض لصيد الحرم المكي لحرم، ولا لحلال، لعونه يتلو يوم فتح مكة. وإن هذا البلد حرمه الله لأعضه شوكة ولا ينهر صيده^(٣)، كي لا يجوز لحرم أن يتعرض لصيد مري وحشي مطلقا لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم»^(٤) فإذا جرح صيد الحرم، أو جرح غرم صيد مريا، فإن أزمه

(١) حديث: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل، ليس لظفر وليس» أخرجه البخاري (الفتح ٩/٦٧٢، ٥، المسلسلة)، ومسلم (١٥٥٨/٣) ط الحلي، من حديث رابع بن حديج وظلف بن مسلم.

(٢) روض الطالب ١/٥١٣، ٥١٩، وكتشاف الفاع ١/٤٣٩.

(٣) حديث: «إن هذا البلد حرمه الله، لأعضه شوكة.

ولا ينهر صيده» أخرجه البخاري (الفتح ٩/٤٤٩، ٥.

الشافعية) من حديث عبد بن عباس.

(٤) سورة المائدة ٩٥.

لزم جميع قيمته، لأن الإزمان كالإتلاف. ولا
لزمه قيمة ما غضر من قيمة مثله.
والتمصيل في مصطلح: (صيد، ونحرم).

جرب

تملك الصيد بالجرح:

١٣ - يملك الصيد بالجرح إذا أبض به عدوه
وطيراته إن كان الصيد مما يمنع بهاء. ويكتفي في
الجرح بإبطال شدة عدوه بحيث يسهل خاله.
وإن جرحه إنسان فإن تعاقب جرحها فهو من
أزمته لو ذفقه (أجهز عليه) وإن ألقته لأول،
وقته. شئ فهو لأول، وضمن الثاني لأول
قيمت، لأنه بالرمي أتلّف صيداً مملوكاً.
وإن جرحاً معاً فقتلاه كان الصيد حلالاً.
ومثلكاه^(١).
والتمصيل في مصطلح: (صيد).

التعريف:

١ - الجرب في اللغة بشر يعطو ثبداً إنسان
والحيوانات تأكل منه الجلد، وربما حصل معه
هزال إذا كثر.
ومن إطلاقه أيضاً: العيب والقيصة،
يقال به جرب: أي: عيب وقيصة^(٢).
ولا يخرج استعمال الثقب، فكلمة الجرب عن
معنى الثغري.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

٢ - متى انفهاء على أن الجرب إذا كان كثيراً
بأن وصل إلى اللحم فإنه يمنع الإجزاء في
الاضحية، لأنه يفسد اللحم ويعتبر نقصاً. لأن
للحم هو المقصود في الأضحية

واختلفوا عما إذا كان قليلاً بأن كان في الجند
ولا يؤسر في اللحم، فذهب الخنيفة والمالكية،
والحنابلة، وهو وجه عند الشافعية احتاره إمام

جراد

انظر: أظفحة.

(١) بخار الصالح، ومن الثمينة. (رسالة العرب المحط مائة
حرب)

(٢) أثنى المطالب ٤٥٨/١، وفتح القدير ١٢٢/٩ ط إحياء
المرات يروى، وكشف المغنى ٢١٥/٩

ومنها اعتباره عيباً في الثواب الميعة لو كان قليلاً^(١) وينظر تفصيله في باب الخيار عند الكلام عن خيار العيب.

ومنها اعتباره عيباً في أي من الزوجين، وينظر في مصطلح: (عيب) ولا تكح).

لحرين، والغزالي، إلى أنه لا يمنع الإجزاء في الأضحية.

وذهب الشافعية في جحره وهو الصحيح عندهم إلى أن الجرب قليله وكثيره يمنع الإجزاء في الأضحية^(٢).

وحكم المهدي في السلامة من الجرب وماتوا العيوب حكم الأضحية^(٣).

ويرتب الفقهاء على الجرب أحكاماً أخرى منها حواز ليس الحرير للمصاب به^(٤) لأنه **مَجْرَبٌ** أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزيبر في لبسه لحكمة كانت بهما^(٥) متفق عليه.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (حرير).

جرباء

انظر: جرب.

(١) ابن عابدين ٢٠٥/٥ ط دار إحياء التراث العربي، ولاختصار لتلخيص المختار ١٨/٥ ط دار المعرفة، والقوانين الفقهية ١٩٣ ط الدار المصرية للكتاب، وسوابح الجليل ٢٩١/٣ ط دار الفكر، وروضة الطالبين ١٩١/٣ ط المكتب الإسلامي، وحاشية الجليل ٢٥٢/٥ ط دار إحياء التراث العربي، والفني ٢٩١/٥ ط مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) الاختيار لتعليل افتخار ١٧٦/١، وابن عابدين ٢٤٩/٢، والقوانين الفقهية ١٤٤، وسوابح الجليل ٢٤٢/٢، والفني ٥٥٣/٣، ٥٥٤.

(٣) ابن عابدين ٢٢٦/٥، والأشبه والتضايف لابن نجيم ١١٠ ط دار الفياضة المجلدة، ومباني المحتاج ٣٧٧/٢، والمقرر في الفوائد الموكدة.

(٤) حديث: **مَنْ لَبَسَ أَجْرَبًا** أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزيبر في لبسه حكمة كانت بهما أخرجه البخاري في صحيحه ١٦٣٦/٧٤، ومسلم ١٦٣٦/٧٤ ط ١٩٥٠ ط السليفة، وعبد الجليل ١ من حديث أبي رهم لله من

جرح

انظر: جراح، تركية، شهادة.



(١) حاشية الجليل ١٣١/٣، والفني ١٩٥/٤.

طاهرة عندهم، فنبت طهارة الجرة بالأولى .
والقول بطهارة أروث ما يؤكل لحمه وجرته
وحده للثبوتية أيضا اختاره الروابي وثبوته
الأصغر في أحد مؤلفيه وبه قال عطاء،
والتنمى، والنوري^(١) .
وتفصيل ذلك في مصطلحي : (نحاسة،
وطهارة).



جرة

التعريف :

١ - جرة بالكسر ما تخرجه الإبل ونحوها من
ذوات الحف والظلف من كروشها فجرة
معدة^(٢) .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك^(٣) .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - اختلف الفقهاء في حكم جرة الخمران هل
هي طاهرة أم نجسة؟
فذهب الحنفية ما عدا زفر، والشافعية في
المذهب، إلى أنها نجسة كروثه، لأنه واره
جوفه، كالماء إذا وصل إلى جوفه، فحكمه
حكم بوله، فكذا الجرة بكون حكمها حكم
الروث.

وأما المالكية والحنابلة، وروى عن الحنفية فلا
ينأى ذلك عندهم لأن أرواث مباح الأكل

(١) ابن عثيمين ١/ ٢٢٢ . وبدائع الصالح ١/ ٨٠ - ٨١ ط
دار الكتب العربي . والاختيار لتفصيل اعتبار ١/ ٢٢٢ ،
٣٣ ، والأشياء والنظر لاس نجيم ٢/ ٢٠٢ ، وهو اعقب عليه
١/ ٩١ ، ٩٥ ط دار الفكر ، والقوانين لنعمة ٢٨٠ ، وانمي
١/ ٨٨ ط مكتبة الرياض

(٢) (١) ناس العروس ونسباج لغير عاتق (خرق)
(٣) ابن عثيمين ١/ ٢٢٢ ط دار إحياء التراث العربي ،
والاختيار ١/ ٣٣ ط دار المعرفة ، وبهية المحتج ١/ ٢١ ط
مصطفى الباني

ب - الجورب ، واللفافة :

٣ - الجورب ما يلبس في الرجل تحت الجذء من
عبر الجذء . واللفافة كذلك مما يلبس بمخيط .^(١)

فالفريق بين الحف والجرموق والجورب : أن
الحف لا يكون إلا من جلد وسحوة ، والجرموق
يكون من جلد وغيره ، والجورب لا يكون من
جلد

الحكم الإجمالي وموطن البحث :

٤ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن الجرموق
إذا لبس واحدتهما يمتنع تخفيف ثيوز المسح عليهما ،
واحتلفوا فيما إذا لبس فوق الخنزير :

فذهب الحنيفة والحنابلة وهو المذهب لدى
المالكية ومثالب الأظهر عند الشافعية ، إلى أنه
يجوز المسح على الجرموق .^(٢) ما روي عن الأئمة
أن رسول الله ﷺ كان يخرج بنفسه حاجب
فأبى بناء فيتوضأ ويسح على عمامته
وموقيه .^(٣) ولأن الجرموق يشترك الحف في
إمكان قطع السريره ، يشترك في جواز المسح
عليه ، وهذا يشترك في حالة الأئمة .
وبنفسا الجرموق فوق الحف بمنزلة حنف ذي

جرموق

التعريف :

١ - الجرموق بضم الجيم والهم فارسي معرب
وهو شيء يلبس فوق الحف تشبة الرد ، أو
حفظه من الطين وغيره ، ويكون من الجلد
غالباً ، ويقال له الموق أيضاً ، والجمع
جراميق .^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء هو خف فوق خف
وإن لم يكن واحداً . وقد سمره مالك : بأنه
جورب مجلد من تحت ومن فوقه .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحف :

٢ - الحف ما يلبس في الرجل من جلد رقيق
وجده أخفاف . وأمرأه في باب النظارة : هو
البستر لكثيرين فأكثر من جلد وسحوة .^(٣)

(١) فخر الصحاح والمصباح غير مادة . (جرم)

(٢) ابن حنبلين ١٢٩/١ ، وسوء الطليل ٣١٨/١ ،

وروضة الطالبين ١٢٧/١ ، وسهيلة الخصال ٢٥٥/١ .

والشفاوي ١٠٠/١ . وكشاف القناع ١١١/١

(٣) فخر الصحاح مادة (خفف) ، راس هاندين ١٧١/١ ط

دار إحياء التراث العربي

(١) لسان العرب

(٢) حديث لائل : أن رسول الله ﷺ كان يخرج ... أخرجه

أبو داود ١٠٦/١ ، ١٠٧/١ - تحف عرت عبد الله ،

والحاكم ١٧٠/١ ط ٥ ليرة المصاحف العثمانية ، ومصحفه

ووافقه نعمي

طامعاً ولا يجوز، فكذلك ذلك، لأن شدة اليرد
قد تخرج إلى لعمري. وفي مزمع عند كل وصو،
مشقة.

وفان، بالك في رواية: إنه لا مسح على
المزمون أصلاً، وهو الأظهر عند الشافعية فيها
بأن السهمين فوق الخفين،^{١١}

وفي شرط جواز المسح على المزمون
خلاف وتمثيل بطريق مسطوع (مسح)
ومسطوح (المسح على الخفين).

جريمة

انظر جناية.

التعريف:
١. الجرم في اللغة: انقطع، يقال جرمت
الشيء جرمًا من باب ضرب. قطعه، وجرمت
الحرف في الإعراب قطعه عن الحركة وأبكنه،
وأعمل ذلك جرمًا أي حنًا لا رخصة فيه، وهو
تأني يقال قولًا واحدًا، وحكم جزم، وقضا، حم
أي لا ينقص ولا يزد، وجرمت النحل سرته،
وجرم لبيبي مصاعفًا فاطمة لا رجعة لها^{١٢}

وفي الاصطلاح لا يخرج معناه عن المعنى
النحوي

وعند الأصوليين هو: الإقصاء، المزم في
خطاب أنه المعلق بأفعال المكلفين، فقد عرفوا
الحكم بأنه: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال
المكلفين بالإقتضاء والإقتضاء الخطاب،
بما لا يؤول اقتضاء الوجود، وإقتضاء النقص،
وقالوا: إن كان الخطاب جازمًا فإن كان صلب
الحكم فهو الإيجاب

١١: الترمذ في اللغة ولسان العرب، وناج العروبي وصلاح
الترمذ (جرم)

١٢: ابن عابدين ١٧٩/١، وروائع الصالح ١٠٠/١، والمواهب
٣٦٤/١، ٣٦٩، وعناية القاسمي ١١١/١، وروضة
الطلاب ١٢٧/١، ورواية المحتاج ١٠١/١، ٢٠٦، وكشاف
الفتح ١١١/١

جزم

جاء التعليق :

٤ - التعليق مصدر علق بالتشديد تعليفا .
يقال : علق الشئ ، على غيره أي : جعلته
معلقا عليه ، يوجد بوجوده ، ويتقدم بعده ،
وهو مقابل الجزم ، لأن الجزم قطع في الحال ،
والتعليق مؤخر إلى وجود المعلق عليه أو عدم
وجوده .

و - التردد :

٥ - التردد هو : مصدر تردد في الأمر ترددا أي لم
يجزم به ولم يفعل .^(١)

الحكم التكليفي :

يختلف حكم الجزم باختلاف مواضعه على
التفصيل الآتي :

٦ - اتفق الفقهاء على أنه يجب الجزم بالنية ،
لأنها شرط لانعقاد العبادات لقوله عليه الصلاة
والسلام : «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) والنية هي :
الإرادة الجازمة المقاطعة . ونسبت مطلق إرادة ،
فيحل بها كل ماينافي الجزم ، من تردد أو تعليق ،
فإذا علق نية العبادة بالمشيئة ، فإن قصد التعليق
أو أطلق بطلت لمساهة ذلك لجزم النية . أما إذا
قصد تركها ، فلا تبطل . ويصر التعليق بخير
المشيئة مطلقا كحصول شيء ، وإن لم يكن

أو طلب الترك فهو التحريم . وإن كان غير
جازم . فإن ترجح جانب الوجود فهو الندب ،
وإن ترجح جانب الترك فهو الكراهة .
ومقابلته : التحجير .

وهو التسمية بين جانبي الفعل والترك من
غير ترجيح لأحدهما ، والثابت به الإباحة .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - العزم والقصد والنية .

٢ - العزم هو القصد المؤكد يقال : عزمتم على
كذا عزمنا وعزمنا وعزيمة إذا أردت فعله ،
وصست عليه .^(٤)

وفي الاصطلاح قال ابن عابدين : العزم
اسم للإرادة المتقدمة على الفعل ، فإذا اقترن
بالفعل فهو القصد . وإن اقترن به مع دونه
تحت التوري عليه فهو النية .^(٥)

ب - الهم :

٣ - الهم هو أول الجزم على الفعل إذا أردته ولم
تفعله .

وهو عقد القلب على فعل شيء ، خير أو شر
قبل أن يفعل .^(٦)

(١) لؤلؤة الضحوي ص ٦ ، وشرح المبدئي ص ٣٢ / ١

(٢) مختار الصحاح والتمهيدات للبرجاني ص ١٤٤ . (مزمع)

(٣) التمهيدات للبرجاني ص ١٩١ ، وحاشية ابن عابدين
٧٢ / ١

(٤) تمهيدات البرجاني ص ٣٢٠ . والمصباح للبرجاني ص ١٤٤

(١) لسان العرب ، ومختار الصحاح مواد (علق ، وردد)

(٢) حديث «إنما الأعمال بالنيات ...»

أخرجه البخاري (الفتح ٩ / ١) ط السلفية ورسلم

(٣) ١٥١٥ ط الحلبي من حديث عمر بن الخطاب .

منوقعا، وكذا التردد في النية، فلونوى ليلة الثلاثين من شعبان: صوم غد إن كان من رمضان، لم يصح صومه وإن كان من رمضان، تكرر نلتية^(١).

والانفصال في مصطلح: (نية).

أما إذا حدث التردد في نية الخروج من العبادة في أثناء العبادة: فقد سم الشافعية العبادة إلى أقسام أربعة:

أ - الإسلام، والصلاة:

٧ - لونوى في الركعة الأولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية، أو علق الخروج بشيء يوجد في الصلاة قطعاً بطلت صلاته في الحال، لأنه مأسور بجزم النية في جميع صلاته وليس هذا بجائز. وكذا لو علق الخروج عن الإسلام بشيء، والعبادة بالله، فإنه يكفر.^(٢)

والمراد بالتردد: أن يظن أشك في أثناء العبادة ينقض جزم النية التي ابتدأ بها عبادته. أما ما يجري في الفكر فلا تبطل به الصلاة، وقد يقع ذلك في الإيمان بالله، فلا تأثير له، لحديث: وإن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به

(١) ابن عابدين ٢٧٧/١، وحاشية العمري ٩٤/١ - ٩٥/٢، وحاشية الخصاص ٤٣٧/١، والمغني ١٦٦/١، وقليوبي ١٤١/١، والجعل على شرح المنج ٣٣٣/١، والتهذيب ٢٩٦.

(٢) لميمسوح ٢٨١/٣ - ٢٨٣، والنهي ١٦٦/١، والأشبه والنظائر ص ١٠، وكشاف النجاشي ٢١٦/١.

أنفسها عالم تعمل به أو تكلمه.^(٣)

ب - الحج والعمرة:

٨ - إن نوى الخروج من الحج أو العمرة، أو نوى قطعها لم ينقطع بلا خلاف، لأنه لا يخرج منها بالإفساد، وهذا متفق عليه بين الفقهاء. والانفصال في: (إحرام ف/ ١٢٨).

ج - الصوم، والاعتكاف:

٩ - إذا جزم في أثناءه نية الخروج منها ففي بطلانها وجهان للشافعية، والأصح منها وهو الظاهر من مذهب الحنابلة لا يبطلان، لأن الواقع يستحيل رفعه. والانفصال في الوطن الأصلي فيها.

وذهب المالكية إلى أن الصلاة والصوم والاعتكاف إن كان رفض النية في أثناءه بطلت العبادة قطعاً، وعليه القضاء والكفارة في الصوم. وإن كان الرفض بعد تمام العبادة فأظهر القولين المرجحين وأقواهما أن العبادة لا ترتفع لأن الواقع يستحيل رفعه.

د - الوضوء:

١٠ - إن نوى قطعه في أثناءه لم يبطل ما مضى منه على أصح الوجهين للشافعية. أما عند الحنابلة فعليه الاستئناف إذ لم يصح ما فعله.

(١) حديث: وإن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها... أخرجه البخاري (المنج ١١١/١) - ط (اللبنة) - ومنه ١٦٦/١ - ط (المغني) من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري.

٢ - إذا ثبت أن عليه صلاة من الخمس ولم يذكرها صلى الخمس وصحت صلاته. ^(١)

١٦ - ومن صور التعليق في العبادات :
في الطهارة : إن شك في الحدث فتوى الوضوء إن كان عدك ولا فتجدد صح. ^(٢)

وفي الصلاة : شك في قصر إمامه فقال : إن قصر قصرت ، وإلا أتممت ، فإن قاصراً قصر .
وإذا كانت عليه فائسة ، وشك في أدائها فقال : أصلي عنها إن كانت وإلا غافلة ، فبات لها عليه أجزان .

وإذا اختلط مسلمون بكف أو أو شهداء ، بغيرهم صلى على كل واحد بنية الصلاة عليه إن كان مسلماً أو غير شهيد .

وفي الزكاة : إذا نوى زكاة ماله الغائب إن كان ياقباً ، وإلا ففي الحاضر ، فإن ياقباً أجزأه عنه . أو نال أجزأه عن الحاضر والتفصيل في مواطنها الأصلية .

وفي الحج . كأن يقول مر يد الإحرام : إن كان يد محرماً فقد أحرمت ، فإن كان زيد محرماً انعقد إحرامه .

وكذا لو أحرم يوم الثلاثاء من رمضان ، وهو شك فقال : إن كان من رمضان فإحرامه :

لكنه يحتاج إلى نية لما بقي ، وإن نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يطل على المذهب عند الشافعية كما لو نوى قطع الصلاة ، وانصوم ، والاعتكاف وأصح بعد الفراغ منها عند الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية فلا يشترطون النية في الوضوء .

وذهب المالكية إلى أن رفض نية الوضوء والفعل إن كان بعد الفراغ منها فلا يضر الرفض ولا يعتبر من التواضع .

وإن كان رفض النية في انتهائها فالراجح البطلان ونجس الإعادة .

والتيسم يطل بالرفض في الأثناء وبعده ، لأنه طهارة ضعيفة ، واستظهر بعضهم أنه كالوضوء. ^(٣) والتفصيل في بحث : (الوضوء) .
صور مستثناة من الشرائط الجزم في النية لأنعدام العبادة :

١١ - الأصل في العبادة : اشتراط جرم لنية وعدم التردد فيها ، أو لتعليق في شيء كما ذكرنا .

وقد استثنى الفقهاء من هذه القاعدة صوراً تنعقد العبادة فيها مع التردد في النية ، أو تعليقها ، وأورد الشافعية من صور التردد :

٩ - إذا شبه عليه ماء وماء ورد فتوضأ بكل مرة صح وضوؤه ، ويستغفر التردد في النية لفضرورة .

(١) الأشباه والتفاهات للسيوطي ص ٢٢ ، والمتور في القواعد ٢٩٢/٣

(٢) الأشباه والتفاهات للسيوطي ص ٤٢ ، قلوب ١٥١/٦

(٣) المجموع ٦٨٤/٣ ، والمغني ١٣٣/٦ ، والموسم ٩٥/٦ .

٩٩ - والشرح الصغير ١٥١/٦ - ط الحلي - ومع الجليل

٥٩/٦

عمرة، أو من شوال فحج، فكان شوالاً كان إحرامه صحيحاً. (١)

الجزم بالصيغة في العقود :

١٣ - يختلف الجزم بالصيغة في العقود باختلاف

العقد، وقد قسم الفقهاء العقود إلى مايلي :

أ- ما كان التأقيت ركناً فيه كالإجارة، والمساواة، والمدة، فلا يكون إلا مؤقّناً.

ب- ما ليس كذلك، ولا ينافيه التأقيت، كالقراض، يذكر فيه منه يمنع بعدها من الشراء، وكالاتن المفيد برهان، كالوكالة، ونحوها فلا يضره التأقيت.

ج- ما لا يفيل التأقيت بحال: كالنكاح، والبيع، والوقف، فيجب فيه الجزم بالصيغة وعدم تأقيتها. (٢)

والتفصيل في مواضعها.

وفي تعليق صيغ العقود بشرط تفصيل وخلاف بين الفقهاء يرجع فيه إلى مصطلح: (تعليق، وحقد).

جزيرة العرب

انظر: أرض العرب.

(١) المراجع السابقة، والحدود في الحدود ٣/ ٢٩٢

(٢) الأشبه والتفان للشمسي عن ٢٨٢

جزية

التعريف :

١ - قال الجوهري : الجزية ما يؤخذ من أهل الذمة، والجمع الجزى (بالكسر) مثل لحية ولحى. وهي عبارة عن المال الذي يعقد الفضة عليه للكتابي، وهي قلة من الجزاء كأنها جزت عن قلة، وقال ابن منظور: الجزية أيضاً خراج الأرض. (١) قال الله تعالى : ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. (٢)

وقال النووي : الجزية (بكسر الجيم) جمعها جزى (بالكس) أيضاً كقربة وقرب ونحوه، وهي مشتقة من الجزاء كأنها جزاء إسكاناً إياه في دارنا، وعصمتنا نعه وماله وعياله. وقيل : هي مشتقة من جزى يجزى إذا قضى. قال الله

(١) لسان العرب، والمصباح النور، والطلع حتى أوجب الفتح ص ١٤٠ ط للكتب الإسلامي، والسنن للبيهقي، وجمع البيان في تفسير القرآن ٧٧/ ٩٠ - دار المعرفة بيروت، ويزاد التفسير في علم التفسير ٤٢٠/ ٣ - للكتب الإسلامي بيروت

ط ١/ ١٩٩١

(٢) سورة التوبة / ٢٩

نعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١) أي لا تقضي.

وقال الخوارزمي : جزاءه في وس أهل الذمة جمع جزية وهو مغرب . كزيت ، وهو الخراج بالمعاصرة .^(٢)

وقد اختلفت وجهات نظر الفقهاء في تعريف الجزية اصطلاحاً تبعاً لاختلافهم في طبيعتها ، وفي حكم فرضها على المغلوبين الذين فتح مسلطهم عنهم (أي فهم لا صلحاً) .

١ - ففرضها الحنفية والمالكية باب : اسم لما يؤخذ من أهل الذمة وهو عام يشمل كل جزية سواء أكان موجبة الفهر والغلبة وفتح الأرض عنوة ، أو عقد الذمة الذي ينشأ بالراضي .

وعرفها الحنفية من الشافعية بأنها : « ما كان مأخوذاً بالترضي في إمكان إيتائهم في دارنا ، أو حق دوائهم وذراريهم وأموالهم ، أو لكتلتهم عن قتالهم ، وعرقها الحنابلة بأنها : « ما يؤخذ منهم على وجه الصغر كل عام بدلاً عن قتلهم وإقامتهم بدارنا » .

(١) سورة البقرة ١٩٠

(٢) تهذيب الأصول والفروع ٥١/٣ - دار الكتب العلمية بيروت ، وحاشية قسوي على شرح المصباح ٢٢٨/٧ - مطبعا جسي الهندي بالقاهرة ، والاق ٢٩٥/٩ - مكتبة الرياض الحديثة بالرياض

(٣) مفاتيح العلوم ص ٣٩ - ٤٠ نشر الطباعة الحديثة - مطبعة الشرق بالقاهرة ، روح المعاني ٧٨/١٠ - دار إحياء التراث العربي بيروت - مصدر عن الطبعة لثيرة

قال القليوبي : « تطلق - أي الجزية - على المال وعلى العقد وعليهما معاً »^(١)

هذا ويطلق العلماء على الجزية عدة مصطلحات وألفاظ منها :

١ - خراج الرأس :

٢ - قال السرخسي : « إذا جعل الإمام قوماً من الكفار أهل ذمة وضع الخراج على رؤوس الرجال ، وعلى الأرضين بقدر الاحتمال ، أما خراج الرؤوس فتأبث بالكتب والسنن : أم الكتاب فقولوه سبحانه ونعالى ، وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون »^(٢) وأما السنن فما روي أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجره .^(٣)

وقال ابن القيم في أحكام أهل الذمة :

(١) الفتاوى المندوبة ٢٤٤/٢ - دار إحياء التراث العربي بيروت ، وألغاب في شرح الكتاب ١٣/٤ - دار الحديث بيروت ، وحاشية نقاري ٧٤/١٥ - دار الفكر بيروت ، وجواهر الإنبه لشرح مختصر حلي ٢٦٦/١ - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وشرح منع الجليل ٧٥٩/١ - مكتبة المصباح لمبينا وحاشية الجبرمي على شرح المطيع ٢٦٨/٤ - المكتبة الإسلامية بتركيا ، كفاية الأخبار ١٣٣/٢ - دار المعرفة ببيروت ، المطيع في شرح المنع ٤٠٨/٣ - المكتبة الإسلامية ببيروت ، وحاشية القليوبي ٢٢٨/٤ - وكشاف القناع ١٦٧/٣ - مطبعة النصر الحديثة بالرياض والمعي ٢٩٥/٨ ط دار الرياض

(٢) سورة التوبة ١٩

(٣) حديث - وأخذ الجزية من مجوس هجره لمرجه البحولي (٤) ١٦٧ ط على صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف

وفي الإيصالات التي كانت تعطى لأهل الذمة بعد دفع الجزية منذ عصر الخليفة.

قال المقرئ: «أما الجزية فتعرف في ذمت الجوالي، فإنها تستخرج سلفاً وتعيلاً في غرة السنة، وكان يتحصل منها مال كبير فيما مضى، قال القاضي المأخوذ في متجددات الحوادث: الذي انعقد عليه ارتفاع الجوالي لسنة سبع وثلاثين وخمسمائة مائة ألف وثلاثون ألف دينار. وأما في وقتنا هذا، فإن الجوالي قُتت حداً، لكثرة إظهار النصارى للإسلام في الحوادث التي مرت بهم.

وقال ابن عدي: تسمى - أي الجزية - جناية» (١).

ج - مال الجهاجم :

٤ - الجهاجم جمع مججمة: وهي عظم الرأس المستعمل على الدماغ، وربما عبر بها عن الإنسان، فيقال: خذ من كل جمجمة درهما، كما يقال: خذ من كل رأس درهما» (٢).

وقد أطلق على الجزية مال الجهاجم، لأنها تفرض على الرؤوس.

قال ابن سعد في ترجمة عمر بن الخطاب

(١) القلقشندي: صبح الأعلي ٣/ ٤٥٨ - نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي بالقاهرة، والمخطوط ١٠٧/٦، رد المحتار على الدر المختار ٤/ ١٦٥ - دار الفكر بيروت.

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير.

والجزية هي الخراج المضروب على رؤوس الكفار إذلالاً وصغاراً» (٣).

ب - الجالية :

٣ - الجالية في اللغة: مأخوذة من الحلاء، فيقال: جلوت عن البلد جلاء إذا خرجت، وتطلق الجالية على الجماعة، ومنه قيل: لأهل الذمة الذين أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن جزيرة العرب الجالية، وقد لزمهم هذا الاسم أينما حلوا، ثم لزم كل من لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد، وإن لم يجلوا عن أوطانهم. ثم طُلفت «الجالية» على الجزية التي تؤخذ من أهل الذمة، فقيل استعمال فلان على الجالية.

أي على جزية أهل الذمة. وجمع الجالية (الجوالي) (٤).

وقد عرفها القلقشندي بأنها: «ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة».

وقد استخدم هذا اللفظ في الكتب القديمة،

(٣) الأحكام السلطانية للوردى من ١٤٦ - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ط ٣. والأحكام السلطانية لأبي بكر من ١٦٦ - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، والبروط ١٠/ ٣٧ - دار المسرة ببيروت، وأحكام أهل الذمة ١/ ٩٢ - دار العلم للكتاب ببيروت.

(٤) لسان العرب، والمصباح المنير.

فالغنيمة مباحة للجزية لأن الجزية تؤخذ من
غير قتال، والغنيمة لا تكون إلا في القتال.

ب - النقيض :

١ - النقيض : كل ما صار للمسلمين من الكفار
من قبل الرعب والخوف من غير أن يوجف عليه
بخیل أو رجل (مثلاً) - أي بغير قتال - هـ .

والنقيض ضربان : أحدهما : ما منجلوا عنه :
أي هربوا عنه خوفاً من المسلمين ، أو ذلوه
للكف عثم . والثاني : ما أخذ من غير خوف :
كالجزية والخراج الصلحي والعشور . فبين
النقيض والجزية عموم وخصوص ، فالنقيض أعم
من الجزية .^(١)

ج - الخراج :

٧ - الخراج هو ما يوضع على الأرض غير
العشرية من حقوق تؤدى عنها إلى بيت المال ،
ووجه الصلة بينه وبين الجزية أنها يجبان على
أهل الذمة ، ويصرفان في مصارف النقيض .

ومن الفروقات بينهما : أن الجزية توضع على
البرقوس ، أما الخراج فيوضع على الأرض .
والجزية تسقط بالإسلام ، أما الخراج فلا يسقط
بالإسلام . وبقي مع الإسلام والكفر .^(٢)

رضي الله عنه : هـ هو أول من مسح السواد وأرض
الجبيل ، ووضع الخراج على الأرضين . والجزية
على هاجم أهل الذمة فيما فتح من
البلدان .^(٣)

وقال الخوارزمي : ويسمى - أي خراج
الرأس - في بعض البلدان مال الجساجم ، وهي
جمع جمجمة ، وهي الرأس .^(٤)

وجاء في خطط القرطبي عند الحديث عن
خراج مصر : « أول من جسي خراج مصري
الإسلام عمرو بن العاص رضي الله عنه ،
فكانت جبايته اثني عشر ألف دينار
بقرضة دينارين دينارين من كل رجل ، ثم جسي
عبد الله بن سعد . . . أربعة عشر ألف ألف
دينار . . . وهذا الذي جباه عمرو ثم عبد الله هو
من الجساجم خاصة دون الخراج » .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة بالجزية :

أ - الغنيمة :

٥ - الغنيمة : اسم للمأخوذ من أهل الحرب
على سبيل القهر والغلبة .^(٦)
وسندخل فيها الأموال والأسرى من أهل
الحرب إذا استرقوا .

(١) الطيقات الكبرى ٢/ ٢٨٧ - دلو مسلم ج ١ ص ١٠٢

(٢) معاني العلوم ص ١٠

(٣) الخطط للقرطبي ٣/ ٩٨

(٤) بذائع الصنائع ١/ ٩٣١٥ - حطية الإمام باللهجرة .

(٥) علي المحتاج ٣/ ٩٢ ، ٩٣ ، وبداية المجتهد ١/ ١٠٢

(٦) الأحكام السلطانية للقرطبي ص ١٤٢ . وأحكام

السلطانية لأبي بكر بن محمد

٥ - العسور :

٨ - العسور في الاصطلاح نوعان : أحدهما : عسور الزكاة وهي ما يؤخذ في زكاة الروع والثمار على ما يعرف في بلد ، والثاني : ما يفرض على الكفار في أموالهم المعدة للنجاة إذا انتقلوا به من بلد إلى بلد في دار الإسلام ، وصحت بذلك تكون المأخوذة عسوراً أو مضافاً إلى العسور : كعصف العسور .

ووجه الصلة بينهما وبين الجزية أن كلا منهما يجب على أهل الذمة وأهل الحرب المستأمنين ، ويصرف في مصارف الفيء^(١) .

والفرق بين العسور والجزية أن الجزية على الرؤوس وهي مقدار معلوم لا يتفاوت بحسب الشخص ، والعسور على المال .

تاريخ تشريع الجزية في الإسلام :

٩ - بعد أن تم فتح مكة في أواخر السنة الثامنة للهجرة ، ودخل الناس في دين الله أفواجا واستقرت الجزيرة العربية على دين الله تعالى أمر الله سبحانه وتعالى رسوله الكريم بمجاهدة أهل الكتاب من اليهود والنصارى في قوله تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(١) الضارى عندية ١/ ٦٤٣ ، والفتاوى لاس مهقر في فقه أصل الفدية ١/ ٢٨٠ ، مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يديون دين الحق من المسلمين أو نساء أو أطفال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون^(١) ، ولهذا جهز رسول الله ﷺ لفتح الروم ودعا المسلمين إلى ذلك ، وندب الأعراب المسلمين يسكنون حول المدينة المنورة إلى قتالهم ، فأوعبوا معه واجتمع من المقاتلة نحو ثلاثين ألفاً ، وتحلف بعض الناس من أهل المدينة ومن حولها من المتأخفين وغيرهم . ويخرج رسول الله ﷺ بمن معه يريد الشام في السنة الثامنة للهجرة ، فيبلغ ثبوك وتنزل بها ، ويقام فيها نحو من عشرين يوماً ، يبائع القبايل العربية على الإسلام ، ويعقد المعاهدات مع القبائل الأخرى على الجزية إلى أن تم خضوع تلك المنطقة لحكم الإسلام . قال الطبري عند تفسير آية الجزية : « نزلت على رسول الله ﷺ في أمره بحرب الروم ، ففزا رسول الله ﷺ بعد نزولها غزوة ثبوك^(٢) . ثم ذكر أن هذا لقول مروى عن مجاهد بن جبر^(٣) .

بهذه الآية ثم تشريع الجزية ، وقد اختلف

(١) سورة التوبة ٢٩ /

(٢) حديث وجهز رسول الله ﷺ لفتح الروم . أخرجه ابن إسحاق (سيرة ابن هشام) ١/ ٦٤٩ ، مصطفى الحلي من الزمري وغيره رسائل وأصل في الصحيحين

(٣) جامع البيان في تفسير أي القرآن ١٠/ ٧٧٢ ، والمطبعة إلى بروج النجاة في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه - مطبعة الحرثة العامة بالرياض

قال: «أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصاري».^(١)

وذكر ابن القيم في زاد المعاد: لما نزلت آية الجزية أخذها «أي رسول الله ﷺ» من النجوس وأخذها من أهل الكتاب وأخذها من النصاري.^(٢) ويقصد به مجوس البحرين^(٣) أو مجوس هجر.^(٤)

روى الشيخ آري أنه إلى المدورين غزوة قال: إن عمه روين غزوة لأنصاري وهو حليف لبني عامر بن لؤي، وكان شهد بدرا أخبره أن رسول الله ﷺ بعث ثيا عبيدة إلى البحرين بأبي بعزتها، وكان رسول الله هو صانع أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي.^(٥)

وبعد أن أخذها ﷺ من نصاري نجد ران

(١) حيث: «أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصاري» أخرجه أبو عبد الله الأمام (١٦٠ ط دار الفكر) مرسلًا

(٢) زاد المعاد ٨٨/٢

(٣) كان المراد بالبحرين في ذلك العهد ما بين عمان إلى بصرى ومجموع الفتاوى ٣٤٧/١. وعصبة الأسياف ٣٧/٢. واللبان ٦٦/١

(٤) هجر (يفتح الهاء والجيم): اسم بلد بالبحرين. وتحت هجر قاعدة البحرين. وقيل: ناحية البحرين كلها هجر. (مجمع البلدان ٣٩٣/٥)

(٥) حديث: «كان رسول الله هو صانع أهل البحرين، وأمر عليهم العلاء الحضرمي». أخرجه البخاري (١١٧/٤) ط عيسى صبيح من حديث المدورين غزوة

العلماء في وقت تشريعها تبعاً لاختلافهم في وقت نزول الآية.

فذهب ابن القيم إلى أن الجزية لم تؤخذ من أحد من الكفار إلا بعد نزول آية سورة براءة في السنة الثامنة من الهجرة.

وذهب ابن كثير في تفسيره إلى أن آية الجزية نزلت في السنة التاسعة للهجرة، حيث قال عند تفسيره للآية: هذه الآية الكريمة أول الأمر يقتل أهل الكتاب بعدما تمهدت أمور مشركين ودخل الناس في دين الله أفواجا واستقامت جزيرة العرب، أمر الله رسوله بقتل أهل الكتاب، وكان ذلك في سنة سبع.^(١)

هذا ولم يأخذ رسول الله ﷺ جزية من أحد من الكفار قبل نزول آية الجزية، فلما نزلت أخذها من نصاري نجران، ومجوس هجر، ثم أخذها من أهل آية، وأذرح، وأهل أدعات وغيرها من القبائل النصرانية التي تعيش في أطراف الجزيرة العربية.^(٢)

روى أبو سعيد - بسنده - إلى ابن شهاب

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ٨٨/٢. دار إحياء التراث العربي بيروت. تفسير الخوازمي العظيم لابن كثير ٣٤٧/٢. دار المعرفة بيروت

(٢) نجران (يفتح النون وسكون الجيم وضع هاء) - بلدة ما بين مكة ونهين هجر نحو سبع مراحل من مكة (مجمع الأسماء والتفاد للقرطبي ١٧٦/٢).

وجرش، وأهل أذوعات^(١) وأهل مغنا^(٢) وكان
أهلها يهودا، فعلى أنفسهم رسول الله ﷺ
على ربح غزولهم وتجارهم وما يصطادون
على العرول^(٣).

وأخذها رسول الله ﷺ بعد ذلك من أهل
اليمن، حيث أرسل معاذ بن جبل إليهم. فقال
معاذ: «يعني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني
أن أخذ من كل حاضرة ديارا»^(٤).

وروى أبو عبيد كثر، في المرسول إلى أهل
اليمن حيث جاء فيه: «من محمد إلى أهل
اليمن». وأنه من أسلم من يهودي أو نصراني
فإنه من المؤمنين، له ما لهم وعليه ما عليهم.

(١) أذوعات (بالفتح) ثم السكون وكسر الراء). بلد في أطراف
البحر الأحمر بمجاورة أرض البلقاء وعكا (معجم البلدان
١٣٠/١).

(٢) مغنا قرنة قرب أيلة (معجم البلدان ١٨٧/٢)
(٣) فروع البلدان من ٧٦. والطبقات ١٩٠/١، والعروك
الحديث. الذي يصادون منه.

وحديث: «صالحهم رسول الله ﷺ على ربح غزولهم
وتجارهم أسمره من سبعة في الطبقات (١٩٠/١) طهارة
بيروت) ولله الوافدي وهو متكلم به

(٤) حديث: «يعني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن أخذ
من كل حاضرة ديارا» أخرجه أبو دارود ٢٣٦/٢ طهارة
عبد القدوس، والزهد ١١/٣ ط مصطفى الحلبي.
وقال حديث حسن. ونسني (٢٦/٥) ط دار الحديث
من حديث معاذ، والمصنف ٢٩٨/١ ط دار المكتبات
الشعرية. وقد صحح على شرط الشيخين

ومجوس هم أخذها من بعض القبائل لليهودية
والتصيرية في تبرك في السنة الثامنة للهجرة
فأخذها من أهل أيلة^(١) حيث قدم موحدة من
بؤبؤة على رسول الله ﷺ في تبرك، وصاحبه
على كل حاتم (بالفتح) مأخذه في السنة ديارا.
واشترط عليهم قرض من مريم من المسلمين،
وكتب لهم كتابا بأن يحفظوا ويمنعوا^(٢) وأخذها
من أهل أذوح^(٣) وأهل أجروبا^(٤) وأهل تافه

(١) أيلة (بفتح) أصرة (إسكان الهمزة) بلدة معروفية على
ساحل البحر الأحمر لمجد وتول الشام. وتعرف اليوم بالعلقة
(معجم البلدان ٢٩٢/١) ويذهب الأسامة اللخوي
١٩/١.

(٢) حديث تقوم يرحب من رؤية على رسول الله في تبرك.
أخرجه ابن أبي عمير في تفسيره (٢٩٢/١) ط مصطفى
الحسين، وفي نسخة الخطاط: وأمره ابن سعد في الطبقات
(٢٩٠/١) ط دار بيروت) وفي نسخة الوافدي وهو متكلم
به.

وانظر فتوح البلدان من ٧٦، دار الكتب العلمية
بيروت. والطبقات (٢٩٠/١) الوافدي الشافعي - عالم
الكتب بيروت ١٠٣٦/٢، الأمل في عبيد من ٢٨٧،
والأموال لابن زنجويه ٤٦٣/٢

(٣) أذوح (بفتح) أصرة وسكون الهمزة وضع الراء) اسم بلد
من أطراف الشام من سواحي البلقاء (معجم البلدان
١٢٩/١)

(٤) أجروبا قرنة من قرى أذوح في أطراف الشام (معجم
البلدان ١٢٩/٢)

ومن كان على يهوديته أو نصرانيته فإنه لا يفرض
عنها وعليه الجزية^(١)

والأدلة على مشروعية الجزية :

١٠ - ثبتت مشروعية الجزية بالكتاب والسنة
والإجماع.

أما الكتاب فقولہ تعالیٰ : «قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون
ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من
الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون»^(٢)

فالآية تدل على مشروعية أخذ الجزية من
أهل الكتاب الذين وصفهم الله تعالى
بالصفات المذكورة فيها. ولهذا شرع الله مجاهدة
الكافرين، ومقاتلتهم حتى يرجعوا عن تلك
الصفات، ويدخلوا الدين الحق، أو يعطوا
الجزية عن يد وهم صاغرون^(٣).

وأما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة سبق
بعضها.

فقوله : «فإن هم أبوا فسلمهم الجزية يدن
على مشروعية الجزية وإقرارها.

(١) حديث ١٠ : «أعزوا باسم الله - في سبيل الله - قاتلوا من كفر
بالله .» أخرجه مسلم (١٣٥٦/٤) - (١٣٥٨) . وأبو داود
(٣٨٢/٣) ط حزمت حديث الدعاء (١) والترمذي (١١٣/١) ط
مصطفى الحلي، من حديث بريدة.

(٢) أبو حنيفة : الأموال من ٣١، ابن زنجية : الأموال
١٢٨/١

وحديث : «من حصد إلى أهل اليمن وأنه من أسلم
من يهودي أو نصراني . . .» أخرجه أبو حنيفة في كتاب
الأموال (٣٥) ط دار الفكر، مرسلًا عن حروة بن الزبير.

(٣) سورة قسوة/ ٢٩

(٣) تفسير حرايب القرآن ورغائب المفردات - على حاشي تفسير
الطبري ١٦٠/١٦٠

أخذها في الجعلة، وفد أخذها يوبكر وعمر رضي الله عنهما ومائس الخلقاء دون إنكار من أحد من المسلمين فكان إجراماً^(١)

الحكمة من مشروعية الجزية :

١ - الجزية علامة خضوع وانقياد لحكم المسلمين :

١٢ - قال ابن منظور: قوله عز وجل - ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد﴾^(٢)

قيل : معناه عن ذل وعن اعتراف للمسلمين بأن أيديهم فوق أيديهم ، وقيل عن يد أي عن انعام عليهم بذلك ، لأن قبول الجزية وترف أنفسهم عليهم نعمة عليهم ويد من المعروف حريصة . وقيل : عن يد أي عن فخر وذل واستسلام كما تقول : اليد في هذا لعلان أي الأمر النافذ لعلان ، وروي عن عثمان البري : عن يد قال : نفدا عن ظهر يد ليس بسبحة . وقال أبو عبيدة : كل من أطاع لمن فخره فأعطاه عن غير طية نفسه . فقد أعطاه عن يد . . .^(٣)

١١ - أما ما ورد من أحاديث تدل على أنه لا يفيل من التكلم إلا بالإسلام أو السيف : كحديث : وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم من نفسه ومنه إلا بحقه وحسابه على الله .^(٤)

فقد ذهب الجمهور إلى أنها كانت في بداية الإسلام قبل نزول آية براءة ، وسورة براءة من آخر ما نزل من القرآن ، قال أبو عبيد : وإنما نوحه هذه الأحاديث على أن رسول الله ﷺ إنما قال ذلك في بدء الإسلام ، وقبل أن ينزل سورة براءة ، ويؤمر فيها بشيوع الجزية في قوله تعالى : ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٥) ، وإنما نزل هذا في آخر الإسلام . وقيل أحاديث ، منها عن ابن عباس عن عثمان رضي الله عنهم قال : وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن ، وقال محمد في آية الجزية نزلت حين أمر رسول الله ﷺ أصحابه بغزوة تبوك وقال : سمعت هشيب يقول : كانت تبوك آخر غزاة غزاها رسول الله ﷺ .^(٦)

وأما الإجماع فقد أجمع العلماء على جواز

(١) المغني ٢/٨ ، والبدع ٣/٤٠ ، واستقام أهل هذه
١/١ ، ومعنى المحتاج ١/٦٤٣ ، مطبعة مصطفی الناصر
المطبع بالقاهرة ١٩٥٨ ، وكفاية الأحيار ٢/١٣٣ ، دار
الترقي بيروت .

(٢) سورة التوبة ٢٩

(٣) لسان العرب ١٠/١٧٢ ، الظروف في غريب القرآن
ص ٥٥١

(٤) حديث . وأمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . أخرجه مسلم (١/٥١-٥٣) طبع في
الطبعة من حديث عمر بن الخطاب .

(٥) سورة التوبة ٢٩

(٦) الأموال لأبي عبد ص ٢٨ ، ٢٩ ، الأموال لأبي زنجيد
١/١١١ .

بيانه: أن الكافر إذا قتل المسلم عليه باب الإيثار، وباب مقام معادة الإيثار، وتحتم عليه التكفر والخلود في النار، وغضب الديان، فشرع الله الجزية رجاء أن يسلم في مستقبل الأزمان، لاسيما باطلاعه على محاسن الإسلام.^(١)

وتظهر هذه الحكمة في تشرع الجزية من جانبين:

الأول: التصغار الذي يلحق أهل الذمة عند دفع الجزية.

وقال إلكيا امهراسي في أحكام القرآن: «فكما يقرن بالزكاة المدح والإعظام والمدح له، فيقرن بالجزية الذل والذم، ومن أخذت على هذا الوجه، كان أقرب إلى أن لا يلتوا على التكفر لا يندخلهم من الأئمة والعلماء وما كان أقرب إلى الإقلاص عن الكفر فهو أصح في الحكمة وأولى بوضع الشرع».^(٢)

والثاني: ما يترتب على دفع الجزية من إقامة في دار الإسلام وأصلاح على محنت.

وقال الخطيب: «في بيان الحكمة: الحكمة في وضع الجزية أن الذل الذي يلحقهم بجعلهم

وقد ذكر المفسرون هذه المعاني عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَنْ يَدَيْهِ﴾ فقال تيسابوري: (عن يد) إن أريد بها يد تعطي فللأداء عن يد مؤتمنة غير محتنة، بشأن أعطى بيده إذا الشاهد وأصحاب، أو المواد حتى يعطوها عن يد إلى يد فقد غير نسيئة ولا مبعوثا على يد أحد. وإن أريد بها يد الأخذ فمعناه حتى يعطوها عن يد قاهرة مستولية أي بسببها، أو المراد عن إتمام عنيتهم، فإن قبول الجزية منهم بدلا عن أرواحهم نعمة عظيمة عليهم».^(٣)

وشرح الشافعي التصغار بجزاء حكم الإسلام عليهم حيث قال: «سمعت رجلا من أهل العلم يقولون: التصغار أن يجري عليهم حكم الإسلام وما أشبه ما قالوا قالوا، لا تمناعهم من الإسلام. فإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغر وأبغى تجري عليهم منه، فعلى هذا المعنى يكون دفع الجزية من الكافرين والخصوع لسلطان المسلمين موجب للتصغار».^(٤)

٢ - الجزية وسيلة لهداية أهل الذمة:

١٣ - قال القرطبي: «إن قاعدة الجزية من باب التزام المصدا الذي لا دفع المتسدة العليا وتوقع المصلحة، وذلك هو شأن الخوفا في الشرعية،

(١) تفسير القرطبي ووطاب الفرقان ١٠/٦٦.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢١/٢١٦، ورواه المير ٢١/٤١٠.

(٣) أحكام القرآن للشافعي ١٠/٦٠.

(٤) مخروق للقرطبي ١٣/٢٣.

(٥) أحكام القرآن لأبي القاسم ٤/٤٣، عظمة حسان

بالخدمة حسان، وشرح الموطأ ١٣/١٣٨، وسبابة المحتاج

١٨٠/٨، عاصمة الجيزية ١٨٠/٨، مني لخصاص

٢٤١/٤، نيل الأوطار ١٥/٨.

٤ - الجزية مورد مالي تستعين به الدولة الإسلامية في الإنفاق على المصالح العامة والحاجات الأساسية للمجتمع.

١٥ - تعتبر الجزية مورداً مالياً من موارد الدولة الإسلامية، تنفق منه على المصالح العامة والحاجات الأساسية للمجتمع: كالدفاع عن البلاد، وتوفير الأمن في المجتمع، وتحقيق التكافل الاجتماعي، والمرافق العامة: كبناء المدارس والمساجد والجسور والطرق وغير ذلك. قال ابن العربي في بيان الحكمة من مشروعية الجزية: «في أخذها معونة للمسلمين ووزق حلال ساق الله إليهم» (١).

وجه في معنى المحتاج: «بل هي نوع إقلال لهم ومعونة لنا» (٢).

وجبالة المال ليست هي الهدف الأساسي من تشريع الجزية، وإنما الهدف الأساسي هو تحقيق خضوع أهل الذمة إلى حكم المسلمين، والتعيش بين ظهرانيهم ليطلعوا على محاسن الإسلام وعمل المسلمين، فتكون هذه المحاسن بمثابة أدلة القنعة لهم على الإقلاع عن الكفر والدخول في الإسلام، والذي يؤيد ذلك أن لجزية تسقط عمن وجبت عليه بمجرد دخوله في

على الدخول في الإسلام مع عافي بخائفة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام» (٣).

٣ - الجزية وسيلة للتخلص من الاستتعال والاضطهاد:

١٤ - الجزية نعمة عظمى تسدى لأهل الذمة، فهي تعصم أرواحهم وتحميهم من الاضطهاد، وقد أدرك هذه النعمة أهل الذمة الأوائل، فنيا رة أبو عبيدة الجزية على أهل حصص، لعدم استطاعته توفير الحماية لهم قالوا تولواته: والله تولايتمكم وعذبتكم، أحب إلينا ما كنا فيه من الظلم والفساد، فقد أقر أهل حصص بأن حكم المسلمين مع خلافهم غم في الدين، أحب إليهم من حكم أبناء دينهم، وذلك لما يظفوي عليه ذلك الحكم من ظلم وجور واضطهاد وعدم احترام للنفس الإنسانية (٤).

«إذا قارنا بين الجزية بما انطوت عليه من صفار، وبين تلك الأعمال الوحشية التي يمارسها أهل العقائد مع المخالفين لهم في المعتقد، تكون الجزية نعمة مسداة إلى أهل الذمة، ورحمة مهداة إليهم، وهي تستلزم شكر الله تعالى، والاعتراف بالجميل للمسلمين».

(١) ابن العربي: أحكام القرآن، مطبعة ميس الحلبي بالقاهرة ٩٦٥/١.

(٢) الشرح المحطوب: معنى المحتاج ٢٤٢/٤.

(٤) المحطوب ٣/ ٣٨٠، وشرح الوعاة ٣/ ١٣٨.

(٢) البلازي: فتح البلدان ص ٤٤٣.

أنواع الجزية :

قسم الفقهاء الجزية - باعتبارات مختلفة - إلى
ثلاث : قسموها - باعتبار رضا المأخوذ منه
وعدم رضاه - إلى صلحية وعنوية .

وقسموها - باعتبار عملها : هل تكون على
الشروط أو على الأموال التي يكتسبها الذي ؟
إلى جزية مؤمن وجزية عشيرة .

وقسموها - باعتبار النظر إلى طبقات الناس
وأوصافهم وعدم النظر إليها - إلى جرية
أشخاص ، وجزية طبقات أو أوصاف .

أولاً - الجزية الصلحية والعنوية :

١٦ - صرح بهذا التقسيم الحنفية والمالكية ،^(١)
ولا يرد هذا التقسيم عند الشافعية والحنابلة :
لأنهم يرون عدم وجوب الجزية على المغلوبين
بدون رضاهم .^(٢)

فالجزية الصلحية : هي التي توضع على
أهل الذمة بالتراضي والصلح .^(٣)

الإسلام ، وإن لحكومة الإسلامية لا تقدم على
فرض الجزية على الأفراد إلا بعد تحريرهم بين
الإسلام والجزية ، وهي تفضل دخول أهل
البلاد المفتوحة في الإسلام وإعفاءهم من الجزية
على البقاء في الكفر ورفع الجزية ، لأنها دولة
هداية لا جباية .

جاء في تاريخ الطبري عن زياد بن جزم
الزبيدي قال : كتب عمر إلى عمرو بن
العتاص . . . فأعرض على صاحب الإسكندرية
أن يعطيك الجزية على أن تخبرنا من في أيديكم
من سيهم بين الإسلام وبين دين قومك ، فمن
اختار منهم الإسلام فهو من المسلمين له ما لهم
وعليه ما عليهم ، ومن اختار دين قومك وضع
عليه من الجزية ما يوضع على أهل دينك ثم
قال : فجمعنا ما في أيدينا من النصاريا واجتمعت
النصارى ، فجعلنا تأتي بالرجل عن في أيدينا ،
ثم نخبره بين الإسلام وبين النصرانية ، فإذا
اختار الإسلام كبرنا تكبيرة هي أشد من تكبيرنا
حين نفتح القسرية ، ثم نحوزة البنا ، وإذا اختار
النصرانية نخرت النصارى - أي أخرجهوا أصواتنا
من ألسنهم - ثم حازوه إليهم ووضعنا عليه
الجزية ، وجزعنا من ذلك جزعا شديدا حتى
كانه رجل خرج منا إليهم . . فكان ذلك ألدأب
حتى فرغنا منهم .^(٤)

(١) الطبري : تاريخ الأمم والملوك - ٢٢٧/٤ - د/ الفكر
بيروت ١٣٩٩ هـ

انصالح من الكافرين الذين طلبوا باختيارهم
ورضاهم من المسلمين انصالحه على الجزية.
"ما الجزية العنوة فهي التي تفرض على
المعلولين بدون رضاهم.

٢ - الجزية العنوة محددة المقدار عند بعض
الفقهاء كما سنرى في مقدم الجزية. أما الجزية
الصلحية فليس لها حد معين وإنما تكون
بحسب مايقع عليه الاتفاق.

٣ - الجزية العنوة يشترطها شروط معينة
كالمغلل والبنوع والمذكورة أما الجزية الصلحية
فلا يشترطها هذه الشروط، فإذا صالح الإمام
أهل بلد على أن يعطوا الجزية عن لولادهم
الصغار، وعن النساء جاز للإمام أخذها منهم.

٤ - الجزية العنوة تضرب على الأشخاص
ولا تضرب على الأموال، أما الجزية الصلحية
فيجوز أن تضرب على الأموال كما تضرب على
الأشخاص، فيجوز ضربها على الماشية وأرباع
لبن الحرا وغير ذلك.

٥ - الجزية العنوة تضرب على الأشخاص
تفصيلا ولا تضرب عليهم إجمالا. أما الجزية
الصلحية فيجوز ضربها على أهل المذمة إجمالا
وتفصيلا، فيجوز ضربها على أهل المذمة بمتن
معين يدفعونه عن أنفسهم كل سنة، كالنصارى
والذي وقع بين رسول الله ﷺ وأهل نجران، فقد
صالحهم على التي حنة في السنة.

وعرفها الصدوق بأنها: ما التزم كافر قبل
الاستعلاء عليه أداءه مقابل إبقائه في بلاد
الإسلام^(١) ويشمل لهذا النوع ما وقع من صلح
النبي ﷺ لأهل نجران على التي حنة^(٢).
وكذا ما وقع من صلح عمر رضي الله عنه لأهل
بيت المقدس.

وأما الجزية العنوة: فهي التي توضع على
أهل البلاد المفتوحة عنوة بدون رضاهم،
فيضعها الإمام على المغلولين الذين أقرهم على
أرضهم^(٣) وقد عرفها ابن عرفة بأنها: وما لم
اتكافروا من مالي لأمنه باستقراره تحت حكم
الإسلام وصوبه، ويشمل لهذا النوع ما فرضه
عمر بن الخطاب على أهل الذمة في سواد
العراق^(٤).

الفرق بين الجزية الصلحية والجزية العنوة:

١٧ - تفتقر الجزية الصلحية عن الجزية العنوة
من عدة وجوه وهي:

١ - الجزية الصلحية توضع على أهل

(١) حاشية همداني على شرح المفرد على مختصر حبل
دار صادر بيروت ١٣/١١٢

(٢) حديث: "صلى النبي ﷺ لأهل نجران على التي حنة".
أخرجه ابن سعد في الطبقات (١/٢٨٨ ط دار بيروت)
مرويا.

(٣) الزبلي المراجع السابق - ابن مودود المراجع السابق

(٤) حاشية تدمري ٢/٩٠٦

فأجزية العشرية - بهذا الوصف - تدخل تحت الجزية الفصلية التي تتم بالاتفاق بين الإمام أو نائبه وبين أهل الذمة، فيجوز الصلح على جزء من أموالهم كما يجوز على أشخاصهم. ويرجع لمعرفة أحكامها إلى مصطلح: (عشر).

طبيعة الجزية :

١٩ - اختلف الفقهاء في حقيقة الجزية، هل هي عقوبة على الإصرار على الكفر، أم أنها عوض عن معوض، أم أنها صلة مالية وليست عوضاً عن شيء؟

فذهب أبو حنيفة وبعض المالكية إلى أنها وجبت عقوبة على إصرار على الكفر، وهذا لا تقبل من التذمّي إذا بعث بها مع شخص آخر، بل يكلف أن يأتي بها بنفسه، فيعطي قائمها والقابض منه قاعده^(١).

واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٢).

قال ابن عباس - في تفسير قوله: (عن يد) - يدفعها بنفسه غير مستتب فيها أحدًا^(٣). فلا بد

(١) الهداية ١/٢٢٦، فتح القدير ٥/٢٩٦، الاختيار

١/١٣٩، أحكام القرآن للجصاص ١/١٠٦، انقضاء

١/٣٩٤، أحكام القرآن لابن العربي ٢/٩٢٤

(٢) سورة التوبة / ٢٩

(٣) المجموع لأحكام القرآن ٨/ ١١٥

ثانياً - جزية الرؤوس، والجزية على الأموال: قسم الفقهاء الجزية - باعتبار المحل الذي تجب فيه - إلى جزية رؤوس وجزية على الأموال.

١٨ - فجزية الرؤوس توضع على الأشخاص: كدinar على كل شخص، ومن ذلك جزية أهل اليمن، حيث وضع الرسول ﷺ على كل حالمة دينارا^(١).

والجزية العشرية: ما يفرض على أهل الذمة في أموالهم: كالعشر أو نصف العشر ومن ذلك ما وضع من صلح رسول الله ﷺ لأهل «مقتناه»^(٢) على ربع عروكهم^(٣) وغزوهم وربع ثمارهم^(٤).

وكذا ما وقع من صلح عمر رضي الله عنه لنصارى بني تغلب على نصف عشر أموالهم، أو ضعف ما يجب على المسلمين في أموالهم من الزكاة^(٥).

(١) حديث ١، حيث وضع الرسول ﷺ على كل حالمة . . . من تمره ف/ ٩

(٢) حديث ١، صلح الرسول ﷺ لأهل «مقتناه» على . . . أخرجه البيهقي في فتح البليدان (ص ٢١) ط دار الكتب العلمية، برسالة من حماد بن عبد العزيز. وفي سده كذلك، ثم ائتمى وهو منكلم فيه.

(٣) العروك: جمع عرك، وهو ما يصفطون عليه من خشب

(٤) للبلاذري - فتوح البلدان ص ٧٩

(٥) أبو حنيفة - الأموال ص ٢٠، ٤٦، ابن رجب: الأموال

١/ ١٣٠، ١٣٣، ابن رشد: بداية الفتح ١/ ٤٠٥

واستبدلوا لذلك بأن النصره تجب على جميع
رعايا الدول الإسلامية ومنهم أهل الذمة .
فالمسلمون يقومون بنصرة المقاتلة : إما
بأنفسهم ، وإما بأموالهم ، فيخرجون معهم
للجهاد في سبيل الله ، ويغفرون من أموالهم في
سبيل الله ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ
أَنذَكُم عَلَى نَجْزَةِ نَجْزِيكُمْ مِنْ عَذَابِ آلِمِ .
تَزْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١)

ولما كانت النصره من أهل الذمة بأنفسهم
بسبب إصرارهم على الكفر ، تعينت عليهم
النصرة مائال . وهي الجزية .

وقال المشافعية والخاتبة وبعض فقهاء الحنفية
والشافعية : الجزية تجب بدلا عن العصمة أو
حفظ الدم ، كما تجب عوضا عن سكنى دار
الإسلام والإقامة فيها .

وإذا كانت عوضا عن العصمة وحفظ الدم
تكون في معنى بدل الصلح عن دم العمد .
وإذا كانت عوضا عن السكنى في دار
الإسلام والإقامة فيها تكون في معنى بدل
الإجارة ^(٢)

من أداء الجزية وهو بحالة الذل وانصغار عقوبة
له على الإصرار على الكفر .

ولأن الجزية مشقة من الجزاء ، وهو ما أن
يطلق على الثواب بسبب الطاعة ، وإذا أن
يطلق على العقوبة بسبب المعصية . ولا شك في
انتفاء الأول . لأن الكفر معصية وشر ، وليس
طاعة فتعين الثاني للجزاء : وهو العقوبة بسبب
الكفر ^(٣) قال ابن العربي : واستدل عليهما
على أنها عقوبة بأنها وجبت بسبب الكفر وهو
جناية ، فوجب أن يكون مسيها عقوبة . ولذلك
وجبت على من يستحق العنوبة وهم البالغون
العقلاء المتأفلون ^(٤)

ولأن الواجب في حق الكفار ابتداء هو القتل
عقوبة لهم على الكفر ، فلما دمع عنهم القتل
بمقد الذمة الذي يتضمن الحرية ، صارت
الجزية عقوبة بذلك عقوبة القتل .

وذهب جمهور الفقهاء : إلى أن الجزية تجب
على أهل الذمة عوضا عن معوض ، ثم اختلفوا
بعد ذلك في المعوض الذي تجب الجزية بدلا
عن .

فقال بعض فقهاء الحنفية : الجزية تجب
عوضا عن النصره : ويفقدون بذلك نصره
المقاتلة الذين يقومون بحماية دار الإسلام
والدفاع عنها .

(١) سورة ص / ١٠ - ١١

(٢) الكمالين لهم ٢٩٧/٤ ، وحاشية الطلبي على سير

المحقق ١٧٦/٣ ، وروضة الطالبين ٣٠٧/١٠ ، هدية

المحتاج ٨١/٨ . ومغني المحتاج ٢٤٢/٤ ، وكفاية الأخيار

(٣) ضع القدير ٢٩٦/٥

(٤) لمحكم القرآن لابن العربي ٩٢٤/٢

عقد الذمة :

٢٠ - يترتب على عقد الذمة لزوم الجزية لأهل الذمة.

وعقد الذمة هو: التزام تقرير الكفار في دارنا وحمايتنا لهم. والذب عنهم بشرط بذل الجزية. (١)

إجابة الكافر إلى عقد الذمة بالجزية.

٢١ - قال النووي : إذا طلست طائفة عقد الذمة وكانت ممن يجوز إقرارهم بدار الإسلام بالجزية وجبت إيجابهم ما لم تخف عائلتهم، أي عذرهم بتسكينهم من الإقامة في دار الإسلام، فلا يجوز عقابهم لما فيه من الضرر عليهم، وهو مذهب الحنابلة واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ... حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢) فجعل إعطاء الجزية غاية لاحتلامهم فعتى بدوهم لم يجوز قتالهم. ويقول النبي ﷺ : « فادعهم إلى أداء الجزية فإن

واستدلوا على كونها بدلا عن العصمة أو حق الدم بأية الجزية المتقدمة. فقد أباح الله تعالى دماء الكفار ثم حلفها بالجزية، فكانت الجزية عوضا عن حق الدم.

واستدلوا على كونها عوضا عن سكنى الدار بأن الكفار مع الإصرار على الكفر وعدم الخضوع لأحكام الإسلام عقد الذمة لا يقرون في دارنا، ولا يصيرون من أهل تلك الدار إلا بعد المذمة وأداء الجزية فتكون الجزية بدلا عن سكنى دار الإسلام.

وقد رد ابن القيم هذا القول من وجوه كثيرة. ونعجب بعض فقهاء الحنفية إلى أن الجزية عبء ماثبة تجب على أهل الذمة، وليست بدلا عن شيء، فهي ليست بدلا عن حق الدم، لأن قتل الكافر حرام مستحق حق الله تعالى، فلا يجوز إسقاطه بغير مالي أصلا كالحدود، ولذا لا تجب على الفقير العجز ويستقط بالموث في الأداء. وهي ليست بدلا عن سكنى الدار، لأن المقي بسكنى ملك نفسه. (٣)

(١) المحرر ص ١٢٢، والفتاوى الهندية ٢/ ٢٢١. والبدائع ١/ ٤٣٣، وحاشية سندوقي ٢/ ٦٠، والكم ١/ ٤٧٩، وكفاية الأجل ٢/ ١٣٣، ورحمة الأمة للدمي ١/ ١٧٩، والبصائر للشمساني ١/ ١٨٤، فتاوى مفتاح ١/ ١١٩، والإصباح لأبي حنيفة ٢/ ٢٩٢، والمذهب للأعداء لابن الحوزي ص ٢٠٩. أحكام أهل الذمة ١/ ٣٩

(٢) سورة التوبة/ ٢٩

٢٠/ ١٣٣، حاشية الجبرمي ١/ ٦٦٦، الفقه ٨/ ١٩٥، وكشاف الفتاوى ٣/ ١١٧، وأهلية ٢/ ١٩٠، والبدائع ١/ ٤٣٣، والفتاوى ١/ ٢٩٥، أحكام أهل الذمة ١/ ٢٥، والوسط ١٠/ ٨٠، أحكام الفقهاء ١/ ١٠٦، وحاشية الجبرمي ١/ ٢٦٩، وحاشية أحمد على شرح الشيخ ٥/ ٢٩٣

نقصمة الإنسان في مائه ونفسه بديل عن الإسلام. والإسلام مؤبد، فكذلك بديله، وهو عقد الذمة. وهذا شرط متفق عليه.^(١)

وعقد الذمة عقد مؤبد لا يهلك المسلمون نقضه مادام الطرف الآخر ملتزماً به، وينتقض من قبل أهل الذمة بأمر يختلف فيها، ولا ينتقض العهد بغير ذلك، لأن التزام الجزية باق، ويستطيع الحاكم أن يجبره على أدائها، وأما بقية المخالفات فهي معاص ارتكبوها، وهي دون الكفر. وقد اقرروا لهم عليه، فما دونه أولى.^(٢)

فيري الشككية والحنائية أن العهد ينتقض بالامتناع عن أداء الجزية، أو بالاجتماع على قتال المسلمين، أو بالامتناع عن جريان أحكام الإسلام عليهم، أو بـ «الشيء»^(٣)، أو قتل مسلم أو إلزمني بمسلمة، أو بإخفاق الضرر بالمسلمين، وإطلاق أهل الحرب على عورات المسلمين وغير ذلك، وذلك لأن ارتكاب هذه الأمور يخالف مقتضى عقد الذمة.

وسرى الشافعية أن العهد ينتقض بقتالهم لنا

(١) بدائع الصنائع ٢/ ١٩، وجواهر الإكليل ١/ ١٩٩.

شرف الدين علي بن عمر حليل ٢/ ١١٦، وروضة الطعير

١٠/ ٢٩٧، وصبي المحتاج ١/ ٢٤٣، كتابه الفتاوى

١١٦/ ٣

(٢) بدائع الصنائع ٢/ ١٩٣، ونج القدير ٢/ ٢٠٥ - ٢٠٣.

وبين الحقائق ٣/ ٢٨١ - ٢٨٢

أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم.^(١)

وفي كتاب (البيان) وغيره الشافعية وجه أنها لا تجب إلا إذا رأى الإمام فيها مصلحة كما في الهدية.^(٢)

ركنا عقد الذمة :

٢٢ - وركنا عقد الذمة : إيجاب وقبول : (يجب) من أهل الذمة، وصيخته إما لفظ صريح يشل عليه مثل لفظ العهد والعقد على أسس معينة، وإما فعل يدل على قبول الجزية، كأن يدخل حربي دار الإسلام وأمان ويحكك فيها سنة، فيطلب منه إما أن يخرج أو يصبح ذعباً.

وأما القبول فيكون من إمام المسلمين، أو من ينوب عنه، ولذا لم يقبل عقد الذمة مسلم بغير إذن الإمام ثم يصح العهد، ويكون ذلك بمثابة عقد الأمان لا عقد الذمة، فيمنع ذلك المستأمن من القتل والأسر.^(٣)

٢٣ - ويشترط في عقد الذمة التأييد : فإن وقت الصلح لم يصح العقد لأن عقد الذمة بالنسبة

(١) حديث : «ضادهم إلى دار الجبرية زن» ، ميز

تخرجه هذا المعنى فداو

(٢) فروضة ١٠/ ٢٩٧، وكتاب الفتاوى ١١٦/ ٣، والمضي

٥٠٤/ ٨

(٣) تبين الحقائق ٢/ ٢٧٦، والفوائد الفقهية ص ١٧٥،

حاشية المقرضي ٢/ ١٤٣، وروضة الطالبين ١٠/ ٢٩٧،

وكتاب الفتاوى ١١٦/ ٣، والمضي ٥٠٥/ ٨

من ماله فتصرب عليهم الجزية. ويشترط في
الذمي الذي يجوز له الإقامة بالجزيرة في دار
الإسلام أن يكون من الطوائف التي تسمح لها
بالإقامة في دار الإسلام، والتي تشمل منها
الجزية.^(١)

الطوائف التي تقبل منها الجزية :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أن الجزية تدفع من أهل
الكتاب والمجوس. واختلفوا في المشركين وعدة
الأوثان، كما اختلفوا في وصف أهل الكتاب
ولمجوس الذين تقبل منهم الجزية.

أهل الكتاب :

٢٦ - اختلف العلماء في المراد بأهل الكتاب.
مذهب الحنفية إلى أن المراد بهم كل من
يؤمن بشي ويقر بكتاب، ويدخل في ذلك اليهود
والنصارى، ومن أمر يزيد بن داود عليه السلام
وصحف إبراهيم عليه السلام، وذلك لأنهم
يعتقدون ديناً سهوياً مبرأً بكتاب.

ودع جمهور الفقهاء إلى أن المراد بهم :
اليهود والنصارى بجميع فرقهم المختلفة دون
غيرهم ممن لا يؤمن إلا بصفحة إبراهيم وزبور
داود

أو امتنعهم من إعطاء الجزية، أو من حرمان
حكم الإسلام عليهم.

أما لموسى الذمي بمسألة تؤهل أهل الحرب
على غيرة للمسلمين، أو من مسلمة عن دينه،
أو طمس في الإسلام أو القرآن، أو ذكر
النرسول ﷺ، فالأصح عند الشافعية أنه إن
شرط انتفاض العهد بها انتفض ولا فلا
ينتفض.

وينتفض عند الحنفية بأحد أمور ثلاثة : وهي
أن يسلم الذمي، أو يلحق بدار الحرب، أو
يعتب الدميون على موضع فيخاربون.^(٢)

محل الجزية :

٢٧ - الجزية تفرض على يؤمن الكفار الذين
يقعون في دار الإسلام، ولا تؤخذ من المستأمن
الذي يدخل دار الإسلام بعقد أمكان مؤقت
لعضاء غرضي ثم يرجع، قال أبو يوسف : إذا
أحال المستأمن المقام في دار الإسلام فهو من
بالخروج، فإن أقام بعد ذلك حولا وضعت عليه
الجزية.

فمحل الجزية إذا هم الذميون الذين يقعون
في دار الإسلام إقامة دائمة أو مؤقتة، وكذلك
المستأمنون الذين يقعون في دار الإسلام أكثر

(١) الخراج ص ١٨٩، والإخبار ٢٣٦/٤، وحاشية الحرشي
على مختصر عجل ١٤٤/٤، وضع الخليل ٧٥٧/١،
الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٢، والأحكام
عسقلانية أبي يعنى ص ١٥٢.

(٢) الكشاف ١/١٨٣، حواشي الإكبيلى ٢١٨/٤ - ٢٦٩،
د نروقان ص ١١٦، حليل ١٤٦/٢ - ١٤٧، والأحكام
السلطانية ص ١٤٩، والمغني ٢٤٨/٨، ونهاية المحتاج
٩٨/٨ - ٩٩، وحاشية عقيوبي ٢٢٦/٤.

واستدعيه والخطابة إلى قبول الجزية من أهل الكتاب العرب.^(١) واستدلوا لذلك بإطلاق قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يذنبون دين حق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾.^(٢)

ولأن النبي ﷺ قبلها من أهل الكتاب العرب، فقد أخذها من نصارى نجران، ويهود اليمن، وكيلد دومة الجندل.

فقد روى أبو عبيد - سنده - عن ابن شهاب قال: «أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى»^(٣) وأهل نجران عرب من بني الحارث بن كعب.

وقد كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ - وهو اليمن - أن يأخذ من كل حال ديناراً، أو عدله من المعادن.^(٤) ولا يعني يهودي عن يهوديته.^(٥)

(١) نتائج الفتوح ١/ ٢٢٩، والمدنية ١٢/ ١٦٠، وحاشية ابن عابد ١/ ١٩٨، وندوة المجتهد ٦/ ٤٠٣، وانظمت على هامش الدعوة ٦/ ١٠٠، وروضة الطالبين ١٠/ ٢٠١، ومغني المحتاج ٦/ ١٦٤، وكشاف الفتوح ١٢/ ١١٧، والبدیع ٤/ ٤٠٤، والحلي ٧/ ٥٦٢.

(٢) سورة توبة ٢٩/.

(٣) حديث: «أول من أعطى الجزية أهل...» من ترجمه ٩/.

(٤) حديث: «كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ...» من ترجمه ٩/.

(٥) حديث: «ولا يقبل يهودي عن يهوديته» من ترجمه ٩/.

واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أن تقولوا إذا أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لعائلين﴾^(١) فالطائفتان اللتان أنزل عليهما الكتاب من قبلنا هما اليهود والنصارى، كما قال ابن عباس، ومجاهد، وقطادة وغيرهم من المفسرين. وأما صحف إبراهيم وإدريس فقد كتبت مواعظ وأمثالاً لا أحكام فيها، فلم يثبت لها حكم كحكم الكتب المشتملة على أحكام. قال الشهرستاني: «أهل الكتاب - النصارى - من قبلنا الحنفية، والنسريعة الإسلامية، من يقول بفسرحة وأحكام وإدريس وأعلام... وما كان يزل على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى كتاباً، بل صحفاً»^(٢) وبفصله في: (يهود)، و(نصارى).

أخذ الجزية من أهل الكتاب العرب:
٢٧ - انظر لفقهاء على قبول الجزية من أهل الكتاب العجم، واختلفوا في قبيلها من أهل الكتاب العرب.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية

(١) سورة الأنعام/ ١٥٦.

(٢) حاشية ابن عابد ١/ ١٩٨، والفتاوى ٢/ ١٧٢، وروضة الطالبين ٣٠٤١٠، والأحكام الفسطاطية لمؤلفي ١٢٢٢، والأحكام السلطانية لفرع ٢٠٥٣، كتاب الفتاوى ٢/ ١١٧، والحلي ٧/ ٥٦٣، وجامع البيان في تفسير الفرع ٨/ ٦٩، ونيل التحل - دار المعرفة بيروت، ١٤٠٧هـ - ٢٠٨٦/ ١ - ٢١٠.

وقد اختلف الفقهاء في حكم أخذ الجزية من المجوس.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة، إلى أن الجزية تقبل من المجوس سواء كانوا عرباً أم عجماً^(١).
٢٩ - واستدلوا لذلك بأن النبي ﷺ صفا من مجوس هجر أو البحرين. روى ابن رجبويه - بسنده - إلى الحسن بن محمد قال: «كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام. فعز أسلم قبل منه. ومن أبي ضربت عليه الجزية. وأن لا يكمل لهم ذبيحة، ولا تنكح هم امرأة»^(٢).

وروى مالك في الموطأ أن عمر بن الخطاب

قال أبو عبد: «فقد قبل رسول الله ﷺ الجزية من أهل اليمن وهم عرب إذ كانوا أهل كتاب كما استعملوا بالإجماع قال ابن قدامة: «إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قبلوا الجزية من نصارى العرب وما أنكر عندهما أحد. فكان ذلك إجماعاً».

وقد ثبت بالقطع واليقين أن كثير من نصارى العرب ويهودهم كانوا في عصر الصحابة في بلاد الإسلام، ولا يجوز إخراجهم فيها بعير جزية، فثبت يجب أنهم أخذوا الجزية منهم^(٣).
وذهب بعض العلماء إلى أن الجزية لا تقبل من أهل الكتاب العرب.

وقد نسب الطبري هذا المذهب إلى الحسن البصري^(٤).

المجوس.

٢٨ - والمجوس هم عمدة الميراثيون أن للعالم خمسة نخب مدبرين، يقتسمون الخير والشر، والجمع والمصر، والصالح والعدل، أحدهما النور، والآخر الظلمة. وفي العارضية «مزدان» وآخر من^(٥).

(١) الأسناد من: ٤٠، وأمس الكرى ١٨٧/٩، والسليخ الأخير ١١٣/٩، والمغني ٩٩/٨.

(٢) المغني ٩٩/٨، ومسالمة السنن ٣٩٠/٣، وروح المعاني ٧٩/١٠، والسنن الكبرى ٩٨٨/٩، واختلاف الفقهاء ص ٢٠٣.

(٣) الشهورستاني: المثل والنحل ١٢٣/٩.

(١) بلاتح المصنف ٤٢٩/٩، وبين الخطائق ٢٧٧/٣، والهداية ١٦٠/٣، ومجمع الأمر ٦٢٠/١، وحاشية ابن حاتيم ١٩٨/٤، والخروج من ١٢٩، والدرنة ١٠٦/١، والمقدسات على هامش المدونة ٤٠٠/٩، واستنق ١٧٦/٢، وسبابة المصالح ٨٢/٨، وحاشية نفوس ٢٩٩/١، وسنن المحتاج ٣٤٤/٤، وتكملة المحتاج ١١٧/٣، والمبدع ٢٠٥/٢، والمغني ٤٩٨/٩، والمحقق ٥٩٧/٧.

(٢) حديث: كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر... أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٢٩٠/٩، ٢٠٠، والمكيب الإسلامي، والتهذيب ١٩٢/٩، طهارة المصرفة: وابن رجبويه في كتاب الأيمان ١٣٧/١١، طهارة تلك فيصل من حديث الحسن بن محمد قال: «مخلف كتاب الأسوان» والمحدث من مراسيل الحسن بن محمد بن علي وإسناده له صحيح.

شأن هذا الإجماع أكثر من واحد : منهم ابن المنذر وابن قدامة .^(١)

وذهب ابن المنجنيك ، المالكي إلى أن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب : من اليهود والنصارى ، ولا تقبل من المجوس ، بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... لَا يَلَايَهُ ﴾ .^(٢)

فإن معه ومهاجن غير أهل الكتاب من مجوس وغيرهم لا يشاركهم في حكم لاية .^(٣)

وذهب ابن وهب المالكي إلى أن الجزية لا تقبل من المجوس العرب ، لأن ليس في العرب مجوس إلا وجميعهم أسلم ، فمن وجد منهم بخلاف الإسلام فهو مرتد .

وقد نسب هذا المذهب أيضا إلى الحسن البصري .^(٤)

ويظهر التخصيص في مصطلح : (مجوس) .

فيون الجزية من الضريبة :

٣٠ - ذهب أبو حنيفة إلى أن الضريبة من أهل

(١) انتهى ٩٩٨/٨ ، والإجماع لابن القدر ٥٩

(٢) سورة التوبة ٢٩

(٣) أحكام ألف ألف لابن العربي ٩٢١/٢ ، وشرح الرميدي ٨٥/٧ ، والفتاوى الفقهية ١٧٥

(٤) أحكام المسوان لابن العربي ٩٢١/٧ ، وشرح سنن ترمذي ٨٥/٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١١٠/٨ ، ومعجم

النسب ٣٩/٢٣ ، والفتح ١٩٩/٨ ، والفتاوى ٢٠٢ اختلاف الفتاوى ٢٠٢

ذكر المجوس فقال : « أذكرني كيف أصبح في أمرهم ؟ » فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سنوهم سنة أهل الكتاب » .^(١)

قال ابن عبد البر : هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص ، لأن المراد منه أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط ، أي تؤخذ منهم الجزية ، كما تؤخذ من أهل الكتاب ، ولا تؤكل فبالهم ولا تنكح نسأؤهم .^(٢)

وروي مالك في الموطأ عن ابن شهاب : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ من مجوس هرس ، وأن عثمان بن عفان أخذ من مجوس البربر .^(٣)

وقد أجمع العلماء على أخذ الجزية من المجوس ، وعمل به الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم ومن بعدهم من غير تكبر ولا تحلف . وقد

(١) حديث : وسنواهم سنة أهل الكتاب ، أخرجه مالك في الموطأ ٢٧٨/٢١ ، طهبري (مختار) وابن أبي شيبة في مصنفه ٦٦٦/٢١٣ - ط الدار الشامية والبيهقي ١٨٩/٩ ، ط دار الصوفية من حديث عبد الرحمن بن عوف ، وذلك حديث متلفع ، لأنه من طريق محمد بن علي وهو لا يدرك عمر بن الخطاب

(٢) فتح قبادي ٧٠/٧ ، والجامع لأحكام القرآن ١١١/٨ ، وتبلي الأوطار ٦١/٨

(٣) الموطأ مع شرح ترمذي ١٢٩/٢ ، وأبو عبيد . الأموال من ٤٥

والسيرير قوم من أهل المغرب كالأعراب في الفسوة والفتنة . والجمع بزيادة وهو سرب

وذهب أحمد في رواية إلى من أنهم من النصارى، لأنهم يذهبون بالإحزاب. واستدل لذلك بما روي عن ابن عباس: فتؤخذ منهم الجزية كالنصارى.

وذهب في رواية ثانية إلى أنهم من اليهود لأنهم يسمونهم. واستدل لذلك بما روي عن عمر أنه قال: هم يسمونهم. فتؤخذ منهم الجزية كما تؤخذ من اليهود.^(١) والمضيق في: (ص ١٢٤)

أخذ الجزية من المشركين

٣١ - اجتلبت الفقهاء في قبول الجزية من المشركين:

فذهب جمهور الفقهاء من الشافعية، والحنابلة في أشهر الروايتين عن أحمد وابن ناجشون من المالكية إلى أن الجزية لا تقبل من المشركين مطلقاً، بل هي سواء أكانوا من العرب أو من العجم، ولا يقبل منهم إلا الإسلام، وإن لم يسلموا فتولوا.^(٢) واستدلوا لذلك بقوله تعالى:

العصر للطباعة الإسلامية بالقاهرة، ١٩٦٦/٩، ومضى المحتاج ٢٤٤/١

(١) يعني ٢٩٦/٨، وكشاف الفتاوى ١١٧/٣، والشرح ٤٠٤/٣

(٢) روضة الطالبين ٣٠٥/١٠، ومضى المحتاج ٢٤٤/٤، وقضية الأخبار ١٣٢/٢، والشرح ٤٠٥/٣، وكتبته مفتاح ١١٨/٣، وفتاوى ٥٠٠/٨، والقرطبي العقبية ص ١٧٥، والمغنى ٥٦٢/٧

لكتاب لأنهم يقرأون الزبور، ولا يعبدون الكواكب، ولكن يعظمونها كتعظيم القلمين الكعبة في استيفائها.

واستدل لذلك بقول أبي العباس، والبرقيع بن أسد، والسدي، وأبي الشعثاء، وجابر بن زيد، والصحاح. فتؤخذ منهم الجزية كما تؤخذ من أهل الكتاب.^(٣)

وذهب أصحابان من الخفعية إلى أنهم ليسوا أهل كتاب، لأنهم يعبدون الكواكب، وذهب الكواكب كعبد الوثنيين، فتؤخذ منهم الجزية إذا كانوا من العجم.^(٤)

وذهب المالكية إلى أنهم موحدون معتقدون بتأثير النجوم، وإنما فعالة، فليسوا أهل كتاب، وتؤخذ منهم الجزية، لأنها تقبل من غير أهل الكتاب عند مالك.^(٥)

وذهب الشافعي إلى أنه ينظر فيهم، فمن كانوا يوافقون أحد أهل الكتابين في دينهم وكتابهم فهم منهم، وإن خالفوهم في ذلك فليسوا منهم، فتؤخذ منهم الجزية إذا أقر انتصارى بأنهم منهم ولم يكفروهم. فإن كفروهم لم تؤخذ منهم الجزية.^(٦)

(١) بدائع الصنائع ١٣٣٠/٩، وفتح القدير ٢٩١/٥.

وحاشية ابن عابدين ١٩٨/٤، ومجمع الأثر ٢٢٠/١.

(٢) المخرج ص ١٢٢، والمراجع السابقة.

(٣) ايجاع الأحكام القرآن ١٣٥/١.

(٤) الأحكام السلطانية ص ١٤٣، وروضة الطالبين ٣٠٥/١٠، وفتاوى القسوى في فرائض الفتوى - داره

وذهب الحنفية ومالك في رواية حكايها عنه
ابن القاسم، واتخذها هو وأنشبه وسحنون
وكذا أحمد بن حنبل في رواية حكايها عنه الحسن
ابن ثوبان، ذهبوا إلى أن الجزية تقبل من
المشركين إلا مشركي العرب^(١)، واستدلوا بذلك
بقوله تعالى: ﴿فما قاتلوا المشركين حيث
وجدتمهم...﴾^(٢) فهو خاص بمشركي
العرب، لأنه مرتب على قوله تعالى: ﴿فإذا
انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين...﴾^(٣)
وهي الأشهر الأربعة التي كان العرب يحرمون
القتال فيها.

ولأن النبي ﷺ لم يأخذ الجزية من مشركي
العرب.

روى عبد الرزاق من حديث الزهري أن
النبي ﷺ صالح عبدة الأوثان على الجزية إلا
من كان منهم من العرب^(٤).

وقال ابن جرير الطبري: وأجمعوا على أن
رسول الله ﷺ أبقى أخذ الجزية من عبدة الأوثان

﴿فما قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله... من الذين
أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون﴾^(٥).

فالأية تفصي بجواز أخذ الجزية من أهل
الكتاب خاصة، ولا دلالة للفظ في حق غيرهم
من المشركين^(٦).

وروى البخاري - بسنده - إلى أبي هريرة
رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: وأمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن
قال لا إله إلا الله فقد عصم مني نفسه وماله إلا
بحقه وحسابه على الله^(٧).

فالحديث عام يقتضي عدم قبول الجزية من
جميع الكفار، ولم يخص من هذا المصوم إلا
أهل الكتاب والجوس فمن عداهم من الكفار
يبقى على قضية المصوم، فلا تقبل الجزية من
عبدة الأوثان سواء أكانوا عرباً أم عجمياً ولأن
المشركين من عبدة الأوثان لم يكن عندهم مقدمة
(مساينة) من التوحيد والتبوء وشريعة الإسلام،
فلا حرمة لمعتدهم^(٨).

(١) بدائع الصلتح ٩/ ٥٢٢٩، وشيخ المفاتيح ٢/ ٣٧٧،
وحاشية ابن عابدين ٤/ ٦٩٨، وجمع دلائل ١/ ٦٧٠،
والفتي ٨/ ٥٠٠، وأيضاً أحكام القرآن ٨/ ١١٠،
والفتي ٢/ ١٧٣،
(٢) سورة هود/ ٦١،
(٣) سورة هود/ ٦١،
(٤) ابن القتيبي: ولبوه الفتي على السنن الكبرى ٩/ ١٨٧،
(٥) سورة هود/ ٦١،
(٦) أحكام القرآن لأبي القاسم المراس ٤/ ١٠٠،
(٧) حديث: وأمرت أن أقاتل الناس... حتى يخرجوه
١١/ ١١،
(٨) مقدمة المصوم ٢/ ٩٥٥، وأحكام القرآن لابن العربي
٩/ ١١٩.

باسم الله . . . وإذا لقبك عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال . فإيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم^(١) وذكر من هذه الخصال الجزية .

فقوله ﷺ : «عدوك من المشركين» إما أن يكون خاصا بعبدة الأوثان ونحوهم من غير أهل الكتاب ، وإما أن يكون عاما في جميع الكفار من أهل الكتاب وعبدة الأوثان . وعلى كل منها يحصل المقصود وهو قبول الجزية من عبدة الأوثان ، لأنه لو اقتص بغير أهل الكتاب من عبدة الأوثان ، فالحديث يفيد قبول الجزية من عبدة الأوثان ، وإذا كان عاما يستفاد منه أيضا قبول الجزية من عبدة الأوثان وأهل الكتاب .

واستدلوا لقبول الجزية من عبدة الأوثان بالقياس على أهل الكتاب والمجوس . ونقل عن مالك أن الجزية تقبل من جميع الكفار إلا مشركي قريش . وقد أخذ هذا النقل كل من ابن رشد صاحب القدمات ، وابن الجهم من المالكية^(٢) .

وقد اختلف المالكية في تعليل عدم أخذ الجزية من مشركي قريش : فعلة ابن الجهم بأن ذلك إكرام لهم ، فكانهم من النبي ﷺ .

(١) حديث : داخروا باسم الله . . . وإذا لقبك عدوك
سني تخرجه في ١٠

(٢) مواهب الجليل ٢/ ٢٨٦ ، وبيان مالك ١/ ٣٦٦ .
وجوامع الإقوال ١/ ٢٦٦ ، والمفصلات على حاشي لثبوت
١/ ٤٠٠ ، وهداية المصنف ١/ ٤٠٤

من العرب ، ولم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف^(٣) .

واستدلوا من المعقول :

بأن كفرهم قد تغلظ ، لأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم ، والقرآن تروى بلغتهم ، فالمعجزة في حقهم أظهر ، لأنهم كانوا أعرف بمعانيه ووجوه القضاة فيه . وكل من تغلظ كفره لا يقبل منه إلا الإسلام ، أو السيف لقوله تعالى : «قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون»^(٤) أي تقاتلونهم إلى أن يسلموا^(٥) .

وذهب مالك في قول وهو الراجح عند المالكية ، والأوزاعي إلى أن الجزية تقبل من جميع الكفار ، ومنهم أشركون وعبدة الأوثان ، سواء أكانوا من العرب ، أم من العجم ، سواء أكانوا قرشيين أم غير قرشيين^(٦) . واستدلوا لذلك بحديث بريدة قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرا على جيش لوسرية ، أو صلاء في خاصية نفسه بتقوى الله . . . وقال : «اغزوا

(١) الأموال لأمر عبد بن ١٣ ، واستلاف الفقهاء للطبري من ٢٠٠

(٢) سورة الفتح ١٦

(٣) العناية على الهداية مع فتح القدير ٢/ ٢٩٢ ، ومجمع الزوائد ٥/ ٣٣٢ ، والأموال من ١٩٧

(٤) المدونة ١/ ٤٠٦ ، والمصنف ٢/ ١٧٣ ، وشرح الجليل ١/ ٧٥٧ ، والمصنف لاسلام القرآن ٨/ ٦١٠ ، أسدكم أعل
الذمة ١/ ٩

فذهب الخنزية والسالكية إلى عدم جواز إقرارهم بالجزيرة فيها عدا بلاد الحجاز من جزيرة العرب، لأنهم منصوصون من السكنى في جزيرة العرب كلها. ^(١)

واستدلوا لذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : أوصى رسول الله ﷺ عند موته بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا النوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، ونسيت الثالثة. ^(٢) وقال يعقوب بن محمد سألت المغيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب ، فقال : مكة والمدينة والبيامة واليمن ، وقال يعقوب : والعرج أول نخلها .

فقوله ﷺ : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، يدل على وجوب إخراج المشركين من جزيرة العرب كلها . وهو عام في كل مشرك سواء أكان وثنيًا ، أم يهوديًا ، أم نصرانيًا ، أم مجوسيًا .

واستدلوا كذلك أن عمر بن عبد العزيز قال : كان من أحرمان تكلم به رسول الله ﷺ أن

وعلمه الغريون بأن قريش أسلموا كنهم قبل تشريع الجزية ، فلم يبق منهم أحد على الشرك ، فمن وجد منهم بعد ذلك على الشرك فهو مرتد ، فلا تؤخذ منه الجزية. ^(٣)

أخذ الجزية من المرتدين :
٣٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا تقبل الجزية من المرتد عن الإسلام. ^(٤)

الأماكن التي يفر الكافرون فيها بالجزيرة :
٣٣ - اتفق الفقهاء على جواز إقرار أهل الكتاب والمجوس بالجزية في أي مكان من دار الإسلام ما عدا جزيرة العرب ، وهي من أقصى عدن أبين جنوبًا إلى أطراف الشام شمالًا ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر غربًا إلى ريف العراق شرقًا . ^(٥) كما اتفقوا على عدم جواز إقرارهم في بلاد الحجاز وهي : مكة والمدينة والبيامة وغلايفها . ^(٦)

واختلفوا في إقرارهم بالجزية فيها عدا بلاد الحجاز من جزيرة العرب كاليمن وغيرها .

(١) فتح البدير ٣/١٨ ، حاشية ابن حابدين ٢/١٠٢ ، التنوير الهندية ٢/٢١٧ ، مواهب الجليل ٣/٣٨١ ، منج بلبل ١/٧٥٨ ، حاشية الخروشي ٣/١٤٤ ، بلغة طبعك ١/٣٩٧ ، ترقلي عن مختصر خليل ١/٢١١ .

(٢) حديث : أوصى عند موته بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، لترجمته البحاري (فتح الباري ١/١٧٠ ط السلفية) ومسلم (٢/٢٥٧ ، ٢٥٨ ط جسي الحلبي) .

(٣) شكاوي ١/١٧٩ ، ومواهب الجليل ٣/٣٨١ .

(٤) قصبي : حصة الفساري ١٤/٢٦٤ ، والشوكاني : نيل الأوطار ٧/٢١٩ ، واليهوتي : كشف الفناع ٣/١١٨ .

والتبريزي : المذهب مع المصنوع ١٨/١٩٨ .

(٥) فتح البدير ٥/٣٠١ .

(٦) معيب الأسير واللعاب ٣/٨٠ .

وذهب الشافعية والمعتزلة إلى إقرار من تقبل منهم الجزية على أن سكنى في بلاد الإسلام فيما عدا الحجاز من جزيرة العرب ، فأتجوز لهم سكنى اليمن وغيرهما من جزيرة العرب بما لا يدخل في بلاد الحجاز ^(١)

واستدلوا بذلك بقول أبي عبيدة : كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ : أخرجوا يهود أهل الحجاز ، وأهل نجران من جزيرة العرب ، وأعلموا أن شرار الناس للذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ^(٢)

قالوا : فقلوه ﷺ : « أخرجوا يهود أهل الحجاز » بدل علو أنه لا يجوز أن تقبل منه الجزية سكنى الحجاز والإقامة فيه ، كما لا يجوز للإمام أن يصاحهم على الإقامة فيه بجزيرة ، وإن فعل ذلك كان الصنيع فاسدا . والبراد بالحجاز - كما سبق - مكة والمدينة واليامة ومخاليق . وأما قوله ﷺ « أخرجوا أهل نجران من جزيرة العرب » . فيحتمل على أن بلادهم - وهي اليمن - من جزيرة العرب ، فأمر

قال : « قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » لا يقتضي دينان بأرض الحرب ، وفي رواية عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » قال ابن شهاب : ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه التلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » فأجلى يهود خيبر . ^(٣)

وبقول عائشة رضي الله عنها : « كان أحرم ما عهد به رسول الله ﷺ ألا ينزل بجزيرة العرب دينان » . ^(٤)

وحدثت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حتى لا أدع ولا مسميا » . ^(٥)

(١) حديث « قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » أخرجه مالك في الموطأ ١/٢٠٢ ط عيسى الحلبي (مطبعة مصر) وأبو عبد الله في الصحيحين بنحو من حديث عائشة .

(٢) حديث : « كان أحرم ما عهد به رسول الله ﷺ لا ينزل بجزيرة العرب دينان » . رواه أحمد (١/١٧٥ ط المصنف) وقال الحلبي . (رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورواه أحمد رجاله الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالصواع وجميع الرواة ١/٥ ط القدسي) .

(٣) حديث : « لا أخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب » . أخرجه مسلم (٣/٢٢٨ ط عيسى الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب .

(٤) عائشة قلبي ١/ ٢٣٠ - بداية فحتاج ١/ ٨٥ ط الحلبي ١/ ٥٣٠ . كتاب الفرائض ٣/ ٢٤١ . أستاذ أهل السنة لأبى الفتح ١/ ٢٧٩ ط ١٨٥ .

(٥) حديث : « أخرجوا يهود أهل نجران وأهل نجران » . أخرجه أحمد (١/١٩٥ ط المصنف) وقال الحلبي . رواه أحمد بأسانيد ورجال طريقته بها ثلثت متصل بسندهما (مجمع الرواة ٥/ ٣٢٥ ط القدسي) .

على صيان أهل الذمة^(١) قال ابن قدامة :
لا تعلم بين أهل العلم خلافا في هذا ، وب
قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور ،
وقال ابن المنذر ، لا أعلم من غيرهم
خلافهم^(٢) واستدلوا لهذا بقوله تعالى : ﴿ قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله... ﴾^(٣) آية الجزية .

فالمقاتلة مفاعلة من القتال فتسبب أهلية
القتال من الجاهلين ، فلا تحب على من ليس
أهلا للقتال ، والصبيان ليسوا من أهل القتال
فلا تحب الجزية عليهم^(٤)

وبحديث محاذ السابق . حيث أمره
النبي ﷺ أن يأخذ من كل حاكم دينارا ، أو عدله
من المعافر .

والحالم : من بلغ الحلم بالاحتلام ، أو غيره

النبي ﷺ بإخراجهم منها ، لأنهم نقضوا العهد
الذي أخذ به ﷺ عليهم ، وكان قد صالحهم
على ألا يحدثوا حدثا ، ولا يأكلوا الربا ، فأكلوا
الربا ، ونقضوا العهد ، فأمر بإخراجهم من
جزيرة العرب لهذا السبب ، لا لكون جزيرة
العرب لا تصلح لسكنى أهل الذمة^(٥)

وروى البيهقي في سننه عن ابن عمر أن عمر
رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض
الحجاز^(٦)

ولأنه لم ينفل عن أحد من الخلفاء أنه أجلى
من كان باليمن من أهل الذمة ، فقد أجلاهم
عمر من الحجاز وأقرهم باليمن^(٧)

شروط من تفرض عليهم الجزية :

٣٤ - اشترط الفقهاء لفرض الجزية على أهل
الذمة عدة شروط منها : البلوغ ، والعقل ،
والذكورة ، والحرية ، والمقدرة المالية ، والسلامة
من العاهات المزمنة .

وفيما يلي تفصيل القول في هذه الشروط .

أولا : البلوغ :

٣٥ - اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تضرب

(١) تبين المحقق ٢٧٨/٣ ، بدائع الصفت ٤٣٢٠/٩ ،
المدة ١٩٠/٩ ، الاعتبار ٣٨/٩ ، العشوى المشعة
٣٤٤/٢ ، الجوهرية الفرية ٣٥١/٢ ، حاشية ابن حارثين
١٩٨/٩ ، جمع الأم ٦٧٩/١ ، المراجع ١٢٢ ، المطب
١٧٩/٢ ، القواعد لابن رشد ٣٩٧/١ ، حاشية الخروشي
١٤٤/٣ ، البداية لابن رشد ٢٠٤/١ ، القوانين الفقهية
ص ١٢٥ ، حاشية قليوبي ٢٣٨٩/٩ ، الأم ٢٧٩/٢ ، راحة
الأمة ٩٨٢/٢ ، المذهب مع المجموع ٢٢٧/٩٨ ، كتاب
الفتاوى ١١٩/٣ ، أحكام أهل الذمة لابن القيم ٤٢/١ ،
البدع ٤٠٨/٢ ، المعلى ٤٩١/٧

(٢) المعلى ٥٠٧/٨

(٣) سورة التوبة / ٢٩

(٤) بدائع الصفت ٤٣٣٠/٩

(١) المذهب مع المجموع ٢٦٧/٨

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٢١٧/٩

(٣) مجلة الفتاوى ٩٠/٨

ويضع عمرو بن العاص على أهل مصر
ديارين دينارين وأخرج النساء والنبيان^(١)
ولأن الجزية تؤخذ لحق الندم، والنبيان
دمقرهم محقرة بدونها.^(٢)

٣٦ - وإذا بلغ النضي من أهل الذمة، فهل
يحتاج إلى استئاف عقد أم يكفي عقد أبيه؟
ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة في وجه إلى أنه يكفي عقد
أبيه، لأن العقد الأول يتناول النبيين ومن
سيبلغ من أولادهم أبداً، وعلى هذا استمرت
سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه في جميع
الأعصار، ولم يعدوا كل من بلغ بعقد
جديد.^(٣)

وذهب الشافعية في التوجه لصحيح عندهم
إلى أن النبي إذا بلغ يغير بين التزام العقد
وبين أن يرد إلى أمته، فإن اختار الذمة عقدت
له، وإن اختار اللحاق بأمته أجيب إليه.^(٤)
وإذا كان النسلوخ في أول حول قومه وأهلك
أخذت منه الجزية في آخره معهم، وإذا كانت في
أثنائه أخذت منه في آخره بنفسه.

من علامات لينوع، فمفهوم الحديث يدل على
أن الجزية لا تجب على النبيين.

وقد كتب عمرو رضي الله عنه إلى أمراء
الأجناد أن يضربوا الجزية ولا يضربوها على
النساء والنبيان، ولا يضربوها إلا على من
جرت عليه الموسى.^(٥)

قال أبو عبيد: في معنى ومن جرت عليه
الموسى: يعني من أثبت، وقال في وجه
الاستدلال به: هذا الحديث هو الأصل فيمن
تجب عليه الجزية، ومن لا تجب عليه، إلا ترى
أنه إنما جعلها على الذكور المدركين دون الإناث
والأطفال، وذلك أن الحكم كان عليهم القتل
لولا يؤدوها، وتسقطها عنهم لا يستحق القتل
وهم الذرية.^(٦)

وقد مضت السنة على أن لا جزية على
النبيين، وعمل بذلك المسلمون.^(٧)

فقد صالح خالد بن الوليد أهل بصرى عنى
أن يؤدوا عن كل حاتم ديناراً وجريت حنطة،
وصالح أبو عبيدة أهل انطاكية على الجزية أو
الجلاء، فجلا بعضهم وأقام بعضهم، فأمنهم
ووضع على كل حاتم منهم ديناراً وجريداً.

(١) فخر البلدان ص ١١٠، ١٥٤، ١٦٠.

(٢) المغني ٨/٥٠٧.

(٣) حاشية ابن عابد ١٩٨/٤، وجميع الأسر ١/٢٧٦.

وحاشية الدسوقي ١/٢٠١، والقصدات لابن رشد.

(٤) ٣٩٧/١، وحاشية الخرش ١٤٤/٣، والمغني ٨/٥٠٨.

وكشاف الضاع ١٢٦/٣، وأحكام أهل الذمة ١/١٥٢.

(٥) روضة الطالبين ١٠٠/٣٠٠، ومنه اقتضاه ٢/١٥٦.

(٦) الأسوال لأبي حنيفة ص ٥١، الأسوال لابن نجيب
١/١٥٦، وفيه الحق المذكور شاكر لخاص استاذي
زنجوية صحيح رحاله ثقات.

(٧) الأسوال لأبي حنيفة ص ٥١، ٥٢.

(٨) الأسوال لأبي حنيفة ص ٥٢.

ثانياً : العقل :

رابعاً : الخرية :

٣٧ - نقل ابن هبيرة وابن قدامة وابن المنذر اتفاق الفقهاء على أن الجزية لا تؤخذ من مجانين أهل الذمة^(١).

وقال القرطبي : هذا إجماع ، لكن ابن رشد ذكر خلافاً في المجنون ، وذكره النووي نقلاً عن البيان وجهها ضعيف للشبهة لأنه كالمرضى والمهرم . قال النووي : وليس بشيء^(٢).

ثالثاً : الذكورة :

٣٨ - جمهور الفقهاء على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الذمة ، لما سبق من الأدلة^(٣).

(١) البدائع ١٩ / ٤٣٣٠ ، وضع القدر ٥ / ٢٩٢ ، والمراجع مع شرحه المرتج ١٢ / ١٠٥٠ ، وكتاب السير لمحمد بن الحسن ص ٦٦٢ ، والفتاوى المتنبية ٢ / ٢٤٤ ، ومجمع الأهرام ١ / ٣٧١ ، والكاظمي ١ / ٤٧٩ ، مختصر خليل ص ١١٧ ، وحاشية الخرش ٣ / ١٤٤ ، بفتاى السالك ١ / ٣٦٥ ، وروضة المطالبين ١٠ / ٢٩٩ ، وحاشية تليوي ١٤ / ٢٢٩ ، والشابة الصغرى ١ / ٩٥٦ ، والأحكام السلطانية للهاردي ص ١٤٩ ، وحاشية المحتاج ٨ / ٨٩ ، وكفاية الأخبار ٢ / ٣٣٧ ، مفتي المحتاج ٤ / ٢٤٥ ، والمحيي ٨ / ٥٠٧ ، وكشف الفاضل ٣ / ١١٩ ، البدع ٣ / ٤٠٨ ، والإتقان ١٤ / ٢٢٢ ، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ١١ / ١٢١ ، ١٢ / ١٢٧ .

(٢) الفنايع لأحكام القرام ٨ / ١١٢ ، بداية المجتهد ١ / ٤٠٤ ، وروضة الطالبين ١٠ / ٢٩٩ .

(٣) بدائع الصنائع ١٩ / ٤٣٣٠ ، ونبيين الحقائق ٣ / ٢٧٨ ، والاختيار ٤ / ٢٣٨ ، والمندوبة ٢ / ١٦٠ ، وحاشية ابن عسكدين ٢ / ١٩٨ ، والمصراع لأبي يوسف ص ٢٢٢ ، والفتاوى للفتحية ص ١٧٥ ، والفتاوى ١ / ١٧٦ .

٣٩ - جمهور الفقهاء على أن الجزية لا تؤخذ من عبيد أهل الذمة ، وسواء كان العبد مملوكاً لمسلم أو كافراً . وقد نقل هذا الاتفاق ابن المنذر وابن هبيرة وابن قدامة وابن رشد .

لأن الجزية شرعت بدلالة عن القتل في حقهم ، وعن النصرة في حقها ، والعبد عفو عن الدم بدون دفع الجزية . وانعبد أيضاً لا تنزله النصرة ، لأنه عاجز عنها ، فإذا امتنع الأصل في حقه امتنع التبدل ، فلا تجب عليه الجزية^(١).

وذهب أحمد في رويته عنه إلى أن العبد إذا كان مملوكاً لسيده كافراً تؤخذ الجزية من سيده الكافر ، واستدل لذلك بما روي عن عمر

- وروضة الطالبين ١٠ / ٢٠٢ ، ومضى المحتاج ١٤ / ٢٤٥ ، وروضة الأمة ١٩ / ١٨٩ ، والبرهان ٢ / ١٨٩ ، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ١١ / ١٢٢ ، وكشف الفاضل ٣ / ١١٩ ، والإتقان ٢ / ٢٩٤ ، المخرج لابن قيم ص ٦٧ .

(١) نبيين الحقائق ٣ / ٢٧٨ ، المندوبة ٢ / ١٦٤ ، وضع القدر ٥ / ٢٩٢ ، والاختيار ٨ / ٢٣٨ ، واضع مسائل ١ / ٣٩٧ ، وحاشية الخرش ٣ / ١٤٤ ، وضع الخليل ١ / ٧٥٧ ، ولفظة السالك ١ / ٣٦٥ ، وحاشية القسوطري ٢ / ٢٠٩ ، والمهدب مع تجميعه ١٨ / ٢٢٢ ، وحاشية تليوي ١٤ / ٢٢٩ ، وكفاية الأخبار ٢ / ٣٣٣ ، والمحيي ٨ / ٥٠٧ ، وكشف الفاضل ٣ / ١١٩ ، والأحكام السلطانية للقرص ص ١٥٩ ، وأحكام أهل الذمة لابن القيم ١١ / ٩٥ ، الإتقان لابن هبيرة ٢ / ٢٩٤ ، وروضة الأمة للقسوطري ٢ / ١٨٩ ، والبرهان للفتاوى ١ / ١٨٤ ، والإجماع لابن المنذر ص ٥٩ .

نفساً إلا وسعها^(١) وجه الاستدلال من الآية أن الغفر انجز عن الكسب ليس في وسعه أن يدفع الجزية، ومتى كان الأمر كذلك فلا يكلف بها وهذا واضح عسر من الحساب الجزية عسى أن يسهلها الله عليه^(٢)

والمراد من الرخايل على النعمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير المكتسب اثني عشر درهماً^(٣)

فقد فرضها عمر رضي الله عنه على صفقات ثلاث أودعها الخبير للعبي، فذلك مظهره على أن الجزية لا تحب على الفقير غير المعتدل وقد كان ذلك بحضور الأصحاب إية رسول الله عليهم، ولم يذكر عليه أحد، فهو إجماع^(٤)

وقالوا إن الجزية مال يجب بحول المولود فلا يلزم الفقير المعجز عن الكسب كالكفاة والندبة^(٥)

(١) سورة بقره ٢٨٦

(٢) دمشق ١٠٠، ١٩٦/٩

(٣) تبيين لمعاني ١٧٨/٢، إهداية ١٦٠/٩، مع القدر

٢٦١/٥، الإخبار ١٣٨/٤، الفتاوى الهندية ٢٦١/٢

(٤) رسالة ابن عسبر ١٩٧/٩، مجمع الأنهر ١٧٢/١

(٥) إخراج الأثر برفق ص ١١٩، القوانين بطلعه ص ٢٧٥

الكامل ٤٧٩/٩، حاشية الحرشي ١١٥/٢، مع الخليل

١٧٥٧/٩، فقه السالك ٢٦٧/٩، تكملة ٥٠٩/٨، مجمع

١٠٩/٣، الإحصاف ٢٢٥/٩، كشاف النافع ١٢٦/٣

معي دوى لأحكام عن الكسب مكتوبة في الأحكام

ص ١٠١، أحكام أهل الأمان ٤٨/١، معي المحتج

١٦٦/٩

(١٩) المعنى ٥٠٩/٨، والجواب ٧١/١٠، وضع الفقير

٢٩١/٥

رضي الله عنه أنه قال: ولا تشتر وأدقيق أهل الدمة، ولا تخافي أيديهم، لأنهم أهل خراج يبيع بعضهم بعضاً، ولا يقرن أحدكم بالعصاة بعد أن أنشد الله عليه^(١)

قال أحمد: أراد أن يوجب الجزية، لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه، والدموي يؤذي عنه أي يتركه خراج مجامعهم^(٢)

ولأن العبد ذكر مكلف قوى مكتسب.

موجبت عليه الجزية كالحر^(٣)

خلاصة المقدرة المالية:

١٠ - اشترط بعض الفقهاء لوجوب الجزية على أهل الذمة المقدرة المالية، فلا تحب على الفقير المعجز عن العمل.

وقد نقل الفقهاء على أن الجزية توضع على النفس المتمسك^(١) وهو القادر على العمل واختلوا في التعبير عن المتمسك.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والسناعية في قول غير مشهور أنه إذا لم تجز الجزية لا توضع على الفقير غير المتمسك، واستندوا لذلك بقوله تعالى: فلا يكلف الله

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٩٩/٩، حيد طرغوثي لمصنف ١٦٦/٥

(٢) الإجماع لأين التفر ص ٥٩، والمضى ٥١٠/٨، أحكام أهل الذمة لأين الفقيه ٥٦/٩، وكتاب الروايات والموجوه

٢٨٢/٢، مكتبة الشارف بالرياض ط ١٤٠٥ هـ

(٣) المعنى ٥١٠/٨

(٤) المتمسك المكتسب

وأن التعاجيز من الإداء معذور شرعاً فيها هو حق العباد، لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾^(١) ففي الجزية أولى.

ودهب الشافعية وأبو ثور إلى أن الجزية توضع على الفقير غير المتعلم، كما توضع على الغفير المتعلم، إلا أن غير المتعلم تكون ديناً في ذمته حتى يوسر، فإذا أيسر طُلب بها عليه من جزية. واستدلوا بعدد يوم قواه تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٢) وعموم حديث معاذ السابق. وأمره أن يأخذ من كل حال ديناراً.^(٣)

ولأن الجزية بدل عن القتل، والسكنى في دار الإسلام، فلم يفارق المعذور فيها غيره، فتؤخذ من الفقير كما تؤخذ من الغني.^(٤)

سادساً: ألا يكون من الرهبان المقطوعين للعبادة في الصوامع:

٤١ - اتفق الفقهاء على أن الرهبان المخالطين للناس، والمساكين هم في الرأي والمشورة

والمكابد الخربة والفكرية تؤخذ منهم الجزية، وهم أولى بها من عوامهم، فإنهم يؤمن الكفر. وهم منزلة علمائهم.

واختلفوا في أخذ الجزية من الرهبان الذين انقطعوا للعبادة في الصوامع، ولم يخاطبوا الناس في معابطهم ومساكنهم

فذهب إمام حنيفة في رواية الصدوري، ومالك، وأحمد في رواية، والشافعي في أحد قوليه، إلى أن الجزية لا تفرض عليهم. ومواء كنسوا غامدين على العمل أم غير فلا دين. لأن الرهبان لا يقتلون ولا يشرعن لهم، لما جاء في وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام: «لا تقتل صبيلاً ولا امرأة وتستمرن على أقوام في الصوامع احتسوا أنفسهم فيها، فدعهم حتى يبينهم الله على ضلالتهم، وتستجدون أقواماً فنعصوا عن أوساط يؤدسهم فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف».

فإذا كان الراهب لا يقتل فهو محفون الدم بدون عقد الذمة، والجزية إنما وجبت لحقن الدم، فلم تجب عليه، كما لا تجب على الصبي والمرأة، ولأن الراهب من جملة الفقراء، لأنه إنما ترك له من المال اليسير.^(٥)

(١) سورة البقرة: ٢٨٠

(٢) سورة التوبة: ٢٩

(٣) حديث ١٠٠ يعنى رسول الله ﷺ إلى ليس ولم يرد أن يأخذ من كل حال ديناراً. سيؤخره في ٩

(٤) روضة الطالبين ٢٠٧/١٠، المصنف مع المجموع ١٢٢٢/١٨، الأحكام السلطانية من ١٤٥، مني المحتاج ٢٤٦/٤

مبهة المحتاج ٨٥/٨، روضة، لامة ١٢/١٨٠، الميزان للشعراني ١٨٥/٢

(٥) تبين الحقائق ٣/٢٧٨، المبدل ٤٣٣١/٩، فتح القدير ٢٩٥/٥، حاشية بمن هابديس ١٩٩/٤ -

أصحاب المذهب الأول على عدم أخذ الجزية من الرهاب، فقد استدلل بها أصحاب هذا المذهب، وحلوهما على الرهاب غير المعتل الذي يحبس على صدقات المومنين.^(١)

ودعب الشافعي في القول بغيره به عند الشافعية وأبو ثور إلى أن الجزية تجب على الرهبان الذين ينقطعون للمباعدة في الأديرة والقصور، سواء أكانوا مومنين أو غير مومنين، قاذرين على العمل أم غير قادرين. واستدلوا لذلك بعموم قوله تعالى: ﴿وحتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٢) فهو يشمل الرهبان القاذرين على العمل وغير القادرين، المومنين وغير المومنين. وعموم الأحاديث القصية بأخذ الجزية من كل بالغ كحديث معاذ بن جبل: «أمر أن يأخذ من كل حاتم ديناراً». وحديث عمر السلمي: «ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الحوس». وما روى أبو عبيد وغيره عن عمر بن عبد العزيز: «أنه فرض على رهبان الديارات على كل راهب دينارين».

ودعب أبو حنيفة في رواية نقلها عنه محمد بن الحسن، وهو قول أبي يوسف وأحمد في رواية إلى أن الجزية توضع على الرهبان إذا كانوا قادرين على العمل. قال أبو يوسف: «المترهبون الذين في الديارات إذا كان لهم يسار أخذ منهم، وإن كانوا إيمانهم ساكنين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم لم يؤخذ منهم، وكذلك أهل الصوامع إن كان لهم عن يسار، وإن كانوا قد صبروا ما كان لهم من ينفعه على لديره». ومن فيها من المترهبين والقوام أخذت الجزية منهم.

وقد استدلل من قيد أخذ الجزية من الرهبان بانقذرة على العمل بأمرين:

الأول: أن المعتل يدترك العمل يؤخذ منه الجزية، فكذلك الرهاب العاقر على العمل.

والثاني: أن الأرض الحراجية لمصانعة للزراعة لا تستغنى عنها الخراج بتعطيل المالك لها عن الزراعة، فكذلك الرهاب القادر على العمل لا تستغنى عنه الجزية إذا ترك العمل.

هذا بالإضافة إلى الأدلة التي استدلل بها

(١) مسند أبي حنيفة ٢/ ٢٧٤، الهداية ١/ ١٦٦، فتح القدير ٥/ ٢٩٤، ٢٩٥، بفتح الصانع ٩/ ٤٣٣، المراجع لأبي يوسف ص ١٢٢، فتح المريد على غرض كتاب الخراج - ١/ ٩٩، ١٠٠، الإيضاح بمبدأ ١٩٢٥م، والموهبة لنبوة ٢/ ٣٥٤، الأخير ١٣٨/ ٢.

(٢) سورة التوبة ٦٩.

- اللباب ٢/ ١٤٥، مجمع الزهر ١/ ١٧٨، بداية المعتمد ١/ ١٠١، حاشية المصنف ٢/ ٢٠١، الكافي لأبي عبد الله ١/ ١٧٩، التلخيص ٢/ ١٧٩، مواهب الجليلي ٣/ ٣٨١، حاشية المحرشي ٣/ ١٤٦، معي الخراج ٢/ ١٤٦، المحشي ١٨/ ٥١٠، كتاب الخراج ٣/ ١٢٠، المبدع ٣/ ٤٦٠، الأحاديث جمع المجلد ص ٢١٩.

وأما المعتول فمن وجهين .
 الأول : أن الجزية عوض عن حقن الدم ،
 وللهارب غير شعور الدم ، فتجب عليه الجزية
 لحسن الدم
 والثاني : أن الجزية عوض عن سكنى دار
 الإسلام ، واليهاب كغيره في الانتفاع بالدار ،
 فلا تستقط عنه الجزية ^(١)

ودفع المالكية وأبو يوسف من الخنفة إلى أن
 أخيرة تؤخذ من الرضى والعبد والزوج
 الذكر إذا كان هم حال ^(٢) واستدلوا بذلك بأن
 هؤلاء المصان بالعهات غزوة أهل لقتل ،
 إذ أنهم يغفلون إذا كانوا ذوي رأي في الحرب
 والقتال ، فتجب عليهم الجزية ، كما يجب على
 غيرهم

ولأن الجزية تجب على العبد المعتقل ،
 ووسيد المال عند هؤلاء المصدين أكثر من الغارة
 على العبد ، فتجب عليهم جزية إذا كانوا

صالحا . السلامة من العاهات المزمة :
 ٤٢ - إذا أصيب لطالب الجزية بعاقة مزمة ،
 كالرخص ، أو لعمى ، أو انكسر المقعد ، عن العمل
 والقتال ، فهل تؤخذ منه الجزية أم لا ؟
 اختلف الفقهاء في ذلك .

فذهب لرواية عبد الخنفة ومذهب أحمد ،
 والشافعي في أحد قوليه . إن الجزية لا تؤخذ من
 هؤلاء ولو كانوا موسرين . وقد دللوا بذلك
 تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ مَالَهُ وَلَا يُؤْتِيهِمْ
 الْأُخْرَى ﴾ ^(٣)

فنعني الآية بدل على أن الجزية تؤخذ من
 من منهم من أهل القتال . لاستحالة الخطاب
 بالأمر بقتل من ليس من أهل القتال ، إذ القتال

(١) نبدائع ١/٢٩٠ . فتح القدير ١/١٩٣ . حاشية
 ابن عابدين ١/٢٠١ . مجمع الأنهر ١/٢٧١ . الاحشاش
 ١/٢٨٢ . أحكام أهل الله لأبي القيم ١/١٩٠ . كتاب
 القضاء ٢/٢٠٠ . الإيضاح ١/١٢٢ . مفتي المحتاج
 ١/١١٢ . وأحكام القرب والعبدان ١/٢٦٢

(٢) الكافي لأبي عبد الله ١/٢٧٠ . حاشية الزرقاني على
 مختصر حقل ١/١١٢ . شرح الكفر على هامش حاشية
 الدار وفي ٢/٢٠٢ . فتح العبد ١/٢٨٢ . بلغه اسالك
 ١/٢٦٧ . استخراج الأبي يوسف عن ١/١٢٢ . المصنفات
 ١/١٢٢ . فتح القدير ١/٢٩٣ . الاحشاش ١/٢٨٢

(٣) روضة الطالبين ١/٢٧٠ . روضة المحتاج ١/٢٨٢ . الأم
 ٢/٢٦٢ . المصنفات مع المجموع ١/٢٢٢ . مفتي المحتاج
 ١/٢٦٢ . حاشية المحتاج ١/٢٨٢ . والأموال لأبي عبد
 الله ١/٢٦٢ . والأموال لأبي ربيعة ١/١٢٢
 (٤) سورة التوبة ٢٩

موسرين، ولا تجب عليهم إذا كانوا معسرين^(١).

ويدل على ذلك ما في كتاب الصلح بين خالد بن الوليد رضي الله عنه وأهل الخبر: «وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنيا فافقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام يدار الهجرة ودار الإسلام، فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الإسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم»^(٢).

ومذهب أبي ثور أن الجزية تؤخذ من النصارى بالمعاهدات المزمعة، ولو لم يكونوا موسرين. واستدلوا لذلك بعموم قوله تعالى: «ولا حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^(٣) فهو يشمل الزمى والعميان والشيوخ الكبار.

وبعموم الأحاديث الفاضية بأخذ الجزية من كل حال، كحديث معاذ السابق. الذي أمر فيه أن يأخذ من كل حال ديناراً، وحديث عمر بن الخطاب السابق: «ولا يضر يوها إلا على من

جرت عليه الموسى»، واستدلوا من المعقول بأن الجزية عوض عن حقن الدم، وهؤلاء كغيرهم في الانتفاع بحقن الدم، فلا تسقط عنهم الجزية بتلك الإصابات، وأن الجزية عوض عن سكنى دار الإسلام، وهؤلاء كغيرهم في الانتفاع بالدار، فلا تسقط عنهم الجزية، كما أن الأجرة لا تسقط عن أصحاب الأعذار^(٤).

سـ ضبط أسماء أهل الذمة وصفاتهم في ديوان:

٤٣ - يستوفي العامل الجزية من أهل الذمة وفق ديوان يشتمل على أسمائهم وصفاتهم وأحوالهم وما شئب على كل واحد منهم. قال الشيرازي في المهذب: «ويثبت الإمام عدد أهل الذمة وأسماءهم، ويحليهم بالصفات التي لا تغير بالأصنام فيقول: طويل، أو قصير، أو ربعة، أو أبيض، أو أسود، أو أسمر، أو أشقر، وأدعج المبين، أو مقرون الحاجبين، أو أفنى الأنف. ويكتب ما يؤخذ من كل واحد منهم، ويجعل على كل طائفة عريفاً، ليجمعهم عند أخذ الجزية، ويكتب من يدخل معهم في الجزية بالبلوغ، ومن يخرج منهم بالموت»^(٥).

(١) الأم ٢٧٩/١، روضة الطالبين ٣٠٧/١، المهذب مع المصروع ٢٣٢/١٨، حاشية المحتاج ٨٥/٨، حاشية المحتاج ٣٩٦/١

(٢) المهذب مع المصروع ١٣٦/١٨، كشف القناع ١٢٥/٣

(١) الاختيار ١٣٨/١، الأموال لابن زنجويه ١٣٣/١ = ١٦٤

(٢) المحراج لأبي يوسف ١١٤، والأموال لأبي عبيد ١٦/١ ط حجازي.

(٣) سورة التوبة ٢٩

ولكن خذ منها كما يأخذ بعضهم من بعض -
يعنون الصدقة - فقال عمر رضي الله عنه : لا ،
هذه فرض المسلمين ، قالوا : فزد ما شئت بهذا
الاسم ، لا باسم الجزية ، ففعل قراضى هو
وهم على أن تضعف عليهم الصدقة . وفي
بعض طرقه : اسموها ما شئتم .^(١)

والصوب الثاني : الجزية العنوة وهي مقدرة
الأقل والأكثر ، فيضع على الغني ثمانية وأربعين
درهما ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين ، وعلى
الفقر المعتدل اثني عشر درهما . واستدلوا لذلك
بأن عمر بن الخطاب وضع في الجزية على
بؤس الرجال غني ثمانية وأربعين درهما ،
وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهما ، وعلى
الفقر اثني عشر درهما .^(٢)

قال الخنفة : وذهب المفدير بالراي لا
يكون ، فعرفنا أن عمر اعتمد السماع من
النبي ﷺ - فأخفنا به^(٣) وقد فعل عمر ذلك
محضر من الصحابة .

واستدلوا بقياس الجزية على مزاج الأرض ،

مقدار الجزية :

٤٤ - اختلف الفقهاء في مقدار الجزية :
فذهب الخنفة إلى أن الجزية على صوبين :
جزية توضع بالتراضي والصلح ، وجزية بيتدىء
الإمام وضعها على الكفار إذا فتح بلادهم
عنوة

والضرب الأول : الجزية الصلحية ليس لها
حد معين بل تتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق
بين الإمام وأهل المدينة .^(١)

ومستدلوا لذلك باختلاف مقادير الجزية
الصلحية من مجموعة إلى مجموعة أخرى .

فقد صالح النبي ﷺ أهل نجران على الغي
حلفه : أن نصف في صمد رء ، والبقية في رجب
يؤدونها إلى المسلمين .

وأمر معاذا أن يأخذ من أهل اليمن من كل
حالم دينار ، وعدله من المخافر .

وصالح عمر رضي الله عنه بني تغلب على
أن يؤدوا نصف زكاة المسلمين : روى ليهقي
عن عتبة بن النعمان التغلبي في حديث طويل -
أن عمر رضي الله عنه لما صالحهم - يعني
مصارى بني تغلب - على تضعيف الصدقة
قالوا : نحن عرب لا نؤدي ما يؤدي العجم ،

(١) نسخ المفدير ٩٨٨/٥ ، تبين الحماني ٢٧٦/٢ ، اعداية
١٥٩/٢ ، الاختيار ١٣٧/٤ ، بدائع الصنائع ١٣٣١/٩

(١) نصب المراهبة ٣٩٣/٢ ، السنن الكبرى ٢١٦/٩ ، الخراج
لابي يوسف ص ١٢٠ ، والأسواق لابي ج ٨ ص ٤٠ ،
والأموال لابن زنجويه ١٣٩/٢ .

(٢) نصف السراية ٤٤٧/٢ ، الأموال لأبي حنيفة ص ٥٦ ،
الأموال لابن زنجويه ١١٠/١ ، السنن الكبرى ١٩٩/٩

(٣) التلويح ٧٨/١٠٠ ، انه نع ٤٣٣٩/٩

عشرة آلاف فهو من الأوساط، ومن ملك زيادة على عشرة آلاف فهو من الأغنياء.

والثالث : ما قاله بشر بن غياث : من كان يملك قوته وقوت عياله وزبادة فهو موسر، وإن ملك بلا فضل فهو الوسط، ومن لم يكن له قدر فكثاؤه فهو لفقر الممتلئ أو المكتسب.

والرابع : ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج : والموسر : مثل لصبري، واليزن، وصاحب القصبعة، والتاجر، والمعالج، والطبيب. وكل من كان منهم بيده صناعة وتجارة يحترف بها فيؤخذ من أهل كل صناعة وتجارة على قدر مساعتهم وتجارتهم ثمانية وأربعين درهما من الموسر، وأربعة وعشرون درهما من الوسط من احتملت صناعته ثمانية وأربعين درهما، ومن احتملت أربعة وعشرين درهما أخذ ذلك منه، وأثنا عشر درهما على العامل بيده : مثل الحياط، والصباغ، والإسكاف، والحراز ومن أشبههم.^(١)

والخامس : ما قاله أبو جعفر الطحاوي : إنه ينظر إلى عادة كل بلد في ذلك، فصاحب حسين ألفا يبلغ بعض من الكثيرين، وفي البصرة لا بعد أكثر. فهو يعتبر في كل بلدة عرفها، فمن عده الساس في بلدهم فقيراً، أو وسطاً، أو غنياً فهو كذلك، وهذا هو المختار عند الخنيفة. قال

فقد جعل المخرج على مقدار لطاقة، واختلف بحسب اختلاف الأرض وطاقتها الإنتاجية فوجب أن يكون الجزية على قدر الطاقة والإمكان، واختلف بحسب طاقة الشخص وإمكاناته المالية.

وإن الجزية إنما وُجعت عوضاً عن النصرة للمسلمين، والنصرة من المسلمين متفاوتة، فالفقر ينصر دار الإسلام رجلاً، ومتوسط الحال ينصرها راحلاً وراكباً، والموسر ينصرها بالركوب بنفسه وركاب غيره. فوجب أن تكون الجزية على قدر طاقة الشخص وإمكاناته المالية.^(٢)

٤٥ - واختلف الخنيفة في المراتب التي وانقسمت والفقير على خمسة أقوال :

الأول : ما قاله بعضهم : من لم يملك نصيباً نجب في مثله الزكاة على المسلمين، وهو ما نشأ درهم فهو فقير، ومن ملك مائة درهم فهو من الأواسط، ومن ملك أربعة آلاف درهم فصاعداً فهو من الأغنياء، لما روي عن علي رضي الله عنه وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنها قالوا : أربعة آلاف فما دونها فقير، وما فوق ذلك كثير.

والثاني : ما قاله الكرخي : من لم يملك نصيباً فهو فقير، ومن ملك مائتي درهم إلى ألف من

(١) يدائع المحتاج ١/ ٣٣٢، فتح القدير ٥/ ٢٩١، الخراج لأبي يوسف من ١٢٢، ١٢٤.

(٢) لمناجاة على الهداية ٥/ ٢٩٠، أحكام القرآن لجليل ٣/ ٩٢، فتح بالقدير ٥/ ٢٩٠.

ناقع عن أسلم مولى عمر أن عمر ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل السورق أربعين درهما ، ومع ذلك أوزاق المسلمين ، وضياقة ثلاثة أيام . قال الباجي المراد بأوزاق المسلمين أقوات من عندهم من أجناد المسلمين ، والمراد بالضياقة ضياقة المجناز من المسلمين على أهل الذمة .

وهو يقتضي أنه قدرها بهذا المقدار وذلك لما رأه من الاجتهاد والتفكير للمسلمين واحتياج أحوال أهل الجزية .^(١) وأما أوزاق المسلمين والضياقة ، فقد قال مالك : ولرى أن توضع عنهم اليوم الضيقة والأزاق ، لما حدث عليهم من الجور ، وذلك سدا للذريعة ، ونقل الدسوقي عن الباجي وأقره أنه إن انتهى الظلم فلا تسقط .^(٢)

٤٧ - يذهب الشافعية وهو رواية يعسوب بن بختان عن أحمد إلى أن أقل الجزية دينار ذهبي خالص ، ولا حد لأكثرها ، فلا يجوز للإمام المتراضي مع أهل الذمة على أقل من دينار في حالة القوة ، ونحو الزيادة على الدينار ، بل تسحب المهاكسة في الزيادة : بأن يطلب منهم

الموصلي : « والمختار أن ينظر في كل بلد إلى حال أهله ، وما يعتبرونه في ذلك ، فإن عادة البلاد في ذلك مختلفة » .^(١)

٤٦ - وذهب المالكية إلى أن الجزية ضربان : صلحية ، وعنوية :

فالضرب الأول : الجزية الصلحية : وهي التي صدقت مع الذين منعوا أنفسهم وأموالهم وبلادهم من أن يسولوا عليها المسلمون بالقتال ، وهي تنفذ بحسب ما يتفق عليه الطرفان . ولا حد لأقلها ولا أكثرها عند بعض المالكية ، واستظهر ابن رشد أن الصلحي إن بذل القدر الذي على العنوي أنه يلزم الإمام أن يقبله منه ، ويحرم على الإمام أن يقاومه . واستدلوا بأدلة الحنيفة السابقة .

والضرب الثاني : الجزية العنوية : وهي التي تفرض على أهل البلاد المفتوحة عنوة ، وتقدر بأربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهما على أهل الفضة ، بلا زيادة ولا نقصان . ونحو هذا رواية عن أحمد فيها أنها على الغني ثمانية وأربعين درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر ، وهذه اختيار الحنفي ، ويرجع إلى العرف من الغني والفقير .

وقد استدلوا لذلك بما روي الإمام مالك عن

(١) مقاصد القضاة من ١٦٨ ، بداية المجتهد ١/ ١٠٤ ، المقدمات لابن رشد ١/ ٢٩٥ ، حاشية الخريزي ٢٢/ ١٢٥ ، بلفظ السالك ١/ ٣٦٧ ، حاشية الدسوقي ١/ ٢٠١ . الموطأ

مع تلويح الموطأ ١/ ٢٩٤ ، والتلويح ٢/ ١٧٣ .

(٢) حاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٢ . بلفظ السالك ١/ ٣٦٧ .

(١) فتح القدير ٥/ ٩٩٦ ، الاختيار ٤/ ١٣٧ ، وحاشية ابن عثيمين ١/ ١٩٧ .

مكنه، بقدرته وسعته، دينارا كل سنة،
واعتدوا لجواز عقد ما مع أهل الذمة على أقل
من دينار في حالة انقصاف مال من لقوا عهد
المقررة شرعا. «كأنه تصرف الإمام على الزينة
مسلط بالصحة» وهذا كان في عهد الذمة على
أقل من دينار مصلحة ظاهره وجب المقصر
عليه^(١).

٤٨- وفي رواية عن الإمام أحمد - نقلها عنه
الأكرم - أن المرجع في حرية إلى الإمام، فله
أن يزيد ويقتصر على قدر طاقة أهل الذمة،
وعلى مبراه. وهذا هو المذهب كما قال لمرداوي
في الإصناف، وقال الحلان: العمل في قول أبي
عبدالله على ما روي لحساعة بأنه لا بأس للإمام
أن يزيد في ذلك ويقتصر على ما روي أصحابه
عنه في عشرة مواضع، فاستقر قوله على ذلك.
وهذا قول الثوري وأبي عبيد. واستدلوا
لذلك بقوله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون﴾^(٢).

فلفظ الجزية في الآية مطلق غير مقيد بقليل

أكثر من دينار إن طعن أصحابهم فيها، أما إذا علم
أوطى أنهم لا يجيبونه إلى تلك التريادة، ولا
وهي ناهية كسنة. وفي حاله انقصاف يجوز للإمام
التأصي مع أهل الذمة على أقل من الدينار.
واستدلوا بذلك بحديث معاذ السابق: وأمره
أن يأخذ من كل عالم ديناراً أو غداه من المدونة.
فأحدث يدل على تقدير الجزية بالدينار من
الذهب على كل حال، وظاهر إطلاقه سواء
أكان غنياً أو متوسطاً أو فقيراً.

وقد أحدها النجاشي من أهل وأبيته، حيث
قدم يوحنا بن زبادة على رسول الله ﷺ في
سوء، ومسالحة على كل حال بأرضه في السنة
ديناراً، واشترط عليهم فرج من مؤسهم من
النسب.

وقد أحده رسول الله ﷺ من أهل البحرين
التي حدة نصفها في صفر وثنية في رجب
قال الشافعي: يجب، بعض أهل العم
من المسلمين، ومن أهل الذمة من أهل البحرين
يذكر أن قبيلة ما أخذ من كل واحد دينار^(٣).

وروي الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن
أبي الحويرث أن النبي ﷺ عرفت على نصراني

(١) لأن ١٢٩، الفهرست، ١٩٥، ١٩٥، الخراج لابن آدم
ص ٧٣، المنثور والمواضع ٣٠٩/١.

وحديثه: «أن النبي ﷺ عرفت على نصراني ديناراً»
بغداد: أخرجه الطبري ١٩٥/١، ط دار الفهرست، من
طريق أبي الحويرث معتمدة من عبد الرحمن وهو صدوق
في المعتمد، الغرب من ٣٥١ ط دار الفهرست: رقا
أصله.

(٢) سورة التوبة: ٢٩.

(٣) روضة الطالبين ٣١١/١، المغاية، تقصى ٩٥٧، ٢.
حاشية الطبري ٢٣٣، حاشية المحتاج ٨٧/١، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١

ولأن الجزية عوض، فتم تقدر بمقدار واحد في جميع المواضع كالأجرة.^(١)

استيفاء الجزية :

وقت استيفاء الجزية :

٤٩ - اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تؤخذ من السبي إلا مرة واحدة في السنة ولا تتكرر. والسنة المعتدة شريعة هي السنة القمرية. لأنها هي المروءة شرعا عند الإطلاق، أما إذا عين الإمام كوما شمسة أو قمرية فيجب اتباع ما عينه.

✓ وقت وجوب الجزية .

٥٠ - نقل الفقهاء على أن وقت وجوب الالتزام بالجزية عقب عقد الذمة مباشرة، إلا أن الشافعية قالوا: تجب بالعقد وجوبا غير مستمر وتستقر بانقضاء الرمس كالأجرة، فكأنها مضت مدة من الحول استقر قسطها من جزية الحول، حتى تسفر حرية الحول كله بانقضائه. لأن الجزية عوض عن حفعة حفن الدم. فتجب بالعقد وجوبا غير مستمر، وتستقر بمضي المدة ثبت فثبتا كالأجرة.^(٢)

أو كثير، فينبغي أد يبقى على إطلاقه، غير أن الإسام لما كان ولي أمر المسلمين جازله أن يعقد مع أهل الذمة عقدا على الجزية بما يحقق مصلحة المسلمين. لأن تصرف الإسام على الرعية متوط بالمصلحة.

ولأن النبي ﷺ: «أمر معاذ أن يأخذ من كل حالم ديناراً وصالح أهل الحراك على ألف حلة، المصنف في صفه الثاني في رجب.

وحمل عمر بن الخطاب الجزية على ثلاث طبقات على النبي أمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً، وصالح بني تغلب على ضعف ما على المسلمين من الزكاة.

فهذا الاختلاف يدل على أنها إلى رأى الإسام. لولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع ولم يجز أن تختلف. ويؤيد ذلك ما روى البخاري عن أبي عينة عن أبي نعيم قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من أجل الجبار.^(٣)

ولأن المال المأخوذ على الأمان صبران: هدية وحر روة، فلما كان المأخوذ هدية إلى استهاد الحاكم، فكذلك المأخوذ جزية.

(١) المعنى ١/٨ - ٥٠، كتاب الخراج ٢/ ١٢١، لمكان أهل الذمة لا من الفقه ١/ ٢٧، أئيج ٣/ ٤١١، الخراج لأحمد ص ٢٦٠، الإحصاف ١/ ٢٢٧، كتاب المداينين والوجهين ٢/ ٣٨٢، الأئول لأبي حنيفة ص ٥٧.

(٢) البصائر ١/ ١٣٣، الموازين القضيية ص ١٧٥، حوامر الإكليل ١/ ٢٦٦، سائة المحتاج ٨٧/ ٨، المعنى ١/ ٥٠.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٦٤.

الجزية. فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
بأهوية إلى البحرين، فقدم بها كثير^(١)
ولأن الجزية حتى ما يكثر ربتكر الحول،
فوجب بأخره كالزكاة.

ولأن الجزية تؤخذ حزة على ناسيتهم
وأمرهم على دينهم، فلا يجوز المطالبة بها إلا
بعد أن ينحق هم ذلك في طول السنة.

ولأن الجزية عوض عن سكنى الدار فوجب
أن تؤخذ بعد استيلاء المنفعة وانقضاء المدة^(٢).

وذهب الحنفية إلى أن وقت وجوب الأداء في
أول السنة، شجب وروا مومعا كالصلاة،
وللإمام المطالية ب بعد عقد الذمة^(٣).

واستدلوا بذلك بقوله تعالى: ﴿وحتى يحفظوا﴾
الجزية عن يد وهم صاغرون^(٤).

فجعل إعطاء الجزية غاية لرفع القبائل عنهم،
لأن غاية هذا حقيقة اللفظ، والضموم من
ظاهره، إلا ترى أن قوله: ﴿ولا تقربوهن﴾ حتى
يظهرن^(٥) وقد حظر راحة قريش إلا بعد وجود

٥١ واحتلف الفقهاء في وقت وجوب أداء
الجزية:

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية
والحنابلة إلى أن وقت وجوب الأداء آخر
الحول^(١) واستدلوا: لذلك بما وقع من النبي ﷺ
في الجزية، فقد ضربها على أهل الذمة والمجوس
بعد نزول آية الجزية، ولم يطالبهم بأدائها في
الحال، بل كان يعث رسله وسعانه في آخر
الحول طيابتها.

روى البخاري عن عمرو بن عوف
الأنصاري أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن
الجراح إلى البحرين يأمر بجزيتها، وكان
رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين وأمر
عليهم لعلاء بن الحضرمي^(٢).

وتدل سيرة الخلفاء والأمرء بعد النبي ﷺ
على أنهم كانوا يعثون الجناة في آخر العام لجباية

(١) بداية المصنف ١/٢٠٥، الفتاوى لأبي رشيد ١/٣٩٧،
المطهر ١/١٦٦، حاشية الخرسى ١/١٤٥، منح الجبل
١/٢٥٨، المهذب مع المجموع ١/١٨٨، روضة الأئمة
٢/١٨٦، المبين ٢/١٨٥، الإصحاح ٢/٢٩٤، المنى
١/٥٠٤، المبدع ٢/٤٦، المدد ١/٤٤٤، س ٢٦١،
أحكام أهل الذمة لأبي القاسم ١/٣٩٦، كتاب الفتاوى
١/١٢١، الإنصاف ٢/٢٢٩.

(٢) حديث: بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين...
أخرج البحاري (١/٢٥٧، ٢٥٨) في المطبعة من حديث
عمر بن عوف.

(١) الأسوال لأبي حنيفة ٢٨١، لأصول آيين رنوبة ٢/٥٠٥
وإسناد ابن زنجوة صحيح.

(٢) الفتن ١/٥٠٤، المنى ٢/١٦٦، الفتاوى ١/٣٩٧،
المهذب مع المجموع ١/١٨٨.

(٣) نه الغدير ١/٢٩٨، الفرائض ١/١٣٣، الفتاوى المبدية
٢/٤٤٤، حاشية ابن عسكدين ١/١٩٦، مجمع الأمير

١/٦٧٢، إعراب ١/١٣٧.

(٤) سورة التوبة ١/٢٩.

(٥) سورة طه ١/٢٢٢.

وحيث عقبه قبل وقت وجوها سنة أو سنتين أو أكثر، فهل يجوز للإمام أن يستعجل أخذ الجزية أو يستسلمها؟

تختلف العلماء في ذلك :

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية في وجه، إلى جواز تعجيلها سنة أو سنتين أو أكثر برضا أهل الذمة، ويجوز اشتراط تعجيلها وذلك لأنها كالحراج، ولأنها عوض عن حق ديارهم فأشبهت الأجرة.

ودهب الحنابلة والشافعية في وجه إلى عدم جواز اشتراط تعجيلها، ويجوز تعجيلها برضا أهل الذمة. واستدلوا بقياس الجزية على الزكاة، فلا يجوز للإمام أن يستعجل الزكاة إلا برضا رب المال، بل الجزية أولى بالتمتع، لأنها تنصرف للمنفوق قبل الحول وبعد، فتسقط بالإسلام والموت أثناء السنة وتندخل بالاحتياج عند أبي حنيفة^(١)

تأخير الجزية :

٥٣ - إذا تأخر الذمي عن أداء الجزية في وقتها حدد دوماً أن يكون موسراً، وإما أن يكون معسراً.

طهره، وكذلك تنهون من قول القائل لا نعط زبداً حتى يدخل الدار، منع الإعطاء إلا بعد دخوله، فتست بذلك أن الآية موجبة لقتال أهل الكتاب مزيلة لذلك عنهم بإعطائهم الجزية وهذا يدل على أن الجزية وجبت بعد الذمة^(٢).

ونقول إنه إن من مقرر، «مرنا بيت رسول ربنا صلى الله عليه وسلم أن غنائمكم حتى تعبدوا الله وحده»^(٣) تؤيدوا الجزية^(٤) فوقت وجوب أداء الجزية عقب العهد مباشرة.

ولأن الجزية وجبت بدلا عن القتل في حقهم، فتجب في الحال كالحب بالصالح عن دم العمد، ولأن العوض قد سلم لهم، فوجب أن يستحق العوض عليهم كل حين.

ولأن الجزية وجبت بدلا من النصر في حقها، وهي لا تتحقق في الماضي، وإنما تتحقق في المستقبل، لأن نصرة الماضي يستغنى عنه بالقصاص، فإذا تعدل إيجاب الجزية بعد الحول تجب في أوبه^(٥).

تعجيل الجزية :

٥٤ - القصد بتعجيل الجزية، استيفاءها من

(١) أحكام القراء طبعها ١٠٠/٣

(٢) قبل فتح بيع الحديث، طرقة ١٠

(٣) الاحتشار ١٣٧/١، فتح القدر ١٩٨/٥، المعنا على

المدنية على هامش فتح القدر ٢٩٨/٥

(٤) الاحتشار ١٣٩/٥، مواهب المجلد ٣٨٢/٣، روضة

المصلح ٣٦٣/١، المدح ١٠٢/٣، الإنصاف

٢٠٩/١، أحكام أهل الذمة لأمير القيم ٩٩/١

من غير قتال ولا إيجاب كالصلح والحزبة
والخراج والعشور للأخوة من أهل الذمة.^(١)
وسمى على ذلك حتى استبقاء الجزية
بالإمام، يطالب بها ويحب على أهل الذمة
الدفع إليه

والإمام المقاتل بالجزية إما أن يكون عادلاً،
أو جائراً ظالماً، أو باعياً، أو خارجاً على إمام
العدل، أو محارباً وفاعلاً للطريق.

١ - حكم دفع الجزية إلى أئمة العدل.

٥٤م - لإمام العدل: هو الذي احتاره
المسلمون للإمامة وإمامه، وفام بتدبير شئون
الامة وفق شرع الله عز وجل.

فإذا طلب من ذوي الأموال مالا لا يطلبه إلا
بحق، وإذا قسم أموالاً عامة قسمها وفق شرع
الله وحسب مقتضيه المصلحة العامة كما قال
رسول الله ﷺ: «ما أعطاكم ولا منعكم وإياي
أنا قاسم أضع حيث أمرت»^(٢) وقال أمير
المؤمنين عمن من الخلفاء رضي الله عنه «وإن
أضرت نفسي وبكم من هذا أنا بمنزلة أبي
التيتم فإن الله تبارك وتعالى قال: «وومن كان

فإن كان موثقاً ومطلباً بها حار للإمام أن
يعفيه عن ذلك يا خيس وغیره.

قال القرطبي: أما عقوبتهم إذا امتنعوا من
أدائها مع التمكن فجائز، فلما مع تين عجزهم
لا تحل عقوبتهم، لأن من عجز عن الجزية
سقطت عنه.^(٣)

من له حق استبقاء الجزية :

٥٤ - الجزية من الأموال العامة التي يتولى أمرها
الأئمة والسلاطين، فالشرع هو الذي يدير
الجزية عند الجمهور، وقبل بقدوم الإمام.

والإمام يعقد الذمة ويطالب بالجزية
ويصرفها في مصالح المسلمين العامة بإجتهاده،
وذلك لأن الإمام العدل وكيل عن الأمة في
استبقاء حقوقهم عن وجبت عليه، وفي تدبير
شؤونها. قال القرطبي: «الأموال التي للأئمة
والسواة فيها مدخل ثلاثة أضرب: الأول:
ما أخذ من المسلمين على طريق التطهير لهم
كأرضة الميت والزكوات، والثاني: الغنائم
وما يخص في أيدي المسلمين من أموال الكافرين
بالحرب والغهر، والثالث: الفقي، وهو
ما رجع للمسلمين من أموال الكفار عموماً صفوا

(١) إجماع لأحكام القرآن ١٢/١٨

(٢) حديث: «ما أعطاكم ولا منعكم وإياي أنا قاسم أصح
حيث أمرت» أخرجه البخاري (صححه دار الحديث ٢١٧/٩ - هـ
السلفية)

(٣) الجاسع لأحكام القرآن ١١٥/٨، لمذهب الأمام
ص ٢١١، الاختصار: الفقه، لأن أئمة مع نجل
ص ٣١٩، الإنصاف ٢٥٢/٥

عنا فليستعفف ومن كان فقيراً فلياكل بالمعروف^(١) والله ما أرى أرضاً يؤخذ منها شيء في كل يوم إلا استمرع خرباءه.

وينسأ على ذلك إذا طلب الإمام العادل الجزية من أهل الذمة وجب عليهم الدمع إليه ، ولا يجوز لأحد تمسكه حراج رأسه بنفسه ، وإذا أدى شخص الجزية إلى مستحق الفيء بنفسه فلا إمام أخذها منه ثانية ، لأن حق الأخذ له^(٢).

٢ - حكم دفع الجزية إلى أئمة الجور والظلم :
٥٥ - الإمام الجائر : هو الذي يقوم بتدبير شؤون الأمة وفق هواه ، فيقع منه الجور والظلم على الناس.

وإذا طلب الإمام الجائر الجزية من أهل الذمة وجب عليهم أداءها إليه عند جاهلير الفقهاء من الحنفية والذكية والشافعية والحنابلة وإذا أدى السلمي الجزية إلى الإمام الجائر سقطت عنه ولا يطلب منها مرة ثانية من قبل الإمام العادل .

قال الكاساني : وأما ملاطين زماننا الذين أخذوا الصدقات والعشور والحراج لا يضعونها

مواضعها ، فهل تسقط هذه الحقوق عن أربابها؟ اختلف الشايخ فيه ، ذكر الفقيه أبو جعفر الهندواني أنه يسقط ذلك كله ، وإن كانوا لا يضعونها في أهلها ، لأن حق الأخذ لهم فيسقط عنه بأخذهم ، ثم إنهم إن لم يضعوها مواضعها فالقول عليهم .

قال الشيخ أبو بكر بن سعيد : إن الحراج يسقط ، ولا تسقط الصدقات لأن الحراج يصرف إلى المقاتلة ، وهم يصرفون إلى المقاتلة ويقاتلون العدو ، ألا ترى أنه لو ظهر العدو فأنهم يقاتلون ومذبذبون عن حريم المسلمين ، فأما الزكوات والصدقات فإنهم لا يضعونها في أهلها^(٣).

واستدلوا لوجوب طاعة الإمام الجائر في طلب الجزية والحراج بما يلي :

أ - ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : وكانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلقه نبي ، وإنه لا نبي بعدي . وسيكون خلفاء ويكثرون . قالوا : فما تأمرنا؟ فقال : أوفوا ببيعة الأول فالأول ، ثم أعطوهم حقهم ، فإن الله سائلهم عما استرعاهم^(٤).

(١) بدائع الصالحين ١/ ٨٨٤ ، مواهب الجليل ٢/ ٣٦١ ، معني المحتاج ٤/ ١٣٢ .

(٢) حديث : « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء . . . » أخرجه البخاري (٦/ ٤٩٥) - ط النسخة . وسلم (٣/ ١٤٧١) - ط مجس المحلى . عن حديث أبي هريرة .

(١) سورة النساء ٦

(٢) الحراج لأبي يوسف ص ٢٦ . الاعتدال ٤/ ١٤٥ . الجائع لأحكام القرآن ١٨/ ١٤١ . الأحكام السلطانية للهرودي ص ١٦ ، الأحكام السلطانية للعلاء ص ٢٨

قال الشوكلي: في باب معنى وأعطوهم حقهم. أي ادفعوا إلى الأمراء حظهم انسي لهم المطالبة به وبغضه، سواء كان يخصهم أم لا، وذلك من الحسرة الواجبة كالزكاة، وفي الانس كالمخرج إلى الجهاد.^(١)

ب - وما روي عنه يحمي - وأنها ستكون بعدي أثره وأمره ونكرهها قالوا: يا رسول الله كيف تأمر من أوردك من ذلك؟ قال: تؤذون الحي الذي عنكم، وتسلون الله الذي لكم.^(٢)

ج - وما روي عنه يحمي - وإن أمر عنكم عبد يهودي، أو نصراني، أو ملاح، فاسموا له وأعطوه.^(٣)

٣ - دفع الجزية إلى البغاة

٥٦ - البغاة. هم الذين يقتلون على التأويل ويخرجون على الإمام، أو يمنعون عن الدخول في طاعته، أو يمنعون حقا وجب عليهم كالزكاة وشبهها، فيدعون إلى الرجوع للحق.^(٤)

^(١) نقل الأوطار ٢/ ٢٩٤.

(٢) حديث: «أما ستكون بعدي أثره وأمره ونكرهها عينا برسول الله كيف تأمر من أوردك»، أخرجه مسلم (١/ ١٧٢، ١/ ١٧٢)، ط عيسى الحنفي من حديث عبد الله بن عمر (٢) حديث: «إن أمر عنكم عبد يهودي، أو نصراني، أو ملاح، فاسموا له وأعطوه»، أخرجه مسلم (١/ ١٧٢، ١/ ١٧٢)، ط عيسى الحنفي.

(٣) أخرجه ابن النجاشي من نسخة ٣٩٢.

فإذا غلب أهل البقي على بلد وتصبروا إماما، محي الحرية من أهل الدمة، فذهب جمهور الفقهاء من احتية والشاعية واختابئة وابن الماحشون من المالكية إلى سقوط الجزية عن أهل الدمة بدفعها إلى البغاة، ولكن يأخذ منهم فيما يستقبلون ما يجب عليهم من ذلك.^(١) واستدلوا بذلك:

بأن عليا رضي الله عنه لما ظهر على أهل البصرة لم يقاتلهم بشيء مما جني منهم:

قال الشاعية: «ولأن حق الإمام في الجباية مروهون بحرية»، وهي غير موجودة عند تغلب البغاة على بلدة معينة.^(٢)

ولأن في ترك احتساب حصون عظمى وما مشقة كبيرة. فإن البغاة قد يغفلون على البلاد السنين الكثيرة وتتجمع على أهل الدمة مبالغ حائلة لا يطيقونها. وذهب المالكية إلى أنه يجب على من دفع الجزية إلى البغاة الإعادة، لأن إعطائها إلى من لا راية له صحيحة فأنه ما لم يأخذها أحد الرعية غيبا.^(٣)

(١) إند نج ١٢/ ٤٥٠، كتاب التفسير من ٢٩٩، القنواين نسخة من ٢٩٩، الأم ١٢/ ٢٢٠، مني المصنف ١/ ١٣٣، الأحكام السلطانية للأفراد من ٥٥، الإصناف ١/ ٣١٨، حاشية الجليلي ١/ ٢٢٤.

(٢) الفتاوى ١/ ٢٤٤، مواهب الجليل ٢/ ٣٦٤، الترويق ١/ ١٧٢.

وعامل الجزية وكيل عن الإمام في استيفاء الجزية وقبضها، وجبايته للجزية محددة بما رسمه له الإمام، ولعامل الجزية شروط أهمها: الإسلام، والحرية، والأمانة، والكفاية، والعلم، ولقته.

وللتصيل تنظر الشروط المطلوبة في: (جباية).

مايراعيه العامل في جباية الجزية :

الرفق بأهل الذمة :

٦٠ - نلقه، في هذه المسألة اتجهان :

الأول : أنه ينبغي تعامل الجزية أن يكون رفيقا بأهل الذمة عند استيفائه للجزية : بأن يأخذهم بمثلصف دون تعذيب أو ضرب، وأن يضطهروهم إلى غلاتهم، وأن يضطهروهم عليهم، وأن يقبل منهم القيمة بدلا من العين. والخصار في قوله تعالى ﴿وهم صاغرون﴾ معناه عندهم الثم. أحكام الإسلام: (١).

والأئمة الأخر: ما ذهب إليه كثير من فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة وهو أن الجزية تسوق من أهل الذمة بإهانة وإدلال، لقوله تعالى : ﴿حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. (٢).

٤ - حكم دفع الجزية إلى المحاربين «قطاع الطرق».

٥٧ - المحاربون : هم الذين يعرضون للناس بالسلاح فيغصبون المال بمجاهرة أو يقتلون أو ينجفون الطريق.

إذا أخذ المحاربون الجزية من أهل الذمة لم يقع ذلك موقعا، ولم يسقط الجزية عنهم بأدائها إلى المحاربين، لأن النسخة منهم كالمأخوذ غصبا: (١).

طرق استيفاء الجزية :

٥٨ - إذا كان الإمام هو صاحب الحق في استيفاء الجزية، فلا يعني ذلك أنه سيستأجر جميع الأعمال التي تتعلق بها من حيث تقديرها وتدوينها وجمعها وصرافها، لأن ذلك يصعب عليه ولا يستطيعه، بل يعني تولية من يجمعها والإشراف عليها ومنايعة من يقوم باستيفائها وصرافها. ومن طرق الاستيفاء التي كانت متبعة في ذلك، الصيانة على الجزية، والقبالة (التصميم).

الطريقة الأولى :

القبالة على الجزية.

٥٩ - القبالة على الجزية ولاية من الولايات الشرعية الصادرة عن الإمام يتم بمقتضاها استيفاء الجزية وقبضها.

(١) رقم ١٢٧/٤، والأموال ص ٥٩، وابن زنجويه في الأموال

١٢١/٤، وأخراج ص ١٢٥

(٢) القس، الاختصار ١/١٣٩، حاشية ابن عيسى -

(١) المسد ١/١٤٤، الأحكام السلطانية لمؤيد ص ٦٢،

لأحكام السلطنة للفراد ص ٥٨

لأن الخمر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ولا تكون حلالاً للمسلمين^(١).

٢- ولأن الخمر والخنزير مال من أموالهم التي نقرهم على اقتنائها، والتصريف فيها، فجاز أخذ أثمانها عنهم كبايهم^(٢).

وذهب الشافعية في القول المعتمد عندهم إلى عدم جواز استيفاء الجزية من ثمن الخمر والخنزير^(٣)، واستدلوا لذلك بما يلي:

١- روى البيهقي - بسنده - إلى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله جل ثناؤه حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها، وحرم الخنزير وثمنه»^(٤).

٢- وروى البيهقي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء، حرم عليهم ثمنه»^(٥).

وأما استيفاء الجزية من ثمن ما باعوه من الخمر والخنزير فقد اختلف الفقهاء في جوازه.

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في قول إلى جواز أخذ الجزية من ثمن الخمر والخنزير إذا تولى الذمي بيعها^(٦).

واستدلوا لذلك بما يلي:

١- ما روى أبو عبيد - بسنده - عن سويد بن غفلة قال: «بلغ عمر بن الخطاب أن ناساً يأخذون الجزية من الخنازير، وقام بلال فقال: زهيم ليفعلوا، فقال عمر: لا تفعلوا، ولوهم بيعها».

وفي رواية: إن بلالاً قال لعمر بن الخطاب: إن عمالك يأخذون الخمر والخنزير في المخرج، فقال: لا تأخذوا منهم، ولكن ولوهم بيعها، وخففوا ثمن من الثمن».

قال أبو عبيد: ويريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤسهم وسخراج أرضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها، فهذا الذي أنكره بلال، ونهى عنه عمر، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة هم المتولين لبيعها.

(١) المخرج لأبي يوسف من ١٢٢، وكتاب السير لمحمد بن الحسن من ٢٢٣، أحكام أهل الذمة لأبي القاسم ١/٦١، والمضي ٥٢١/٨.

(١) الأموال لأبي عبد من ٧٠.

(٢) المضي ٥٦١/٨.

(٣) معني المحتاج ٢٥٣/٤.

(٤) حديث. «إن الله جل ثناؤه حرم الخمر وثمنها»، أخرجه أبو داود (٢٥٦/٢) - ط موزن جيد التمام - والبيهقي (١٢٠/٦) - ط موزن جيد - والدلائل لمطهر (٧/٣١) - ط دار الحديث - من حديث أبي هريرة - وحسن إسناده الأرنؤوط (جميع الأصول ١/٤٥٠) - ط مكتبة دار البيان - وله شرحه ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤١/٨٨ - ٨٩) - ط دار الكتب شعري.

(٥) حديث. «إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء، حرم عنهم ثمنه» أخرجه أحمد (٢٣٦/١) - ط دار المعرف - من حديث ابن عباس وصححه إسناده أحمد شاذ.

استغناء الجزية على أفساط.

٦٤ - وما يرضى عن في استغناء الجزية عند الحنفية
أخذها منهم على أفساط، فقد نص الحنفية
على أخذ الجزية منهم شهرا من باب التخفيف
والتميم عليهم.

قال لسرخستاني: وبأخذ في كل شهر أربعة
درهم - أي على الغني - لأجل التسهيل عليه.
وقال القزويني: وبوضع على التفسير العمل
في مثل هذه الحالة اثنا عشر درهما يؤخذ منه في
كل شهر درهم، ثم قال: نفس ذلك عن عمر
وعثمان وعلى والصحابه متواتر وقد لم يذكر عليهم
منهم أخذ فصار إجماعا
وقد أصر كلام غير الحنفية أنها تؤخذ منهم
دفعه واحدة كل عام.^(١)

كتابة عامل الجزية برائة للذمي:

٦٥ - إذا استوفيت الجزية كتب للذمي برائة،
لتكون حجة له بد احتجاج إليها.^(٢)

التعفف عن أخذ ما ليس له أخذه.

٦٦ - ينبغي أن يكون عامل الجزية متعفف

٣ - لأن لمن هذه المحرمات حرام عليهم في
اعتقادنا محرم علينا أحد الثمن عند العلم به
كالسروق والمغصوب.^(٣)

نأخبرهم إلى علامهم:

٦٣ - ما يرضى في استغناء الجزية تأخير من
فرقت عليهم إلى علامهم، أي حتى توضح
السرا، ويحدد الزرع ليتمكنوا من بيعها وأداء
الجزية. ويؤيد ذلك ما روى أبو عبيد - بعده -
إلى سعيد بن عبد العزيز قال: وقدم سعيد بن
عاصم من جند على محمد بن الخطاب، فلما أتاه
علاء الدقة، فقال سعيد: سئل سبكت مطرك، وإن
بن تعاقب مصر، وإن تعاقب شكري، وإن
تستعاب نعت، فقال: ما على المسد إلا
هذه، مالك تبطل في إخراج؟ قال: أمرت أن لا
يريد الفلاحين على أربعة دنانير فلسا تزامهم
على ذلك، ولكننا نؤخرهم إلى علامهم. فقال
عمر: لا تحزنك ما حبيب.

قال أبو عبيد: وإنما وجه التأخير إلى الفلة
الرافق، ولم سمع في مبدأ^(٤) إخراج
والجزية وقد من الرمان مجني فيه غير هذا.^(٥)

(١) القاداني ١/٤٤٣، وبين الخفاف ٢٣٦/٣، والتهذيب

١٥٢/٦

(٢) لمهدد مع الجسوع ٢٣٦/١٨، وتبصير الفاع

١٢٦/٣، والمبدع ١١٥/٣، اختلاف الفقهاء للطبري

من ٢٣٢، وقدرخ لأم والمثلوث للطبري ١٨١/٤، وإخراج

الذي يرفد من ١١٢

(٣) معنى لخاص ٢٥٢/٥

(٤) أي: استغناء

(٥) الأسنول الذي عيب من ٦١، الأسنول لا يوزن بحسبه

١٦٧/١، ونرى لجنة أن ظاهر كلام الفقهاء أن الجزية

تؤخذ في مراعاتها لكي يجوز تأخير المعسر إلى البسار كما

نقدم

ويسوغ له بعض الواجب عليه وهو حياة ماله
وبعض تلحق الواجب عليه استيفاء
لأمنه. (١) وانظر مصطلح (هبة ورشوة).

النفس، فلا يقبل هدية من أهل الذمة ولا رشوة
لحديث: «ومن رسول الله ﷺ الراشي
والرشي». (٢)

وروى البخاري ومسلم عن أبي حمزة
أ. ع. رضي الله عنه قال: استعمل
لني ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللبينة
على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا
أهدي إلي، فقال: فهلا جلس في بيت أبيه أو
بيت أمه فينظر يهدى له أم لا؟ والذي نفسي
بيده لا يأخذ أحدكم منه شيئاً إلا جاءه يوم
القيامة بحبله على رقبته إن كان عبداً رهواً،
أو بقرة لها خوار، أو شاة تير، ثم رفع يده حتى
دأبنا حفرة إبطيه. اللهم هل بلغت ثلاثاً. (٣)

فهو يدل على أن الهدايا التي يقدمها أهل
الجزية لأعمال حرام ولا يجوز لهم قبولها. قال
الخطابي: وفي هذا بيان أن هدايا الأعمال محبة
وأنة ليس سبيلها سبيل ما توافدوا المباحات،
وأنها يهدى إليه للمعجزة وليخفف عن المهدي

الرفاية على عمال الجزية :
٦٧ - على الإمام مشاورة الأمور وتصريح
الأحوال، ومن مقتضيات هذا الواجب : الرفاية
الفعالة على عمال الجزية، وضرورة منحهم
رواتب تكفيهم.
قال أبو يوسف في صحيحه اني كتبها لهارون
الرشيد: «أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح
والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته، يسألون عن
سيرة أعمالهم، وما عملوا به في البلاد، وكيف
جبروا الخراج؟ على ما أمروا به وعلى ما وُظف
على أهل الخراج وسفر، فإذا ثبت ذلك عندك
وصح، أحضروا ما استفضلوا من ذلك أنشد
الآخذ، حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجبة
والنكال، حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد
إليهم فيه، فإن كل ما عمل به والي الخراج من
الظلم والعسف فإنه يحمل على أنه قد أمر به،
وقد أمر بغيره، وإن أحضرت بواحد منهم العقوبة
الموجبة تنهى غيره واتقى وخاف». وإن لم تعمل
هذا بهم تعدوا على أهل الخراج واجتزأوا على
ظلمهم وتعسفهم وأحدهم بما لا يجب عليهم.

(١) حديث: «ومن رسول الله ﷺ الراشي والرشي، أخرجه
أبو داود ١٦٩/١ - ط مؤيد جيد الحديث. والريثي
١١٤/٣ - ط مصطفى الحلبي وقال: حديث حسن
صحيح.

(٢) حديث: «فهلا جلس في بيت أبيه...» أخرجه
البخاري، وضع البخاري ٢٢٠/٢ - ط شفيعة ومسلم
٦٤٩٣/٣ - ط جسر اعني من حديث أبي حمزة
الساعدي.

(٣) معالم مشن للخطابي ٨/٤

الطريقة الثانية لاستيفاء الجزية (١):
٦٨ - الفدالة (أو الفيل) وتسمى انصمين أو
الالتزام:

هي في اللغة - بالنسح الكفارة، وهي في
الأصل مصدر قبل يفتح الباء إذا كفل وقيل
بضمها إذا صار قبلا أي كفلا. (٢)

قال السرخسري: كل من يقبل بشيء
مقاطعة وكتب عليه بذلك كتاب، فالكتاب
الذي يكتب هو القبالة بالفتح والمعمل قبالة
الكسر، لانه صناعة، وفي الاصطلاح: أن
يدفع السلطان أو ثأليه صفدا أو بلدة أو قرية إلى
رجل مدة سنة مقاضة بها يؤديه إليه عن خراج
أرضها، وجزية رؤس أهلها إن كانوا أهل
دمة، فيقبل ذلك، ويكتب عليه بذلك كتابا.

وإذا دفع في جباية الجزية بهذه الطريقة ظلم
لأهل النعمة أو غير لبيت المال، ولذلك مال
بعض الفقهاء إلى منعها، قال أبو يوسف: «إن
قال صاحب القرية أنا أصالحكم عنهم
وأعطيتكم ذلك لم يجزوه إلى ما سئله لأن ذهاب
الجزية من هذا أكثر لعل صاحب القرية
يصالحهم على خمسة دهره وبيعها من أهل
النعمة من إذا أخذت منهم خرية بنفت ألف
دهره أو أكثر». (٣)

وإذا صح عندك من التعامل والنواي تعد بطلم
وعصف وجباة لك في رعينك واحتجاز شيء من
النبي، أو حيث طعمته أو سره مبرته، فحرم
عليك استعماله والاستعانة به، وأن تفنده شيئا
من أمور رعينك أو تشرك في شيء من أمورك، بل
عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن
يتعرض لمثل ما تعرض له، وإياك ودعوة المظالم
فإنه مجابة.

ولاحظ وقوع عمال الجزية في الرشوة وأكل
أموال الناس بأنابل، بصرف الإمام لهم أجورا
(رواتب) بجزية نهي بحاجاتهم، وتكفي
نفعاتهم.

وقد نبه على ذلك القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج حيث قال: «حدثني محمد بن أبي
حيد قال حدثنا أنبأنا أن أبا عبيدة بن الجراح
قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: دست
أصحاب رسول الله ﷺ فقال عمر: يا أبا عبيدة
إذا لم استمن بأهل الدين على سلامة ديني فيمن
استعين؟ أما إن فعلت فأغتهم بالعيلة عن
الحياة يعني إذا استعملتهم على شيء فأجزل
لهم في العطاء والرزق لا يجتاجون» (٤)

(١) الطريقة الأولى تقدم في (فدال: ٥٩).

(٢) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ١٠/١.

(٣) الرامح ٣/٢ - ٤. والخراج ص ١٢٩.

(٤) الخراج لأبي يوسف ص ١١١، ١١٣، وانظر أيضا
مصطلح (جباة).

مسقطات الجزية : الإجماع : قال ابن المنذر : وأجمعوا يعني

٦٩ - تسقط الجزية بالإسلام ، أو الموت ، أو التسليم ، أو لعجز المال ، أو عجز الدولة عن توفير الحماية لأهل الذمة ، أو الإحسانة بالعاهات المزمعة ، أو اشتراك الدميمين في القتال ، وفي بعض هذه الأمور خلاف يبين بها بين :

٧٠ - اتفق الفقهاء على أن الجزية تسقط عن

دخل في الإسلام من أهل الفقة ، فلا يطالب بها فيها يستقبل من الزمان^(١) واستدلوا لذلك بما يلي :

١ - روى أبو داود وغيره عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم جزية »^(٢)

٢ - يبيح احتلاق ٢٧٨/٣ ، بتلف المصاحح ٤٣٣/٩ . والمصاحح لأبي يوسف ص ١٢٢ ، وهشام بن القهقرى ص ١٧٦ ، وبتحفة المجتهد ٤٠٥/١ ، حاشية الشافعي ٢٠٢/٢ ، والكنال لأبي عبد الله ٤٧٩/١ ، وروضة الطالبين ٣١٢/١٠ ، ومغنى المحتاج ٦٢٩/٢ ، وروحة الأمان للمصنف ١٨١/٢ . وأحكام أهل الذمة لابن القيم ٥٧/١ ، وكشاف القناع ١٢٢/٢ ، والمذهب للأحد لأبي الجوزي ص ٢١٠ ، والجهد ٤١٦/٢

٣ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٤ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٥ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٦ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٧ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٨ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

٩ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

١٠ - حديث : « ليس على مسلم جزية » أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢) - ط عزت عبد الله (١٢٢/٢) ، والترمذي (١٨١/٣) - ط مصنف (١٢١) من حديث ابن عباس . وشرح الزيلعي عن ابن القطان أنه نقله عن يونس (نصب الراية ٤/٢٥٣ - ط المجلس العلمي).

وأن الكافر إذا أسلم لا يطالب بقضاء ما فاتته من صلاة أو زكاة، وكذا لا يطالب بما وجب عليه من جزية قبل إسلامه.^(١) قال مالك فيها رواية ابن جوير عن يونس عن أشهب عنه: «الصواب عندي أن يوضع عمن أسلم الجزية حين يسلم، ولو لم يبق عليه من السنة إلا يوم واحد لقوله تعالى ﴿قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَهُوا...﴾ يعني ما قد مضى قبل الإسلام من دم أو مال أو شيء»^(٢).

٣ - ويروي في ذلك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.^(٣)

٤ - واستدلوا بالمعقول من وجهين:
الأول: أن الجزية وجبت ومبسطة إلى الإسلام، فلا تبقى بعد الإسلام.

والثاني: أن الجزية إتي وجبت عقوبة على الكفر، ولهذا سميت جزية: أي جزاء الإقامة على الكفر، فوجب أن تسقط بالإسلام.^(٤)

وذهب الشافعية وأبو نؤير وابن المنذر

المفتهاء من الحنابلة والمالكية والشافعية والثوري وأبو عبيد إلى أن الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة، سواء أسلم في أثناء الحول أو بعده، ولو اجتمعت عليه جزية سنين.^(٥) واستدلوا بذلك بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٦)

فدل هذه الآية على سقوط الجزية عمن أسلم، لأن الأمر بأخذ الجزية ممن يجب قتله على الكافر إن لم يؤددها، ومتى أسلم لم يجب قتله، فلا جزية عليه.

٢ - قوله تعالى: ﴿قُلِ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَنْتَهُوا﴾ يفرض لهم ما قد سلف وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولى^(٧)

فالآية تدل على أن الإسلام يجب ما قبله،

(١) انظر: ليبس، الحقائق ١/٣، ١٧٨. والهداية ١/٦، ١٦١. وضع الفدير ١/٢٩٥. وبدائع الصنائع ١/٩، ١٣٣٢. وحاشية ابن حجر ١/٦، ٢٠٠. ومجمع الأمهر ١/٦، ١٦١. والاعتبار ١/١٣٨. وبدائية المجهدة ١/١، ٤٠٥. والمقوانين الفقهية ١/١٧٦. وحاشية المدسوقي ١/٢، ٢٠٢. والكمالي لابن عبد شمر ١/١٧٩. والتدريعات على حاشية المدونة لابن رشد ١/١، ٤٠٠. ونسختي للبيهقي ١/٢، ١٧٥. والبدائع ١/٢٣، ٤٠٢. وأحكام أهل الذمة لابن القيم ١/١، ٥٢. وكشاف القناع ١/١٢٢. والإنصاف ١/٢٢٨. والمذهب لأحمد ١/٢١٠.

(٢) سورة النوبة ٢٩.

(٣) سورة الأنفال ٣٨.

(١) الإكليل في استنباط اشتراط السبوطي ص ١١١.

(٢) اختلاف الفقهاء للطبري، ص ٢٠١.

(٣) أحكام القرآن لمجصاص ١/٣، ١٠١. والأموال لأبي حنيفة ص ٦٦-٦٨. والأسول لابن زنجويه ١/١٧٤. والموطأ بشرح السبوطي ١/١، ٢٦٥.

(٤) بدائع الصنائع ١/٩، ١٣٣٢. وأحكام القرآن لمجصاص ١/٣، ١٠١.

(٥) وضع الفدير ١/٢٩٦. والاعتبار ١/١٣٨.

(٦) النسفي ١/٢، ١٦١.

الثاني الموت :

٧٢ - اختلف الفقهاء في سقوط الجزية بالموت ، فذهب الحنفية والماتكية إلى أن الجزية تسقط بالموت مطلقا ، سواء أحصل الموت في أثناء الحول أم بعد انتهائه ^(١) واستدلوا لذلك :

بأن الجزية وجبت عقوبة على الكافر ، فسقط بالموت كالمحدود .

ولأن الجزية وجبت وسيلة إلى الإسلام ، وهذا المعنى لا يتحقق بعد الموت ^(٢) .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجزية لا تسقط بالموت إذا حصل بعد انتهاء الحول . بل تؤخذ من التركة كسائر الديون . أما إذا حصل في أثناء الحول ، فلا تسقط به أيضا في القول المعتمد عند الشافعية ، وتؤخذ من تركته بفسط ما حصى من الحول . وتسقط عند اختباة والشافعية في قول آخر لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال حولها ^(٣) واستدلوا لعدم سقوطها بالموت بالأدلة الآتية :

وبن شريعة وأبي يوسف من الحنفية إلى أن الجزية لا تسقط عن الذمي إذا أسلم بعد انتهاء الحول ، أما إذا أسلم في أثناء الحول ، فسقط عنه الجزية ولا يطالب بفسط ما مضى من السنة وهذا قول عند الشافعية ، وللشافعية قول آخر وهو الصحيح عندهم : وهو أنها تؤخذ منه بفسط ما مضى من السنة كالأجرة ^(٤) .

و استدلو لذلك بما يلي :

١ - أن الجزية عوض عن حقن الدم . وقد وصل إلى الدمى المعرض وهو حقن الدم ، فصار المعرض وهو الجزية دية في دمه ، فلا يسقط عنه بالإسلام كسائر الديون .

٢ - أن الجزية عوض عن سكنى الدار ، وقد استوفى الذمي منافع الدار المستأجرة ، فلا يسقط الأجرة بإسلام الذمي .

٣ - ولأن الجزية عند الشافعية تجب بالعقد وجوبا غير مستقر ، وتستقر بانقضاء الزمن كالأجرة ، فكيف سقط مدة من الحول استقر قسطها من جزية الحول ^(٥) .

(١) تبين اختلاف ٢٧٨/٣ ، ولهذه ١٦٦/٢ ، وفتح القدير

٢٩٥/٥ ، والبدائع ٣٢٢/٩ ، وإخراج أبي يوسف

من ١٢٤ ، وحاشية السوقي ١٠٩/٢ ، وفتح القدير

١٧٦/٢ ، وفتح المحلل ٥٩٩/١

(٢) البدائع للخصائص ٤٢٢/٩ ، والاحتيار ١٣٨/٤ ،

والنظر للماضي ١٧٩/٢

(٣) روضة الطالبين ٣١٢/١٠ ، والأحكام السلطانية للهارمي

من ١٤٥ ، ومنه الفتح ٢١٩/٤ ، وحاشية للذهبي

٢٣٢/٩ ، وروضة الأنس ١٨٩/٣ ، واستبصار

(٤) حاشية للذهبي ١٢٢/٤ ، والأم ٢٥٦/٤ ، والمهذب مع

بجسر ١٩٩/١٨ ، روضة الأنس ١٨١/٢ ، ونهاية المحتاج

٨٨/٨ ، ومنه الفتح ٢٤٩/٤ ، والأحكام السلطانية

للذهبي من ١٤٥ ، وإخراج أبي يوسف من ١٢٢ ،

وأحكام الفرائد للذهب من ١٠٠/٣ ، وحاشية الفقهاء

للطبري من ٢١٦

(٥) العناية شرح الهداية من حاشية فتح القدير ٢٩٥/٥ ،

ونهاية المحتاج للمصلي ٨٧/٨

١- ما أوردته ابن القيم عن عبد الرحمن بن حنادة - كاتب جند بن سريج - وكان حيان بعثه إلى عمر بن عبد العزيز، وكتب يستفتيه أن يجعل جزية مؤتى الفسط على أنجالهم؟ فقال عمر عن ذلك عروة بن مالك - وعبد الرحمن - مع - فقال ما سمعت لهم بهذا، ولا عهد، إنما أخذوا عترة بضرورة العبد، فكتب عمر إلى حيان بن سريج بأمره: أن يجعل جزية الأموات على الأحياء.

٢- ولأنها استمرت في دفعه بدلا عن الحصنة وانسكتى، فلم تسقط قيمته كباقي ديون الأميين.^(١)

وذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا مضت على الجزية سنة ودخلت ثانية فإن الجزية تندخل، فتسقط جزى السنوات الماضية ويطلب بالجزية السنة الحالية.^(٢) واستدل بذلك:

بأن الجزية وجبت عضوية على الكافر، والعقوبات إذا مراكمت تندخلت خاصة إذا كانت من جنس واحد كحدود. فلا نرى أن من زنى مرارا ثم رفع امره إلى الإمام لم يستوف منه إلا حدا واحدا بجميع الأفعال.

ولأن الجزية وجبت بدلا عن حقن الدماء في النفس، فإذا جرد منه محضون في السنة الماضية، فلا تؤخذ الجزية لأجلها، لانعدام الحاجة إلى ذلك، كما إذا أسلم لومات تسقط عنه الجزية، لانعدام الحاجة إلى تخفيف بالجزية. ولأن الجزية ما وجبت إلا لوجود الإسلام، وإذا

اجتماع جزية متتين فأكثر.

٧٣- اختلف الفقهاء في تدانج الجزى:

مذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والقضاة أصحابان من أحقية إلى عدم التدانج ونحو الجزى كلها.^(٣) واستدلوا بذلك:

للشعرائي ١٨٥/٢، والعمري ١١٠/٨، والذبيح ٤١٢/٢، وكتاب الدعاء ١١٣/٣، والإحصاء ٢٢٨/٩، والقصد الأعداء لابن حنوري ص ٢٦١.

١- الأسنابل لأبي حنيفة ص ٦٨ - ٦٩، الأسنابل لابي زكريا ١٧٢/١، أحكام أهل مكة لابن القيم ١٠/١.

٢- حاشية الهدى ٢/٢٠٩، والشفا للساجي ١٧٦/٩.

وسمى الحاشي ٧٥٩/١، وروضة الطالبيين ٣١٢/١، وروضة الأسماء لمنهجي ١١٦/٢، وأحكام بقرآن لأبي الهادي ٤٩/٤، والعمري ٥١٢/٨، وأحكام أهل البيت لأبي القيم ١١١/١، والمدح ٤١٣/٣، وكشاف

١- الفتاوى ١١١/٣، والحراج لأبي يوسف ص ٢٢٣، والسير لمحمد بن الحسن ص ٢٦٣.

٢- روضة التبيين ٣١٢/١، والعمري ٥١٣/٨، وكتاب الفتاوى ١٢٢/٣، وأحكام أهل البيت لأبي حنيفة ٦١/١.

٣- المحمدية ١٦١/٢، وفتح القدير ١٩٧/٩، وبيداتع ٩٣٢/٩، وحاشية ابن عابدين ٢٠٠/١، وشرح غفران ٢٧٩/٣.

ثم يوجد حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء
فيسلم مضي، ويبقى الرجاء في المستقبل يؤخذ
للسنة المستقبلية.^(١)

الرابع - طروء الإعسار :

٧٤ - الإعسار. ضيق الحال من جهة عدم
الثان.^(٢)

وقد اختلف العلماء في ذلك :

فذهب الحنفية والمالكية إلى أن الجزية تسقط
عن الذمي بالإعسار الطارئ سواء طرأ عليه
الإعسار في أثناء اخول أم بعد انتهائه وبشرط
أن يكون قد أعذر أولاً وأحول لأن الإعسار
مانع من وجوب الجزية ابتداء.^(٣)

والذهب عند الشافعية أن الجزية لا تسقط
عن الذمي بالإعسار الطارئ لأنهم لا يعتبرون
الإعسار مانعاً من وجوب الجزية ابتداء.^(٤) وإذا

(١) بين الحاشي ٣/ ٢٧٩، والبدائع ٩/ ٤٢٣، والاختيار
١٣٩/ ٤

(٢) جامع الأحكام القرآن ٣/ ٢٥٣

(٣) بدائع الصنائع ٩/ ٤٣٦، وتبيين الحقائق ٣/ ٢٧٨،
والحاشي لأبي يوسف ص ١٢٢. ومما يشبهه الحنفية
١٤٥/ ٢، بعبارة شاذة ١/ ٣٧٧-٣٧٨، ومع الجليل
٧٨٨/ ١، ومثلية الدوسي ٢/ ٢٠٢

(٤) لأحكام السلطنة للهاوري ص ١٤٩، وروبه الطائفة
٣٠٨/ ١، ونبأ المحتاج ٨/ ٨٨، وآلام ١/ ٢٧٩، ومعنى
المحتاج ١/ ٢٤٦، وحاشية القسيري ١/ ٢٢٢، والمص

كان ذلك كذلك فلا تسقط الجزية عنه، وتعتبر
ديناً في ذاته، ويجهل إلى وقت يسار يتمكن فيه
من الأداء. أخذوا بعنونه قوله تعالى : **وإن كان**
ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ٤.^(٥)

وذهب الحنابلة إلى أن الجزية تسقط عن
الذمي بالإعسار في أثناء الخول لأن الجزية لا
تجب، ولا تؤخذ قبل كمال الخول، أما إذا كان
الإعسار بعد انتهاء الخول، فلا تسقط عنه
الجزية، وتصبح ديناً في ذاته، وينظر ويسهل إلى
وقت يسار يتمكن فيه من الأداء.^(٦)

الخامس : الترهيب والانزعاج عن الناس :

٧٥ - إذا ترهب الذمي بعد عقد الذمة، فانهزل
عن الناس وانقطع للعبادة في الأبدية والصوماع،
فهل تسقط عنه الجزية؟

اختلف العلماء في ذلك :

فذهب الحنفية وابن القاسم من المالكية إلى
أن الجزية تسقط بالترهب، لأنه مانع من وجوب
الجزية ابتداء، فأشبهه للمحر والحنون، فتسقط عنه
مطلقاً ولو منجمدة عن سنين

وذهب الشافعية والأخوان (مطرف وابن
الماجنون) من المالكية إلى أن الجزية لا تسقط
بالترهب الطارئ، لأنه لا يعتبر مانعاً من
وجوب الجزية ابتداء، فلا يعتبر عذراً لإيقاف

(٥) سورة البقرة ٢٨٠

(٦) كشف القناع ٣/ ١٢٢

وذهب الشافعية في المعتد عندهم إلى أن الجنون الطاريء إن كان يسيراً كساعة من شهر أو يوم من سنة فلا تسقط. وإن كان كثيراً كيوم إضافة وسوم جسوناً فإن الإفاقة تلغى فإذا بلغت سنة وجبت الجزية.

أما الجزية المستقرة في الذمة فلا تسقط بالجنون طقاً لذهبيهم في عدم تداحل الجزية كما سبق في (ف/٧٢).

وذهب المختابلة وهو قول للشافعية إلى أن الجنون الطاريء لا يسقط الجزية إذا كان بعد انتهاء الجنون. أما إذا طرأ الجنون في أثناء الحول فسقط الجزية، لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال الحول.^(١)

وفي قول للشافعية وهو الرابع عندهم أنها تسقط ولا تجب.

السابع. العمى والزمانة والشيخوخة:

٧٧ - اختلف الفقهاء في ذلك تبعاً لاختلافهم في اشتراط السلامة من العاهات المؤثرة التي سبق الكلام عنها في شروط الجزية.

فذهب الخنفة إلى أن الجزية تسقط بهذه العاهات، سواء أكان ما أصيب به في أثناء الحول أم بعد انتهائه، وشترطوا أن تكون

الجزية عن وجبت عليه. وعلمه الأخوان من المالكية بأنه قد يتخذ وسيلة للتهرب من أداء الجزية، فلا تسقط الجزية به.

وذهب المختابلة إلى أن الترهيب الطاريء لا يسقط الجزية بعد انتهاء الحول، وتصبح ديناً في ذمته. أما إذا ترهب أثناء الحول فسقط عنه الجزية، لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال الحول.

وقالوا: المراد بالترهب الذي تسقط عنه الجزية، هو من لا يقى بيده مال إلا بقلته فقط ويؤخذ مما بيده رائداً على ذلك، وأما الرهبان الذين يخاطبون الناس ويتخذون المتاجر والمزارع فتحكمهم كسائر النصارى تؤخذ منهم الجزية اتفاقاً.^(٢)

السادس: الجنون:

٧٩ - إذا أصيب الذمي - بعد الالتزام بالجزية - بالجنون فقد احتلف الفقهاء في ذلك:

ذهب الخنفة والمالكية وهو قول للشافعية إلى سقوطها بالجنون الطاريء إذا استمر أكثر العام، لأنه يمنع وجوب الجزية ابتداءً - كما بينا في شروط وجوب الجزية -

(١) تبين المختلقات ٢٧٨/٣، ولا اعتبار ١٤٢/٣، وحاشية المدسوقي ٢٠٢/٩، وحاشية المحرشي ١٤٤/٣، ومنح الميسل ٧٥٩/١، والجمع لأحكام القرن ١١٢/٨ - وروضة المظالم ٣٠٧/١٠، ومنه المحتاج ٣٤٦/١، وكشاف المفتاح ١٢٢/٣

(٢) منح القدير ٢٩٠/٥، وحاشية الحرشي ١٤٤/٣، ومنح الخطيب ٧٥٩/١، وشرح المحلى على الشهاب ٣٢٩/١، وكشاف المفتاح ١٢٢/٣

الإسلامية من حمايتهم والدفع عنهم حتى مضى
الحول، فهو يطالبون بالجزية أم تسقط عنهم؟
صرح الشافعية بأن الجزية تسقط عن أهل
الذمة إذا لم تتمكن الدولة من حماية المؤمنين.
لأنهم بدلوا الجزية، لحفظهم وحفظ أموالهم،
فإن لم تدفع الدولة عنهم، لم تحب الجزية
عليهم، لأن الجزية للحفظ وذلك لم يوجد، فلم
يجب ما في مذهبنا، كما لا يجب الأجرة إذا لم
يوجد التمكن من المنفعة.

ولم نجد تغير الشافعية تصرحاً بالسقوط إذا لم
تحصل الحماية مع توهم بوجود الحماية.

وقد ذكر أبو يوسف عن أبي عبيدة من الجراح
أنه عندما أعلمه نوابه على مدني الشام بجميع
المروم فقايلة المسلمين كتب إليهم أن ردوا الجزية
على من أخذوها منه، وأمرهم أن يقولوا لهم:
إننا أردنا عليكم أموالكم، لأنه قد بلغنا ما جمع
لنا من الجوع، وأنكم اشتراطتم علينا أن
نعينكم، وإننا لا نقدر على ذلك، وقد أردنا
عليكم ما أخذنا منكم، ونحن لكم على
الشرط ما كننا بينا وبينكم إن نصرنا الله
عليهم.^(١)

وصاحته يأخذى تلك العاهات أكثر السنة. وهو
مقابل المذهب عند الشافعية مطاف.

وذهب مالكية وأبي يوسف من الحنفية إلى أن
الجزية لا تسقط عن السلمي الذي أصيب
بأحدى تلك العاهات إلا إذا كان فقيراً غير قادر
على أداء الجزية.

وذهب الشافعية إلى أن الجزية لا تسقط عن
السلمي الذي أصيب بأحدى تلك العاهات،
لأنها لا تعتبر مانعاً من وجوب الجزية ابتداءً.

وذهب الحنابلة إلى أنها لا تسقط عن السلمي
بعد تمام الحول، أما إذا أصيب بأحدى العاهات
السابقة، الحول، فتسقط عنه الجزية، لأنها
لا تجب إلا بكمال الحول.^(٢)

الثامن: عدم حماية أهل الذمة:

٧٨ - على المسلم في مضايقات الجزية توفير
الحماية لأهل الذمة، والذب عنهم، ومنع من
يقتصد بهم بالاعتداء من المسلمين والكفار،
واستنقاذ من أسرهم، واسترجاع ما أخذ من
أموالهم سواء أكانوا يعيشون مع المسلمين أم
كانوا منفردين في بلد لهم. فإن لم تتمكن الدولة

(١) حاشية ابن عابد ١٤/٢٠٠، والإختار ١٢٨/٤، وشرح
نخل ١٤/٢٢٠، والشرح الكبير على معاني حاشية
لمسوقي ٢٠١/٦، ومنع خليل ١/٧٥٧، إخراج أبي
يوسف من ١٢٣، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٤٥،
وكتف اللتام ١٢٢/٣

(٢) عيني ٢/٩٠، والفوائد الفقهية ص ١٧٦، والنفوس
١٤/١٢، والمذهب كشمساري ١٨١/٢٨،
وشرح المجموع الطبعة المصرية، مطالب أولي النهى
١٠١/٢، والكان لابن قدامة ٣/٢٦٤

... وإن عرص للمسلمين شغل عنكم
ففهركم عدوكم فغير مأجوزين بذلك^(١).
هذه السوابق انشائية حدثت في عصر
الصحابه رضوان الله عليهم ، وعلموا بها وسكنوا
عنها ، فبعتبر إجماعا سكونيا .

وقد نقل الإجماع على ذلك لمن حزم حيث
قال في مراتب الإجماع : «إن من كان في الذمة ،
وجاء أهل الحرب إلى بلادنا بقصدونه وجب
علينا أن نخرج لقتالهم الكراع والسلاح ،
ونصرت دون ذلك ، صونا لمن هو في ذمة الله
تعالى وذمة رسوله ﷺ ، فإن تسليمه دون ذلك
بإجماع لعقد الذمة وحكمي في ذلك إجماع
الامة^(٢)» .

التاسع : إشتراك الذميين في القتال مع
المسلمين :

٧٩ - صرح بعض الفقهاء بأن الجزية لا تسقط
عن الذميين بالاشتراك في القتال مع المسلمين .
قال الشافعي في حاشيته على شرح كنز
الدقائق : «ألا نرى أن الإمام لو امتنع بأهل
الذمة سنة ، فقاتلوا معه لا تسقط عنهم جزية
تلك السنة ، لأنه يفرض حشده تغيير المشروع ،
وليس للإمام ذلك ، وهذا لأن الشرع جعل

وقال اليازجي : حدثني أبو حمص الدمشقي
قال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز قال : «بلغني
أنه لما جمع هرقل للمسلمين الجموع ، وبلغ
المسلمين إقتانهم إليهم لوقعة اليرموك ردوا على
أهل حمص ما كانوا أخذوا منهم من الخراج .
وفالوا : قد شغلنا عن نصرتهكم ولدفع عنكم ،
فأثم على أمركم . فقال أهل حمص : لولايتكم
وعداؤكم أحب إلينا مما كتب به من الظلم
والظلم ، ولدفع جند هرقل عن المدينة مع
عاملكم ، ونهض اليهود فقالوا : والنسوة
لا يدخل عامل هرقل مدينة حمص إلا أن تغيب
ونجهد فأنقلوا الأبواب وحرسوها . وكذلك
فعل أهل المدن التي صرحت من الفداء
واليهود . وقالوا : إن ظهر الروم واتباعهم على
المسلم بن صرنا إلى ما كنا عليه ، وإلا فإنا على
أمرنا ما بيني للمسلمين عدة . فلما هزم الله
الكفرة وأظهر المسلمين فتحوا مدنها وأخرجوا
المسلمين ، فحصر وأدوا الخراج^(٣) .

وجاء في كتاب صلح حبيب بن مسلمة مع
أهل تخليص^(٤) :

(١) خروج البلدان ص ١٤٣ قال في النهاية القسوس : هم
الغدير يلعبون بين يدي الأمير إمام أهل البلد . والواحد :
مطلق (الصلحية في غرب أحداثه والأثم لابن الأثير
١٠٠/١ ط دار الفكر بيروت)

(٢) تخليص : يفتح التاء وسكون هاء ، بلدة يارمجة الأولى
(صحيح البلدان لياقوت ٢/٢٥٠ - ٢٦٠)

(١) فتح البلدان للذاري ص ٢٨٣ - ٢٨٤
(٢) المعروق ١١/٢٤

والنرسين والعلماء والمفتين والعمال وغير ذلك^(١).

وفي تفسير ذلك وما يراعى فيه تراجع مصطلح: (بيت المال، وفيه).



طريق النصرة في حق الفقي المال دون النفس .
وكره المائكية الاستعانة بأهل الذمة في القتال .

فقال البيهقي في المنقذ : « الجهاد أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . والمشرک لا يقاتل لذلت ، ولأنه ممن يلزم أن يقاتل عنه ويمنع الاستعانة به في الحرب وإن استعين به في الأعمال والصنائع والمخدمة .^(٢) »

والأصل في ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها : « إنا لا نستعين بمشرکة » .^(٣)
وانظر بحث : (جهاد) - الاستعانة بالكفار .

مصارف الجزية :

٨٠ - اتفق الفقهاء على أن الجزية تصرف في مصارف الفقه ، حتى رأى كثير منهم أن اسم الفقه شامل للجزية . ويصرف الفقه في مصالح المسلمين العامة ومرافق الدولة خاصة : كالأزقة المجاهدين وذو الأرحام وسد الثغور ، وبناء الجسور ، والمساجد والقطر ، وإصلاح الأبنية التي لا مالک لها ، ورواتب الموظفين من القضاة

(١) نيسن المستشرق ٢/ ٢٨٢ ، والمراجع لأبي يوسف من ١٢٤ ، وبدائع الصنائع ٢/ ٦٥٩ ، وصانعة أمير عالمير ٢/ ٢١٧ ، لمعة ٢/ ٢٦٤ ، والاحتار ١/ ١٤١ ، وعمد الأمير ١/ ٦٣٧ ، وبدائنة المجهتد ١/ ٧٠٩ ، الأم ١/ ١٤٠ ، والأحكام السلطانية للزوري ص ١٤٤ .
وروضة فضائل ١/ ٣٠١ ، وروضة أمة للدشتي ١٧٩/٢ ، وكفاية الأعيان للحضي ٢٢/٢

(٢) حاشية تشلي على شرح كثير المذاق مع تيسر الحديث ٣/ ١٧٨ ، الأم ٢/ ٢٧٩ ، وكشف الطاع ٣/ ١٦٥ ، والمنقذ ١/ ١٧٩

(٣) حديث : « إنا لا نستعين بمشرکة » أخرجه أبو داود (٣/ ١٧٦) ، ط عزت محمد بن عباس ، والمراجعة ٢/ ٩١٢ - ط عيسى الحلبي ، من حديث عائشة ، وأصله في مسلم (٣/ ١١٩) - ١٢٥٠ - ط عيسى الحلبي ، من حديثه كذلك

الألفاظ ذات الصلة .

الإجارة :

٢ - الإجارة : لغة مصدر أجروهم لكره .

واصطلاحاً غلبتك منفعة معلومة بعوض معلوم . والمصرق بينهما أن الجمالة قد تكون على مجهول ، بخلاف الإجارة .

جمالة

التعريف :

١ - المجعل بالضم الأجر ، يفتل : جعلت له جعلاً ، والجمالة يكسر الجيم وبعضهم يحكي التثنية اسم لما يتعمل للإنسان على فعل شيء . والجميلة مثل كريمة : لغة في المجعل .^(١) وعرفها المالكية : بأن يعمل المرحل للمرحل آخراً معنوياً ، ولا يتقده إياه على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول ، بما فيه منفعة للمجعل ، على أنه إن أكمل العمل كان له : جعل ، وإن لم ينمه فلا شيء له ، مما لا منفعة فيه للجاحل إلا بعد ثامه .

وعرفها الشافعية : بأنها التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم ، أو مجهول بحر صطه .

وعرفها الحنابلة : بأنها تسمية مال معلوم لمن يعمل للمجعل عملاً مباحاً ولو كان مجهولاً أو لمن يعمل له مدة ولو كانت مجهولة .^(٢)

(١) القاموس المحط والمصباح المترجمة : جعل .

(٢) حاشية البحريني على شرح الخطيب ٢/ ١٢٠ ، وأخرى ٢/ ١٢٠ ، وكذلك نقاح ، وشرح المنه ٣/ ٤١٧ ، ٤١٢ .

حكم الجمالة ، ودليل شرعيتها .
٣ - عقد الجمالة مباح شرعاً عند المالكية والشافعية ، والحنابلة ، إلا أن المالكية يقولون : إنها حائزة بضرر الرخصة ، اتفاقاً ، ولقياس عدم جوازها بـ عدم صحتها لتعذر المدي بنفسيه عندها ، وإنها خرجت عن ذلك ولم يجوز للأدلة التالية .

في الكتاب ، والسنة ، والمقول .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ وإن جاء به حمل حبر ﴾^(١) وكان حين البعير معلوماً عندهم وهو شوس وهو متون صاعاً ، وشرع من قبله شرع لا إذا قص عليه من غير تكبير ، ولم يثبت نسخه ، ومن خالف في هذه القاعدة جعله استثناء .

ومن السنة حديث ربيعة الصخاني :^(٢) « وهو ما روي في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري : أن أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ أتوا حياً

(١) سورة يوسف ٢٢

(٢) المرقاة كلام شافعي من القاموس

لجملته ، فجازت شرعا للحاجة إليها كالمضاربة (ر: مضاربة). (١)

وقال الحنفية : بعدم جوازها في غير جبل العبد الأبق ، ودليل المنع عندهم ما في الجمالة من تعليق التملك على الخطر (أي السرقة بين الرجوع وعدمه) كما أن الجمالة التي لم توجه إلى معنى لم يوجد فيها من قبل العقد فأنقض العقد. (٢)

والجمالة تختلف عن الإجارة عند الشافعية وغيرهم من المذاهب المجيزة لها - في بعض الأحكام وهي كما يلي :

الأول : صحة الجمالة على عمل مجهول يعرضه وتعيينه كرد مال صانع .

الثاني : صحة إجرائها مع عامل غير معين .

الثالث : كون العامل لا يستحق الجمل إلا بعد تمام العمل .

الرابع : لا يشترط في الجمالة تلمظ العامل بالقبول

(١) المصدر ٤١١/١ ، واليسير على الخطيب ١٧١/٣ ، واليسير على المنهج ٢١٧/٣ ، والمعدني على شرح أبي الحسن ١٦٢/٢ ، وسبح الجليل ٣/٤ ، والمقدمات ٣٠٨/٢ ، ٣٠٩ ، والمخصي ٣٥٠/٦ ، والمخصي ٢٠٤/٨ ، ٢١٠ مسألة ١٣٢٧ .

(٢) ابن عابدين ٥٨/٥ ، ٢٥٨ ، والزهري ١١٦/٦ ، والمبسوط ١٦/١١ ، والبدائع ٢٠٣/٢

من أحياء العرب فلم يقرروهم ، (١) حينئذ هم كذلك إذ بلغ سيد أولئك القوم فقالوا : هل فيكم من راق ؟ فقالوا : لم نقرونا ، فلا فعل إلا أن نجعلوا لسا جملا ، فجعلوا لهم قطيع نساء ، فجعل رجل يقرأ بأمر القرن ويجمع بزائه ويتنفس فيريء الرجل فأنشروهم بالنساء ، فقالوا : لا نأخذها حتى نساك رسول الله ﷺ فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فضحك وقال : « ما أذكرك أنها رقية ؟ خذوها واضربوا بي معكم بسهم » . (٢)

وفي رواية عن ابن عباس ، فقال : « إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله » . (٣) ومن السنة أيضا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال يوم حنين : « من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سله » . (٤)

ومن المفسر أن حاجة الناس قد تدعو إليها لرد مال ضائع ، أو عمل لا يقدر عليه الجامل ولا يجد من يتطوع به ، ولا تصح الإجارة عليه

(١) لم يقرروهم : لم يصفوهم

(٢) حديث : « ما أذكرك أنها رقية » أخرجه البخاري (فتح ١٠٩٨/٦ - ط السلفية) ، ومسلم (١٧٢٧/٤ - ط الخليل) عن أبي سعيد الخدري .

(٣) حديث : « إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله » أخرجه البخاري (فتح ١١٩/١٠ - ط السلفية) عن عبد الله بن عباس .

(٤) حديث : « من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سله » أخرجه البخاري (فتح ٢٥/٨ - ط السلفية) ، ومسلم (١٣٧١/٣) - ط الخليل ، من حديث أبي قلابة الأنصاري .

الحائس . جملة العوض في الجمالة في بعض الاحوال .

لادم : يشترط في الجمالة عدم التاثير لمدة العمل .

سابع . الجمالة عند غير لازم .

الثامن . مشروط كل العوض بفسخ العمل قبل تمام العمل اشجاعل عليه .

وزاد ابن عرفة من المالكية : أن الجمالة تتميز أيضا عن المسافة والتضاربة والمزاغة بأن العوض فيها غير انسيء عن محل العمل .

وزاد الخطابة : أنه يصح في الجمالة الخميح بين تقدير المدة والعسء بخلاف الإجارة .

أركان الجمالة :

أركان اجماله أربعة : (الأول) الصيغة (الثاني) المتألف . (الثالث) العمل . (الرابع) الجعن .

صيغة الجمالة :

١ . الصيغة عند القديس بالجمالة هي كل لفظ دل على الإذن في العمل بعوض معلوم ، مقصود ومترم . سواء أكان الإذن عاما تكل من سمعه أو علم به ، مثل أن يقول الجاعل : من رد ضالتي أو ضالة فلان فله كذا ، أم كان الإذن خاصا بشخص معين مثل أن يقول له : إن رددت ضالتي فلك كذا ، لأب عقد معاوضة محتاج إلى صيغة تدل على المطلوب وقد

المسؤول عوصة كإجارة ، والأخرى تكفي إسناره ففهمه لذلك . وأما الناطق إذا كتب ذلك ونواه فإنه يصح منه ولا يشترط في الصيغة قبول العامل لفظ وإن عيه ، لما فيه من التضييق في محل الخاءة بل يكفي العمل منه ، وكذا لا يشترط حضور العامل وقت إيجاب الجاعل وعملانه

ولا تشترط أيضا المطففة بين لإيجاب والقبول ، فلو قال الجاعل : إن رددت ضالتي فلك دينار ، فقال العامل : أردتها بنصف دينار ، فالمرجح القطع باستحقاقه للدينار ، لأن القبول لا أثر له في الجمالة ، فال هذا الجعوني ، وذكر أقبولي نحوه .

إلا أن الخسالة يستثنون من ذلك حالتين لا يشترط فيهما صدور ما يدل على الإذن والالتزام من المالك أو الجاعل .

الأولى : رد العبد الأبق إن كان الرذ له غير الإمام .

الثانية : تحليف الشخص مناع غيره من مكان يظن هلاكه ، أو تلقه على ما نكه في تركه .

وقال المالكية : لا يشترط إيقاع العقد من الجانبين في حالة ما إذا أتى بالضالة أو الأبق من اعتاد طلب الضوال بالأبق وردها إلى أصحابها

مقصود فيسحق وإن لم ينع من صاحبه التزم.^{١١}

رد العامل المعين لجعالة :

٥ - قال الشافعية : رد العامل معين فهو مريض قبول عقد الجعالة ورده من أصله فقال : لا أورد الصالة مثلا أوردت الجعالة ، أو لا أقبلها ، ثم عمل . لم يستحق شيئا إلا بعقد حديد ، وهو صريح في أنها تبطل بفصله . من وردها . يبرأ حد من كلام الجويني إمام الحرمين ، والقمي السابق : أنها لا تبطل بذلك ، وحتى بغض الشافعية قومه هذا على ما توفيق العس اخمائه ورخص الله وضرب بحد كفوته أورد النص بلا شيء .^{١٢}

لم يعثر لغير الشافعية من المذاهب على شيء في هذه المسألة .

عقد الجعالة قبل غم العمل هل هو لازم ؟

٦ - قال الشافعية وأصحابه وهو الراجح عند

(١) : لأثر أبحاث الكملري عليه ١١٧/٢ ، ١١٨ ، وبعده نجا ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ ، ومجلة المح ٣١١/١ ، ٣١٣ ، ومضي كحناج ١٣٠/٢ ، وأسنى المص ٥٣٩/٢ ، وحاشية الطيبري على المختب ١٧١/٢ ، وحاشية الصاوي على الشرح لصغير ٢٥٩/٣ ، ٢٥٧ ، وحاشية المدوي على شرح أبي الحس ١١٣/١ ، وكشاة ، طبع وباعته شرح المنتهى ١١٩/٢ ، ١٢٠ ، والمحرر ٣٧٢/١ (٢) : باب الجناح ، وحاشية التراسل ٣٤٣/٢

المأذونة . إن الجعالة عقد غير لازم لكل من المتعاقدين قبل شروع العامل في العمل فيجوز أنكل من المتعاقدين الرجوع فيه بدون أن يترتب على ذلك أي أثر ، لأنها من جهة المدعى . فحينئذ يحقق العامل للعقد بشرط ، وأما من جهة العامل فلا يلزم العمل فيه ، مجهول . وما كان كذلك . لا يتصف بغيره بالبرم .

وتقابل هذا هو . عند المأذونة . أنها عقد لازم لكل من المتعاقدين . والوفيل للشروع كالإجارة ، وفي كل عدهم نص : إنها عقد لازم للعامل فقط بمجرد إجرائه أو إعلانه دون العامل ، وأما بعد شروع فعاه في العمل المجانم عمله وقبل ثماره ، وعند الشافعية والحنابلة لعقد غير لازم لأبض لكل صبا ، كم

قبل الشروع في العمل

وهو قول المأذونة أيضا بالنسبة للعامل . أما العامل فقال المأذونة . إنها تلزم في هذه الحالة على الرجوع ، فلا يكون له حق الرجوع عن تعاقده هذا حتى لا يبطل على العامل عمله ، والمضاهر أنه لا يكون له حق الرجوع حتى ولو كان العمل الذي حصل له الشروع قليلا لا قيمة له .^{١٣}

(١) : أسنى الطالب ١١٢/٢ ، وبه في المذ : ٣١٨/٢ ، وأخرى ٧٠/٢ ، ٧١ ، وحاشية الصاوي على الشرح المحرر ٣٥٧/٢ ، والمص ٣٠٧/٢ ، وكشاة الضح ١١٩/٢

التبعية في عقد الجمالة :

ما يشترط في المنتزح بالجعل :

٧ - قال الشافعية والحنبلة : يشترط في المنتزح بالجعل أن يكون صحيح التصرف فيها بجملة عوضا ، وأن يكون مختارا فلا يصح العقد بالترم صبي ، أو مجنون ، أو محجور عليه منه ، أو مكروه . وبمثل هذا قال المالكية ، إلا أنهم قالوا : إن هذه شرائط لزوم العقد المنتزح بالجعل - وأما أصل صحة العقد فتوقف على كونه محررا فقط .

ما يشترط في العامل :

٨ - قال الشافعية : يشترط في العامل المعين أهليته للعمل بأن يكون قادرا عليه ، فلا يصح العقد من عاجز عن العمل ، كصغير ، وضعيف لا يقدر عليه ، لأن منفعة معدومة . أما إذا كان العامل غير معين فيكفي علمه بإعلان الجاعل ، ولا يشترط قدرته على العمل أصلا ، وكفي أن يأذن أو يوكل من يعمل . ولا يشترط في العامل بنوعه معينا أو غير معين بنوع ولا عرق ، ولا رشد ولا حرية ، ولا إذن ولا أوسنة ، فيصح العقد من صبي ومجنون له نوع تمييز ومحجور عليه بسعه ، وعبد على الرجوع .

وقال المالكية : كل ما كان شروطا في الجاعل كان شروطا في العامل بزيادة العمل عليه^(١) ولم نعتزل للحنبلة على شيء في هذه المسألة

(١) إجماع المعتزلة ٢١٠/١ . وسلفية الجعري على الخطيب .

٩ - قال الشافعية : إذا كان العاقد المنتزح بالجعل - وكحالا أو وليا صح العقد ، ويجب الجعل في مال الموكل والمولى عليه بشرط أن يكون التعاقد على وجه المصلحة بأن يكون الجعل قدر أجره مثل ذلك العمل أو ثقل ، أما إذا زاد عن أجره المثل ، فإن العقد يكون فاسدا ، ويجب أجره المثل في مال المولى عليه ، وإذا كان العامل معيبا فلا يجوز له أن يستتب غيره في العمل على الرجوع ، إلا إن كان العمل لا يلقى به ، أو لم يكن يحسنه ، أو عجز عنه ، وعلم الجاعل بذلك وقت التعاقد ، أما إن طرأ له ضار ، يعجزه عن العمل كمرض أو سفر ونحوه ، فلا يجوز له أن يوكل غيره في العمل .

وأما العامل غير المعين ممن سمح الإعلان العام بالجمالة ، فيجوز له توكيل غيره في العمل ويكون العقد صحيحا ، ولم نعتزل لغير الشافعية على شيء في هذه المسألة .

وقال المالكية والشافعية والحنبلة : إذا كان العاقد المنتزح بالجعل - ففسوليا^(٢) فإنه يصح

١٧٢/٣ . ونحوه المعتزلة ٣٦٩/٢ . وشرح الحسني بحاشيته غلبوسى وجمعية ١٢٠/٣ . وقضى المربع ٢٢٣/١ . وكشاف القناع ٢١٧/٢ . والحارثي ٧٠/٧ . وسنة الصبوي عن الشرح للمعبر ٣٨٦/٢ . والمطاب وفتاح والإكليل ٤٤٢/٥

(٢) الفسولي لغة هو المتشبه بالآل يهيه . نسبة إلى =

من غير ضرورة، واحتياها في الجملة توصلا إلى أصل المال اضطرارا أولى، فإن كان لا يتعذر ضبطه فلا بد من ضبطه ووصفه، إذ لا حاجة لاحتمال جهائته، ففي إنشاء حائط مثلا يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يبنى به.

١٢ - ب - وكذلك يصح عقد الجملة على عمل معلوم نصح الإجازة عليه - كتقوى الحامل : ومن رد ضالتي من موضع كذا أو خيصة موصوفة - على المراجع لأنها إذا جازت مع جهالة العمل فصح معلومته أولى، وبمثل هذا كله فإن الخبيثة، لا أن الخنائلة: يرون عدم صحة الجملة مطلقا على مداه لمريض حتى الشفاء، لأنه مجهول لا يمكن ضبطه.

وقال المالكية: انعمل المحال على أنواع: ١٣ - أ - فبعضه نصح فيه الجملة والإجازة وهو كثير، ولا يشترط فيه أن يكون مجهولا، وذلك كأن يتعاقدا على بيع سلع قليلة وشراء السلع القليلة والكثيرة، واقتضاء الذبون، وحفر البئر في أرض مباحة للنعامة، لأنها إن تعاقدا على مقدار مخصوص من الأذرع كان إجازة، وإن تعاقدا على ظهور الماء في البئر كان جملة.

١٤ - ب - وبعضه نصح فيه الجملة دون الإجازة، وذلك كأن يتعاقدا على الاتيان بالبعير الشارد، أو العبد الأبق ونحوهما من كل ما يكون العمل فيه مجهولا، واشترط الجهالة بالعمل هنا تحصيل المصلحة لغيره، لأن معلومته

الزامه عن نفسه، ويجب العمل في ماله عند الشاقية لأنه التزمه (١).

عمل العقد وشراؤه : أنواعه :

١٠ - الأعمال المتعاقدة عليها في عقد الجملة - من حيث المراد منها نوعان :

أحدهما: ما يراد بالتعاقد عليه استحداث نتيجة جديدة، كتعليم علم أو حرفة أو إخبار فيه غرض، أو حج، أو خيصة، أو دلالة، أو رقية مريض بدعا، جائز أو تحريمه أو مداؤه حتى الشفاء أو غير ذلك.

والثاني: ما يراد بالتعاقد عليه رده أو عذبه لناشده، كرد مال ضائع أو ضالة، أو آبق ونحوه.

أما من حيث ما يصح التعاقد عليه جملة وما لا يصح، فقال الشافعية:

١١ - أ - يصح عقد الجملة على كل عمل مجهول يتعذر ضبطه ووصفه بحيث لا نصح الإجازة عليه، كرد ضالة مثلا، لأن الجهالة إذا احتملت في المضاربة توصلا إلى الربح الزائد

١ - القفون جمع قفول أي الرباط، واسطة حاة: من يصرف في حق غيره بغير إذن شرعي.

١٢ - نسخة المحتاج ٣٦٦/٢، ٣٦٧، ٣٦٨، وأسن المطالب رحاشية الرملة عليه ١٣٩/٢، ١٤٢، وسأية المحتاج ٣١٢/٢، ٣١٣، والمحرر ٧٦/٧، وكشاف القناع ٤١٨/٢

المشقة في العمل :

١٧ - قال الشافعية والخنابلة : بشرط في العمل للمتعاقدين عليه في عقد الجمالة أن يكون بحال فيه تعب ومطابقة أو مزاية ، كزاد ، أو ضائفة ، أو دلالة على شيء من غير من بعده الشيء ، أو إخبار عن شيء بشرط أن يكون فيه تعب ، وأن يكون المخبر مسددا في إخباره ، وأن يكون للمستخير عرض في المحبر به

وقيل الأذرعى هذا : بما إذا كانت المشقة حادثة بعد عقد الجمالة ، فإن كانت قبله فلا عبرة بها لأنها محض تبرع حينئذ

ولم يشترط المالكية هذا الشرط ، بل اتفقوا على جواز الجمالة في الشيء اليسير ، واختلفوا في غيره ، قال القاضي عبد الوهاب وغيره : إنها تحوز في الشيء اليسير دون غيره ، والراجع أنه تحوز في كل مالا يكون له ما جعل به من منفعة إلا بنائه سواء أكان يسيرا أم غير يسير ، وهو المذهب .^(١)

كون العمل مباحا غير واجب على المعلن :

١٨ - قال الشافعية : بشرط في العبد أن يكون مباحا غير واجب على المعلن إذا فلا يصح

(١) مجلة المحتاج ٢/ ٢٦٧ ، والأور ١/ ٤١٨ . وأسنى المطالب ٢/ ٤٤١ ، ومجلة المحتاج ١/ ٣١١ ، والمقدمات ٢/ ٣٠٩ ، وحاشية الفتاوى على شرح لمي الحسن ٢/ ١٦٢ ، وكشاف الفتاوى ٢/ ٤١٧

للمتعاقدين أو لأحدهما موجب العروية . كان لا يجد البعير الشارد مثلا في المكان المعلوم المتعاقدين على إتيان به منه ويذهب عنه مجانا وتضيق مصلحة العقد .

١٥ - جـ . وبمضه تصح فيه الإحارة دون الجمالة وهو كثير أيضا ، كأن يعاقدا على عمل في أرض مملوكة للمجاعل كحفر بئر مثلا ، وكذا انعقاد على طباطبة ثوب أو خدمة شهر ، أو بيع صنع كثيرة ، وما أشبه ذلك مما يبقى للمجاعل فيه منفعة إن لم يتم العامل العمل .

١٦ - أما مضبوطة الضبيب على الشخص من المرض ، والمعلم على حفظ القرآن مثلا ، وقراء القرآن ، فقال ابن الحاجب : إنها تصح إجرا ، ونصح جمالة ، وزاد عليها ابن شمس : المغارسة ، وقال ابن عبد السلام : إن هذه الصنوع كلها من الإجارة فقط على الرهن في المساهم ، ونص محنون على أن الأصل في مداواة المريض الجمالة .^(٢)

(١) مجلة المحتاج ٣/ ٣١٧ ، ٣٦٨ ، وبهاية المحتاج ١/ ٢٣٩ ، وصفي المحتاج ٢/ ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، والأور ١/ ١١٨ . وحاشية الفتاوى على شرح لمي الحسن ٢/ ١٦٣ ، وحاشية السدوسي على الشرح الكبير لمقدمي ١/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، والحاشية وحاشية الفتاوى على ١/ ٧٠ ، ٧١ ، والفتاوى ١/ ١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١

واستثنى الحنابلة أيضا: ما إذا كان العمل رد
ثمين، فإن انقضاءه لا يستحق الجعل ولو كان الرد
واجبا عليه سوى الإمام كى سيأتي.^(١)

تأقيت العمل :

١٩ - قال المالكية والشافعية : يشترط لصحة
عقد الجماعة عدم تأقيت العمل بوقت محدد، فلو
قال الجاعل مثلا: من رد ضمانتي إلى نهاية شهر
رمضان فله دينار لم يصح العقد، لأن تقدير المدة
يغل بمقصود العقد فقد لا يجد العامل الضالة
خلال المدة المقدرة فيضيع ماله ولا يحصل
لغرضه، وسواء أضاف إلى كلامه هذا من على
كذا أم لا، لأنه قد لا يجده فيه.

إلا أن المالكية قالوا: إن تأقيت العمل يفسد
العقد في حالة ما إذا لم يشترط العامل أن له أن
يترك العمل متى شاء، ويكون له من العوض
بحساب ما عمل، لأن العامل دخل في العقد
على أن يتم العمل، وإن كان له أن يترك متى شاء

عقد الجماعة على عمل غير مباح كقتاء،
ورقص، وعمل آخر. ونحوه كما لا يصح العقد
أيضا إذا كان العمل المطلوب أدلوه بالعقد واجبا
على العامل وإن كان فيه مشقة. نحو: رد
الخاصب والمبارق العيون المخصوصة والمروقة
لصاحبها بعد أن سمح بإعلائه الحمل على ذلك
لأن ما رجب عنه شرعا لا يمكن أن يتقابل
بعوض.

ولا يشمل هذا ما يجب على العامل بطريق
الكفاية، كتخليص من نحو: حبس وقضاء حاجة
ودفع ظالم، فإنه جائز وإن وجب عليه لكن
بشرط أن تكون فيه مشقة تقابل بأجرة.

وكذلك لا يشمل هذا ما لو رد الشيء من هو
بيده أمانة نحو: أن يرد شخص دابة دخلت داره
لصاحبها بعد أن جاعل عليها، فإنه يستحق
العوض بالرد، لأن الواجب عليه التخلية بين
وربن صاحبها، أما رد ما فلا يجب عليه.

وبمثل هذا الشرط أيضا قال المالكية.
وبه أيضا قال الحنابلة إلا أنهم قسموا العمل
الواجب على العامل إلى قسمين:

(الأول) ما ينساب عليه ولا ينتفع به سواء
كالتصلاة والصيام، فهذا لا تصح الجماعة عليه.
(الثاني) ما ينساب عليه وينتفع به غيره كالأذان
ونحوه من حج، وتعليم علم، وقرآن، وقضاء
وإفتاء، فهذا تصح الجماعة عنه على الراجح.

(١) غلبه المحتاج وحاشية القسري ع ٢٤٤/٤. ومعه
المحتاج ٢٧٧/٢. وحاشية الجبرمي على المطالب
١٧٢/٣. وحاشية الجبرمي على صحيح ٢١٨/٢. والقواعد
وحاشية القليوبي على شرح لمعل ١٣١/٣. والقواعد
٢١٠/٢. وحاشية الصلبي على شرح نبي احسن
١٦٣/٢. وحاشية السدي على المحرمي ٧٤/٧.
وكشف الغمغ وشرح المنهر ٢١٨/٢. ٤١٩. ٤٤٦.

يصعد هذا الجبل. وينزل منه مثلاً من غير أن يكون للمجامل فيه منفعة يائياً حاجة منه لا يصح العقد.

كما يشترط عند الملكية أن يكون العمل لا منفعة فيه للمجامل إلا بهامد.

وقال الخنابلة: يشترط أن يكون العمل في الجمالة للمجامل، فلو قال شخص: من ركب دابتي مثلاً فنه كذا لا يصح العقد، لئلا يجتمع للمجامل الأمران النفع والعوض. وصرحوا بأنه يجوز أن يشاء غير رب الضالة: من رد ضالة فلان فنه كذا. يصح العقد، فإن ردت يكون العوض على المتأدي لأنه ضمنها.^(١)

المجمل وما يشترط فيه:

معلومته:

٢٦ - قال المالكية والشافعية والحنابلة: يشترط لصحة عقد الجمالة أن يكون المجمل مالا معلوماً جنساً وقلراً، لأن جهالة العوض نفوت القصد من عقد الجمالة، إذ لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالمجمل، هذا فضلاً عن أنه لا حاجة لجهالة في العقد، بخلاف العمل والعامر حيث تغتر جهالتها للحاجة إلى ذلك.

ومعلومية المجمل تحصل بمشاهدته أو وصفه

لعدم لزوم العقد. فحينئذ يكون غرضه قوياً.

أما إن شرط العامل ذلك، أو اشترط عليه، فإنه يجوز تأقيت العمل في العقد حينئذ، ويكون صحيحاً لأن العامل دخل في العقد ابتداء على أنه غير ففرضه حينئذ خفيف.

وكذلك يجوز تأقيت العمل ويصح العقد إذا جعل للعامل الجمل بشرط الرض المحدد في العقد سواء أتم العمل أم لا، إلا أن العقد يكون قد خرج حينئذ من الجمالة إلى الإحارة.

وقال الخنابلة: يصح عقد الجمالة وإن كان العمل فيها مؤقتاً بمدة معلومة، لأن المدة إذا جازت في هذا العقد بمجسولة فصع تقديرها ومعلوميتها أولى.^(٢)

تضمن العمل نفساً للمجامل:

٢٠ - قال الشافعية وهو الراجح عند المالكية: يشترط أن يكون للمجامل في العمل المجامل عليه غرض ومنفعة تعود عليه بتحقيقه، فلو قال: من أخبرني بكذا فله دينار، صح العقد بالشروط السابقة.

ولو جامل شخص شخصاً آخر على أن

(١) الأنوار ١/ ٤٦٨، وأبني الطالاب ١/ ٤٤١، وحاشية المدسوقي على النسخ الكبير للردوي ١/ ١٦٨، والخروشي وحاشية المدوي عليه ١/ ٧٤، والفتاوى ٢/ ٢٠٥، ٣٠٧، وشرح المنهاى بامتن كتابه القناع ٢/ ٤٤٣.

(٢) شرح المنهاى ٢/ ٧٠ طبع السنة المعبدية.

رموس فله رأس، أو جعل جملا من يد له على
قلعة أو طريق سهل مثلا، وكان الجمل من مال
الأعداء، فيجوز أن يكون مجهولا كفرس يبيعها
التعامل.

أما المائكة فقد استثنوا حالات أخرى :

الأولى : أن يجامل غيره على أن يفرس له
أصولا حتى تبلغ حدا معين فتكون هي (أي
الزيادة) والأصل بينهما، فإنه يجوز.

الثانية : أن يجامله على تحصيل الدين بجزء
(أي معلوم كثلث أو ربع مما يحصله، فإنه جائز
على الأظهر عند المالكية، وإن كان المروي عن
مالك أنه لا يجوز.

الثالثة : أن يجامله على حصاد الزرع، أو
جذ النخل على جزء منه بسميه، فإنه لا خلاف
في جواز المجاملة فيه على هذا، لأنه لا يلزم
واحد منها.^(١)

اشتراط كون الجمل حلالا، ومقدورا على
تسليمه :

٢٣ - قال المالكية والشافعية وأختابا : يشترط
في الجمل أن يكون طاهرا، مقدورا على
تسليمه، مملوكا للجامل، فما كان منه نجسا، أو

إن كان عينا، وبوصفه إن كان دينا. إلا أن
المالكية قالوا : لو كان الجمل عينا معينة - ذهبا أو
فضة مضمونا عندها - فإنه لا يصح أن تكون
جعلا، وإن كان العقد صحيحا، فللمعامل
الانتفاع بها، ويقوم مثلها إذا أتم العامل
العمل، وإن كان الجمل مثيا، أو موزونا لا
يختص بغيره خلال فترة العمل لتعامل عليه،
أو ثوبا فإنه يصح العقد والجمل، فإن كان يختص
بغيره، أو كان حيوانا، فإنه لا يصح أن يكون
جعلا، والعقد فاسد على الراجح، لأن الأصل
في النبي عنه الفساد.

مالا يشترط فيه المعلومية :

٢٤ - قال الشافعية : يستثنى من اشتراط
المعلومية في الجمل حالتان :

الأولى : ما لو جعل الإمام أو قائد الجيش لمن
يذل على فتح قلعة للكفار المحاربين جملا منها
كفرس ونحوه، فإنه يجوز مع جهالة العرض
للحاجة إلى مثل ذلك وقت الحرب.

الثانية : ما لو قال شخص لآخر : حج عني
بنفقتك، فإنه يجوز مع جهالة النفقة، وقال
الماوردي : هي جمالة فاسدة، وصرح بذلك
الشافعي في الأم.

وقال أختابا : يحتمل أن يجوز المجاملة مع
جهالة الجمل إذا كانت الجهة لا تمنع التسليم،
نحو أن يقول الجامل : من رد ضالتي فله ثلثها،
أو قال القائد للجيش في الغزو : من جاء بعشرة

(١) نهاية المحتاج ٢/٣٤٥، وحاشية التبجيري على المخطوب

والشر المطالب ٢/٤١٦، ومبني المحتاج ٢/٤٣١،

وحاشيتي قيسري وعميرة على شرح النعماني ١٢/١٣١،

والعشرسي وحاشية الصعدي عليه ٢/٧٦، والمختصات

٢/٣٠٥، والمطالع والتاج والإكبل هاشم ٥/١٥٢.

أثر عقد الجماعة :

لزوم عقد الجماعة بعد تمام العمل -

٢٥ - اتفق القائلون بالجماعة على أن عقد الجماعة بعد تمام العمل يصبح لازماً لأنه لا أثر يترتب على رجوع الجاعل عن العقد، أو تركه للعامل العمل حينئذ، لأن الجعل قد لازم واستقر على الجاعل.^(١)

صفة يد العامل على مال الجاعل .

٢٦ - اتفق القائلون بالجماعة على أن يد العامل على ما وقع في يده من مال الجاعل إلى أن يردده - إذا كانت الجماعة على رده - يد أمانة لا ضمان، فإن رفع يده عنه وإخلاله ونهيا عنه، أو بلا تفصيل وتقريط، كان تركه عند الحاكم فتلط أو هرب لم يضمنه. أما إن رفع يده عنه وإخلاله بتقريط أو تفصيل في حقيقته، كان تركه في مكان بضيق فيه غالب أو يتلف فإنه يضمنه، ويعتبر من التقريط الموجب لنصيانة أن يستعمل العامل المال في عمل خاص به كركوب الدابة مثلاً، فإن ركبها ضمنها إن هلك.^(٢)

غير مقدور على تسليعه لأي سبب كان، أو غير مملوك للجاعل بقصد العقد.^(٣)

تعجيل الجعل قبل تمام العمل :

٢٨ - قال المالكية والشافعية : يشترط لصحة الجماعة عدم اشتراط تعجيل الجعل، فلو شرط تعجيله قبل العمل فسد العقد بهذا الشرط، فإن سلمه الجاعل للعامل بلا شرط، فلا يجوز أن يتصرف فيه قبل الفراغ من العمل على الرجوع، لأنه لا يستحقه ولا يملكه إلا بعد تمام العمل.

قال المالكية : وماؤه أحصل نقد وتسلم للجعل بالفعل أم لا، وذلك لدوران الجعل بين معاوضة - إن وجد العامل المضادة مثلاً وأوصلها إلى الجاعل - وبين القرض إن لم يوصلها له بأن لم يجدها أصلاً، أو وجدها وأفضت منه في الطريق، والدوران بينهما من أبواب الربا، لأنه قرض جبر نفعاً احتيلاً، وأما النقد والتسليم فجعل نظراً لا يبر شرط فيجوز، والعقد صحيح، إذ لا محذور فيه.^(٤)

(١) حاشية البجيرمي على شرح الطلاب ٢/٢١٩، ونباه المحتاج ٤/٣٨٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للفردي ١٦/٦٣، ولعلي ١٦/٣٤.

(٢) حاشية البجيرمي على شرح صحيح الطلاب ٢/٢١٨، ونباه المحتاج ٤/٣٩٦، وطرشي ١٧/٧٣، وحاشية العسدي على شرح أبي حنيفة ٢/١٦٣، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٢/٢٥٦.

(٣) حاشية المحتاج ٤/٣٩٦، وأسنن المطالب ١٧/٤٤٢، واهرشي ١٧/٦٦، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٢/٢٥٧، ولعلي ١٦/٣٤١، وكشاف القضاء ٢/١٦٧.
(٤) حاشية المحتاج ٤/٣٩٠، وأسنن المطالب ١٧/٤٤٢، عليه ٢/٤٤٢، وحاشية البجيرمي على المطالب ٣/١٦٥، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦/٦٣.

الثقة على المال وهو في يد العامل :

٢٧ - قال المالكية : تجب الثقة على العامل خلال فترة وجود المال المباع عليه ولو استغرقت الجعل كله ، وهذا إذا كان العامل معتاداً طلب القبول وردها لأصحابها بعوض ، سواء أوجب له جعل فثل أم الجعل المسمى ، ولكن يمكنه إذا كان المال في بلد بعيد ، ونفقته تستغرق الجعل أن يرفع الأمر إلى قاضي هذا البلد لبيع المال ويحكم له بجعله ، أما إن جاء به فليس له غير الجعل الذي جعل له ، أو جعل مثله ، أما إن كان العامل ليس من عادته طلب الفسوان والأمان ، ولم يحدث التزام بالجعل من المالك ، أو كان ولم يعلم به هذا العامل ، فإنه يجب له الثقة فقط ويرجع بها على المالك .
وقال ابن المظفر : لا شيء له من نفقة ولا جعل .

٢٨ - والمراد بالنفقة التي يرجع بها العامل على المالك عند اللقائي من المالكية : ما أنفق العامل على الضالة أو الأبق مثلًا من أكل وشرب ولباس احتاج له في خلال فترة رده . أما ما أنفق العامل على نفسه ودابته مثلًا في خلال فترة تحصيله ، ورده فهذه على العامل لا يرجع بها على المالك .

وغنائفه الأجهوري من المالكية فقال : إن

* راجع في المسوي على الحرفي ١/٧ ، ١/٦ ، وكشاف الفقهاء

الثقة المرددة هنا ، هي ما أنفقه العامل على نفسه وعلى الضالة مثلًا من أجرة مركب أو دابة اضطر لها ، بحيث لم يكن العامل على صرف هذه الأموال إلا تحصيلها وردها مآلها .

وأما ما أنفق عليه من أكل وشرب ونحوهما فعلى المالك على كل حال ، يرجع به العامل عليه ، سواء أكان للعامل الجعل المسمى أم جعل المثل أم نفقة التحصيل والبحث ، ولما عا شأنه أن ينفق العامل على نفسه في الحضر كالأكل والشرب فلا يرجع به على المالك . وما قاله المظفر هو الردج .

٢٩ - وقال الشافعية : إن كان المال محتاج إلى نفقة لصيانه وبقائه ورده فنفقته - من حين وضع يد العامل عليه إلى أن يردّه - على ماله لا على العامل ، فإن أنفق عليه العامل خلال هذه الفترة بدون إذن المالك ، أو انقاضي ، أو بدون أن يشهد على ذلك شهود ، بأن كان في مكان لا يوجد فيه قاض أو لتعذر الإشهاد ، فإنه يكون مقبوعاً بلفاقه هذا ، ولا يكون له حق الرجوع بها أنفقته على مالك المال ولو قصد الرجوع عليه ، أما إن تحقق من العامل أحد هذه الأمور فله أن يرجع بالنفقة على المالك ويقضي له بها .

ولو تعذر على العامل رد الضالة أو الأبق إلا بيع بعضه والإغاق عليه من ثمنه ، لم يجر له ذلك .

وسوجب الثقة على المالك أيضاً قال

بالإشهاد، أو لتعذر الإذن منهم،^(١) ولم نعر لغیر
الشافعية على شيء في هذه المسألة. أما الجعير
عن الجاعل لاستيفاء الجعل فسيأتي.

استحقاق الجعل وشرايطه :

الإذن في العمل بجعل :

٣١ - قال الشافعية : لا يستحق العامل الجعل
إلا إذا كان هناك إذن بالعمل مشتمل على جعل
يفصيل ذلك العمل ، فإن أذن الجاعل للعامل
وشروط له الجعل استحق العامل الجعل المسمى
لأنه استهلك منفعة بموضع فله يستحق العوض
كالأجير ، أما إذا عمل العامل عملا من غير
إذن ، كان وجده أيقا أو ضالة فردها إلى صاحبها
لم يستحق الجعل ، وإن كان معروفا ببرد الأبقى أو
الضوال بموضع ، لعدم الالتزام له بشيء فوق
عمله تبرعا .

ومثل هذا قال المختابلة إلا في حالتين :

الأولى منها - ما إذا كان المردود عبدا أبقا ،
وكان السراد له غير السلطان ومن ينيه ، فإن
العامل في هذه الحالة يستحق ما قدره الشرع
جعلا لذلك ، وإن لم يكن هناك إذن ولا جعل
وهو أيضا مذهب الحنفية في رد الأبقى كحاشياتي

المختابلة ، إلا أنهم خالفوا الشافعية في أن للعامل
أن يرجع بها على المالك إن كان حيا ، أو يأخذها
من تركته إن كان قد مات ولو لم يتأذنه في
الإنتافق مع الضمة على الاستئذان سواء أكان
العامل يستحق جعلا أم لا ، وسواء أكان المال
بيد العامل وسلمه للمالك أم لا ، حتى لو هربت
الضالة مثلا منه ، أو ماتت في الطريق فله
الرجوع على المالك بها أنفق عليها قبل هربها أو
موتها ، لأن الإنتافق مأذون فيه شرعا لحرمه
النفس ، وحشا على صيانة المال للملكة ، فأشبهه
مألو أنفق العامل على الضالة بإذن مالكها .

وهذا كله ما لم ينو العامل التبرع بالنفقة ، فإن
كان ناولا التبرع بها فلا يرجع على المالك
بشيء منها ، ولا يجوز للعامل استخدام الضالة
أو الأبقى بنفقه كالمردود.^(١)

حبس المال المردود عن الجاعل لاستيفاء النفقة :

٣٠ - قال الشافعية : ليس من حق العامل أن
يحبس المال المتعاقب على رده عن الجاعل
لاستيفاء ما أنفق عليه حتى ولو كان الإنتافق
عليه بإذن الجاعل ، أو المالك ، أو القاضي ، أو

(١) فتن الطالب وحاشية الرسلي عليه ١٤٢/٢ ، ٤٤٣ .
وحاشية الجعيري على شرح منيع للطالب ٣/٢٢٢ ،
وحاشية الجعيري على الخطيب ٣/١٧٩ ، ونوع الجليل
١١/٤ ، والحري وحاشية المنقوي عليه ٧٥/٢٧ ، وحاشية
المسولي على الشرح الكبير للذويزر ١/٢٦٧ ، وكشاف
الفتح وشرح التهي بهت ١/٤٢٠ ، ٤٤٧ .

(١) فتن للرجوع السابقة للشافعية .

لم يكن العامل معروفاً بذلك فلا جعل له، وله النفقة على التفصيل الذي سبق ذكره (ف/ ٢٧ - ٢٨).

الإذن في العمل بدون جعل :

٣٣ - قال الشافعية : إن عمل شخص بإذن شخص آخر ولو إعلانه فقط من غير أن يشترط فيه جعلاً له فلا شيء له وإن أتم العمل، لأنه لم يلتزم له عرضاً على عمله.

وبمثل هذا قال المالكية - إن لم يكن العامل معتاداً ومعروفاً بأداء هذا النوع من الأعمال بمعرض على التفصيل المذكور في الفقرة السابقة وبمثل هذا أيضاً قال الحنابلة إن لم يكن العامل معداً لأخذ الأجرة، فإن كان معداً لذلك كالملاح والخياط، والدلال، ونحوهم ممن يرصد نفسه لكسب العمل، وإذن له صاحب المال في العمل، فله أجره مثل، لدلالة العرف على ذلك، كما يستثنى عند الحنابلة من هذا الحكم أيضاً : الحالتان المقتضيتان فيما سبق (ف/ ٣١).

سماع الإذن بالعمل والعلم به :

٣٤ - قال الشافعية : يشترط لاستحقاق العامل الجعل أن يسمع إذن الجاعل في ذلك أو يعلم به، فلو رد الضالة مثلاً من سمع الإذن قبل العمل استحق الجعل المسمى على الجاعل، لأنه الملتزم له، سواء سمعه مباشرة أو بواسطة

ويستحقه العامل سواء أكان معروفاً ببرد الأبق بمعرض أم لم يكن. وسواء أكان الرد واجباً عليه - كزوج للمعد أو ذي رحم يحوله المالك - أم لا، وذلك للمحث على حفظه وصيانته عما يخاف منه من لحاقه بدار الحرب، والسعي في الأرض بالفساد، بخلاف غيره من الحيوانات والأموال، أما إن رده السلطان أو من ينوبه فلا شيء له في رده، لأنه منصب المصالح العامة ويأخذ رزقاً من بيت المال للمحافظة عليها.

والثانية - ما إذا كان العمل فيه إتفاقياً وتقليص حال الغير عما يظن هلاكه لو ترك، فإن للمعطل في هذه الحالة لجزء مثله ولو يدون إذن ولا جعل من ذلك، وذلك للمحث والتعريض في إنقاذ الأموال من الهلاك.^(١)

٣٥ - وقال المالكية : إن كان العامل معروفاً بطلب الضال وغيره من الأموال الضائعة، وردها بمعرض فإنه يستحق جعل مثله، ولا يكون متبرعاً - كما هو الحكم عند الشافعية سواء أكان صاحب الضالة يتولى الإتيان بها بنفسه أو يخضعه أم لا . . . ولصاحب الضالة في هذه الحالة أن يتركها للعامل عرضاً عما يستحقه من جعل المثل، سواء أكانت قيمتها تساوي جعل المثل أم أقل أم أكثر، وليس من حق العامل أن يعترض على هذا، وتمسك بجعل المثل، وإن

(١) كشف القناع ٢٠٦/٤ ط بيروت.

أفادته العلم بذلك، وهذا إذا لم يخص الجاعل إذنه بالسامعين له فقط، فإن خصه بذلك بأن قال: من رد خيالي من سامعي تداتي هذا فله كذا، فردها من علم بإذنه ولم يسمعه، فإنه لا يستحق شيئا، وإن عمل طامعا في الجعل، وكذلك لا شيء للعامل لو عمل بعد الإذن لكنه لم يعلم به، سواء أكان العامل مخلصا أو قاصدا العوض أو غيرهما، فلو قال الجاعل: من ردها فله كذا، أو إن ردها خالده فله كذا فردها من لم يبلغه الإذن العام، أو ردها خالده بدون أن يبلغه ذلك، لم يستحق واحد منهما شيئا من الجعل وإن اعتقد أن مثل هذا العمل لا يضيع هدرا، لأنه متطوع بالرد من غير عوض.

وإن علم العامل بالإذن والجعل في أثناء العمل فإنه يستحق من الجعل بنسبة ما أنه من العمل بعد العلم بالإذن، ولا يستحق شيئا من العمل الحاصل قبل علمه لأنه لا اعتبار للعمل الحاصل قبل الإذن فيكون متبرعا به، وبمثل هذا قال الحنابلة فيما عدا الحالفين السابق ذكرهما (ف/ ٣٩).

وخالف المالكية هذا فيمن لم يسمع إذن الجاعل لا مباشرة ولا بواسطة فقالوا: يستحق جعل المثل على التفصيل السابق في استحقاقه له إذا لم يأذن له صاحب المال أصلا (ف/ ٣٢).

إلا أنهم اختلفوا هنا في حق صاحب الضالة

مثلا في تركها للعامل، فقال الأجهوري: لصاحبها أن يتركها للعامل هنا أيضا عوضا عما يستحقه من جعل المثل، وقال الرماصي: ليس لصاحبها أن يتركها له في هذه الحالة، وإنما للعامل هنا جعل مثله، إن كان معروفا بأداء هذا النوع من الأعمال بعوض، وإن لم يكن معروفا بذلك فله النفقة^(١).

لتخصيص الإذن والجعل بشخص معين:

٣٥- قال الشافعية والحنابلة: لو قال الجاعل إن رد زيد داتي الضالة فله كذا، فإنه لا يستحق الجعل أحد غيره، فلو ردها عمرو ومثلا لم يستحق شيئا، وإن كان معروفا بأداء مثل هذا العمل بعوض لأن الجاعل لم يلتزم له عوضا فوقع عمله تبرعا.

وقال المالكية: يستحق عمرو وجعل المثل إن كان معروفا بأداء مثل هذا العمل بعوض، وإلا فله النفقة على التفصيل السابق ذكره^(٢). (ف/ ٢٨ و ٢٩).

(١) الفهيد ١/ ١١١، وأسنن الطالب ٢/ ٤٣٩، ١٤٠، ولفظ يحتاج ٢/ ٣٩٦، والأثر ١/ ١١٨، وبإية المحتاج ٤/ ٣٩١، ٣٩١، والخروشي ٧/ ٧٤-٧٥، وحاشية السبوقي على الشرح الكبير للدردير ١/ ٦٦، ٩٧، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ١/ ١٥٧، وكنة الفاعل وشرح نكتهم ٢/ ١١٧، ٢١٩، ١٢٣، ١٢٤.

(٢) ملية المحتاج ١/ ٣١١، وأسنن الطالب ٢/ ٣٣٩، ١٤٠، وكنة الفاعل ١/ ١١٧، والمغني ١/ ٣٥٢، وشرائع الإسلام ٢/ ١١٧، ولم تكتب الدرر في جمع الفتاوى بالقرنين، انتهى.

في السدانة القضائية، وسجوها من الأموال القضائية
أن لا يكون منعقدان أو أحدهما عذرا بكتاب،
فإن من علم مكانه غار وخادع لصاحبه وذلك
لا يجوز، ويفسد العقد، فإن علم الجاعل مكانها
وجعله العامل، فإنه يلزم الجاعل لأكثر من
الجعل المسمى، وأجرة المثل للعقل، وإن علم
العامل فقط فالراجع أنه لا شيء، أنه، ويكون
أشبه أصابا للمضالة إن تلف، لأن الإتيان بها
لصاحبه صادر واجبا عليه حيث علم مكانها دون
صاحبها.

وإن علم كل منهما مكانها فالراجع أن يكون
للعامل جعل مثله، نظرا للسبق الجاعل بالعداء
وهو الإيجاب.^(١)

الندالة على المال الضائع، والإخيار عنه :

٣٨ - قال الشافعية والحنابلة : إن جعل شخص
لنفسه على ماله لصانع جعلاً، فذله عليه من
ليس هناك في يده استحق الجعل، لأن الغائب
أنه تحققه وثقة بالبحث عنه، ثم دلالة الجاعل
عليه، وشترط أن يكون البحث المنعبد حدثاً
بعد إعلان الجاعل لأقله، لأنه لا عبرة بالجعل
احداث قبله في استحقاق الجعل. وكذلك

(١) بداية المحتاج ٣٩٥/١، ومغني المحتاج ١٢/١٥١، وحاشية
العباري على الفروع الصغرى ٢٥٧/٢، والمغني وحاشية
الصدوي ٧٠/٢٧، وحاشية العدوي على شرح أبي
الحسن ١٦٣/٢، والمغني ٣٥٢/١، وكتاب الجعالة
١٨٨/٢

تخصيص الإذن والجعل بمكان معين.

٣٦ - قال الشافعية والحنابلة : لو قال الجاعل من
رد ضالتي من بغداد مثلاً فله عشرة دنانير ينظر
فإن ردها العامل من تلك الجهة فعلاً، لكن من
أبعد من المكان المعين في العقد فلا زيادة له على
الجعل المسمى، لشترعه بالمسافة الزائدة، ولو
ردها من أقرب منه فله ما يقابله من الجعل إن
تسربت الطريق سهولة وصعوبة، لأن كل الجعل
في مقابلة كل العمل، فقصه في مقابلة لبعض
فإن تأوقت الطريق سهولة وصعوبة بأن كان
النصف الذي أتى به مثلاً من لأجرة ضعف
النصف الآخر عمل بذلك في الجعل يستحق
ثلثي الجعل.

وقال الشافعية في الرجوع : إذا ردها من
مسافة مثل مسافة بغداد ولو من جهة أخرى،
فإنه يستحق الجعل المسمى - عشرة دنانير - لأن
التخصيص على المكان إنما يراوده الإرشاد إلى
موضع أو مطلقه وسجوه، لا أن الرد منه شترط في
أصل الاستحقاق، إذ لو أريد حقيقة ذلك لكان
إذا ردها من أقرب منه لا يستحق شيئاً، لأنه لم
يرد منه.

وفيل : لا يستحق شيئاً مطلقاً، لأن الجاعل
لم يرد له في الرد من هذه الجهة الأخرى،
ومثل هذا القول لمجروح عند الشافعية قال
الحنابلة.

٣٧ - وقال المالكية : يشترط لاستحقاق الجعل

الضائقة، أو تلف المالك المردود، أو غضب من يد العامل في أثناء الطريق ولو بقرب دار الجاعل، أو تركه العامل فرجع للجاعل بنفسه، أو هرب المردود ولمن دار الجاعل قبل تسليمه له، فلا شيء للعامل في كل هذا، فلعنق استحقاقه للجعل بالرد، وتسلم المردود للجاعل، ولم يوجد منه ذلك.

إلا أن المالكية قالوا: إن أفلت الحيوان المردود من يد العامل وهرب قبل تسليمه للجاعل، فإن جاء به - من غير تعاقد - عامل آخر من عادته رد الفضول والألق يعوض، فلا شيء للأول وكل الجعل للثاني إن جاء به من مكان بعيد عن الجاعل، أو من مكان الذي وجد فيه العامل الأول، أما إن جاء به من مكان قريب من الجاعل، أو قبل أن يصل إلى مكان الأول، فنكس من العاملين - الأول والثاني - بنسبة عمله من الجعل منظورا في ذلك لسهولة الطريق وصعوبتها لا لجبرد المسافة، لأن الثاني انتفع بعمل الأول حيثف.

٤٠ - وكما لا يستحق العامل شيئا إن لم يقع عمله مسلما للجاعل، فكذلك لا يستحق شيئا - عند الشافعية - إن لم يظهر لعمله أثر على التحل، أو لم يمكن الإنعام عليه، ولهم في هذا تفصيل طويل - يرجع في مطولاهم - خاصته أنه إن تلف معمول العامل قبل تمام عمله، فإن وقع مسلم للجاعل بأن كان بحضرته، أو في

لا يستحق شيئا من كان المال الضائع في يده، ودل صاحبه عليه، لأن ذلك واجب عليه شرعا فلا يأخذ عليه عوضا، وصرح الشافعية بأنه لو جعل جعلاً لمن أخبره بأمر من الأمور كدواء ينفعه مثلاً فأخبره شخص به فإنه لا يستحق شيئا، لأن مثل هذا لا يحتاج إلى عمل، أما إن تب الخبر وصنف في إخباره، وكان للجاعل استخبار غرض ومنفعة في الأمر المطلوب الإخبار عنه فإنه يستحق الجعل.

وقال المالكية: يشترط أن لا يعلم الدال أو المخبر مكان المال الضائع، أو الأمر المطلوب الإخبار عنه قبل إعلان الجاعل أو تعاقد معه فيستحق الجعل إن علم ذلك بعد التعاقد، سواء أكان هناك تب أو مشقة في سبيل علمه بذلك أم لا، كان علم به بطريق تصادفة، ولا يستحق شيئا إن علم قبل التعاقد.^(١)

الفراغ من العمل والتسليم للجاعل:

٣٩ - اتفق الفقهاء الفاضلون بالجعالة على أنه يشترط لاستحقاق العامل الجعل المسمى في العقد أن يتم العمل الجاعل عليه، ويخرج منه وتسلمه للجاعل فلا يستحق العامل شيئا إن لم ينحقق منه ذلك، فتومات العبد الأبق أو الدابة

(١) أسرى الطلاب ٢/ ٤٤١، ٤٤٢، ونجاة الحاج ٤/ ٣٤١، والمطالع ٥/ ١٥٥، ونسج الجليل ١٤/ ٦٠، وحاشية العدوي على شرحي ١٧/ ٥٦، وكشاف النجاشي ٢/ ٤١٧.

لشيء لما جوعمل من نصف الطريق عشرة علم
أن أجرة الطريق كلها عشرون

ولو أوصلها لجاعل بنفسه أو بخدمه، فإنه
يعطى للعامل الأول نسبة المأثرتاخر أو جاعل
عندها صاحبها. وقال ابن القاسم: للعامل في
كل ذلك أجرة مثل عمله، ورجحه صاحب
الشرح الصغير، لأن صاحب البضائع قد يخاف
عليها في هذا المكان، وخاصة إذا كانت غالية،
وشر الشيء الفاء أي إذا كان في مكان مخوف
بطلب ضياعه أو هلاكه فيه أن يستأجر على يده
منه بالأجرة الزائدة عن المثل، فلا يقاس على
الاستئجار الأول

لثانية - إذا تبين أن الشيء المجعل عنده -
حيوانا كان أو غير حيوان - مملوك لغير من جاعل
عليه وقضي به به، وأخذ من يد العامل، فإن
الجعل يزم الجاعل حينئذ وإن لم يتسلم المجعل
عليه من القاصل، لأنه ورطه في العمل ولو لا
ظهور ملكيته المستحقة لغرض العامل الجعل،
ولا يرجع الجاعل بالجعل على المستحق عند ابن
القاسم وهو الراجح، وكل هذا إن تبين أنه
مستحق ومملوك لغير الجاعل بعد وصول العامل
اليك وقبل قبض الجاعل له، أما لو استحق من
العامل وهو في الطريق قبلي وصوله إلى الجاعل،
فلا جعل له على الراجح.

ولفرق بين الاستحقاق وبين موت وغرر مما
ذكر قبل ذلك (ف/ ٣٩) أن الاستحقاق وهو

ملكه، وظهر أثره على المحل وأمكن الإتمام
عليه، كخياطة بعض ثوب، أو بناء بعض
حائط، أو تعليم بعض ما جوعمل عليه، فإن
العامل يستحق حصة ما عمل من الجعل
المسمى.

وإن لم يتبع العمل مسلك الجاعل بما مر، أو لم
يظهر أثره على المحل كأنه انكسر، أو لم يمكن
الإتمام عليه كروب اخترق بعد خياطة بعضه أو
حائط أهدم بعد بناء بعضه، ونوبلا نفريق من
القاصل، أو تعلم مات في أثناء تعلمه، فلا
شيء للعامل في كل ذلك.

٤١ - وقال مذاكية: يستثنى من عدم استحقاق
العامل الجعل إلا بإتمامه العمل ثلاث صور:

الأولى - ما إذا حصل الاستفاد بالعسر
السبق - الذي لم يتمه العامل بأن استأجر
جاعل عمالا آخر على إتمامه، أو جاعته عليه،
أو نفسه، أو خدمه، فإنه يكون للعامل
الأول على عمله - حينئذ - نسبة ما أخذ الثاني،
سواء أعمل الثاني قدر عمل الأول أو قل منه
أو أكثر. وذلك مثل أن يجعل للأول حصة ذنابير
على أن يحمل له بضائع مثلا إلى مكان معلوم
فحملها نصف للطريق وتركها، فجعل الجاعل
لعمل غيره عشرة ذنابير على إتمامها للمكان
المعلوم، فإن الأول يأخذ عشرة أيضا، لأنه
الذي ينوب عمله بالنسبة لعمل الثاني، لأن

مشاركة العامل في العمل وأثرها في استحقاق
الاجمل!

٤٢ - قال الشافعية : لو التزم الجاعل جملاً
أشخص معين فشاركه غيره في العمل فني ذلك
تفصيل :

أ - فإن قصد المشارك إعانة العامل المعين مجداً ،
أو يعرض من العامل فلا شيء للمعاون من
الاجمل المسمى ، وكذا للعامل الذي عينه
الجاعل ، لأن رد غير المعين بقصد الإعانة
للمعين واقع عنه وقصد الجاعل الرد عن التزم له
بأن يوجه أمكن فلا يجعل تعافده على قصر
العمل على المخطاط وحده ، وسئل هذا قال
المالكية والحنابلة .

ب - وإن قصد المشارك العمل للجاعل ، أو
العمل لنفسه ، أو قصد نفسه والجاعل معاً ، فو لم
يقصد شيئاً ، فللعامل المعين نصف الاجمل ، لأنه
في الصور الأربع عمل نصف العمل ، ولم يرجع
له من عمل المشارك شيء ، لأنه لم يقصد أصلاً
في واحدة منها .

ج - وإن قصد المشارك لعمل نفسه وللعامل
المعين ، أو قصد العمل للعامل والجاعل معاً ،
فللعامل المعين ثلاثة أرباع الاجمل المسمى ، لأنه
عمل النصف ورجع له نصف عمل المشارك ،
لأنه قصد في الصورتين .

د - وإن قصد المشارك العمل للجميع - أي
لجاعل ، والعامل ، ونفسه - فللعامل ثلثا

ظهور ملكيته لغير الجاعل يكون ناشئاً عن
اعتدائه من الجاعل غلب ، فتغير حكمه لأجل
هذا .

الثالثة - إذا حدث للشيء المحدث عمل على
تحصيله حادث أدى إلى نقصان قيمته بحيث
صار لا يساوي الاجمل المسمى ، أو جعل المثل ،
فللعامل حقه كاملاً ، ولا ينظر لهذا النقصان ،
وسواء أحدث ذلك قبل أن يعثر عليه العامل ، أم
بعد أن عثر عليه وقبل أن يسلمه للجاعل .

تعذر التسليم للجاعل

٤٢ - قال الشافعية والحنابلة : إذا أتى العامل
بالمحافظ عليه فلم يجد الجاعل ولا من ينوب عنه
في تسلمه سلمه للمحاکم ، واستحق الاجمل
ويدهه المحكم له من مال الجاعل المتز به إن
كان له مال . وإلا بقى الاجمل ديناً في ذمة
الجاعل ، فإن لم يكن هناك حاكم لهذا النكاح
أشهد على رده له ، ويستحق الاجمل حتى لو
مات المردود ، أو هرب بعد ذلك ، ويجهري هذا
الحكم في نكاح سائر محال الأعمال .^(١)

(١) المذهب ١/ ٤١١ ، ومختار الحاج ٢/ ٥٧٠ ، وحاشية
الشيخ جبري على المخطوط ٣/ ١٧٥ ، ١٧٦ . والأشوار
١/ ٤١٩ . وحاشية المحتاج ٤/ ٣٤٩ ، ٣٥٠ . وحاشية
الفتاوى على شرح المع ٣/ ١٣٣ ، والحاشية وحاشية
الفتاوى عليه ٧/ ٧٢ ، ٧٥ . وحاشية الدسوقي على الشرح
الكبير للردم ٤/ ٦٤ ، ٦٧ . وحاشية عدوي على شرح
أبى الحسن ٣/ ١٦٢ . والمطالع والنجاش
والإكبر ٥/ ٤٥٣ - ٤٥٤ . وكشاف القصاص وشرح
الفتح بلغة ٢/ ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ . والفتاوى ١/ ١٥٣

والخاتبة، لأن كل واحد يسمى داخلًا هنا .
وإذا أتم العمل واحد من الإثنين المعينين
استحق نصف الجعل المسمى - عند الشافعية
والخاتبة - لأن الجاعل لم يلتزم نه سواء .
ولم ينشأ له الكفاية على شيء في هذا .

٤٥ - قال الشافعية والخاتبة : إن شرط الجاعل
لواحد من ثلاثة جعلًا مجتهدًا ، كثرة مثلاً ،
وشرط لكل واحد من الآخرين دينارًا على رد
ضمانه مثلاً ، فربوها جميعًا معًا ، فقل الأول ثلث
أجرة المنزل ، ولكل واحد من الآخرين ثلث
الدينار المسمى له .

وإن قال لكل واحد من ثلاثة ردها ولكل دينار
فردها واحد منهم فله ما شرط له كاملاً وهو
الدينار - وإن ردها اثنان فلكل منهما نصف ما
شرط له ، وإن ردها الثلاثة فلكل ثلث ما شرط
له وهكذا - وبمثل هذا قال المالكية . وإن شرط
لواحد على ردها دينارًا ، وشرط لآخر على ردها
دينارين ، فاشتركا في ردها إليه ، استحق كل
واحد منهما نصف الجعل المشترك له عند
الشافعية والخاتبة وإن نفع وابن عبد الحكم من
المالكية ورجحه منهم الثوري واللمخي .

٤٦ - والراجح عند المالكية : أنها يشتركان في
الدينارين فيقتسمانها بنسبة ما ساء الجاعل لكل
واحد منهما ، إذ هو غاية ما يلتزم صاحبه الضالة ،
فيأخذ الأول ثلث الدينارين ، ويأخذ الآخر
ثلثيهما .

الجعل ، لأنه عمل النصف ، ورجع له من
تشارك ثلث عمله ، وذلك مفسر بضم إلى
نصف العمل .

هـ - ولو أعان العمل اثنان ولم يقصدها فله ثلث
يجعل ، أو ثلاثة فله الربع ، وإن قصد العمل له
أحد الإثنين ، وقصد الآخر الجاعل فله ثلثاه
وهكذا .

ولا شيء للمشارك بأي حال في كل ما ذكر ،
لا من الجعل ولا من العامل ، لأن الجاعل لم
يلتزم به شيئًا ، وبمثل هذا قال الخاتبة .

وقال المالكية : يشتركان في الأكثر من
يجعل المسمى وجعل للكل .

٤٤ - أما إذا أذن الجاعل لأثنين معينين فأكثر ، أو
عمم إذنه وإعلانه لكل من يعمل فاشتركت ثلث
فأكثر في العمل منذ بدايته وتسليمه للجاعل
تمامًا ، فليهم يشتركون في الجعل المسمى ،
ويقسم بينهم على عدد رؤوسهم - عند الشافعية
والخاتبة - وإن تفاوت عمل كل منهم ، لأنه
لا يمكن ضبط العمل حتى يوزع عليه الجعل
بالنسبة .

وهذا كله إنما يكون في الأعمال التي يمكن
وقوعها منهم مجتمعين كرد ضالة مثلاً ، أما
الأعمال التي يمكن وقوع جميعها من كل واحد
منهم ، مثل أن يقول القاصد : من دخل هذا
الحصن فله دينار ، ودخله جمع من المحاربين
استحق كل واحد منهم دينارًا عند الشافعية

والراجع عندهم أيضا : أنه لا قرنى بين العقد والعرض،^(١) فلو جعل أحدهما لأحد عشر ذنابير على ردها وللآخر عرفت فاشترى كما في ردها إليه ، فالراجع أن يقوم العرض ، فإن سألني خمسة ذنابير فمُصاحب العشرة ثلثها ، ويخبر صاحب العرض بين أن يأخذ ثلث العشرة ، أو ما يقابل ذلك من العرض الذي جعل له ، ويخبر هذا أيضا فيما إذا جعل للجاعل لكل صبيها عرضا سواء اختلفت قيمتهما أم اتفقت .

٤٧ - وإذا اشترى اثنين في ردها وكان أحدهما قد شرط له الجاعل جعلًا ، ووجب للأخر جعل متلف ، لا عيبه عليه طلب المصون ، ولن يسعح بمعاوضة الجاعل ، فالراجع عند الماتكة أنها بشرى كان في الأكثر من الجعل بشرط في العقد وجعل المثل إذا حتلما فترا .^(٢)

(١) انظر عرض عبد المن والظاهر جمع عرضين يستلزم التوافع ، وكل شيء متداول سوى التقدفين . وأما عرض يفتح لغيره فيشمل المتاع والتقدفين فكل عرض فريض لا يفتح لغيره غير متلف .

(٢) نسخة المتاح ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ ، وحاشية البهري على شرح التاج ١٢٠/٣ ، وبها نسخة المتاح ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ ، وصنف المتاح ٤٣٢/٢ ، والمذهب ٤١٣/١ ، وأما المطالب ١١١/٢ ، ٤٤٢ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ١٢٧/٤ ، والحارثي وحاشية البهري عليه ٧٥ ، ٧٦ ، والمصنف ٢٥٢/١ ، وكتاب الفاع ١١٨/٢

استحقاق الجعل في تعاقب الفصولي ، والناظر : ٤٨ - قال الماتكة والشافعية والخبلة : لو التزم فريضتي - ليس من عاقبته - لاستهزاء والتخلعة وتوافرت فيه شرط التلزم بالجعل المذكورة فيما سبق جعلًا معينا لمن يشرع على ما عيره الصانع ، أو يعمل لغيره ، عينا نصح بالجملة عليه ، كأن قال : من رد صالة فلان أو أبوه فله كذا ، فإنه يلزمه الجعل بقوة هذا ويستغنى عليه من سماع إعلانه هذا وأتم العمل .

والراجع أنه يلزمه الجعل بقوله هذا وإن لم يأت فيه بكلمة وعليه نظرا إلى أن المثل لا ينتهزم منه ذلك .

والترام الفصولي الجعل في هذا العقد ليس كالتزامه الثمن في شراء غيره ، أو التزامه العوض على جهة غيره ، لأنها عوضا غليظ فلا يتصور وسوئها على غير من حصل له ذلك ، ولا يجعل ليس عوض غليظ .

وهذا بخلاف ما إذا كان التلزم بالجعل وتيا على صاحب العمل أو وكيله .

فإن كان وليه أو وكيله والتلزم ذلك عن محصور - الولي عليه - أو موكله على وجه التصحة المذكورة فيها سبق ، فإن العامل يستحق الجعل في مال المالك أو صاحب العمل بمقتضى التزام وليه أو وكيله .

٤٩ - وقال الشافعية : إن أخبر شخص عن التزام المالك جعلًا على رد ماله الصانع مثلا بأن

قال : قال زيد : من رد ضالتي فله كذا ، فإن كذبه زيد لم يستحق العامل الراد لها شيئاً على المخبر لعدم التزامه ولا على زيد لتكذيبه له في ذلك - وبمثل ذلك قال الحنابلة - ولا تقبل شهادة المخبر على «زيد» بأن قوله صحيح ، لأن منهم في ترويح قوله .

وأما إذا صدقه فيستحق العامل على زيد - الجعل الذي سببه المخبر في إختياره عنه إن كان المخبر ثقة أو وقع في قلب العامل صدقه - ولو كان كافراً أو صياً - لترجع طهارة العامل بوثوقه .

وإن كان المخبر غير ثقة فلا يستحق العامل عليه شيئاً ، وكذا لا يستحق على زيد أيضاً مع أنه صنف المحرم في إختياره لصف طهارة العامل بخبر غير الثقة ، وصار كما لو رد الضالة غير عالم بإذن المالك والتزامه .^(١)

ولم نعتزل للملكية على شيء في هذه المسألة .
تفسير الجاعل الجعل بالزيادة أو النقص أو التبديل وما يترتب عليه :

٥٠ - قال الشافعية : يجوز لجاعل أن يغير في

(١) لمحة لصاح ٢/٢٦٦ ، ٣١٧ ، وقس المطالب وحاشية الرمي عليه ١٢/٤٣٩ . وحاشية البيهقي على الخطيب ٣/١٧٢ ، ١٧٣ . ومنه المحتساج ٢/٢٦٩ ، ٢٧٠ . وحاشية البيهقي على شرح البيع ٣/٢١٩ ، وبهية المحتساج وحاشية الشرح المني عليه ٤/٢٤٢ ، ٢٤٣ . والمزني وحاشية المنوي عليه ٧/٧٦ ، وكشاف الفلاح

لجعل الذي شرطه للعامل - معينا كان أو غير معين - بزيادة أو نقص ، أو بتغيير جنسه قبل فراغ العامل من العمل ، سواء أكان قبل شروعه في العمل أم بعده ، وذلك مثل أن يقول : من رد ضالتي فله عشرة ، ثم يقول بعد ذلك : من ردها فله خمسة ، أو عكسه .

أو يقول : من رد ضالتي فله دينار ، ثم يقول بعد ذلك : من ردها فله درهم أو عكسه . فإن علم العامل بذلك ولو بواسطة قبل الشروع في العمل اعتبر الإعلان الأخير ، ويستحق العامل الجعل الذي اشترط فيه ، سواء أكان أقل من الأولى أم أكثر منه ، وسواء أكان من جنسه أم لا - وبمثل هذا قال الحنابلة والمالكية على الرجوع .

وإن لم يعلم العامل بالإعلان الأخير قبل الشروع في العمل ، وعمل جاهلاً بذلك حتى أتم العمل ، فإنه يجب له أجره المثل لجميع العمل على الرجوع عند الشافعية .

وإن كان الإعلان الأخير - بزيادة الجعل أو نقصانه - بعد الشروع في العمل وقبل الفراغ منه ، وأتم العامل العمل بعد أن علم به ، وقد علم بالإعلان الأول أيضاً ، فإنه يجب له أيضاً - عند الشافعية - أجره المثل لجميع العمل ، لأن الإعلان الأخير نسخ للأول ، والفسخ من الجاعل أثناء العمل يقتضي الرجوع إلى أجره المثل كما ميّتي .

وقال المالكية : يكون له الجعل المسمى

وقبلا عدا ذلك يجري عليه التفصيل المذكور
في الفترتين السابقتين

وهذا كله في التصرف بالتغير فيهما قبل
الفراغ من العمل. أما التصرف بعد الفراغ منه
فلا اثر له، ولا يترتب عليه شيء، لأن العمل
قد لزم الجاعل واستقر عليه تمام العمل.^(١) وهو
متفق عليه كما سبق (د/٢٥).

ما يستحقه العامل عند تلف العمل المعين :
٥٣ - قال الشافعية : لو كان العمل المشروط في
العقد عيناً معينة كنوب أو حيوان معين، فتلحق
بيد الجاعل قبل الشروع في العمل، وعلم بهذا
العامل، فلا شيء له، وإن أتم العمل وسلمه
للجاعل.

وإن جهله العامل أو تلف بعد الشروع في
العمل، فله العامل أجرة المثل، وقابل اختباثة :
يكون للعامل مثله إن كان مثلياً، فإن لم يكن
مثلياً فله قيمته، إذا أتم العمل الجاعل
عليه.^(٢)
ولم نعتز لغيرهم على شيء في هذه المسألة.

(١) غاية المحتاج ١/٤، ٣٤٩، ومغني المحتاج ٢/٣٣٣،
١٣٤، ونقطة المحتاج ٢/٣٧٠، وأسنن الطالب ٢/٤٤٣،
وختاتمة البعدي على الخطيب ٢/١٧٤، ١٧٥، وكشاف
القناع ٢/٤١٩
(٢) حاشية الرسل على أسنى المطالب ٢/٤٤١، وكشاف
القناع ٢/٤١٨

وامشروط في العقد كأملاً، لأن عقد الجمالة لازم
بعد الشروع في العمل لا يجوز للجاعل تغييره أو
الرجوع عنه.

ولم نعتز لغيرهم على تفصيل في هذه
المسألة.

٥١ - وقال الشافعية : لو اشترك عاملان في
العمل من ابتدائه إلى تمامه، وكان أحدهما
يعمل بموجب العمل المسمى في الإعلان
الأول، وكان الثاني يعمل به وجوب العمل
المسمى، الذي علم به في الإعلان الثاني، فالأول
يستحق نصف أجرة المثل لجميع العمل، وأما
الثاني فيستحق نصف العمل المسمى في
الإعلان الثاني على القول الراجح في المذهب.
ولم نعتز لغير الشافعية على شيء في هذه
المسألة.

زيادة الجاعل في العمل أو نقصه :
٥٢ - قال الشافعية : لو زاد الجاعل في العمل
بعد التمسك أو الإعلان نحو أن يقول : من بنى
لي بيتاً طوله عشرة، وعرضه عشرة، فله كذا، ثم
قال بعد ذلك طوله عشرون، وعرضه عشرون،
ولم يرض العامل بهذه الزيادة، ففسخ العقد
لأنه فله أجرة المثل لما عمله، مع أن الفسخ
حصل منه، لأن الجاعل هو الذي أجهله إلى
ذلك، وكذلك الحكم لو نقص الجاعل من
العمل لأن النقص فسح من الجاعل.

العامل الجعل في رد الأبق لا يحتاج إلى اشتراط سابق من الجاعل ، بل يكون له الجعل بالشرع على التفصيل السابق ، وكذا لو كان المشروط أقل مما قدره الشرع تلغى التسمية ، والمراد ما قدره الشرع ، لأن من أوجب عليه الشرع شيئاً مقدراً من المال عند وجود سببه ، فإنه يلزمه كاملاً بوجوده سببه . والسبب الآخر أنه لا يستحق إلا السمس ، وقد قدمه صاحب الفروع قال في التفتيح وشرح النهي : وهو ظاهر كلام غيره ، وأطلق الرجحين في النهي .

وقد اختلفت الرواية في الجعل المقدر شرعاً عندهم ، فروي عن أحمد أنه إن رده من المصّر (أي البلد نفسه) فله دينار أو عشرة دراهم ، وإن رده من خارج المصّر ففيه روايتان : (واحداهما) يلزمه دينار ، أو اثنا عشر درهماً على المراجع ، لما رواه عمرو بن دينار وأبي مليكة أن النبي ﷺ جعل في جعل الأبق إذا جاء به خارجاً من الحرم ديناراً .^(١)

(والثانية) - يلزمه أربعون درهماً ، لقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين قيل له

(١) حديث : «أن النبي ﷺ جعل في جعل الأبق إذا جاء به خارجاً من الحرم ديناراً» .

أبو داود ابن قدامة في الفقه ١٦ / ١٧ - طبع مكتبة القاهرة ولم يره إلى أحمد ثم قال : «هذا مرسل» . وفيه مقال .

حبس المتعاقب عليه لاستيفاء الجعل :
٥٤ - قال الشافعية : إذا رد العامل الشيء ، المتعاقب على رده من خيالة ، أو عيّد أبق ، أو نحوهما من الأعمال فليس له حبسه - أي منعه - عن الجاعل لاستيفاء الجعل ، لأن العامل إنما يستحق الجعل بتسليم المتعاقب على رده للجاعل ، فلا يكون له حبسه قبل الاستحقاق ويمثل هذا قال الحنابلة أيضاً ، وزادوا على ذلك : بأن العامل إن حبس المردود عن الجاعل فتلف بعد الحبس ضمته .^(٢)

نقد الجعل المستحق شرطاً وشرعاً :
٥٥ - قال المالكية والشافعية : إنه متى استكمل الجعالة شرائطها ، فقدّر الجعل الذي يستحقه العامل هو المقدر المشروط له في العقد لا غير ، سواء أكان أقل أم أكثر ، ويستوي في ذلك أيضاً رد العبد الأبق وغيره من الأعمال (و- ف/ ٣٦) .

ويمثل ذلك قال الحنابلة أيضاً في غير رد العبد الأبق ، وكذا في رده أيضاً إن كان الجعل المشروط في العقد أكثر مما قدره الشرع في ذلك ، وكذا إن كان المشروط في رده أقل مما قدره الشرع في قول مرجوح عندهم .

٥٦ - والمراجع عند الحنابلة : أن استحقاق

(٢) نسى المطلب ١٤٣ / ٦ ، وكشفه الفناح ١٢٨ / ٢

حصل فيه كل العمل، لا الزمان الذي حصل فيه التسليم فقط.

أما إذا كان الجعل المشروط في العقد لا يقصد المتعاقد عليه، ولا يرغب فيه عادة كالدم والتراب، فإنه لا شيء للعامل وإن جهل أنه لا شيء فيه، لأن الجاعل لم يطمعه في شيء عوضاً عن عمله.

ومثل هذا فاق الخنابلة في غير رد العبد الأبقى على ما سبق ذكره.

٥٨ - وقال المالكية: يكون للعامل جعل مثله - على الرجوع - إن أتم العمل المتعاقد عليه، ولا شيء له إن لم يتمه، لأن الجعل أصل في نفسه، فبرد المتعاقد منه إلى صحيحه، إلا أن تقع الجمالة الفاسدة يجعل مطلقاً، سواء أتم العمل أم لم يتمه، كأن يقول الجاعل: إن أتيتني بضالتي فلك كذا، وإن لم تأت بها فلك كذا، فللعامل في هذه الحالة أجره مثله، أنه بها، لو لم يأت بها، لأن العقد على هذه الصورة قد خرج عن حقيقة الجمالة التي يشترط الجعل فيها بتبطل العمل، ومن خرج عن حقيقته كان فيه أجره المثل.

والفرق بين جعل المثل وأجره المثل، أن أجره المثل يستحقها العامل سواء أتم العمل أم لا.

إن غلبنا قد أنسى بأبلاق من القوم فقال الخاضعون: لقد أصاب أجراً، فقال ابن مسعود رضي الله عنه وجعلاً، إن شاء من كل رأس أربعين درهماً. ولا فرق أن يزيد الجعل القدر على قيمة العبد أولاً بزيادة، لعدم الدليل، وفيما على ما لو كان الجاعل قد اشترطه له. كما لا فرق أيضاً بين كون من رده معروفاً ببرد الأبقى أو لم يكن، وسواء أكان الراد زوجاً للربق الأبقى، أو ذا رحم يحمله المالك أم لا. (١) والتفصيل في مصطلح (إباق).

ما يستحقه العامل في حالة فساد الجعل: ٥٧ - قال الشافعية: يكون للعامل الجاهل - بأن الجعل الفاسد لا شيء فيه - أجره مثله، وهذا إذا كان الجعل الفاسد بما يقصد ويرغب فيه في الجملة كما لو قال الجاعل: من رد ضالتي فله ثوب، أو دابة، أو أرض، أو أعطيه خراً أو خسريراً، فإنه يكون لرادها أجره مثله، وإن كان العبد فاسداً لجهالة الجعل، أو عدم ماليته، أو عدم القدرة على تسليمه، وكذا يستحق أجره المثل على الرجوع لو قال الجاعل: من ردها فله نصفها مثلاً، وقيل: يستحق العامل النصف المشروط له إن كانت الضالة معلومة. وسراعى في تقدير أجره المثل الزمان الذي

انصرامه له ، فانقضى قول الجاعل بيبه ، لأن
الأصل براءته وعدم الانقراض ، وعلى العامل
البينة إن أراد أن يثبت ذلك .

أما جعل مثل فلا يستحقه العامل إلا إذا أنه
المعمل ، قبله لا شيء .^(١)

اختلاف المتعاقدين وتنازعهما :

أ - في سماع الإذن بالعمل أو العزم به :

٥٩ - قال الشافعية : إن اختلف الجاعل والعامل
في بئس الإعلان يطلب العمن لمعامل أو سماعه
له ، بأن ادعى العمل : أنه سمع الجاعل يقول :
من رد ضالتي فله كذا ، وقال الجاعل : لم تبيت
بها دون أن تسمع شيئاً ، فانقول قول العامل
ببينة .

وقال المالكية : يقول الجاعل فلا
يعين ، ثم ينظر في العامل ، وإن كان من عاداته
طلب الضوال وردها يعرض فله جعل مثله ،
وإن لم يكن من عاداته ذلك ، فلا شيء له سوى
التفقه فقط .

ب - اشتراط الجعل في العقد :

٦٠ - قال الشافعية والحنابلة : إن اختلف في
اشتراط الجعل وتسميته في العقد ، فقال العامل
لمجاعل : شرطت لي جعلاً ، وأنكر الجاعل

(١) نسخة المحتاج ٢/ ٢٠٨ ، وصاحبة البحراني على المصحح
٢١٩/٢ ، وأميني الطالب ٢/ ٤٤١ ، وفي المحتاج
١٣١ ، ونهاية المحتاج ٢/ ٣١٥ ، ومنع الجعل ١/ ١٠٠ ،
وحاشية الصارفي على الشرح المنصور ٢/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،
والغرض وصاحبة المعنوي عنه ٢/ ٧٦ ، وصاحب القناع
٤١٩/٢

ج - في وضع العمل من العامل :

٦١ - قال المالكية والشافعية : إن اختلفا في وضع
العمل من العامل كرد ضمانه مثلاً ، فقال :
العامل : أماردته ، وقال الجاعل : بل ردها
غيرك ، أو اختلفا في سعي العامل لتحصيل
الضمانة ، فقال الجاعل للعامل : لم تسمع في
تحصيلها وردها بل رجعت بنفسها ، فالقول قول
الجاعل بيبه في الصورتين .

وكذا القول للجاعل بيبه عند الشبهة إن
اختلف العامل والعبد لأبق المردود ، فقال
العامل : أنا رددته ، وقال العبد : حنت بنفسي ،
وصدقه مولاه .

د - في قدر الجعل ، وجنسه وصفته :

٦٢ - قال الشافعية وهو المرجوح عند الحنابلة :
إن اختلفا بعد الفراغ من العمل وتسلمه
للمجاعل في قدر الجعل المشروط في العقد ، هل
هو دينار ، أو ديناران ، أو في قدر ما ينصفه
العامل منه كله أو بعضه ، أو في حنسه أو صفته
هل هو درهم ، أو دينار ، أو عروض^٩

فاحكم في كل هذا أهل يتحالفون ، أي
يخلف كل منهما على نفي قول صاحبه وإثبات

فالراجح أنهم اختلفوا وبحب لتعامل جعل منه
كما في الصورة الأولى .

هـ - في قدر العمل الشروط في العقد .

٦٣ قال الشافعية : إن اختلفا في قدر العمل
المشروط في العقد والذي يجب على العامل
إنجازها كله حتى يستحق كل العمل يسمى في
العقد . نحو أن يقول الجاني : شرعت مائة
دينار على رد ضلالتين مثلا ، وينوب العامل : بل
على رد هذه السبي جنتك بها فقط ، فإنها
يتحد لها أيضا كما سبق . ويجب لتعامل أخرى
المثل .

وقال الخبابة : إن اختلفا في قدر المسافة بأن
قال : اجعل : جعلت ذلك لمن رد الضالة من
عشرة أميال ، وقال العامل : بل من سنة فقط ،
فاخول قول الجاهل لأنه مكر ، والأصل براءته
لأنه يعترف به .

وقال المالكية : إن اختلفا في العلم بكون
المال المضاع ، فاقول قول من ادعى عدم العلم
من الجاهل أو العامل . لأن الأصل في العقود
الأصحة ، وهذا مبني على اشتراط العلم بالاستحقاق
العامل تجعل في رد المال المضاع : أن يكون كل
من المتعاقدين جاهلا بكونه على ما سبق
تقصيه .

و - في نوع العمل وعين المردود :

٦٤ - قال الشافعية والخبابة : إن اختلفا في عين

قوله ، لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه ، فيعفى
ما يكره وملت ما يدعيه ويختلف الجاهل أولا
على المراجع . ونفس العقد بالتخلف ، ويجب
لتعامل أجرة المثل . وكذلك يتخلفا ويجب
لتعامل أجرة المثل إن اختلفا بعد شروع العامل
في العمل ، وقبل لصوغ منه ، وكان يجب له
نسبة ما عمله من العمل المشروط ، أما إن
اختلفا قبل شروع في العمل فلا تخلف ، لأن
العامل لا يستحق شيئا كي يأتي .

والراجح عند الخبابة : أن لقول قول
الجاهل بعينه ، لأن الأصل عدم الثمر الزائد
المختلف فيه .

وقال المالكية : إن مدع أحدهما ما شأنه أن
يكون جعلًا مناسبًا لذلك العمل ، فإنها
تتخلفان ، ويجب لتعامل جعل منه ، وكذلك
يجب له جعل مثله إن امتنع كل منهما عن حلف
اليمين ، أما إن امتنع أحدهما فقط ، ويفضي
للقاضي لم حلف بما يدعيه .

وأما إن ادعى أحدهما فقط ، ما شأنه أن
يكون جعلًا مناسبًا ، فالقول قوله بعينه . وإن
دعى كل منهما ما شأنه أن يكون جعلًا مناسبًا
فالعقل ، فالراجح أن القول لمن كان المال المردود
في حوزة وقت بدء منهما ، وقيل : لقول قول
الجاهل ، لأنه الغارم والدافع لتجمل . فإن م
يكن المال في يد أحدهما ، بأن كان في يد أمين ،

التحلال عقد الجمالة :

أولا - قسخته وأسيابه :

٦٦ - قال الشافعية والخنابلة : يجوز لكل من الجاعل والعاقل أن يفسخ عقد الجمالة قبل شروع العاقل في العمل ، وكذا بعد شروعه في العمل قبل ثامه ، لأنها عقد غير لازم قبل تمام العمل على ما سبق .

وصورة الفسخ من الجاعل أن يقول : فسخت العقد ، أو رددته ، أو أبطلته ، أو رجعت فيه ، أو أبطلت إعلائي ، ونحو ذلك .

وصورته من العاقل أن يقول : فسخت العقد ، أو رددته ، أو أبطلته ، والمراد بفسخ العاقل رد العقد ، لما سبق أنه لا يشترط قبوله لفظا ، فيؤول الفسخ في حقه إلى هذا .

وأما يتصور الفسخ قبل شروع في العمل من العاقل المعين ، وأما غير المعين فلا يتصور الفسخ منه إلا بعد شروع في العمل ، لأنه إذا قال الجاعل : من رد ضالتي فله كذا فهو تعليق لا يتحقق إلا بالعمل ، فلو كان شخص ردا على ذلك قيل أن يعمل شيئا : فسخت الجمالة ، لغا قوله ، إذ لا عقد بينهما حتى يفسخ .

وأما بعد تمام العمل فلا أثر للفسخ حينئذ ، لأن الجعل قد لزم الجاعل ، واستقر عليه فلا يرفع .

وبمثلته أيضا قال الأئمة بالنسبة للعاقل سواء قبل شروعه في العمل أم بعده ، والجاعل

انصافا المردودة مثلا ، فقال الجاعل : شرطت الجعل في رد غيرها ، وقال العاقل : بل شرطته في ردها ، فالقول قول الجاعل ، لأن العاقل يدعي عليه شرط الجعل في هذا العقد ، والجعل ينكره ، والأصل عدم الشرط فكان انقول فيه قوله .

اختلاف العامل والمشارك له :

٦٥ - قال الشافعية : إن اختلف العامل والمشارك له في العمل ، فقال العامل للمشارك لقد قصدت أن تعاونني بعملك معي ، فيكون كل الجعل لي ، وقال المشارك : بل قصدت أن أعمل لنفسي ويكون لي نصيبي من الجعل ، فالقول قول العامل إن صدقه الجاعل ، ويكون له كل الجعل ، فإن كذبه حلف الجاعل ، ولزمه نصف الجعل للعاقل ، ولا شيء للمشارك بحال على ما سبق .^(١)

ولم نثر لغير الشافعية على شيء في هذه المسألة .

(١) حاشية الجبرمي على شرح المنهاج ٢/ ٢٢٢ ، وأسن المطالب وحاشية الرمي عليه ٢/ ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ومضة المحتاج ٢/ ٣٧٠ ، والأنوار ١/ ١٤٩ ، وللهذه ١/ ٤١٣ ، وبقي المحتاج ٢/ ٩٥ ، حاشية الفجوي على شرح النحل للمصنف ٣/ ١٣٤ ، والحري وحاشية المعوي عليه ٧/ ٧٤ ، ٧٥ ، وحاشية القسوي على الترح الكبير للردومس ٤/ ٦٦ ، ٦٧ ، وللمني ١/ ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وكشف القناع ٢/ ١٩

قبل شروع العامل في العمل على الراجح .
ولما بعد شروع العامل في العمل فليس
للجامل أن يفسخ عقد الجمالة - عند المالكية -
حتى ولو كان العمل الذي شرع فيه العامل
قليلا لا أهمية ولا قيمة له ، لأن العقد لازم
بالنسبة له بعد الشروع في العمل على
مما سبق .^(١)

العامل في العمل ، أما بعد شروعه في العمل فلا
تنسخ به ، ويلزم العقد ورنه كل من الجامل
والعامل ، فلا يكون لورثة الجامل أن يمتنعوا
العامل من العمل ، ولا يكون للجامل - إن
مات العامل - أن يمنع ورثته من العمل إن كانوا
أبناء .
ولم نعر لنجائبة على شيء في هذه المسألة .

ثانيا - انقضاءه وأسبابه :

٦٧ - قال الشافعية : تنسخ الجمالة بموت أحد
المتعاقدين ، وجنونه جنونا مطبقا وإلغائه .
والراجح أن الانقضاء بالجنون يختص
بالعامل المدين ، لعدم ارتباط العقد بالعامل غير
المدين الذي علم بإعلان الجامل ، فلو طرأ لأحد
المتعاقدين جنون بعد العقد ، وكان العامل غير
معين ، ثم أتم العمل ، وسلمه بعد إفاقته من
جنونه أو قبلها استحق الجمل المسمى في العقد ،
إذ لا معنى لانقضاء العقد بجنونه مع عدم
ارتباطه واختصاصه به .

ثالثا - النتائج المترتبة على فسخ عقد الجمالة :
قبل الشروع في العمل :
٦٨ - قال الشافعية : لا شيء للعامل المدين
الذي سبق قبوله لعقد الجمالة إن فسخ العقد
قبل شروعه في العمل ، لأنه لم يعمل شيئا
وكذلك لا شيء له إن فسخ الجامل العقد ،
وعلم بفسخه العامل المدين قبل الشروع في
العمل ، 'وأعلن الجامل فسخ العقد وإشاعه
قبل الشروع في العمل إذا كان العامل غير
معين .

وهو متفق عليه عند الفاضلين بالجمالة عدا
ما سبق ذكره للحنابلة في رد العبد الأبق ،
وللمالكية فيمن اعتاد أداء مثل ذلك العمل
بعض .

والراجح من الأقوال عند المالكية : أنها
لا تنسخ بموت أحد المتعاقدين إلا قبل شروع

(١) نسخة المصنف ٢/ ٣٦٩ ، وصحيفة النجدي على
المخطوط ١٧٢/٢ ، وأسنن الطالب ٢/ ١١٤ ، وصفي
المصنف ٢/ ١٣٣ ، وصحيفة الطهوي على شرح المصنف
للمصنف ٣/ ١٣٣ ، والمطاب والمصنف والإكمال ٥/ ١٥٥ ،
والمختصرات ٢/ ٣٠٧ ، وصحيفة القسري على
الشرح الكبير للدردير ٥/ ٦٨ ، وكشف القناع ٢/ ٤١٩

بعد الشروع في العمل :

٦٩ - قال الشافعية والحنابلة : إن فسخ العامل -
معينا كان أو غير معين - عقد الجمالة بعد

ولا فرق في وجوب اجرة ائتمل بين أن يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقصود الجاعل أصلاً كترد الضالة إلى بعض الطريق أو يحصل به بعض مقصوده، كما لو قال الجاعل: إن علمت ابني القرآن فلك كذا، فعلمه بعضه ثم منعه الجاعل من تعلمه.

وقال المالكية: ليس للجاعل أن يفسخ العقد بعد الشروع في العمل، فإن فسخه فلا أثر له، لأن العقد لا يبرأ بالنسبة له حيث لا يستحق العامل - معيماً كان أو غير معي - الجعل المسمى بشرطه أن يتم العمل.

وترفع العقد لعامل الجاعل معاذراً لراجع عند الشافعية، عدم استحقاق العامل لشيء من الاجرة أو جعل المسمى لا يجزئ بقتضي الاستحقاق وهو فسخ الجاعل. وإنما منع منه وهو فسخ العامل، ويرجع مانع^(١) ولا نعتير بعير الشافعية على شيء في هذه المسألة الأخيرة.

ما يترتب على فسخ العقد بمقتضى المبدأ السابق - ٧١ - قال الشافعية: لو اعتق احد عمل عبده

شروعاً في العمل فلا شيء له، لأن الجعل إنما يستحق للعامل بنهاية العمل، وقد فوته ما حثوا به، ولم يحصل للجاعل ما أراد من العقد، وسواء أوقع البعض الذي عمله مسماً للجاعل كعوض حائط ساء العامل - أم لم يقع عليه له كفتيش العامل على المال الضائع لتعاقد على رده.

وبمثلها أيضاً قال المالكية، فيها عدا ما سبق ذكره من عدم جواز الجعالة بعدهم في كل عمل يكون للجاعل فيه منفعة قبل تمامه.

ويستثنى من ذلك عند الشافعية: ما لو زاد الجاعل في العمل ولم يرض العامل بالزيادة ففسخ لذلك، فله أجرة المثل على ما سبق ذكره.

٧٠ - أما إن فسخ الجاعل العقد بعد شروع العامل في العمل المتعاقد عليه فإنه يلزمه - للعامل فيها عمل - أجرة المثل عند الاختلاف، وهو الأصح عند الشافعية، لأن عدم لزوم عقد الجعالة يقتضي أن يكون للجاعل حق فسخه، وإذا فسخ لم يجب المسمى كسائر الفسخ، ولا عمل العامل وقع مقبوماً فلا يضيع عليه بفسخ غيره، فيرجع إلى بدله وهو أجرة المثل، ولا يجوز للعامل أن يطالب نسبة ما عمل من الجعل المسمى في العقد، لارتفاع العقد بالفسخ، ولأنه إنما يستحق الجعل المسمى بالتفرغ من العمل فكذا بعضه.

(١) نسخة المحتاج ٣٩٩/٢، ٤٧٠، وأسنى الطالب ١٤٤/٣، ونباه المحتاج ٣٩٩/٤، ٣٩٩، ومعنى المحتاج ١٣٣/٧، وحاشية القنبري على شرح المحلى للمحتاج ١٣٣/٥، والمحرفي ١٦٩/٧، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٢٥٧/٢، والمطامير ٣٠٧/٢، وكشاف القناع ٤١٩/٢

الابن قبل رد العامل به، فالراجح أن للعامل
أجرة مثل تنزيلاً لعناقه منزلة نفسه.

وقال ابن الماجشون من المالكية: إن اعتقه
سيده قبل أن يعثر عليه العامل، فلا شيء له إن
عثر عليه ورده بعد ذلك. سواء أعلم بعثته أم لم
يعلم به. أم إن اعتقه سيده بعد أن عثر عليه
العامل فبب يكون للعامل الجعل المشروط في
العقد إن كان، أو جعل مثله إن لم يكن هناك
المشروط وكان للعامل معتداً لذلك العمل
بمعرض. فإن كان سيده أو الجاعل فقيراً فالجعل
في رتبة العبد، لأنه يعتبره عليه وحب له
الجعل.

والراجح أن هذا العهد الأبي كعتقه في الحكم
مذكور.

وقال حنابلة: يستحق العامل في هذه الحالة
الثقة التي أنفقتها على الابن فقط، لأن العتق
لا يسمى أياً.

ما يترتب على انقضاء عقد الجعالة:

٧٢- قال الشافعية: إن مات الجاعل بعد
شروع العامل في العمل، فإن مصى الجاعل في
العمل وأتمه وسلمه إلى ورثة الجاعل، وجب له
نسبة ما عمله في حياته الجاعل من الجعل
المشروط في العقد، ولا شيء له فيما عمله بعد
موت الجاعل، لعدم التزام الورثة له بشيء.

وسواء أعلم العامل بموت الجاعل أم لم يعلم
به. وإن مات العامل المصن فأنم وارثه العمل
المستعاقب عليه وسلم للجاعل استحق ينسبة
ما عمله مورثه قبل موته من الجعل المشروط في
العقد أيضاً، أم إن كان العامل الميت غير معين
فأنم وارثه أو غيره العمل فإنه يستحق جميع
الجعل المشروط.

والعرق بين الانقضاء بالموت حيث يجب
للعامل ما ذكر، وبين الفسخ حيث يجب له أجرة
المثل، أن الجاعل في الموت لم يتسبب في إسقاط
الجعل المشروط، والعامل ثم العمل بعد
الانقضاء ولم يمنعه الجاعل منه بخلاف الفسخ،
ولأن الفسخ أقوى من الانقضاء، لأنه كإعاد م
للعقد مع ما يترتب عليه من آثار فيرجع إليه
وهو وأجرة المثل، أما الانقضاء فإنه لما يكن
كذلك صار العقد كأنه لم يرفع، فوجب نسبة
العمل من الجعل.

وقال المالكية: يستحق العامل في حالة ما إذا
مات الجاعل، وكذا وارت العامل في حالة موت
العامل كل الجعل المشروط في العقد على
الرجح من الأقوال إن أتم العمل وسلمه.

وقال الحنابلة: إن مات الجاعل قبل تسليمه
العبد الأبي، فإنه يكون للعامل جعله المقدور
شريعاً يأخذه من تركته سيده، كسائر الحقوق
والديون، وهذا إذا لم يكن موت سيد العبد سبباً

المسمى إن أتم العمل، سواء أكان عاملاً بالقسخ أم لا، ولا عبء بفسخ الجاعل مادام قد حدث بعد شروع العامل في العمل.^(١)

في عتقه، فإن كان كفاً في المدير،^(٢) وأم الولد^(٣) فلا شيء للعامل، لأن العمل لم يتم، إذ العتق لا يسمى أبداً.

وكذلك لا شيء له في غير العبد الأبق من الأموال المردودة إن مات الجاعل قبل تسليمها، وتكون له النفقة فقط بأخذها من تركته في الصورتين على التفصيل السابق.^(٤)

حكم عمل العامل بعد القسخ:

٧٣ - قال الشافعية والحنابلة: إن عمل العامل بعد فسخ الجاعل للمقد عاملاً به فلا شيء له، وكذلك إن كان جاهلاً به على السراج، ولا ينافي هذا ما سبق ذكره من استحقاق العامل أجره لثلث، إن غير الجاعل انعقد بزيادة أو نقص، لأن الذي معنا فيما إذا فسخ الجاعل بلا بدل بخلاف ما سبق.

وقال المالكية: يستحق العامل الجعل

(١) المدير: هو عبد الذي تعلقت حرته بسوت سيده بالتفصيل أحكامه (٢) تدبير

(٢) أم الولد: هي الأمة إذا ولدت من سيدها فتحق بمولاه، وتفصيل أحكامها (٣) متبلا

(٤) أسرى المظالم ٢/ ١١٦، ١١٧، وحاشية البجيرمي على

الفتاوى ٣/ ٢٢١، وحاشية القليوبي على شرح المحلى

للمساج ٣/ ١٣٣، والمطالع ٥/ ١٥٢، والحرفي وحاشية

فقهدي عليه ٧/ ٧٣، والمقدمات ٢/ ٣٠٨، وكشاف

الفتاوى وشرح المنهاج ٦/ ٤٢٠، ٤١٧



(١) نهاية المحتاج ١/ ٣١٨، ومغني المحتاج ٢/ ٤٢١، وأسن

المطالب ٦/ ٤٢٣، والمقدمات ٢/ ٣٠٧، والحرفي

٧/ ٧٦، وكشاف للفتاوى ٦/ ٤١٧

موضع قريب من مكة المكرمة على طريق المدينة، وفيه مسجد عائشة رضي الله تعالى عنها، سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له: تميم، وعن يساره جبل يقال له: ناعم، وعمله في ود يقال له: نعان. وهو أقرب أطراف الحل إلى مكة، بينه وبين مكة أربعة أميال، وفيل ثلاثة.^(١)

فالتنعيم أيضا من مواقيت العمرة بالنسبة لمن بالحرم وهو أقرب إلى مكة من الجمعرانة.

ب - الحديبية .

٣ - الحديبية بنخفيف الياء، بئر قرب مكة على طريق جدة ثم أطلق على الموضع، وهي أبعد أطراف الحرم عن البيت، تقل الزغشري عن الوائدي: أنها على تسعة أميال من المسجد.

والحديبية أيضا من مواقيت العمرة إلا أنها أبعد من التنعيم ومن الجمعرانة.^(٢)

الحكم الإجمالي ومواضع البحث:

٢ - اتفق الفقهاء على أن الميعات الواجب في

(١) المصباح المنير، ونحو المصباح، والمغرب للطبري، رستم اللغة، والمصباح المحيط مائة، وغيره، والقبوري ٩٦/٦ ط دار إحياء الكتب العربية، وحاشية احصل ٣٩٨/٩ ط إحياء التراث العربي.

(٢) المصباح المنير، وشمال العرب، والمغرب للطبري، وشمال اللغة مائة، وحجب، والقبوري ٩٦/٢، وحاشية الحبل

جمعرانة

التعريف :

١ - الجمعرانة بإمكان العين وتخفيف الراء على الأصح. (قال في القاموس) : وقد نكسر العين وتشدد لواء وقال الشافعي : التشديد خطأ).

موضع بين مكة والطائف، سميت باسم امرأة كانت نسكها، وكانت تلقب بالجمعرانة، وهي أبعد عن مكة ستة فراسخ (أي ١٨ ميلاً) وتبعد عن حدود الحرم تسعة أميال، وهي خارجة من حدود الحرم.^(١)

والفقهاء يتكلمون عنها كميات من مواقيت العمرة بالنسبة لمن بالحرم.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التنعيم :

٢ - التنعيم في اللغة من نعمة الله تعبيراً، أي جعله ذاقها، وبلغت المصدر وهو التنعيم :

(١) المصباح المنير، ومن اللغة، والقاموس، وشمال العرب المحيط، والمغرب للطبري مائة، وغيره، والقبوري ٩٦/٢، وحاشية الفهم

جمانة ٤. جعل

وأما جمهور المالكية فيقولون: إن الحرمات
والتنعيم متساويان، ولا تفصلية لواحد منهما
على الآخر.^(١)
وتفصيل ذلك في مصطلح «إحرام».

جعل

انظر: جمانة



الحرمة من في الحرم أن يخرج إلى الحل ولو خطوة
من أي جانب شاء.^(٢)

وختلصنا في الأفضل: فذهب الخنفية،
والحنفية وهو قول صاحب التنبيه من الشافعية
إلى أن التنعيم أفضل من الجمرات
وتحذيره.^(٣)

لأن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن عوف
رضي الله تعالى عنه أن يعتصر بها من
التنعيم.^(٤)

وذهب عبد الشافعية وهو قول عند المالكية
ويجوز عند بعض الحنابلة أن تفصل القاع من
أضراف الحل لإحرام تعمرة الجمرات، ثم
التنعيم، ثم الحديثية.^(٥)

(١) الاختيار لتعليل المختار ط در المرقاة ١/١٢٢. وصح
الصالح ١/١٧٧ ط در الكتاب العمري، ونقوانين
المعجم ١/١٣٥، والعلوي ٣/٩٥، وروضة الطالبين
١/١٤٣، وكشاف القناع ٢/٥١٩، وانتهى ٣/٢٥٨.
٢٥٩.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ١/١٢٢. وبدنح الصالح
١/١٧٧، وروضة الطالبين ٣/٤٣، ٤١، وكشاف الصالح
١/٥١٩، ١٠٠.

(٣) حديث: وأن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه أن يعتصر بها من التنعيم أخرجه البخاري
في صحيحه ١/١٣٦ ط الصلفية، ومسلم ٢/٨٧٠ ط
عس الحبي.

(٤) حاشية تدمري ٢/٢٢ ط دار الفكر، ورواه الحلبي
٣/٣٩، ونقليوي ١/٩٥، وحاشية الجمل ٦/٣٩٨،
وروضة الطالبين ط مكتب الإسلامي ١/١٣، ١٤.
وكشاف القناع ٢/١٠٩ ط عالم الكتب.

(١) حاشية تدمري ٢/٢٢، ونقوانين المعجم ١/٣٥.

ليحرم جلد إنسان ظلمًا، أي في غير حق على
التفصيل الأتي.

جلد من ارتكب ما يوجب العقاب بالجلد،
واجب على الإمام، إذا ثبت ذلك عليه عنده؛
كالزاني البكر، والثايب بالجلد حائز للإمام
ونائبه إذا رأى فيه مصلحة.

جلد

التعريف :

١ - الجلد بفتح الجيم في اللغة : الضرب بالسوط
وهو مصدر جلده بجلده .

يقال : رجل مجلود وجلود في حد أو تعزير أو
غيرهما ، وامرأة مجلودة وجلد جليدة . (ويطلق
الجلد مجازاً على الإكراه على الشيء فيقال :
جلده على الأمر : أكرهه عليه)^(١)

والجلد في الاصطلاح لا يخرج عن المعنى
النفوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الضرب :

٢ - الضرب أعم من الجلد لأنه يكون بالسوط
وبغيره .

ب - الرجم :

٣ - الرجم هو الضرب بالحجارة حتى الموت .

الحكم التكليفي :

٤ - يختلف حكم الجلد باختلاف السبب،

ثبوت الجلد :

٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجلد حد يجب
على من ارتكب إحدى جرائم ثلاث وهي :
الزنى والفذف وشرب المسكر .

وقد ثبت الجلد في الأولين بالكتاب ،
والله ، قال تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة ﴾ وقال عز من قائل
﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾^(٢) .

وجاء في الحديث المتفق عليه : أن رجلاً جاء
إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أشهدك الله
إلا قضيت لي بكتاب الله تعالى : فقال الخصم
الأخر - وهو أوقفه منه - نعم فافض بيننا
بكتاب الله ، واشهدني لي ، فقال رسول الله ﷺ :
قل ، قال : إن ابني كان عسيفاً على هذا غزني
بامرأته ، وإنني أخبرت أن على ابني الرجم ،
فاقتضيت منه براءة شاة ووليدة ، فسألت أهل
العلم فأخبروني : إنهما على ابني جلد مائة

(١) سورة النور/ ٢٠ ، ٢١

(٢) تاج لمروس ، حاشية ، وجلده .

صحيح - مادة جلدة ذكرنا كان لو انشئ، سواء
أني بيكرام ثيب. ثلاثة سابقة.

وحد غير الخبر: نصف ذلك، سواء أكان
محضاً أم غير محض. ^(١) لقوله تعالى ﴿فإن أنى
بما حشة فعليه نصف ما على المحضات من
العذب﴾. ^(٢)

والرشد بالمحضات: الحرث - وحد الحرة إما
الرجم أو الجلد، والرجح لا يتصف، فتبين أن
حد غير الحر نصف حد الحرة لبيكر: وهو
ممنون حلة، وقيس عليها الذكر غير الحر،
لأن الأروثة وصف كغاة الشراخ في الحدود،
وحدها، فيستوي فيه الذكر والأنثى. ^(٣)

وختلفوا في جلد المحض مع شرحم - وهو
البالغ الحر الذي جتمع في تكاثر صحيح -
فذهب الخفصه والمانكية والشافعية وأحمد في رواية
إلى أنه لا يجمع بين الرجم والجلد في حده ^(٤)
وقالوا إن الآية ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة﴾ ^(٥) علمة، لأن الألف

وتغريب عدم وإن على امرأة هذا المرحم، فقال
رسول الله ﷺ: «والزاني نفسي بيده لأقضي
بينكما بكتاب الله: لا زينة والعقيم رد، وعلى
ابنك جمد مائة وتغريب عام» ^(٦) الخ وعن
عائشة رضي الله عنها قالت: «لما نزل مدني
قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك ونلا
القرآن فلما نزل، أمر برحلتين وأمرأة فصرخوا
حدهم». ^(٧)

أما حد شرب المسكر فقد ثبت مائة: مع
أنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «أني مرجئي قد
شرب الخمر مائة بحر يدين نحو أربعين قال:
ومعنه أبو بكر. فمما كان عمر استشار الناس
فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود
ثمانون، فأمر به عمر». ^(٨)

الجلد في حد الزنى:

١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن حد الحر يختلف
الزاني أنكره - وهو الذي لم يجامع في تكاثر

(١) ابن عابدين ١٤٦/٢ - روض الطبايع ١١٩/٤ - شرح
الرواق ٨٢/٨ - فتح حقير ١٣٢/٤ - وكشاف مختار
٩١/٤

(٢) سورة نساء ٢٥

(٣) المصنف الصلابة

(٤) رد المحتار هي فخر مختار ١٤٧/٢ - روض الطبايع
١٣٨/٤ - وكشاف مختار ٩٠/٢ - وشرح الرواق
٨٢/٨ - ومباهج الصبايح ٢٢٠/٧

(٥) سورة النور ٢٢

(٦) حديث ١ - والذي نفسي بيده لأقضي بينكما
شرحه البحري: الفتح ٣١٢/٥ - ط السبعة،
وسم ١٣٢٥/٢ - ط الحلبي

(٧) حديث عائشة - فلما نزل مدني - شرح الزمعي
٣٣٦/٥ - ط الحلبي - وقال: «حدث حس حري»

(٨) حديث أسد أن النبي ﷺ: «أني مرجئي قد شرب الخمر
مائة بحر يدين نحو أربعين» - ط الحلبي، والبيهقي في

السنن ١٣٢/٣ - ط الحلبي، والبيهقي في
السنن ١٣٢/٣ - ط الحلبي، والبيهقي في
السنن ١٣٢/٣ - ط الحلبي، والبيهقي في

ونقل عن الشافعي: قلت السنة على أن الجلد ثابت على البكر، ساقط عن الثيب، وروي عن ابن مسعود أنه قال: إذا اجتمع حدان في ثمنى مباحا القتل، أحاط القتل بذلك. (١)

٧ - والمثالية قاعدة فقهية تقول: إن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه. قرئ النحصر 'أوجب' أعظم الأمرين - وهو الرجم - ، بخصوص كونه 'زنى محصن' فلا يوجب أهونها - وهو الجلد - بعموم كونه زنى. (٢)

ودع أحمد في الرواية الثانية عنه إلى أن الرائي للنحصر يجلد قبل الرجم، ثم يرمم، وهو قول علي رضي الله عنه وابن عباس، وأبي بن كعب، وبه قال: الحسن البصري، وابن المنذر.

ورجحه هذه الرواية: قوله تعالى: ﴿الزانية والرائي فأجلدا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ (٣) وهذا عام: يشمل المحصن وغير المحصن، ثم جاءت السنة بالرجم في حق الثيب، والتغريب في حق البكر، فوجب الجمع بينهما، وإني هذا أشار علي رضي الله عنه بقوله جلده ١

واللام فيها للحسن، فتشمل المحصن، وغير المحصن، إلا أن السنة قد أخرجت المحصن. (٤)

قال الطبري في تفسير الآية: «يقول الله تعالى حد الزانية والزاني البالغ آخر البكر: مائة جلدة».

ورجم النبي ﷺ الغامدية، وما عزا، واليهوديين، (٥) ولم يجلدهم، ولوجلدهم مع الرجم مع كثرة من حضر عداها من طوائف المسلمين لثقل إنباء، ويعد الأبروة أحد من حضر. فعلم إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها: دليل على أنه لم يقع الجلد.

وأجابوا عن حديث: «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (٦) بأنه منسوخ، بأحاديث الغامدية، وما عزا، واليهوديين.

(١) حاشية الجمل على تفسير الجلالين في تفسير سورة النور
(٢) حديث رجم المسكينة أخرجه مسلم (١٣٢١/٢) - ط الحلي، وحديث رجم ماهر أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٢٥) - ط السنية، وسند (١٣١٦/٢) - ط الحلي.

وحديث: رجم ميهوديين - أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٦٦) - ط السنية، ومسلم (١٣٢١/٣) - ط الحلي.

(٣) حديث: «الثيب بالثيب جلد مائة والرجم» - أخرجه مسلم (١٣١٦/٣) - ط الحلي، من حديث عباد بن الصامت.

(١) حيز الملا ١/٦ - ٦ - والمحي ١/٩ - ١٦٠

(٢) الأشبه والنظار للسيوطي من ١٤٩، دار الكتب العلمية بيروت

(٣) سورة النور ٢

الجلد في حد شرب الخمر :

۹ - حد شارب الخمر الجلد باتفاق الفقهاء .
خير مسلم عن أنس : أن النبي ﷺ : جلد في
الخمر بالجريد والتمال .^(۱)

ثم اختلفوا في عدد الجلذات : فذهب
الحنفية ، والمالكية والحنابلة إلى أنها ثمانون جلدة
في الخمر ، وفي غيره أربعون . قالوا : وأجمع
المصنفات على ذلك فإنه روي عن ابن مسعود
المكلمي قال : أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر
رضي الله عنه فأتته معه عثمان بن عفان
وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما ، وعلي
وطححة ، والزبير رضي الله عنهم . وهم معه
متكئون في المسجد ، فقلت إن خالد بن الوليد
أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ، ويقول إن
الناس قد انتهكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه
فقال عمر رضي الله عنه ، هم هؤلاء ، عندك
فسأهم ، فقال علي رضي الله عنه نراه إذا سكر
هذي ، وإذا هذى اقترى ، وعلي المفسري
ثمانون ، قال : فقال : عمر رضي الله عنه أبلغ
صاحبك ما قال ، قال : فجلد خالد رضي الله
عنه ثمانين ، وجلد عمر رضي الله عنه ثمانين .
قال : وكان عمر رضي الله عنه إذا أتى بالرجل
الضعيف الذي كانت منه الزلة ضربه أربعين

(۱) حديث : أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والتمال
أخرجه مسلم ۱/ ۲۳۲ - خ الطبري ، من حديث أنس
بن مالك .

بكتاب الله ، ورجعها بسنة رسول الله ﷺ

وقد جلد ذلك في السنة صريحا في حديث
التيب بالتيب ، جلد مائة والرجم .^(۲) وهذا
الحديث الصريح الثابت لا يترك إلا بعلة .
والأحاديث الباقية ليست صريحة ، فإنه ذكر فيها
الرجم ولم يذكر الجلد ، فلا يعارض به الصريح
مدلين أن التغريب يجب لذكره في الحديث ،
وليس مذكور في الآية . ولأنه وإن فجلد ، ولأن
قد شرع في حق البكر عقوبتان : الخلد
والتغريب ، فيشرع في حق المحصن أيضا
عقوبتان : الجلد والرجم فيكون الجلد مكان
التغريب .^(۳) والتفصيل في مصطلح : (زنى) .

الجلد في حد القذف :

۸ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المكف الخرا إذا
قذف محصنا أو محصنة ، فعليه ثمانون جلدة ،
وأن حد لعبد عنى النصف من ذلك .^(۴) لقوله
تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ .^(۵)

وقوله تعالى : ﴿لنعتين مصف ما على
المحصنات من العذاب﴾ .^(۶)

والتفصيل في مصطلح : قذف .

(۱) حديث : والتيب بالتيب . . . تقدم تخريجه ف (۶)
(۲) لعني ۱/ ۱۶۰ ، ۱۶۱ ، وسيل السلام ۱/ ۲ - ۳
(۳) ابن حنبلين ۱/ ۱۶۷ ، شرح الزواهي ۱/ ۸۸ ، وروى
الطحاوي ۱/ ۱۰۶ ، ولعني ۱/ ۲۱۷ - ۲۱۸
(۴) سورة النور ۲
(۵) سورة النساء ۲۵

قال: وجلد عثمان رضي الله عنه أيضا ثمانين وأربعين^(١)

وذهب الشافعية إلى أنه أرمعون جلدة في الحر، ومشرون في غيره. لما جاء في صحيح مسلم: «كان النبي ﷺ يصرب في الخمر باجرية والنعال أربعين»^(٢) ولو روى الإمام بلوغه في الحر ثمانين جاز في الأصح، ولزيادة تعزيرات، وقيل حد.

وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أميكر أربعين، وعمر ثمانين،^(٣) وكل سنة، وهذا (أي جلد أربعين) أحب إلي. وهذه رواية عن أحمد.^(٤)

الجلد في التعزير:

١٠ - اتفق الفقهاء على أن للإمام، ونائبه

(١) أخر ابن وهبة الكلبي قال: «وربط حنبل بن الوليد إلى عسر» المعركة البيهقي (٨/ ٣٢٠) ط دائرة المعارف العثمانية. وقال ابن حجر في التلخيص (٤/ ٧٥) ط شركة الطباعة الحديثة: «وفي صحته نظر، لما ثبت في الصحيحين عن أنس... ثم ذكر حديث أنس السابق».

(٢) حديث: «أر غنم كان يصرب في لحم بعلال والجريد أربعين» أخرجه مسلم (١٣٣٦/٣) ط الحسني من حديث أنس.

(٣) حديث: «جلد النبي ﷺ أربعين...» الحديث أخرجه مسلم (١٣٣٢/٣) ط الحسني.

(٤) الجليل (٥/ ١٦٠) ورواه الطالبيين (١٠/ ١٢٠) ومسلم المحتاج (٤/ ١٨٨) والمعجم (٨/ ٣٠٧).

التعزير بالجلد إذا رأى في ذلك مصلحة.^(١) والتعزير: كل عقوبة ليس لها في الشرع حد مقرر، فبترك للإمام تحديد نوعها وتقدير عددها. والإمام أن يعزر بأخيس، أو بالجلد أو غيرهما، لخبر أنه بجلد قال في سرقة ثمر دون نصاب: «عزم مثله وجلدات تكال»^(٢).

ثم اختلفوا: هل للجلدات التعزير حد أدنى لا ينزل عنه الإمام في اجتهاده، وحد أعلى لا يتجاوزها؟

فذهب الجمهور إلى أنه ليس له حد أدنى.^(٣)

وقال الحنفية أقل التعزير بالجلد: ثلاث جلدات. فنقل ذلك صاحب رد المحتار عن المقدوري، وضعفه ابن عابدس: «ياختار أنه غير مقدور بجلد»^(٤).

أما أخذ الأعلى: فقد ذهب الشافعية وأبو حنيفة، وأحمد، في إحدى روايتين عنه: «لي

(١) ابن عابدس (٣/ ١٧٧) ومسألة المحتاج (٨/ ١٩ - ٢٩) والمعجم (٨/ ٣٢١) والروابي (٨/ ١١٥).

(٢) حديث: «عزم مثله وجلدات تكال» ورد في نهاية المحتاج (٨/ ١٩) حنيفة مصطفى السليحي الحلي، ولم يوجد نصا يبرأ قديما من كتب السنة.

(٣) المقص (٨/ ٣٢٤) والروابي (٨/ ١١٥) وباب المحتاج (٢٢/٨).

(٤) حاشية ابن عابدس (٣/ ١٧٧) - ٢٧٨.

صرب أحدكم فليجنب الوجه^(١)، وعن عبي
رضي الله عنه أنه قال للجلاد: وأعط كل عضو
حقه وأترك الوجه والمذاكير.

ثم إن الوجه أشرف أعضاء الإنسان ومعدن
حماه فلا بد من تحبيه خوفاً من تخريبه وتضييعه.

وأما عدم صرب المفاتل فلأن في صربها
خطراً، ولأنها مواضع يسرع القتل إلى صاحبها
بالتصرب عليها، والتفحص من الحذ الردع والزجر
لا القتل^(٢).

وقد أُلحِ جهور الفقهاء، أن رأس بلا وجه
بالمعنى، واعتبروه من المشايخ في الضرب،
لأنه يجمع الحواس الباطنة، ويعدم صربه حزم
محض الشافعية كالوطي والماوردي.

وقد ذهب جمهور الشافعية وأبو يوسف إلى أن
الرأس لا يستثنى من الضرب، لأنه معظم (أي
يجوز بالعظم) ومسحور بالشعر فلا يخاف
تشويهه، بخلاف الوجه، لما رواه ابن أبي شيبة
أن أبا بكر أتى برجل اتقى من أبيه فسال
للجلاد: «اضرب الرأس فإن فيه شيطاناً»^(٣).

(١) حديث «لا تضرب أحدكم فكيف الوجه» أخرجه
أحمد (٢/٢٤٤ - ٢٤٤) في المسألة من حديث أبي هريرة، وهو في
البخاري (الفتح ١٥/١٥٢، في المسألة) بنقل «إسناده».

(٢) فتح القدير (١/١٢٦ - ١٢٧)، ونيل الحقائق (١/١٩٨)،
والدسوقي (١/٣٥٤)، وفي المحتاج (١/١٩)، والنفى
(١/٣١٧)، ومون عبود (١/١٦ - ٢٠).

(٣) فتح القدير (١/١٢٧)، والدسوقي (١/٣٥٤)، ومني -

أنه لا ينبغي به نفس حد مشروع، مع اختلاف
بينهم في بعض التفاصيل.

وقال أحمد في الرواية الثانية، لا يريد جمد
التعزير من عشر جلدات. وقال أبو يوسف
لا يزيد عن تسع وثلاثين في تعزير العبد، وممن
وسبعين في الحر ما روي عن عبي.

وقال المالكية: يجوز أن تزيد عن مائة
جلدة^(٤).

والنقص في الأدلة في مصطلح (تعزير).

كيفية الجلد :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يجب التصحيح
الغوي في الحدود، بوط معتدل، ليس رطبا،
ولا شديداً، ليس جافاً، ولا خفيفاً لا يؤلم،
ولا غليظاً يجرح. ولا يوقع الضارب يده فوق
رأسه بحيث يبدو بياض إبطه، وتحتي الفاتل،
ويغرق الجلدات على بدنه^(٥).

الأعضاء التي لا تجلد :

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يضرب عني
الوجه والمذاكير والمفاتل، لما رواه أبو هريرة
رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا

(١) المصادر السابقة، ولزاد (١/١١٦).

(٢) ابن حبان (٣/١١٧ - ١١٨)، والبردسائي (١/١١٤).

وروضة الطلائع (١/١٧٩)، والمفني (١/٣١٥ - ٣١٥).

برؤه، حتى يثقل الخوف، ويرأ المريض، وتضع الحامض وينقطع نفاسها. أما إذا كان المرض لا يخرج برؤه، أو كان المجلود ضميصا بالخلقة لا يحتمل السباحة فإنه يصرب معكوال كما تقدم.^(۱) وانظر بحث: (حامل).

القصاص جلدًا :

۱۴ - اختلف في القصاص في اللطمة إن لم تحدث جرحا أو شفا، أو لم تذهب متعة عضو، وذلك لعدم الانضباط على تفصيل بنظر في (قصاص).

أما إن أحدثت جرحا أو شفا أو ذهب بها متعة عضو ففيها قصاص.^(۲)

أما الضرب بالسوط فقد نص المالكية على أن فيه القصاص.^(۳)

ويفهم من عبارات بقية المذاهب عدم وجوب القصاص فيه إلا إن أحدثت جراحة، وبحولها.

فقد جاء في روضة الطالبين الجنابات فيما

ولاشك أن هذا (أي منع ضرب الوجه) ليس مراداً على الإطلاقي لئلا ينقطع أنه في حال قيام الحروب مع الكفار لو توجه لأحد ضرب وجه من يهرره وهو في مقابلته حال الحملة لا يكف عنه، إذ قد يمنع عليه بعد ذلك ويفتنه، فليس المراد إلا من يضرب صبورا في حد.^(۴)

وقال بعض الحنابلة في رواية عن أبي يوسف باتقاه الجني والصدر أيضا.^(۵)

ولا يلحق المجلود عن وجهه، ولا يمس، ولا يجرد عن الثياب، ولا يترك عليه ما يمنع الألم من جبة عيشة ومروءة، ويجلد الرجل قائما، والمرأة جالسة عند الأثمة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد.^(۶)

وقال المالكية: يجرد من الثياب، ويجلد فاعدا.^(۷)

تأخير الجلد لعذر .

۱۳ - اتفق الفقهاء على أنه يؤخر الجلد، للبرد والحرق الشديد، وللحمل، والمرض الذي يرجى

-
- المناع ۱/ ۱۹، ونجاسة المناع ۱/ ۱۵، وروضة الطالبين ۱/ ۱۷، والمغني ۳/ ۳۱۷.
- (۱) فتح القدير ۲/ ۱۲۷.
- (۲) فتح القدير ۲/ ۱۲۷، والإقناع ۲/ ۳۱۶.
- (۳) ابن عابدين ۳/ ۱۲۷، والزرقاني ۱/ ۱۱۲، والروضة ۱/ ۱۲۷، والمغني ۳/ ۳۱۴.
- (۴) الزرقاني ۱/ ۱۱۲.

(۱) أمسي المطالب ۲/ ۱۳۳ - ۱۳۴، وطهري ۱/ ۱۷۳ - ۱۷۲.

ابن عابدين ۳/ ۱۲۸، والزرقاني ۱/ ۸۶.

(۲) الزرقاني ۱/ ۱۵ - ۱۶، حاشية المناع ۲/ ۱۹۹، ابن عابدين ۳/ ۳۷۴، وروضة الطالبين ۱/ ۱۷۸ - ۱۸۷.

كتشف القناع ۵/ ۵۸.

(۳) الزرقاني ۱/ ۸۶.

دون نقص ثلاثة أسواع: جرح يثق، وقطع
بين، وإزالة متعمدة، ويقرب منه ما في
اليدائع.^(١١)

والتفصيل في «قصاص»

جلد

التعريف:

١ - الجلد في اللغة: ظاهر الشجرة، قال
الأزهري: الجلد غشاء جسد الحيوان، والجمع
جلود، قال الله تعالى: ﴿وَكُلَّمَا تَضَحَّتْ جُلُودُهُمْ
بِذُنُوبِهِمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾.^(١٢) وقد يجمع على
أجلاد. ويطلق على الجلد أيضا (المسك).

وسمي الجلد جلدا لأنه أصل من اللحم،
من الجلد وهو صلبة البدن.^(١٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي.



الألفاظ ذات الصلة:

أ - الأديم:

٢ - الأديم: الجلد المدبوغ، أو الجلد ما كان، أو
أحمر.

والأداة: باطن الجلدة التي تب الطعم

(١) سورة النساء / ٥٦

(٢) المصباح المنير، واللسان المصنوع، وشيخ الصوري في

اللغة، وقرئ في غرب القرآن ص ٩٥، ٩٦، والفروق

في اللغة ص ٧٨

(٣) روضة الطالبين ١/ ١٧٩، كنى الخطيب ١/ ٣٣.

واليدائع ٢٩٦/ ٧

عنهما: حقن السمءاء في أهباء، أي أبغى دماء
الناس في أجسادها.^(١)

ويطلق الفقهاء لفظ الإهاب على الجلد قبل
دباغته، فإذا دبغ لم يسم إهاباً.^(٢)

جـ - الفروة :

٤ - الفروة : الجلد الذي عليه شعر، أو صوف
وجلد الرأس بما عليها من الشعر.

وجمع الفروة: فراء.

والجلد إذا لم يكن عليه وبر أو صوف لم يسم
فروة بل يسمى جلداً.^(٣)

والفروة أخص من الجلد.

د - المسك :

٥ - المسك الجلد، وخص به بعضهم جلد
السحلة، وفي حديث علي رضي الله عنه:
ما كان على فراشي إلا مسك كبش أي جلده،
والمسكة: القطعة من الجلد.^(٤)

فالمسك إن خص به جلد السحلة أخص من
الجلد، وإلا فهو مرادف له.

والبشرة ظاهرها، أو الأدمة ظاهر الجلد الذي
عليه الشعر والبشرة باطنها، وما ظهر من جلده
الرأس.^(٥)

ويطلق بعض الفقهاء لفظ الأديم على
الجلد، وبعضهم يطلقه على المدبوغ من
الجلد.^(٦) وبالإطلاق الأول يكون الأديم مرادفاً
للجلد. وبالإطلاق الثاني يكون غير مرادف.

بـ - الإهاب :

٣ - الإهاب: الجلد من البقر والغنم والوحش،
أو هو ما لم يدبغ وفي الحديث: «أبى إهاب دبغ
فقد ظهر»^(٧) والجمع في القليل أجة وفي الكثير
أهب: ورسم استعير لجلد الإنسان، قال
أبو منصور الأزهري: جعلت العرب جلد
الإنسان إهاباً، وأشد قول عنزة: فشككت
بالرمح الأصم إهابه.

وعن عائشة في وصف أبيها رضي الله تعالى

(١) ناج العروس. والمصباح للثيرمادة: (نجم).

(٢) حاشية الشرح المسمى: ١/ ٢٣٢، وضع القدير
٦٤/١

(٣) حديث: «أبى إهاب دبغ فقد ظهر»

أخرجه أحمد (٣/ ٢٧٤/ ١٨٩٥ ط دار المعارف) وصححه

أحمد شكري. وأخرجه الترمذي (٤/ ٢٢١) ط مصطفى

الحلبي. وقد: حسن صحيح. وهو من حديث ابن

عيسى.

(٤) ناج العروس. والمصباح للثيرمادة: (أهب) والمجموع
لتقوي ١٩/ ٢٢٠

(٥) رد المحتار على الدرر المختار ١/ ١٣٥، ويطلق الصانع

١/ ٨٥، والمجموع ١/ ٢١٩

(٦) القاموس المحيط، ولسان العرب مادة: (فرو) والتكليات

٢/ ٣٥٩

(٧) القاموس ولسان العرب مادة: (مسك)

وتدلى منه فلا يجب غسله ، لأنه تدلى من غير محل الغرض ، وإن تقلع من العضد وبلغ التخلع إلى الذراع ، لم تدلى منه لزومه غسله لأنه صار من الذراع ، وإن تقلع من أحدهما والتعم بالأخر لزومه غسل ما حاذى منه محل الغرض ، لأنه بمنزلة الجلد الذي على الذراع إلى العضد ، فإن كان متجافيا عن ذراعه لزم غسل ما تحته من محل الغرض في الوضوء .^(۱)

ثالثا - طهارة الجلد بالذكاة :

۸ - اتفق الفقهاء على أن جلد الحيوان الذي يؤكل خمه يطهر بالذكاة الشرعية ، لأنه جلد طاهر من حيوان طاهر مأكول ، فجاز الانتفاع به بعد الذكاة كاللحم .

واختلفوا في أثر الذكاة في تطهير جلد ما لا يؤكل خمه :

فذهب الشافعية والحنابلة وأكثر المالكية وحلة الشراح منهم ، إلى أن الحيوان الذي لا يؤكل خمه لا تعمل الذكاة فيه ، ولا تؤثر في طهارة جفده ، بل يكون نجسا بهذا الذكاة كما ينجم بالسلوة ، لأن هذه الذكاة لا تطهر اللحم ولا تبيح أكله ، كذبح المجوس ، وكل ذبح غير منسروع ، فلا يطهر بها الجلد ، لأن المقصود

(۱) البحر المختصر ۶/۱ - ۷۰ وحاشية الشنبل على تبين المختار ۳/۱ ، والحرثي ۱/۱۲۳ ، والمجموع ۱/۳۸۹ ، ومطلب أدبي ۱/۱۱۶

الحكم التكليفي :

تختلف الأحكام التكليفية المتعلقة بالجلد باختلاف المواطن :

أولا : من جلد المصحف :

۹ - اتفق جمهور الفقهاء على أنه يجرم على المتحدث حديثا أكبر ، أو أصغر من المصحف ، ومنه جلده المتصل به لأنه يشمله اسم المصحف ويدخل في بيته .

وذهب بعض الخنفية إلى أنه يجوز للمحدث حديثا أكبر من جلد المصحف وموضع البياض منه ، فإن أبى عابدين : وهذا أقرب إلى القياس ، والمنع أقرب إلى التعظيم ، والصحيح المنع .

وينظر تفصيل القول في من المصحف والخلاف فيه في مصطلح : (مصحف) .

ثانيا : تعلق الجلد المزروع بمحل الطهارة :

۷ - اتفق جمهور الفقهاء على أنه : إن كشط جلد وتقلع من الذراع ، وتعلق به أو بالفرق وتدلى من أحدهما ، وجب غسل ظاهر هذا الجند وباطنه ، وغسل ما ظهر بعد الكشط ، والتقلع من الذراع عند الرضوء لأنه من محل الغرض ، وإن كشط الجلد من الذراع وبلغ تقلعه إلى العضد ، ثم تدلى منه فلا يجب غسله ، لأنه صار في غير محل الغرض ، وهو العضد ، وإن تقلع من العضد

رابعاً - ذبح الحيوان الذي لا يؤكل لأخذ جلده :

٩ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز ذبح الحيوان الذي لا يؤكل لحمة لأخذ جلده ، قال النووي : مذهبا أنه لا يجوز ، وسواء في هذا الحمار الرمن والبغل المكسوع وغيرهما ، وقال أبو حنيفة : يجوز ذبحه بجلده وعن مالك روايتان أصحهما عنه جوازه والثانية تحريمه .

وقال الحنابلة : لا يجوز ذبح الحيوان عبر المأكول لأجل جلده ، قال الشيخ تقي الدين بن تيمية : ولو كان في النزاع ^(١) .

خامساً - تطهير الجلد بالديباغ :

١٠ - ذهب الحنفية والشافعية على أن جلد الميتة - بصفة عامة - يظهر بالديباغ للأحاديث الصحيحة في ذلك ، ومنها «أبى» هاب ديبغ فقد طهره وحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قال في شاة يمونة : «هلا أخذتم إهابها فديبغتموه فأنعمتم به» ، قالوا : يا رسول الله ، إهاب ميتة . قال : «إنها حرم أكلها» ^(٢) .

الأصلي بالذبح أكل اللحم ، فإذا لم يصب هذا الذبح قلأن لا يبيع طهارة الجلد أولى .

وفرق بعض المالكية بين المنفق على تحريم أكله كالحنظل ، والملك روه أكله كالسبع ، قالوا : إن المختلف في تحريم أكله يظهر جلده بالذكاة لكن لا يؤكل ، وأما مكروه الأكل فإن ذكي لأكل لحمة طهر جلده تبعاً له ، وإن ذكي لأخذ الجلد فنفسه طهر ولم يؤكل اللحم لأنه ميتة لعدم نيته ذكائه بناء على تبعض النية وهو الرجوع ، وعلى عدم تبعضها يؤكل .

ودهب الحنفية إلى أن ما يظهر جلده عندهم - بالديباغ يظهر بالذكاة الشرعية إلا المختزير لما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «ديباغ الأديم ذكاته» ^(٣) . الحق أن الذكاة بالديباغ ثم الجلد يظهر بالديباغ كما بدأ ذكاة لأن الذكاة تشارك الدباغ في إزالة السماء السائلة والرطوبة الحية فتشاركه في إفادة الطهارة ^(٤) .

(٦) حديث «ديباغ الأديم ذكاته»

أخرجه أحمد (٣/٤٧٦) ط المكتب الإسلامي ، والطحاوي وأخرجه أبو داود (٤/٣٦٨) ط حرب عبد الدعاس ، والحاكم (٤/٤١٤) ط دار الكتاب العربي ، وقال حديث صحيح الإسناد . ووافق الذهبي وهو من حديث مسلم بن الحجاج

(٢) رد المحتار على الدر المختار (١/٤٧٧) . وديباغ الصبيان (١/٨٦) . وجع القدر (٨/٤٢١) . وشرح طرزي (١/٢٢٠) . ولجسوع (١/٢٤٥ ، ٢٤٦) . والمغني (١/٢٩١) . ومطلب أولى الهي (١/٢٩١)

(١) المراجع السابق

(٢) حديث : «علا أخذتم إهابها فديبغتموه فأنعمتم به» ، قالوا :

يا رسول الله إهاب ميتة . قال : «إنها حرم أكلها»

أخرجه البخاري (فتح) . يبري (٩/٦٥٨) ط المصنف ،

ومسلم (١/٢٧٦) ط هسي الحلبي ، من حديث ابن عباس

وانصرب الثاني: وهو المدبوغ، وفي قولان:
أصحهما: يجوز لأن العباغ يزيل ما فيه من
الدسومة، ويطلبه عن طبع النعم إلى طبع
الثياب.

والثاني: لا يجوز لأنه من جنس ما يؤكل
ويجوز أكله إذا دسج وإن كان حذ مينة على
اختلاف فيه.

ومنه من قل: يجوز بلا خلاف، وما نقل من
لنعم محمود على ما نقل الزمخشري.

وعند الخامسة: المشهور في المذهب أن الدبغ
لا يظهر جلد الميتة بل يظن تحمسا، فلا يجوز
الاستنجاء به، وجلد الحيوان المذكي يحرم
الاستنجاء به لأن له حرمة الطعام.^(١)

سابعاً - تطهارة الشعر على الجلد.
١٢ - الشعر على جلد الحي الظاهر حال حيته
ظاهر بائذق الفقهاء.

والشعر على جلد الإنسان ميت ظاهر عند
الحنفية والمالكية والشافعية وهو الصحيح في
مذهب الشافعية.

والشعر من ميتة غير الإنسان فيه خلاف:
بذهب الحنفية والمالكية والشافعية - فيه

وهم في الاستنجاء بالجلد غير المأكول
تفصيل:

قال الحنفية: كما ورد في الفتاوى الهندية -
يجوز الاستنجاء بنحو حجر من كالمدر والبراب
والعود والخرق والجلد وما أشبهها.

ودع المالكية إلى أن الجلد المذكي الذي
تحله الدكا يظهرها، ولكنه لا يجوز الاستنجاء
به لأنه مطعوم. أما غير المذكي فإنه لا يظهر
الدباغ ولذلك لا يجوز الاستنجاء به أيضا
لنحوته.

وقال الشافعية: الطاهر من الجلد صريان:
الأول: جلد المأكول المذكي وهو غير
مدبوغ، والمدبوغ من غير المأكول، أما غير
المدبوغ ففي جواز الاستنجاء به قولان:

أصحهما: يجوز كالثياب وسائر الأعيان وإن
كان فيه حرمة، فليست هي بحيث تمنع
الاستعمال في سائر الحاجات فكذلك في هذه
للحاجة.

وأصحها: المنع، لأمرين: أحدهما أن فيه
دسومة تمنع التثبيف.

والثاني: أنه مأكول حيث يؤكل الجلد التابع
للرموس والأكارع تبعاً لها، فصار كسائر
المطعومات.

ومنه من قل: لا يجوز بلا خلاف، وإليه
مال الشيخ أبو حامد وكثيرون، وحملوا ما نقل
من يجوز الاستنجاء على ما بعد الدباغ.

(١) الفتاوى الهندية ٤٨/١، وهو الإكليل ١٩٠٨/٩،
وفيه التوضيح شرح الوجيز ١٩٩/١، وحاشية
الفتاوى ١٢٧/١، ومغالل أبي الهيثم ٧٧/١.

المذكور، يؤكل جلده قبل الذبح ما لم يغلط
وتعش ويصير جسداً نجساً غير اللحم، لأن الذكاة
تحل حبه وجلده وسائر ما يجوز أكله منه.

أما الحيوان المأكول الذي مات أودكي ذكاة
غير شرعية، فمن جلده قبل ذبحه لا يؤكل،
لقول الله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ»^(۱)
ولقول النبي ﷺ: «بُهِتَ حَرَمٌ مِنَ الْمَيْتَةِ لِحَمَاهَا»^(۲)
وإجلده جزء من الميتة فحرم أكله كسائر أجزائها.

هذا عن الحكم قبل الذبائح، أما بعده: فقد
ذهب الحنمية والكلية وأحنابلة، وهو الأصح
عند الشافعية في تقديم الفتى به إلى تحريم
أكل جلد الميتة بعد الذبائح لإليه وأخذت
السابقين، سواء أكل من حيوان مأكول أم غير
مأكول.^(۳)

ثامناً - ليس الجلد واستعمله -

١٤ - يختلف حكم ليس جلد الحيوان تبعاً
لحكم بطهارته على التفصيل السابق

درجته. لحرفي وابن قدامة - إلى أن شعر الحيوان
(الظاهر حال حياته) لا ينجز بالموت لأن
المعهود فيه قبل الموت الظهارة فكذا بعده، ولأن
الموت لا يحلّه إذ ليس فيه حياة فلم ينجز
بالموت والدليل على أنه لا حياة فيه أنه لا يحس
ولا يتألم، ولا يحس الحيوان في حياته ولا يتألم
بقطع الشعر أو فسه، ولو كانت في لشعر حياة
تألم الحيوان نفسه أو قطعه كما يتألم بقطع عضو
من أعضائه أو جزء من أجزائه.

وذهب الشافعية في الصحيح - إلى أن شعر
ميتة الحيوان الظاهر حال حياته غير الأدمي
يحرى بالموت، لقول الله تعالى: «حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ»^(۴) وهو عام للشعر وغيره
والصحيح عندهم أن الشعر لا يظهر بذبائح
الجلد الذي عليه الشعر.^(۵)

وفي الموضوع عندهم اختلاف في الأقوال
وتحلاف بين فقهاء تذهب بنظر تنصينه في
مصطلح: (شعر).

ثامناً - أكل الجلد :

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أن الحيوان المأكول

(۱) سورة المائدة / ٣

(۲) رد المحتار على الدر المختار ١٣٧/١، والحاشي

٩٠/١، والمحصر ٢٦٠/١ - ٢٣٤ - ٢٣٤ -

- ٢٢٩ - ٢٣٨، والمعي ٧٩/١ - ٨٠ -

(۳) سورة بقره / ١٧٤

(۴) حديث «أما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها»

أخرجها الدررطني (١٧/١ - ١٨) وشركة طباعة نجدة

من حديث ابن عباس وصححه الذهبيني (٢٢٣/١) ط د

لعرفه، وأصل الحديث في الصحيحين.

(۵) رد المحتار على الدر المختار ١٣٦/١، رجواهر ٣٠٣

١٠/١، والمحصر ٢٢٩/١ - ٢٣٠، والشرافوي ٥٨/٢،

رخائصة الحمل ٣٠٧/٥، ونفهي ٧٠/١

الركوب عليها، أو الانتفاع بها لحديث
أبي المليح عن مربي أن أئمة عن أبيه أن
رسول الله ﷺ نهى عن جلود السباع^(١)
وعن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه أنه
قال لحذوة رضي الله عنه: أتشدك بأش هل
نعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود
السباع والركوب عليها؟ قال: نعم.^(٢)

وكذلك حكم جلود الثعالب عند المشافعية
لا تصح الصلاة فيها على الأصح لعدم طهارته
الشعر الذي على تلك الجلود بالديباغ.
وعند الحنابلة روايتان تبيان على الحكم
على جلدها، فإن قيل بتحريمها فحكم جلودها
حكم جنود قية السباع، وكذلك السنابير
البرية، فأما الأهلية فمحرمة، وهي تظهر
جلودها بالديباغ^(٣) يخرج على روايتين
وفي الفتاوى الحنفية عن أبي حنيفة قال:

(ف/ ١٠) إلا أن من قال بنجاسة شيء منه
فصل في حكم لبس واستعمال.

فقال الشافعية: يجوز استعمال جلد الميتة في
اللباس دون الرطب قبل الدبغ، صرح به
الماوردي وغيره، وسقاه الرويات عن
الأصحاب، أما لبسه فلا يجوز.

وأما بعد الديباغ: فلفقها تفصيل فيه.
قال: الحنفية: جلد الميتة - عدة الخنزير -
يظهر بالديباغ، ويجوز لبسه واستعماله والانتفاع
به.

وقال المالكية في المشهور عندهم وهو رواية
للحنابلة: جلد الميتة بعد دغه يجوز استعماله في
اللباسات لحديث ميمونة رضي الله عنها^(٤)
ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما فتحوا
فارس انفعوا بملابسهم وأسلحتهم، وفانحهم
ميتة، ولأنه انتفاع من غير ضرر أشبه الاصطياد
بالكلب.

وراد المالكية حواز استعماله في الماء وحده من
بين سائر المباحات، ولا يجوز بيعه، ولا الصلاة
فيه ولا عليه.

واختلف الفقهاء في لبس واستعمال جلود
الثعالب والسباع.

فذهب الشافعية - في المشهور عندهم -
واختبلة إلى أنه لا يجوز لبس جلود السباع أو

(١) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن لبس جلود السباع»

سنن لمحمد ب/ ١٠

(١) حديث: «نهى عن لبس جلود السباع»
أخرجه أبو داود: ٣٧٨/٤ - ٣٧٨/٤ ط حوت جيد النعاس
والسنائي ١٧٦/٧ ط دار البشائر الإسلامية، والترمذي
٢١١/٤ ط مصطفى الخليلي وصححه - من حديث أبي
الفتح، وأحكم ١٤٤/١ ط دار الكتاب العربي، ووافقه
النعيمي.

(٢) إسناده الشاذل يافه هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود
السباع....
أخرجه أبو داود: ٣٧٨/٤ - ٣٧٨/٤ ط حوت جيد النعاس
والسنائي ١٧٦/٧ ط دار البشائر الإسلامية، من
حديث معاوية بن أبي سفيان، وسنده جيد وينهذه
حديث أبي الفتح الذي سبق لمحمد ب/ ١٠

وذلك على تفصيل ينظر في مصطلح :
(شاهد).

حادى عشر : بيع جلد الأضحية :

١٦ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه
يجرم بيع جلد الأضحية ، كما لا يجوز بيع لحمها
أو أي جزء من أجزائها ، يقول النبي ﷺ في
حديث قتادة بن النعمان : «ولا تبيعوا لحوم
المهدي والأضاحي فكلوا وتصدقوا واستمتعوا
بجلودها» .^(١)

وقال الحنفية بكرهه بيع جلد الأضحية ،^(٢)
على تفصيل ينظر في مصطلح : (أضحية) .

ثاني عشر : السلم في الجلد :

١٧ - ذهب المالكية والحنابلة إلى أن السلم في
الجلد جائز ، لأن التفاوت فيه معلوم (أي
متضبط) فلم يمنع صحة السلم فيه .

لا بأس بالفرو من السباع كلها وغير ذلك من
الهيئة المتبرعة والمذكاة ، وقال : ذكاتها دباغها ،
وفيها : ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها إذا
دبغت أن يجعل منها مصلى .

وقال المالكية : يجوز الصلاة على جلود
السباع إذا ذكيت ، وكل ما ذكي الحكم فيه
كذلك على المشهور .^(٣)

عاشرا - نزع الملابس الجلدية للشاهد :

١٥ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه
يسرع عن الشاهد عند دفنه الجلد ، والسلاح
والفرو ، والخنصر ، والخف ، والمنطقة ،
والفلنسوة ، وكل ما لا يعتاد لبسه غالبا ، لما روي
عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما
أن النبي ﷺ أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم
الجلود والجلود وأن يدفنوا في ثيابهم
بدونها .^(٤)

- حاشية الحواشي ، وقد تكلم فيه جماعة وعنه بن
السائب ، وفيه مقال (انحصر سنن أبي داود ٢/٢٩٤ ط دار
الفرقة)

(١) حديث : «ولا تبيعوا لحوم المهدي والأضاحي فكلوا
وتصدقوا ...»

أخرجه أحمد (١٥/١) ط المكتب الإسلامي من حديث جابر
عن قتادة بن النعمان ، وله شاهد عند مسلم (٣/١٥٦٦ ط
عيسى الخليلي) وغيره من حديث حذير وعلي سعيد
المهدي .

(٢) المبسوط ١٢/١٤ ، والاضاوي الحنفية ٥/٣٠١ ، وجواهر
الإكمال ١/٢٢٣ ، وحاشية الجمل ٥/٢٦٠ ، ومطالع
أولي النهى ٢/٢٧٥

(١) رد المحتار على الدر المختار ٥/٢٢٤ ، والفتاوى المتبعة
٥/٢٢٢ ، وكفاية الطالب الرباني ١/٤٤٢ ، وشرح
الشررقي ١/٢٣ ، والحاشي ١/٩٠ ، والمجموع
١/٢٦٨ ، ٢/٢٢٩ ، ٣/٦٤٠ ، والمغني ١/٦٨٠ - ٦٩٠
(٢) حديث : «أن النبي ﷺ أمر بقتل أحد أن ينزع عنهم
الجلود ...»

أخرجه أبو داود (٣/٢٩٧ - ٢٩٨ ط عزت عبد القهار)
وفيه حاشية (١/٢٨٥ ط عيسى الخليلي) وأحمد (١/٢٤٧ ط
المكتب الإسلامي) والبيهقي (١/٢٤٤ ط دار الفکر) من
حديث ابن عباس قال لقتل المهدي ، أي إسناده على بينة -

لا يجوز أن يكون ثعابي البيع فلا يجوز أن يكون عوضاً في الإجارة، فإن سلخ على ذلك فهو أجرة مثله (١١)

رابع عشر: ضمان الجلد:

١٩ - لفقهاء في ضمان جلد الميتة قبل ذبحه وبعد ذبحه خلاف وتفصيل - بعد اتفاقهم على ضمان جلد الحيوان المتكى.

قال الحنفية: يحرم الانتفاع بجلد الميتة قبل الذباغ والحزمة لا تستلزم زوال الملك. وعن أبي يوسف: لو جز صوف شاة ميتة كان له أن ينزع به، ولو وحده صاحب الشاة في يده كان له أن يأخذه منه، ولو ذبح جلدها كان لصاحبها أن يأخذه بعد أن يعطيه مازاد في الذباغ. (١٢)

وقالوا: لو غصب جلد ميتة فذبحه براه قيمة كالقسط والعص فله صاحب الجلد أن يأخذه، ويرد على الغاصب مازاد الذباغ فيه، وإن نهك الغاصب الجلد لم يضمن عند أبي حنيفة، ويضمنه مذبوحاً ويعطي مازاد الذباغ فيه عند أبي يوسف ومحمد، ولو نهك في يده.

(١١) الدر المختار ٥/٣٠، وحواشر الإكمال ١٨٥/٩، وبإية المحتاج ٥/٣٦٦، ومطلب أولى طي ٥٩٠/٢٣
(١٢) ورد هذا الظن عن أبي يوسف في تنح المقدير ١٢/٢٦٦ وأوردته كذلك صاحب مفهومي الهندية ٣٦٦/٥ ومعه نقل أسرار مختلف ثم قال: يجوز أن يقبس كل منها على الآخر فتصير جميعاً وإيمان

وقال الحنفية: لا حبر في السلم في حلود الإبل والفر، والغنم، لأن الجلود لا تورق عادة ولكنها تباع عدداً، وهي تعددية متناهية فيها الصغير وفيها الكبير فلا يجوز السلم فيها، وهذا مبي على السلم في الحيوان والسلم في الحيوان عدداً لا يجوز، وكذلك في أبعاص الحيوان، وهذا لا يجوز السلم في الأكسار والسرورس، وكذلك لا يجوز السلم في الآدم والنورق لأنه مجهول فيه الصغير والكبير، لا أن يشترط من الآدم ضرراً معنواً الطول والعرض والجلودة فحينئذ يجوز السلم فيه كاشباب، وكذلك الآدم إذا كان بضاع يوساً فإنه يجوز السلم فيه بذكر الوزن إذا كان على وجه لا تمكن المنازعة بينهما في التسليم والسلم.

وقال الشافعية: لا يجوز السلم في الجلد لا اختلاف أجزائه في الرقة والغلط، نعم يصح السلم في قطع منه مذبوعة وزناً. (١٣)

ثالث عشر: الإجارة على سلخ حيوان بجلده: ١٨ - لا يجوز استئجار صلاح سلخ حيوان بجلده فذلك الحيوان، لأن الإجارة تفسد بجهالة المسمى كله أو بعضه، وهت تفسد الإجارة بالغفر لأنه لا يدري أين تقع الجلد حال سلخه أم ينقل سلباً وهل يكون نخيلاً أم رقيقاً، ولأنه

(١٣) البوط للمرجسي ١٩٩/١٦١، وحواشر الإكمال ١٨٢/٢٣، حاشية المحمل ٢/٢٤٢، المفتي ٢/٣٦١

وقال الحنابلة: لا يلزم رد جلد ميتة غصب
لأنه لا يظهر يدبغ على الصحيح من المذهب،
وبوجه باحتمال قوي أنه يلزم رده أي جلد ميتة
الذي دبغ إن كان باقياً لمن يرى طهارته. (۱)

خامس عشر: القطع بسرقه الجلد :

۲۰ - جلد الحيوان المأكول المذكي، مال ظاهر
يقطع سارقه إذا بلغت قيمته ما يقطع فيه مع نوفر
بقية الشروط لإقامة حد السرقة. وبهذا قائل
الفقهاء.

أما جلد الميتة قبل دبحه فلا قطع في سرقته
باتفاق الفقهاء.

وجلد الميتة بعد دبحه يقطع في سرقته عند
المالكية والشافعية بشروط القطع. لكن عبارة
المالكية في النجاسة التي يقطع فيها جلد ميتة
المأكول أو غيره يقطع سارقه بعد الدبغ إن زاد
دبغه على قيمة أصله نصيباً، بأن يقان ما قيمته
غير مذبوغ أن لو كان يباع ثلاثينغ به فإذا غلب:
درهمان قبضان: وما قيمته مذبوغاً فإذا قبل:
خسة قطع، فإن لم يبلغ بعد دبحه نصيباً لم يقطع
سارقه كما لو سرقه غير مذبوغ.

الغاصب لم يضمه بإجماعهم.
ولسودبغ الغاصب الجلد بما لا قيمة له
كالتراب والشمس فهو مال الكه بلا شيء، وأمر
استهلكه الغاصب ضمن قيمته مذبوغاً، وقبل
طاهراً غير مذبوغ.

وقال المالكية: من غصب جلد ميتة فعليه
قيمه دبغ لم لم يدبغ.

وقال الشافعية: في الأصح أن الذي فقته
الشوري وغيره - لو أخذ جلد ميتة فدبغه طهر
وإن كان مالكة رفع يده عنه ثم أخذه الدابغ فهو
للدابغ، وإن كان غصبه فهو للمغصوب منه،
لأنه فرع منك، فإن تلف في يد الغاصب
ضمنه، ولو عرض المالك عنه وهو ممن يعتد
بإعراضه ملكه أخذ، وإذا لم يعرض عنه لزم
الغاصب رده، لعدم قوله ﴿يُرَدُّ﴾؛ وعلى اليد ما
أخذت حتى تؤديه (۲) لأنه منتفع به، ولو انتلف
جلداً لم يدبغ، فادعى مالكه تذكيت وانتلف
عدها، صدق المثلث بيمينه لأن الأصل عدم
التذكية.

(۱) حديث: «من غلب ما أخذت حتى تؤديه»

المرجع أبو داود (۳/ ۸۲۲) عزت عبد القاسم والشريفي
۳/ ۳۵۶ مصنف الحلي، وابن عسك ۲/ ۸۰۲ ط
جس: الحلي، والنفطه من حديث مسرة ابن جندب،
وقد رواه عنه الحسن لائل ابن حجر «والحسن يختلف في
سأله من مسرة تلخيص الجبر ۳/ ۳۳ ط شركة كتابه
القيس - وماله قال العجلوني في كشف الغطاء (۲/ ۲۹۰ ط
مؤسسة الرسالة)

(۲) فتح الباري ۱/ ۱۲۹، ۷/ ۱۰۰ - ۱۰۱، والتهذيب القليلة
۵/ ۲۱۶، والزركاني ۶/ ۱۲۳، والمجموع ۱/ ۲۵۵،
وباب المعن ۵/ ۱۶۹، وأسن المطالب ۱/ ۵۵۹،
ومطالب لولي النهي ۱/ ۱

وقال محمد بن الحسن: لو سرق جلود السباع
المدبوسة وفيمنها مائة لا يقطع. ولو جعلت
مصلاة أو مصاداً قطع لأنها خرجت من أن تكون
جلود السباع لتغير اسمها ومعناها.^(۱)

جَلَّالَة

التعريف .

۱ - الجَلَّالَة: الذبابة التي تتبع النجاسات وتأكل
الجلّة، وهي البعرة والعذرة. وأصله من جل
فلان المرء جلا لتقطعه فهو جال، وجلال مبالغة
ومنه الجلالة.^(۲)

جلسة

والمراد بالجلالة على ما نص الشافعية: كل
دابة علفت بنجس ولو من غير العذرة،
كالبخلة التي ارتضعت لبنين نحو كلية أو
إذن.^(۳)

انظر: جلوس.

الحكم التكليفي :

۲ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أكل لحم
الجلالة - وهي الذبابة التي تأكل البعرة أو غيرها
من النجاسات - وشرب لبنها وأكل بيضها
مكروه، إذا ظهر تغير لحمها بالرائحة، والنتن في
عرفها.^(۴)



(۱) متن اللغة، لسان العرب، ص ۵۸۰ (جلل).

(۲) فليحي ۲/ ۲۹۱.

(۳) المحي ۸/ ۵۹۳، وقليوبي ۱/ ۹۶۱، ودرم الطالبي

۵۶۸/ ۱، وابن عابد ۱/ ۱۴۹.

(۴) لا اعتبار لتعليل المختار ۱/ ۱۰۸، والمزرقاني ۸/ ۹۵.

وقليوبي وصبر ۱/ ۱۸۷، والمحي ۸/ ۲۴۴.

وفي قول عند الشافعية ورواية عن أحمد .
بحرم لحمها ، ولبنها .^(١)

والأصل في ذلك : حديث ابن عمر
رضي الله عنهما : قال : نهى رسول الله ﷺ عن
الإسبال للجلالة أن يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها
ولا يحمل عليها ولا الأدم ، ولا يذكيها الناس
حتى تعلف أربعين ليلة .^(٢)

أما إذا لم يظهر منها تغير بريح ، أو نثر ، فلا
كراهة عند الشافعية وإن كانت لا تأكل إلا
النجاسة .^(٣)

وقال الحنابلة : يكره أكل لحمها وشرب لبنها
إذا كان أكثر علفها للنجاسة ، وإن لم يظهر منها
نثر أو تغير ، ونقل صاحب الفتي عن الثلبت
قوله : إنما كانوا يكرهون الجلالة التي لا طعام
لها إلا الرجيع (البروث والعفنة) وما أشبهه .^(٤)
وذهب المالكية إلى أن حكم الجلالة لا كراهة
فيه وإن تغير من ذلك .^(٥)

(١) مصادر السابقة .

(٢) حديث رضي رسول الله ﷺ عن الإسبال للجلالة .
أخرجه الدررقي : ٢٨٣ / ٤ - ط دار المعائن . - والبيهقي
٣٣٤ / ٩ - ط دار المعرفة . من حديث عبد الله بن عمرو .
قال ابن حجر : أخرجه البيهقي بسند جيد ظهر إفصح
لياري : ٦٤٨ / ٩ - ط قسمة .

(٣) أدنى المطالب : ٩٨ / ٦

(٤) الفتى : ٩٣ / ٥

(٥) شرح الزرقلاني : ٢٦ / ٣

زوال الكراهة بالحس :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء الذين يقولون بحرمة
أكل لحم الجلالة ، أو كراهته في أن الحرمة أو
الكراهة تزول بالحس عن الملقط الطاهر .^(١)
ثم اختلفوا في مدة الحس : فقال الشافعية :
بحس الشاة أربعين يوماً ، والبقرة ثلاثين .
والشاة سبعة أيام ، والدجاجة ثلاثة أيام .^(٢)
وعند الحنفية : بحس الدجاجة ثلاثة أيام ،

والشاة أربعة ، والبقرة والبقرة عشرة أيام .^(٣)
وعن أحمد وروايتان في ذلك : إحداهما تحبس
الجلالة ثلاثاً ، سواء أكانت طيراً أو بهيمة .
وقالوا : إن ما طهر حيواناً في مدة حيسه وعلفه
طهر الآخر ، ولأن ابن عمر كان يحبسها ثلاثاً إذا
أرآه أكلها .

والرواية الثانية تحبس البقرة ، والبقرة أربعين
يوماً .^(٤)

ونقل صاحب المعنى عن الحسن البصري :
أنه رخص في لحومها ، ولبنائها ، لأن الحيوان
لا يتنجس بأكل النجاسات بدليل أن شارب
الخمر لا يحكم بتنجيس أعضائه ، والكافر
الذي يأكل الخنزير والمحرمت لم يقتل أحد
بنجاسة ظاهره ، ولو نجس بذلك لما طهر

(١) المصادر السابقة

(٢) فتاوى : ٢٢١ / ١

(٣) ابن عابدين : ١١٩ / ١

(٤) الفتى : ٩٤ / ٨

بالإسلام والأغفال. ولو تجسست الجلالة لما
 ظهرت بالخير. (١)

جلوس

الشعرى

١ - المجلس في اللغة من جلس، يجلس والجلس المجلس والجلسة، والمجلس هو الاجتماع، والمجلسة بالفتح الجلسة، وبالكسر المؤنثة التي يكون عليها المجلس كجلسة الاستراحة والشهادة. ومجلسة أعضاء بين المجتمعات، لأنها نوع من أنواع المجلس.^(١)

ولما تخرج الـ"هـ" قال الله تعالى: لِكَلِمَةٍ (حائوس)
عن هذا المعنى.

الألفاظ ذات الصلة .

١٠٠٠

٢- لعمري مصر قعد يبعد. والفتحة بالفتح للكرة، وبالكسر للهيئة نحو: قعد قعدة
الصل: ١٧

والفرق بين الجلوس والقعود: أن الجلوس قد
يذكر فيه القعود، كما يقال: جلس متربعاً

ركوب الحمامة :

١- يكره ركوب الجلالة بلا حائل، لحديث
من عمر: قال: سئى رسول الله ﷺ عن الجلالة
في الإبل أن يركب عليها أو بشرب من
لبنها. ^(١) ولأنها ربي عرفت فتدبر يعرفها. ^(٢)

مسور الجلالة :

٥٠ - صرح الختية بكراهية شرب سؤر
الخلال^(١)

العضوية بالجلالة :

٦- مخرج الحنفية: أن إجلالة لا تخرى، في الأضحية إذا كانت لا تأكل غير النجاسة.^(١٤)

المعنى من ٥٤٣

(٢) حديث: «من رسول الله ﷺ عن جلالته في الإسكان
يركب عليها أو يشرب من ألبانها» أخرجه أبو داود
(١٩٩٠/٤) طهرت عبدة العماري. من حديث
ابن عمر وأخرجه البيهقي (٩٠٣٣/٩) ط: دار المعرفه
من حديث أبي هريرة وابن عمر
قال ابن حجر (إسناده حسن) (فتح بازي ٩: ١٨٠.
ط: المصنعة).

(3) انجني ۵۹۱/۸، دلمسي الطال ۵۹۸/۶، ولين عدي
۱۱۱/۱

(١: المصالح النجى، ومختار المصالح عنده، ج ١، ص ١٠٠)

(۲) انحصار الفی واداء الفعده.

۹۴۹ اسی عرصہ میں

۴۰۰ از این خانواده

والثاني : الجلوس على ما فرضه ، ومنه :
افتراش البساط . وافتراش المرأة : اتخاذها
زوجة .^(١)

والفقهاء يطلقون الافتراش على هذين
المعنيين وهو أيضا عندهم هيئة من الجلوس في
الشهد ، واحتلقوا في كنيته .^(٢) وينظر التفصيل
في كتاب الصلاة .

د - التورك :

هـ - التورك مأخوذ من التورك ، وهو ما فرق
المخبط ، يقال : نام متوركا أي معتمدا على أحد
وركبيه .

واختلف في التورك في الشهد ففسره بعضهم
بأن وضع التورك على الرجل اليمنى وفسره
آخرون بأنه نصب الرجل اليمنى ووركه
بالأرض وإخراج رجله اليسرى من جهة
يمينه .^(٣)

فالتورك على هذا هيئة من هيئة الجلوس
فهو أخص من الجلوس .

وينظر تفصيله في مصطلح «تورك» .

وقعد مترعاً ، وقد يضارق الجلوس القعود ،
ومنه : جلس بين شعبها ، أي : حصل وتمكن ،
إذ لا يسمى هذا قعوداً .

ويقال أيضا : جلس متكئا ، ولا يقال : قعد
متكئا بمعنى الاعتماد على أحد الجانبين .

وعلى هذا فالجلوس أعم من القعود .
وتبيل : الجلوس هو الانتقال من سفلى إلى
علو ، والقعود عكسه ، فعلى الأول يقال لمن هو
نائم أو ساجد : «اجلس» .

وعلى الثاني يقال لمن هو قائم «اقعد» .^(٤)

ب - الإحتباء :

٣ - الإحتباء في اللغة ، قصود الشخص على
مقصده ، وقسم فخذيه إلى بطنه ، وأشباهها مع
ظلمه بثوب أو نحوه أو باليدين .^(٥)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى .
فالإحتباء نوع من الجلوس .^(٦)

ج - الافتراش :

٤ - للافتراش في اللغة معنيان :

المعنى الأول : البسط ، كما يقال : افترش
فراعيه إذا بسطها على الأرض ، كالفتراش له .

(١) المرجع السابق

(٢) لسان العرب ، وتاج المروس ، والنهاية لابن الأثير مادة :
(جوي) .

(٣) الموسوعة الفقهية مصطلح (إحتباء)

(١) المصباح المنير ، والمقرب للخطوط ، والمقاموس المحقق
لمادة (تورك) .

(٢) الموسوعة الفقهية مصطلح (إفتراش) ، وابن عابدين
١/ ٣٢١ ، ٣٤٦ ، وبإية المحتاج ١/ ٥٢٠ ، ٥٢١ ، والمغني
١/ ٥٢٣

(٣) لسان العرب لمصطلح مادة : (تورك) ، والمقرب لمادة :
(تورك) ، ومجلة المحتاج ١/ ٥٠٠ ، والمغني ١/ ٣٩٩

أحكام تتعلق بالجلوس :

أداء الأذان والإقامة جالسا :

٩ - اتفق الفقهاء على أنه يكره أن يؤذن المؤذن جالسا إلا لعذر، أو إذا كان يؤذن لنفسه كما يقول الحنيفة والمالكية، لأمره ﷺ بلالا بالقيام بقوله : «قم فباد بالصلاة» ^(١).

وكان مؤذن رسول الله ﷺ يؤذنون قياما ^(٢) ولأن القيام يُعلم في الإعلام، كما أن الأذان والإقامة قاعدة خلاف المتوارث.

وقال ابن حاتم من الحنابلة : إن أذن قاعداً بطل، وكذلك قال الشيخ تقي الدين إلى عدم أجزاء أذان القاعد، وحكى أبو البقاء : أنه يعيد إن أذن قاعداً.

وأما صاحب العذر فلا بأس أن يؤذن حالاً، قال الحسن بن محمد العبدى : رأيت أبا زيدا صاحب رسول الله ﷺ وكانت رجله أصيبت في سبيل الله يؤذن قاعداً ^(٣).

(١) حديث «يا بلال، قم فباد بالصلاة».

أحمد البحري (الفتح ٢/ ٧٧) ط (المصنف).

(٢) حديث «كان مؤذن رسول الله ﷺ يؤذنون قياماً يدل على عنا حديث. «يا بلال قم، فباد بالصلاة» وقد سبق محرجه.

(٣) الأحكام ١/ ٤١. ابن حاتم ١/ ٦٦٣ ط - دار إحياء التراث العربي، وحاشية غلسوني ١/ ١٦٦، والعلواني الفقهية ٥٣، وسانية النجاشي ١/ ٤١٠ ط مصطفى الباني الحنفي، والإصناف ١/ ٤٦٥، والشمس ١/ ٤٢٤ وأقر أبي زيد، روى الحسن بن محمد العمري قال دخلت على أبي زيد الأنصاري، فأذن وأقام وهو جالس.

جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يندب للمؤذن الفصل بين الأذان والإقامة، وذلك يكون بالصلاة السدوية، فإن لم يصل، أو لم يكن الوقت وقت جواز فصل بينهما بجللة عند الجمهور فيما سوى المغرب.

وقال أبو حنيفة :

الفصل في المغرب لا يكون بحلة بين يسكنة.

وقال المالكية : لا يفصل بين أذان المغرب وإقامته لصلاة. وعند الحنابلة وأبي يوسف ومحمد مجلس جلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين، لما روى أسوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال : «جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب من السنة» ^(١).

وأما ابن أبي حنيفة وصاحبه في الأفضلية، فلو جلس لا يكره عنه أيضاً.

والراجح عند الشافعية أن يفصل في المغرب بركعتين اعتباراً بسائر الصلوات، وفي قول :

«نزل» و«قدم رجل يصلي بنا، وكان أعرج أصيب رجله في سبيل الله تعالى»

أخرج فيه يهني ١/ ٣٩٢ ط «طائرة العارفة الضعيفة»

(١) حديث «جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة في المغرب من السنة» ثم تبعه بلطف «جلوس المؤذن» ... وقد روى بلطف «جلوس لإقام» : «المصنف» في مسند الصرموس ١/ ١٧٥ ط - دار الكتب (عربي) وقال الطحاوي : «وبه» هشام بن بشير، وأورد البهقي في الصنف، جيش الظاهر ١/ ٣٥٠ ط - دار المكتبة التجارية.

يفعلها بعده ^(١) وقامه في مصطلح (تجبة المسجد).

يفصل بينهما سكتة لفظية أو حركية كقعود لطيف، لضيق وقتها. ^(٢)

الجلوس عند المعجز عن القيام في الصلاة:
٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجلوس بدل عن القيام في صلاة المريضة عند المعجز عن القيام، فمن لا يطبق القيام له أن يصي حالها. ^(٣) يقول النبي ﷺ لعمران بن حصين «صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب». ^(٤)

وفي بيان العجز تفصيل ينظر في مصطلح: (صلاة للمريض).

١٠ - وأما أداء صلاة التمام حالاً أفقائين فليس قنائة: لا نعلم خلافاً في إباحة المصروع جنساً، ولكنه خلاف الأولى، وقد قال النبي ﷺ: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر قائمه». ^(٥) وفي لفظ مسلم «صلاة

الجلوس قبل تجبة المسجد:

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يكره الجلوس قبل تجبة المسجد، كما روى أسامة بن زيد، قال: «ول الله ﷻ: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجنس حتى يركع ركعتين» ^(٦) واحتلوا في عورتها بالجلوس، فإذا جلس قبل الصلاة بس له أن يقوم فيصلي، الحديث سلبك الغلطائي ونصه: «عن جابر بن عبد الله قال: جاء سبيك الغلطائي يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ يحط، فتمس فقال له: «سبيلك، فم فاركع ركعتين، ونحوه فيهما». ثم قال: «إذا جاء أحدكم يوم الجمعة، والإمام يحط فاركع ركعتين، وتجاوز فيهما». ^(٧)

والمذهب عند الشافعية أنها تقوت به فلا

(١) ابن حبان ١٥٦/١، وحاشية الصوري ٣١٢/١، وروضة الطالبين ٣٣٢/١، والفتح ١٣٥/٢.
(٢) ابن حبان ٣٩٩/١، ٤٩٨، ٤٧٥، وحاشية ابن حبان ٢٣٥/١، وجماعة الإكمال ٥٥/١، ٥٧، وهاية المعاني ١٦٥/٢، وروضة الطالبين ٢٦٢/١، ١٣٢/١، ونفي ١١٣/٢، ١٤٤.

(٣) حدثت عن ابن أبي عمير «صل قائماً»
أخرجه البخاري: الفتح ٥٨٧/٢ ط السلفية
(٤) حديث «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر قائم»
أخرجه البخاري: الفتح ٥٨٦/٢ - ط السلفية من حديث عمران بن حصين

(١) فتح القدير ٢١٥/١ ط دار إحياء التراث العربي، وابن حبان ٢٦١/١، والاختيار ١٦١، ١٤٤ ط دار المعرفه.
وحاشية الصوري ٣١١/١ ط دار المعرفه، وأسنو الطيب ١٠٣/١ ط المكتبة الإسلامية، وكشاف القناع ١٤٢/١
(٢) حديث ابن فضال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجنس حتى يركع ركعتين»
أخرجه البخاري (فتح الباري ١: ٢٧٧ - ط السلفية)، مسلم (١: ٢٩٥ - ط عيسى الخليلي)
(٣) حديث: «صلى سبيلك الغلطائي يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ»
أخرجه مسلم (١: ٢٩٧ - ط الخليلي)

وهو الموافق للأدلة، وعليه الكفاية من إتيانهم ومن بعده من المتأخرين. وصفة الجلوس بين السجدين عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف الأفراس.

وعند المالكية التورك كجلوس التشهد، ولا خلاف في وضع اليدين على العندين عند الجميع، لأنه من تمام صفة الجلوس.^(١) وفي التعديل في الجلسة بين السجدين، وكذلك في الذكر المسنون فيها وقدره خلاف وتفصيل يرجع إلى مصطلح: (تعديل) (رواه).

جلسة الاستراحة :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية وهو مقابل الأصح لدى الشافعية، والمصحيح من المذهب لدى الحنابلة إلى أن المصلي إذا قام من السجدة الثانية لا يجلس جلسة الاستراحة، ويكره فعلها تنزيها لمن ليس به عذر.

وروي ذلك عن عمرو وعلي وابن مسعود، وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال الثوري وإسحاق، قال الزمذني: وعليه العمل

(١) ابن عسكرو ١/ ٣١٢، ٣٩١، ٣٤٠، والقسطنطيني ١/ ١٦٩، وصواعق الإكليل ١/ ٥٩، ٥٣، وماهذهما، وعاشية الدسوقي ١/ ٢٤٩، وروضة الطالبين ٢/ ٣١٨، ونهاية المحتاج ١/ ٥١٧، والمشورق القواعد للزركشي ١/ ١٠١، ١١، والإيضاح ١/ ٧١، ٧٠، والمغني ١/ ٥٢٢.

الرجل قاعدا نصف الصلاة.^(٢) ولأن كثيرا من الناس يشق عليهم طول القيام، فلوجب في التطوع ترك أكثره، فسامع الشارع في ترك القيام فيه ترعيبا في تكثيره، كما سامع في فعله على الراحة في السفر.^(٣)

وأما السنن الرواتب فقد صرح بعض الفقهاء أن الجلوس فيها مع القدرة على القيام مكروه.^(٤)

الجلوس بين السجدين :

١١ - ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة إلى أنه ركن، لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالسا».^(٥) وقال أبو يوسف من الحنفية بفرضيته، وهو سنة عند الحنفية في المشهور من المذهب، وروي وجوبه. يقول ابن عابدين:

(١) حديث: صلاة الرجل فائدة نصف الصلاة، أخرجه مسلم ١/ ٥٠٧، ط الحلي: من حديث مهدي بن عمرو.

(٢) ابن عابدين ١/ ٤١٨، وصواعق الإكليل ١/ ٥٠، ٥٧، وروضة الطالبين ١/ ٢٢٢، ونقل ١/ ١٤٢.

(٣) ابن عابدين ١/ ١٧٥، وصواعق الإكليل ١/ ٥٥، ٥٧.

(٤) حديث: «كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي جالسا».

أخرجه مسلم ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ط الحلي.

ومن خصائص جلسة الاستراحة عند من يقول به - أنها لا يدعو فيها شيء^(١).

عند أهل العلم، وقال أبو الزناد: نلكت المسألة^(٢).

الجلوس في التشهد :

١٣ - ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة والكرخي من الحنفية، وهو وجه عند الحنابلة إلى أن الجلوس في التشهد الأول سنة، لأنه يسقط بالسجود فيه السن.

ويرى الشافعية في الأصح وهو رواية ثانية عن أحمد احترازها الحلال أنه يس بعد السجدة الثانية جلسة للاستراحة في كل ركعة تقوم عنها، لما روى مالك بن الحويرث: «أن النبي ﷺ كان يجلس إذا رفع رأسه من السجدة قيل أن بعض في الركعة الأولى»^(٣).

وفي قول عند حنفية وهو المذهب عند الحنابلة أنه واجب حتى يجب تركه ما عدا - جود السجود، ولا يجب إلا تركه الواجب^(٤). وأما في التشهد الأخير، فيرى الحنفية أن الجلوس فيه فرض، وعند، بقدر قوة التشهد إلى عمله ورسوله، فتقبله في حديث ابن مسعود: «إذا فعلت ذلك، أو عصيت هذا فقد تمت صلاتك»^(٥)، علق إمام بالفتحة^(٦). ويرى المالكية أن الجلوس للتشهدين سنة.

وصفة لجلوس هنا كالجلوس بين السجدين قدر هيئة، ويكره تطويله، وهذا بخلاف قول الرنعي: «أنها خفيفة وقول النووي في جموعه وأنها خفيفة جدا».

ثم قطع السراغبي: بأنها المفصل بين الركعةين، وحكى السوي وجهاً ثانياً من الثانية، وذلك وجه ثالث أبداه صاحب المختار وهو: «أنها من الركعة الأولى»^(٧).

١٩ - ابن عسدين ٣١٠/١، والقرطبي المغيرة ١٨٠، ونسبة المساج ٥١٨/١ ووجه لأنه في اختلاف الأئمة ٣٤، والمشور في الفروع ١٠٠/١، والآذكار ٥٩٠/١، كتاب الصلوة، والمغني ٥٣٠/١، والإحصاف ٧٦/٢، ٧٧.

(٢) حديث مالك بن الحويرث: «أن النبي ﷺ كان يجلس إذا رفع رأسه من سجدة قيل أن بعض في الركعة الأولى» أخرجه البخاري الصحيح ١٦٣/٢ - ط السبع.

(٣) نهاية المحتاج ٥١٩/١، والآذكار ٥٩٠، والنور في فروع الفروع ١٠٠/١، والمغني ٥٣٠، والإحصاف ٧٦/١ وما بعده.

(١) النور في فروع الفروع ١٢ - ١١/١، وابن عسدين ٣١٠/١، والإحصاف ٥٣/١، والقوانين المغيرة ١٩، ووجه الإكثار ١٨٠/١، وحاشية السوي ٣١٩/١، ونسبة المساج ٥١٠/١، والمغني ٥٣٢/١، ٥٣٣، ٥٣٤.

(٢) حديث ابن مسعود في وصف التشهد: «فإذا فعلت ذلك أو...» أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٦٢/١ - ط المصطفائي - باكستون، وأصله في أبي داود ٥٩٣ - تحقيق عزت عبد العباس.

(٣) الإحصاف لتبليغ المختار ٥١/١، وابن عسدين ٣٠١/١.

عن أحمد: أن السدل أفضل، لأنه غالب فعل عائشة رضي الله عنها، ولأنه أشبه بجلوس الرجل. ^(١)

وقال الشافعية بس التورك في كل تشهد يسلم فيه وإن لم يكن ثانياً، كتشهد الصبح والجمعة، لأنه تشهد بس تطويكه فس في التورك كالثاني.

ولا يتورك الرجل عند الخنابلة إلا في التشهد الأخير من صلاة فيها تشهدان. واستدل الخنابلة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كان النبي ﷺ يقول: «في كل ركعتين: التحية، وكان يفرش رجله اليسرى، وينصب رجله اليمنى» ^(٢) ولأن التشهد الثاني إنما يتورك فيه لتفريق بين التشهدين، وما ليس فيه إلا تشهد واحد لا اشتباه فيه، فلا حاجة إلى التفريق. ^(٣)

قال ابن جزى: وفي المذهب أن الجلوس الأخير واجب، والأصح أن الواجب منه مقدار السلام. ^(٤)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجلوس في الفعدة الأخيرة ركن، وإليه ذهب عمر وابنه وأبو مسعود البصري رضي الله عنهم، والحنبل. وروي عن أحمد أنه سنة. ^(٥)

وأما هيئة الجلوس في التشهد فالأقراش للرجل، والتورك للمرأة عند الحنفية سواء أكان في الفعدة الأولى أم الأخيرة.

وعند المالكية هيئة الجلوس في التشهد الأخير التورك. وصرح الشافعية بأنه لا يتعين للفقود هيئة للإجزاء، فكيفما قعد في جلساته أجزاء، فكن السنة في جلوس آخر الصلاة التورك وفي ثباتها الأقراش.

ويرى الخنابلة أن هيئة الجلوس في التشهد الأول بالنسبة للرجل هي الأقراش، وفي الثاني التورك. وأما المرأة فلها الخيار في أن تجلس متربعة، لأن ابن عمر رضي الله عنه كان يلعب النساء أن يترعن في الصلاة، أو أن تسدل رجلها فتجعلها في جانب يمينها، والمنصوص

(١) ترمذيين ٢٢١/١، ٢١١، والقرائين للفتية/ ٦٩، وجواهر الإكليل ٥٩/١، وحاشية اندلسي ٢٤٩/١، وسبحة المحتاج ٥٢٠/١، ٥٦١، وروضة الطالبين ٢٦١/١، والمني ٥٣٢/١، ٥٣٩، وكشاف الشافعي ٣٦٢/١، ٣٦٤، والإتصاف ٧٥/١، ٨٩، ١١٣ وما بعدها.

(٢) حديث «في كل ركعتين التحية، وكان يفرش رجله اليسرى...» أخرجه سنن (٣٥٨/١ - ط الخليل) من حديث عائشة

(٣) نهاية المحتاج ٥٢٠/١، وسبحة الطالبين ٢٦١/١، والمني ٢٢١/١

(١) القرائين للفتية لابن جزى/ ٦٩، وجواهر الإكليل ٤٨/١، وحاشية الدسوقي ٢٤٩/١

(٢) نهاية المحتاج ٥٢٠/١، ٥٢١، والمني ٥٣٢/١، ٥٣٣، ٥٣٩، والإتصاف ١١٣/٢

وذهب المالكية وهو الصحيح النصوص عليه عند الشافعية، والمذهب عند الحنابلة إلى أنه يجلس إذا صعد المنبر ليستريح، ولأنه أهدى لما يريد أن يفتحه، وفيه زيادة وفار.^(١)

حكم الجلوس بين الخطبتين ومقداره:

١٦ - ذهب الحنفية، وجمهور المالكية، والحنابلة في الصحيح من المذهب إلى أن الجلوس بين خطبتي الجمعة، والعيدين سنة، لما روي عن أبي إسحاق قال: رأيت علياً يحط على المنبر ثم يجلس حتى يخرج.

ويرى الشافعية وهو رواية عن أحمد أن الجلوس بينهما بطلان سنة شرط من شروط الخطبة، لحذر الصحيحين أنه يجوز كان يحط يوم الجمعة خطبتين مجلس بينهما.^(٢)

الجلوس بين كل ترولينين في قيام رمضان.

١٤ - صرح الحنفية بأن القسلي يخير بين كل ترولينين بين الجلوس ذكراً أو أنثى، وبين صلاح نافذة منبره، وهذا الجلوس سنة كما يفيد كلام الكنتز، ومنحبه كما صرح به في الهداية والزيلعي.^(٣)

والمذهب عند الحنابلة وهو المتبادر من كلام المالكية والشافعية، أنه يجوز أن يستريح بعد كل أربع ركعات في صلاة التراويح بجلوس يسير، فإن الحنابلة: وهو فصل أسلف، ولا بأس بتركه، ولا يندعو الإمام في الجلوس على الصحيح من المذهب عبد الحليم.^(٤)

الجلوس قبل الخطبتين وبعد الصعود إلى المنبر:
١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الخطيب يجلس إذا صعد المنبر في الجمعة، واحتفتوا في خطبة العيدين: ذهب الحنفية، وهو وجه عند كل من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجلس، لأن الجلوس لا انتظار فراغ المؤذن من الأذان في الجمعة، وهو غير مشروع في التعيدين، فلا حاجة إلى الجلوس.

(١) ابن عابدس ١/١٠٦، ومواهب الجليل ٢/١٦٩، وروضة الطالبيين ٢/٧٣، والإيضاح ٢/١٢٩، ١٣١، وكشاف القناع ٢/٥٥، والمغني ٢/٣٨٩.
(٢) حديث: «كان يحب يوم الجمعة خطبتين» أخرجه البخاري (فتح ٢/٤٠٦، ط الشافعية) ومسلم (٢/٥٨٩، ط الهجرية) من حديث عمار بن عمر.

وانظر فتح القدير ٢/٤٦، ٤٧، وابن عابدس ١/٥٤٤، ٥٦٦، والأختصار ١/٨٦، ٨٣، ٨٧، ومواهب الجليل ١/٢٩٥، ١٧١، ١٧٢، ونسوخ الفرقاني ١/٦٠، ونبذة المحتاج ١/٣١٢، ٣١٨، وروضة الطالبيين ٢/١٢٧، ٣١، ٧٣، والإيضاح ٢/٣٩٣.

(١) ابن عابدس ١/٤٧٤، وفتح القدير ١/١٠٦، ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) نبذة المحتاج ٢/١٢٥، والإيضاح ١/١٨١، وشرح منة الخليل ١/٢٠٦، مكتبة الصحاح، وأسهل المدارك ١/٣٠١، وكفلة العال ٢/٣٢١.

ميرى المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد، من الحنفية - وقيل أبو يوسف أيضا مع محمد - أنه حرام،^(١) لأرواه حديثه قال: نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن يجلس عليه.^(٢)

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جوازها، كما روي أن النبي ﷺ جلس على مرفة حرير،^(٣) وكان على سباط ابن عباس رضي الله عنهما مرفة حرير. وأيضاً روي أن أنس رضي الله تعالى عنه حشم وبسمة فجلس على وسادة حرير. ولأن الجلوس على الحرير احتضاف ونيس بنعظيم، فجرى مجرى الجلوس على سباط فيه تصاوير.^(٤)

وهذا في الخاص منه، ولم في غيره فيه تفصيل ينظر في مصطلح: (حرير).

الجلوس للأكل والشرب:

١٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يندب

(١) من عايدن ٣٣٦/٥، وهمازي، نفهية/ ١١٢، وأبو

المصنف ٣٧٥/١، وكشاف النجاشي ١٧١/٤

(٢) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير». ٤

فخره شيخزي (الفتح ٢٩١/١) - (السلعة)

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ جلس على مرفة حرير»

قال العمري: وهذا لا يثبت عن النبي ﷺ أصلاً، ولا ذكره

أحد من أرباب الحديث لا يستد صحيح ولا سنداً صحيحاً

الباقية في شرح هداية (١١٨/٩) ط دار الفكر

(٤) ابن عابدن ٢٢٩/٤

ولا خلاف بين الفقهاء أن صفة هذه الجمعة أن تكون خفيفة، ولما مقدارها فقد قيل: مقدار قراءة ثلاث آيات، وقال جماعة من الفقهاء: نعم سورة الإخلاص، وقيل: مقدار آخنة بين السجدةين لأنه فصل بين مشهتين.^(١)

الخطبة حالها:

١٧ - من خطب جائزاً: فإن كان بعدز فلا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز، لأن الصلاة يصح من أضعاف العباد زعم القيام بالخطبة أولى، وكذلك لحكم إن كان يغيب عذر في حظري العيد دون الجمعة. عند الحنفية والمالكية، والشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة لأن خطبة العيد ليست واجبة فأشبهت صلاة التنافة، ولما روي أن عثمان رضي الله عنه لما أتمن كان بخطب حالها، وفي هذه طائفة، فيحصل بينهما بسكنة.^(٢)

الجلوس على الحرير:

١٨ - اختلف الفقهاء في جواز الجلوس على

الحرير:

(١) فتح القدير ٢٩١/٢، والإسهار ٨٢/١، وابن عابدن

٥٤٤/١، ومواف الحليل ١٧٦/٢، وروضة الطالبين

٢٢١/٢، والإنصاف ٣٩٧/٢، وكشاف النجاشي ٣٩١/٢

(٢) فتح القدير ٢٩١/٢، والإختيار ٨٢/١، وروضة الطالبين

٢٧/٢، ٧٤، ونساية المحتاج ٣٠٦/٢، والإنصاف

٣٩٧/٢، وكشاف النجاشي ٣٩١/٢، والفتح ٣٠٤/٢

الجلوس للأكل والشرب وأن الشرب قائم بلا
عذر خلافاً الأولى عند جمهور الفقهاء^(١).
وأما هيئة الجلوس للأكل فقد صرح فقهاء
المذنبية والشافعية بأن أحسن الجلوس للأكل
الإفهام على التوركين ونصب الميكيتي، ثم
الجلوس على الميكيتي وظهور القدمين، ثم نصب
الرجل اليمنى، والجنوس على اليسرى^(٢).

والمنسوب عند المالكية أن يقيم ركنه اليمنى
لوضع اليسرى، وأن يجلس كالفلاة، وجنبا
رسول الله ﷺ مرة على ركنه^(٣).
أما الحنابلة فليتحسن أثناء الأكل الجلوس
على الرجل اليسرى، ونصب اليمنى أو
اليمين ويستحب للأضيف أن لا يطين الجلوس
من غير حاجة بعد الفراغ من الأكل، بل
يستأنن رب منزل ويصرفه^(٤) لقوله تعالى:

﴿وَإِذَا ضَعِفْتُمْ فَانْشَرُوا﴾^(٥)
وتعجيل ذلك في مصطلح (أكل)
الجلوس للتعزية:

٢١ - ذهب جمهور المتأخرين من الحنفية إلى أنه
لا يجلس^(١)، وأخرج الترمذي (٣٣١/٣) - الحديث
وقال: وهذا حديث عريب، ويشير واقع ليس بالقوي في
الحديث.

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يكره وضع

الجلوس من يمين الخزانة قبل وضعها:
٢٣ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يكره وضع
الجلوس من يمين الخزانة قبل وضعها:
٢٤ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يكره وضع
الجلوس من يمين الخزانة قبل وضعها:

- (١) ابن عثيمين ٢/٢٦٦، والفواصين الفقهية، ١: ١٤٢، ومجموع
المفتي ١٥٠/٣ ط ١ مطبوع في دار الفقه الإسلامي سنة ١٩٥٨،
وروضة الطالبين ١٧/٣٠٠، وكشاف القناع ٥/١٧٧.
- (٢) ابن عثيمين ١٨٩/٥ و ٢٠٩/٥، ودليل الطالبين ١٣/٢٢٢.
- (٣) الفرج الصغير ١/٥٨٦.
- (٤) كشاف القناع ٥/١٧٧، ١٧٧.
- (٥) سورة الأعراف: ٥٤.

أما الجلوس على باب دار الميت: فصرح الحنفية بأنه مكروه، لأنه عمل أهل الجاهلية وقد سمي عنه^(١).

وصرح الحنفية بجوزة حيث قاتلوا، لأناس بالجلوس قرب دار الميت لبيع الحفازة، أو يخرج ويبيعه فيحزبه، لأنه فعله السلف^(٢). وانظر مصطلح: (تعزبه).

الجلوس على القبور:

٢٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجلوس على القبور إذا كان لبس أو غاشط فلا يجوز قولاً واحداً، وختلفوا فيها إذا كان لغير ذلك.

فقال الحنفية وهو المذهب عندهم، والشافعية والحنابلة إلى أنه يكره الجلوس على القبور، لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها»^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على حجرة فحصرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر»^(٤).

يرحس الجلوس في القبية ثلاثة أيام للمرجاء في غير مسجد، أما فيه فيكره. ولا تجلس النساء قطاً.

وفي التطهيرية: لا يأتي به لأهل الميت في بيت أو المسجد والناس بأنفسهم ويعزواهم.

وقال المالكية يجوز أن يجلس الرجل للتعزية^(٥). لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت: «كنت فتل ريد من حارثة. وجمع من أبي طاب، وسداه من راحة رضي الله تعالى عنهما عنهم، جلس النبي ﷺ يعرف فيه أحزاه»^(٦).

وقد متأخرو فقهاء الحنفية بكره له الجلوس في بيته حتى يأتي إليه من يعزي، بل إذا فرغ، ورجع الناس من الذين فلبضرقوا وانتقل الناس بأموالهم، وصاحب البيت بلمره^(٧).

وإني الكراهة ذهب الشافعية والحنابلة في المذهب، والكراهة عند الشافعية تعزيبه إن لم يكن معها محدث آخر.

ونقل عن أحمد: الرخصة لأهل الميت^(٨).

(١) ابن عابدين ١/١٦١-١٦٠، وموسى الخليل ١/٢٣٠.

(٢) حديث عائشة، وما قبله وسد بين حارثة، وجمع من أبي طاب.

(٣) أخرجه البخاري (المص ١٢٦٦/٣ - ط شعبة).

(٤) ابن عابدين ١/١٦١.

(٥) روضة الطالبين ١/١١١، والأذكار ١/١٣٦، والإيضاح ٥٦٥/٢.

٥٦٥/٢.

(٦) ابن عابدين ١/١٦١.

(٧) الإيضاح ٥٦٥/٢.

(٨) حديث، لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها.

أخرجه مسلم ١/١٦١ - ط الحلبي.

(٩) ابن عابدين ١/١٦١، ورواه الطائفة ١/١٢٩/٢.

وكذلك الشافعية ١/١١١، والمغني ٥٦٥/٢.

يفصل بين الخصوم في المسجد، ففدروي أنه
عنه الصلاة والسلام قال: «إنيما بنيت المسجد
لذكر الله وللمحكمة»^(١) ولشأن يشبه على الغرباء
مكته. وكذا الخلفاء الراشدون بعده، وكان
عي رضي الله تعالى عنه له ذك في مسجد
الكوفة

وصرح المالكية بأنه إذ جلس للنفس في
المسجد، فإنه يجلس بعير يوم عيد فطر أو
أضحى، ويكره جلوسه يوم عيد، لأنه يوم فرح
وسرور. ومضافة لا يوم محاسبة. ويقر يوم
قدوم الحاج وخروجه، لأشغال الناس فيه
بنهضة القادمين،^(٢) ووداع الخارجين، ويقر يوم
لثروية ويوم عرفة.

وروي ابن حبيب عن المالكية أن القاضي
يجلس برحاب لمسجد الخارجة عنه، وأصح
صاحب حواهر الإكمال هذا، مستنداً
بقوله ﷺ: «جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم
وخصوماتكم»^(٣).

(١) حديث: «إنيما بنيت المساجد لذكر الله وللمحكمة»
قال الزيلعي في نصب الرامية ١١/ ٧٠، ط دائرة المعارف
العثمانية. وغريب هذا القطع، وأمره مسلم. ليس به
الحكم، انتهى
وبدون هذه التريفة في صحيح مسلم (١/ ٢٣٧، ط
المطبع) من حديث أنس
(٢) ابن حبان ١٤/ ٣١٠، والاختيار ٤/ ١٥٥، وحواهر
الإكمال ٢/ ١٣٢، (١٣٢/ ١٤٠)، (١٤٠/ ١٤٠)
وحديث: «جنبوا مساجدكم»...

قال الخنفة والشافعية: وإن أراد الجلوس
أثناء زيارة القبور يجلس بعيداً أو قريباً حسب
مرتبه في حال حياته.^(١) وعبدية لشافعية:
ينبغي للزائر أن يقدم من الغر بقدر ما كان يدير
من صاحبه في الحياة لوزاره.

ويسرى الطحاوي من الخنفة، ومنسب لقول
إلى أبي حنيفة وأبي يوسف، ومحمد جواز الجلوس
على القبر، وهو ما ذهب إليه المالكية أيضاً، إذ
روي أن علياً رضي الله عنه كان يتوسد القبر،
رغم عليه.^(٢)

قال الطحاوي: وتنفي النكراهة مطلقاً إذا
كان الجلوس للقراءة.^(٣)

الجلوس في المسجد للقضاء:

٢٣ - ذهب الخنفة والمالكية في الصحيح من
الذهب، والحنابلة إلى جواز جلوس القاضي في
المسجد للمحكمة، والجامع أولى، لأنه أشهر،
ويختار مسجداً في وسط البلد، لئلا يبعد على
قاصديه

والإكمال على ذلك أن رسول الله ﷺ كان

= وحديث: «لأن مجلس أحدكم على غيره...»
أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٧، ط الخليلي)
(١) ابن حبان ١٤/ ٣١٠
(٢) مرآة المجالس ٢/ ٢٥٢، وحواهر الإكمال ١/ ١٧١، ط دار
المعرفة، وابن حبان ١٤/ ٣١٠
(٣) ابن حبان ١٤/ ٣١٠، ١٠٧

والشاذلية، والحنابلة إلى أن المرأة تضرب في جميع الحدود التي فيها الضرب جالسة، لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: تضرب المرأة جالسة، والرجل قائما. ولأن المرأة عورة، وجلوسها أستر لها.

وسرى أبو يوسف وابن أبي ليلى أنها تحدد قائمة، كما نلاحظ.

وأما الرجل فلم يقل بضربه جالسا في الحدود إلا المالكية والحنابلة في رواية، لأن الله تعالى لم يأمر بالقبام، ولأنه مخلود في حد، فأشبه المرأة.^(١)

الجلوس للقبول :

٢٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب أنجلوس أثناء التبول لئلا يترشش عليه، قال ابن سمعون رضي الله عنه: من الجلوس أن يقول وأنت قائم.

وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها: «من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يقول قائما فلا تصدقوه، ما كان يقول إلا قاعدا».^(٢)

(١) ابن عابدين ١٢٧/٣ وجوه الإكمال ١/٢٩٤، والفلوحي ٢/٢٠٤، والفتي ٣١٣/٨ - ٣١٥ - ٣١٦.

(٢) حديث: من حدثكم أن رسول الله ﷺ كان يقول قائما فلا تصدقوه . . .

المعجم النسائي ١/١٦٦ ط دار الفوائد الإسلامية
والترمذي ١/١٦٧ ط مصطفى الحلبي، وابن ماجه
١/١١٢ ط عيسى الحلبي من حديث عائشة، ومسلم -

ويستحب عند الشاذلية أن يجلس القاضي في دار لا في مسجد، فيكره عندهم اتخاذ مجلسا للحكم في الأصح، صونا له عن ارتفاع الأصوات، واللخط الواقفين بمجلس القضاء عادة. ولأن القضاء قد يحضره مشرك وهو نجس بالنص.^(١)

وذكر الفقهاء لجلوس القاضي أدبا كثيرة منها:

- أن يكون مجلسه نسجيا، واسعا لئلا ينادى بضيقه الحاضرون.
- وأن يكون بنزلا، ظاهرا، ليعرف القاضي من يراه.

- وأن يكون مصونا من أذى حر ويرد ريح وغير ودخان، لانقا بالوقت من صيف وشتاء.

- وأن يسط له شيء، ولا يجلس على التراب ولا على الحصى، لأن ذلك يذهب ببيته من أعين الخصوم.^(٢)

وفي الجلوس بين يدي القاضي، والعدل بين الخصمين في مجلسه تفصيل ينظر في (قضاء).

حد المرأة وهي جالسة :

٢٤ - ذهب الحنفية - معادنا أبا يوسف - والمالكية

- المرحه ابن ماجه (١/٢٢٧ ط الحلبي) من حديث وثقة بن الأشعث موطأ، وقال أبو بصير: «استأصيف».

(١) الفلوي ٢/٢٠٤، وابن عابدين ١/٣١٠

(٢) للرواج السابقة، والفتي ١/٨٩ - ٨٨ - ٨٧

جمار

التعريف :

١- الجمار بالكسر: والحجرات جمع الجمر، ومن
معنى جمره في اللغة خضرة، فالجمر الأحجار
الصغار^(١)

٢- في الاصطلاح تطلق الجمار على معدن
أو حرات الميث للثلاث الأولى والوسطى
وجمره العفة.

والجمرات هي المواضع التي ترمى
بالحصىات، وهي حنى، والأولى منها هي التي
تلقى مسجد الحنيفة، والثا وسطى التي بينها وبين
جمرة الشفة، والأخيرة جمرة المعينة
وهي أقرب الثلاث إلى مكة فإن صاحب

مراة مؤرر^(٢) وهي - أي في رومته حائضه من
الحجر ارتفاعه نحو ثلاثة أمتار في عرض حجر
مترين أقيم على قطعة من صخرة مرتفعة عن
الأرض بمحور مرتفع ومن أسفل هذا الحائط
حوض من الماء يسلط إليه حجارة الحجرم^(٣)
ويرد في شفه الغرام بغلا عن الأرازي؛ ومن

وقال الترمذي: هذا أصح شيء في الباب،
وقال النووي في شرح مسلم: وقد روي في
المعنى أنه لا يثبت، ولكن حديث عائشة
رضي الله عنها ثابت، فلهذا قال العلماء بكونه إلا
لجدر وهي كراهة تقريه لا تحريم^(٤)

يرشد رويت الرحمة في ذلك عن عمر وعبي
وامر عمر وزيد بن ثابت يسهل بن سعد، وأنس
وأبي هريرة وعمر^(٥)

وروي حديثه أن النبي ﷺ من سبالة قوم
تبارل قائم، رواه البخاري وغيره^(٦)
وفي المسألة تعيين نظر في مصطلح (أنت)،
(أنت) (أنت).



العمري حديث عائشة حسن شيء في الباب وأصح^(٧)
وأصح الحديث^(٨) ٢٨٩٦ ط در الكتب العربي والبحر
مبارك قال: عندك صحيح على شرح التبيين، ورواه
العمري

١٠- ابن عسبر (٢٩٩: ٣٢٠). وحديث في السنن
(١٠٤: ١٠٥). وحواضر الإكمال (١٧٦: ١٧٧). والفوائد
القصية (١١١). والمناجاة (٣٨٢). ورواه الصائغ
(٢٦٦: ٢٦٧) والمصنف (٢٦٦: ٢٦٧)

١١- حديث حديثه وأن شيء ٢٧ أنى سبالة قوم يقال بالها،
أحسبه عليه شيء: صحيح البصري (٣٨٨: ٣٨٩) ط السبعة
ومسلم (٢٩٩: ٣٠٠) ط يحيى الخليل.

(١) لسان العرب... والمصباح لمير سنده عام ١٠

(٢) مر ١٠، المربعين ٣٢٨: ٣٢٩

يُدخل على حده شبهة أو يعتنه معصية، أمره الله عز وجل أن يرميه بالحجارة طردا له وقطعا لأمله. ^(١)

ورد في بعض الأحاديث أن إبليس عرض له هناك في وسوس له ليضلعه عن أداء التذات فكان يرميه كل مرة فيختسر ثم يعود ^(٢) وروى الطبراني والحاكم والبيهقي عن ابن عباس: لما أتى خليل الله المصطفى عرض له الشيطان عند حرة العقبة فرمى به سبع حصيات حتى ساق في الأرض ثم عرض له عند الحرة لشابة فرماه بسبع حصيات حتى ساق في الأرض ثم ذكر الحرة الثالثة كذلك. ^(٣)

وروي ابن إسحاق أنه: لما فرغ إبراهيم عنه الإسلام من بناء البيت الحرام جاءه جبريل عليه السلام فقال له فقف به سبيما، ثم ساق الأحاديث وفيه أنه لما دخل مي وهبط من العقبة قتلته إبليس عند حرة العقبة فقال له جبريل: كم وارمه سبع حصيات، فرماه فخاب عنه، ثم برر

حرة العقبة وهي نزل الجمار بمابلي مكة إلى الجمرة الوسطى أربعين ذراع وسعة وثلاثون ذراعاً أو ثمانين ذراعاً، ومن الحرة الوسطى إلى الحرة الثالثة وهي التي تلي مسجد من للشاة ذراع وحصة أذرع، ومن التي تلي مسجد من إلى أوسط باب مسجد الحيف ألف ذراع وثلاثون ذراعاً وواحد وعشرون ذراعاً. ^(٤)

وقال في مرة الحرميين: المسافة التي بين حرة العقبة والجمرة الوسطى ١١٦٧٧ متراً، والتي بين الجمرة الأولى والوسطى ١٥٦٤١ متراً. قال المحب الطبراني: وليس للمعروى حد معلوم غير أن كل حرة عليه أعلم، وهو عسود معلوم هناك من تحته وحوله ولا بعد عنه احتياطاً، وحده بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا في حرة العقبة فليس لها إلا وجه واحد لأنها تحت جبل.

والمقصود من رمي الحجار: التعبد لله تعالى وحده بما لا حظ للنفس فيه ^(٥) قال أبو حامد الغزالي رحمه الله تعالى في بيان أسرار أخرج من الإحياء: وأما رمي الجمار فيقصد به الانتباه للأمر إظهاراً للرق والعسودية، وتنهض الحرة الأمثل من غير حظ للنفس والعقل في ذلك. ثم يقصد به التله بإبراهيم عليه السلام حيث عرض له إبليس أنه الله تعالى في ذلك الموضع

(١) تنها التفرام بأخبار فيله الحرام ٢٩٤/١

(٢) مرة الحرميين ١٢٨/١، ١٣٨

(٣) إحياء علوم الدين ٢٧٧/١

(٤) حديث: أن إبليس عرض له هناك أي وسوس له. أخرجه أحمد (١) ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٩٥. ط دار المعارف. وصححه إسناده أحمد شافعي.

(٥) حديث: لما أتى خليل الله المصطفى عرض له الشيطان عند حرة العقبة فرمى به سبع حصيات. أخرجه البيهقي (٤) ١٥٣، ١٥٤. ط دار المعرفة: وإسناده (١) ١٩٩/١. ط دار الكتاب العربي. وقال حديث صحيح على شرط البخاري. ورواه الذهبي في أنه على شرط مسلم.

أما ثلثه فجعل تسعة وأربعون^(١)، ونصبه في مصططح: (حج، ورمي الجبل).

صفة جهاز الرمي:

٣ - يشترط في الجهاز أن تكون من حجر، وذلك عند جمهور الفقهاء (الملكية والشافعية والحنابلة)، فلا يجوز بذهب، وبفضة، وحديد، وورس، وحشب، وطين، وبذر، وتراب، ولؤلؤ، وألماس، وحصى عندهم^(٢)، لأن النبي ﷺ رمى بالحصى وأمر بالرمي بمثل حصى الخذف، فلا يتناول غيره^(٣).

وأجاز الشافعية أن تكون لجهاز من كل نوع الحجر^(٤).

أما الخفية فقد ذهبوا إلى أنه يجوز أن تكون الجمار من كل ما كان من جنس الأرض، كالبحر والندر والطين، وكل ما يجوز لتيمم به. ولا يجوز بخشب وعنبر ولؤلؤ وجواهر لأنها ليست من جنس الأرض.

(١) الاختيار ١/١٥١، ١٥٥، ابن عثيمين ٢/١٤١، والدسوقي ٢/٥٠، ونقلوه ١/١١٧، وكشف النجاء ٢/١٩٩، ٤٠٩.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٥٠، وحاشية الجعل ٢/١٧٣، وكشف النجاء ٢/٥٠، وأبني ٢/١٦١.

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ رمى بالحصى وأمر بالرمي بمثل حصى الخذف». أخرجه مسلم ٢/٩٣١-٩٣١، ط عيسى الحلبي.

(٤) حاشية الجعل ٢/١٧٣، ومبهم، ونقلوه ٢/١٤١.

نه عند الخسرة الوسطى، فقال له جبريل: كبر وأرمه، فرمه إبراهيم سبع حصيات، ثم برز له عند الجسرة السفلى، فقال له جبريل: كبر وأرمه، فرمه سبع حصيات مثل حصى الخذف، فعاب عنه إبليس^(١).

ب - الحصيات التي يرمى بها في منى، وتسمى الحصيات السبع حمرة أيضا، تسمى لكل باسم البعض^(٢).

ج - الأحجار الصغيرة التي يستحى بها، ومنه حديث: «إذا استحمر أحدكم فليؤثره»^(٣).

أحكام الإجمالي:

أولا - الجهاز بمعنى الحصيات التي يرمى بها:

٢ - رمي الجمار واجب في الحج باتفاق الفقهاء، ويجب في تركه دم^(٤).

وعدة الجمار سبعون: سبعة لرمي حمرة العقبة يوم النحر والباقي لثلاثة أيام منى كل يوم ثلاث جمرات بإحدى وعشرين، وذلك لمن لم يتعجل،

(١) مرآة الحرمين ١/١٣٧.

(٢) الدسوقي ٢/٥٠، افتح ص ١٩٩.

(٣) حديث: «أن استحمر أحدكم فليؤثر». أخرجه مسلم ٢/٩٣٢، ط عيسى الحلبي.

(٤) الاختيار ١/١٩٣، وأجمل ٢/١٧٤، وكشف النجاء ٢/٤٠٩.

مكان التغطاط الجمار :

٥ - يستحب التغطاط الجمار السبعة لرمي جمرة العقبة من مزدلفة ، أو من الطريق ، وما عدا السبعة ليس له مكان مخصوص . وقيل : يؤخذ سبعون حصاة من مزدلفة .

ولا خلاف في جواز أخذها من حيث كان ، لكنه يكره أخذها من عند الجمرة ، وصرح الحنابلة بأنه إن رمى بحجر أخذ من المرمى لم يجزه .

ويكره كذلك التغطاطها من مكان نجس .
أو أن تكون منجسة . ويكره أيضاً أن يلتقط حجراً فيكسره سبعين حجراً صغيراً .^(١)
كيفية رمي الجمار :

٦ - رمي جمرة العقبة من بطن الوادي سبعة يسبح حصيات ، فلورما دفعة واحدة كانت عن واحدة . ويكره مع كل حصاة . فإذا كان اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد الزوال يتسدى بالجمرة الأولى التي تلي مسجد الحيف ، وكذلك في اليوم الثالث والرابع إن أقام . وإن تفرأى مكة في اليوم الثالث سقط عنه رمي اليوم الرابع .^(٢) وتقصيله في مصطلح :

(١) ابن عابدين ١٨١/٢ . وحاشية الفسولي ٥٠/٢ . وحاشية القليوبي ١١٧/٢ . وكشاف النجاشي ١٩٨/٢ . والمغني ٣٢٦/٣

(٢) الاختصار ١٠٢/٢ - ١٥٥ . والسنن ٥٠/٢ . والجمل ١٧٤/٢ . وكشاف النجاشي ١٧٤/٢ . والمغني ١٥٠/٢ . ١٢٦/٣

واشترط بعض الحنفية في الجمل أن يكون رميها باستهانة ، فلا يجوز عندهم بالغير وزج والباسقوت مع أنهما من جنس الأرض لعدم حصول الاستهانة بهما .^(١)

ويجزىء مع الكراهة الرمي بالجار المتنجسة ، فإن غطها زالت النجاسة ، ولا ينحب غسلها إلا إذا كانت متنجسة بقرين .^(٢)

حجم الجمار :

٤ - ذهب المالكية والشافعية وهو المختار عند الحنفية إلى أن الجمرة تكون مقدار الباقلا ، أي قدر الفولة ، وقيل قدر الحصاة ، أو التواة ، أو الأسملة .

وهذا بيان المندوب ، ويجوز الرمي بالأكبر مع الكراهة .

وقال الحنابلة : تكون حصي الجمار أكبر من الحصص وكون البندق ، كحصص الخنفس ، فلا يجزىء صغير جداً ولا كبير . والأصل فيه حديث مسلم : « عليكم بحصى الخذف » .^(٣)

(١) حاشية ابن عابدين ١٨٠/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨١/٢ . والشرح الكبير للدردير مع حاشية الفسولي ٥٠/٢ . وكشاف النجاشي ١٩٩/٢ . والمغني ٣٢٦/٣

(٣) ابن عابدين ١٧٩/٢ . والفسولي ٥٠/٢ . وحاشية الجمل ١٧٤/٢ . وكشاف النجاشي ١٧٤/٢ . وحديث : « عليكم بحصى الخذف » بين لخرجه ٣/٣

(حج، ورمي الجمار).

ويشترط حصول الجمار في الرمي عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) وإن لم يكن فيه. إلا يشترط ذلك عند الحنفية، فلورقت على ظهر رجل أو حمل إن وقعت بنسبها بقرب الحجرة أجزاء، وإلا لم يحزى.^(١)

وقت رمي الجمار :

٧- الوقت المسموح لرمي حجرة انعنية من طلوع شمس يوم النحر إلى زوالها
ثما الجمار في الأيام الثلاث الأخرى عرفة بعد الزوال.^(٢)

وفي شروطه في الحج شروط أربعة عشر
ثاخيرها أو تركها، بعضها أو كلها تفصيل في فذاهب بنظر في مصطلح: (حج، ورمي الجمار).

جماع

انظر: وطء.



ثانيا - الجمار التي يستحب بها :

٨- ورد في الحديث : «من استحضر فليوتره»^(٣)

(١) ابن عثيمين ١/١٧٩، والديوبندي ٥٠/٢، والمحمل ١٧٣/٢. وكشاف القناع ٥٠٠/١.

(٢) ابن عثيمين ١/١٨١، وأخبار ١/١٥٤، والسيوطي ٥٢/٢، والمجلس ١/١٦٨، ١/١٧٤، وكشاف الشافعية ٥٠٨/٢.

(٣) حديث من استحضر فليوتره
لعمريه البحاري (فتح الباري ٢/٢٦٢) - طهطية
ومعه ٢١٢/١ طهطية الحنفية

يقولون: «الجماعة ستة مؤكدة، أي فعل الصلاة
جمعا بإمام ومأموم»^(١).

وقد يراد من الجماعة الاتحاد وعدم الفرقة، كما
ورد في الحديث: «الجماعة رحمة، والفرقة
عذاب»^(٢).

جماعة

الحكمم الإجمالي :

يختلف حكم الجماعة باختلاف مواضعها
كمايلي :

صلاة الجماعة :

١ - صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد اتفاقا لما
ورد في الحديث: «صلاة الجماعة تفضل صلاة
الفرد بسبع وعشرين درجة»^(٣).
واتفق الفقهاء على أن الجماعة شرط في

التمريف :

١ - الجماعة في اللغة من الجمع : والجمع تالف
الفرق ونظم الشيء بتقريب بعضه من بعض ،
يقال : جمعته فاجتمع .^(٤) والجماعة عدد من
الناس يجمعهم غرض واحد . وقد استعملوها في
غير الناس حتى قالوا : جماعة الشجر وجماعة
النبات ، وهذا المعنى تطلق على عدد كل شيء
وكثرته . والجماعة ، والجميع ، والجمعة ، والمجمع
كالجمع .^(٥)

وفي اصطلاح الفقهاء تطلق الجماعة على
عدد من الناس . يقول الكاساني : والجماعة
مأخوذ من معنى الاجتماع ، وأصل مايتحقق به
الاجتماع اثنان ، ويقول : أقل الجماعة اثنان إمام
ومأموم .^(٦)

وتطلق أيضا على فعل الصلاة مجتمعين كما

(١) الاختصار ٥٧/٦ ، والشرح الكبير للدردير ٣١٩/١ .

وجوامع الإكليل ٣٦/١ ، والفتاوي ٢٦٠/١ .

(٢) حديث : «الجماعة رحمة والفرقة عذاب» .

لمنصرجه أحمد في المسند وإسناده في عزوقه ٣٧٨/٤ .

٣٧٨ ط الكتب الإسلامي ، وابن أبي عمير في السنة

(٣) ٩٣ ط الكتب الإسلامي من حديث الثعلبان بن بشير .

قال المنطري : إسناده لا بأس به . المستزهب والمزهب

١١٩ ط عيسى الحلبي .

(٤) حديث : «صلاة الجماعة لشغل صلاة الفرد بسبع وعشرين

درجة» .

لمنصرجه الحلبي في (فتح الباري ١٣١/٢ ط السنية) .

(٥) ٤٠٠ ط عيسى الحلبي من حديث ابن عمر ونقله

البخاري .

(٦) تاج العروبي مادة : (جمع) .

(٧) للمعجم الوسيط ومن اللغة مادة : (جمع) .

(٨) الميدان ١٢٦/٦ .

فأحرق عليهم بيوتهم بالنار^(١) أما النساء ففي أدائهن للصلاة جماعة تفصيل ينظر في: (صلاة الجماعة).

وهي فرض كفاية عند الشافعية في الصحيح من المذهب^(٢).

أقل الجماعة .

٣ - اتفق الفقهاء على أن صلاة الجماعة تتعقد مانئين : إمام ومأموم . وذلك في غير الجمعة والعيدين . حديث أبي موسى مروي عن (الثنان فيما فوقهما جماعة)^(٣).

وشرط جمهور الفقهاء لانعقاد الجماعة في الحضور أن يكون الإمام والمأموم كلاهما بالغين ولو كان المأموم امرأة، فلا تتعقد بعصب في فرض لأن صلاتها فرض، وصلاة الصبي نفل . أما في التوافل فتتعقد الجماعة بصبيان، أو بالغ وعصب نفاقا .

(١) حديث - وقد صحت بالصلاة تقدم ثم أمر رجلا بصل بالناس ثم أطلق ...
أمره البخاري وضع الثاري ٢/ ٢٤٥ ط اسطنبول ومسلم ١٦١/ ٢٥١ - ١٥٢ ط حس الحلي من حديث أبي هريرة والتقدم لمن

(٢) الفلوي ١/ ٣٢١، وفي المحتج ١/ ٣١٠
(٣) حديث - الذي قايها لجماعة
أخبره ابن حنبل ١٦١/ ٣٦٦ ط حس الحلي، والبيهقي ١٦٩/ ٢٦٩ ط دار المعرفة، من حديث أبي موسى الأشعري
عنه البوصري في قروانه ١٦٩/ ١ ط دار المعرفة، وابن حجر في التلخيص السيوطي ٨١/ ٢ ط شركة الطباعة الفنية

صحة صلاة الجمعة . وهي فرض على الرجال لقادرين عليها بشروط تفصيل في موضعها، واحتلفوا في شرطتها لصحة صلاة العبدن . أما في سائر القروض، فالجمعة سنة مؤكدة عند المالكية وهو رواية عند الحنفية، لأن النبي ﷺ حكم بأفضلية صلاة الجماعة عن صلاة الفرد، ولم ينكر عن النبي ﷺ (صلية في رحلتها) ولو كانت واجبة لأكثر عليها .

وقال خنابلة وهو المختار عند الحنفية : إنها واجبة، فيأثم تركها بلا عذر ويعزر وترد شهادته . وقيل : أنها فرض كفاية في البلد بحيث يظهر الشعار في القرية فيقتل أهلها إذا تركوها^(١).

ومستدلون للوجوب بقوله تعالى : **وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طرفة عيهم معك**^(٢) فأسر بالجماعة حال الخوف ففي غيره أولس، وبما ورد في حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : ولقد هممت بالصلاة فتفام، ثم أمر رجلا بصلي بالناس، ثم انطلق برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة

(١) ابن علبدين ١/ ٣٧٩، والطحاوي عن سائر الصلاح ص ٣٨٨، وحاشية الدمشقي ١/ ٤١٩، ٤٩٦، وحاشية الفلوي ١/ ٣٢١، وفي المحتج ١/ ٣١٠، وكشاف الفخا ١/ ٤٥١، وفي لابن تيمية ٣/ ١٧٦، والإتحاف ١/ ٢٢٢

(٢) سورة التلة ١٠٣

وظاهر كلام الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى أنها تعتقد بصحير في الغرض أيضا إذا كان الإمام بالخاء^(١) وتخصيله في مصطلح: (صلاة الجماعة).

وهناك شروط لانعقاد الجماعة في الجمعة والعيدين تفصيلها في مصطلحيهما.

قتل الجماعة بالواحد :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجماعة إذا قتلوا واحد اقتض منهم جميعا . قالوا : لأن رهوق الروح لا يتجزأ ، وتشارك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم ، فيضاف إلى كل واحد منهم . قالوا : وإجماع الصحابة على ذلك . فقد روي أن امرأة بعثت مسعاه عاب عنها زوجها وترك عندها ابنه من غيرها ، فالتحذت نفسها حليلا ، فاجتمع على قتل الغلام خليل المرأة ، ورجل آخر ، والمرأة وخادمهم ، ففضعوه أعضاء ، والقوا به في بئر ثم ظهر الحادث فشاهد الناس ، فأخذ أمير اليمن خليل المرأة فاعترف ، ثم اعترف الساقون ، فكتب إلى عمر بن الخطاب فكتب إليه عمر أن أقتلهم وقال : (والله لو قتلت عليه أهل صعاء

(١) بدائع المستمع ١٥٦/١ ، والسنن ٣٢١/١ ، ومنه المستمع ١٣٠/١ ، والمجلس على شرح المصباح ٩١/٢ ، وحاشية القليوبي ، وكتاب الفناج ١١/١٥٢ ، ٤٤٢

أقتلهم جميعا)^(٢) . وكذلك قتل علي ثلاثة بواحد ، وقتل المغيرة سبعة بواحد ، ولم يذكر عليهم .

فالمراد : ولأن القتل بطريق التغالب غالب ، وانقصاص شرع لحكمة الزجر ، فيجعل كل واحد منهم كمنفرد فيجري القصاص عليهم جميعا تحقيقا لمعنى الإحياء ، ولولا ذلك للزم سد باب القصاص وفتح باب التقاضي ، إذ لا يوجد القتل من واحد غالباً .

وخالف في ذلك بعض الصحابة منهم ابن الزبير ، (دري عن ابن عباس ، وهو رواية عن أحمد^(٣)) ويظهر التفصيل في مصطلح : (قصاص) (ونواض).

القصاص من الواحد بقتل الجماعة :

٥ - إذا قتل واحد جماعة ، قتل قصاصاً اتفاق الفقهاء .^(٤) وفي وجوب شيء ، من المال مع ذلك خلاف وتفصيل ينظر في : (قصاص).

(١) الأثر : والله لو قتلت عليه أهل صعاء أقتلهم جميعاً كخبره البخاري (فتح الباري ٢٢٧/١٢ ط السنة) ومثله في النوط ٨٧١/٢ ، ج ٥ المطبعي ، واللفظ (٢) شريفي ١١٤/٦ ، ٦١٥ ، وسوابج بلبل مع النواج والإكمال ٥٤١/٦ ، ٢٢٦ ، وأسنن المطالب ١٧/٤ ، والمضي لابن قدامة ٦٧١/٧ ، ٦٧٢

(٣) ابن عابدين ٢٥٨/٥ ، وسوابج أحبل ٢٤١/٦ ، ٢٤٢ ، وأسنن المطالب ٢٦/٤ ، والمضي ١٧٢/٧

لزوم جماعة المسلمين :

٦- ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال : «اتنزم جماعة المسلمين وإمامهم» .^(١)

قال في التفتح : اختلفوا في هذا الأمر ، فقال قوم : هو للوجوب ، و لجماعة السواد الأعظم ، وقال قوم : الجماعة الصحابة ، وقال بعضهم : لجماعة أهل العلم ، قال الطبري : والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأييده ، فمن نكث عن بيعته خرج عن الجماعة .^(٢)

٧- وفي شرح الطحاوية : «تتبع أهل السنة والجماعة» ، والسنة طريقة الرسول ﷺ والجماعة جماعة المسلمين : هم الصحابة والشابكون بإحسان إلى يوم الدين^(٣) قال عليه الصلاة والسلام : «إن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين سنة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»^(٤) ، وفي رواية قالوا : من هي يا رسول

(١) حديث . اتنزم جماعة المسلمين وإمامهم

تخرجه البخاري (فتح الباري ١٤/ ٣٨ ط السلفية) ومسلم (١٤٧١/ ٣) ط عيسى الحلبي) من حديث حذيفة بن اليمان

(٢) فتح الباري ١٣/ ٣٧

(٣) طهفة الطحاوية وشرحها ص ٢٣٨

(٤) حديث : «إن هذه الأمة ستفترق حتى ثلاث . . .»

أخرج ابن جرير (٥٠٠ ط طه حوت حيد الدعاء) والطبراني

(٥٠٠ ط مصطفى الحلبي) من حديث أبي هريرة . وقال

ابن جرير . حديث حسن صحيح وبس حديث معلول

أخرج ابن جرير (٥٠٠ ط طه حوت حيد الدعاء) والحاكم .

الله؟ قال : «ما أنا عليه وأصحابي» .^(٥)

وتفصيل هذه المسائل في مصطلحات :
(إمامة كبرى ، بغى ، بيعه) .

جمع

انظر : مزدلفة .



— ١٢٨/٦ ط دار الكتاب العربي) وقال . هذه أسانيد تقام بها المجلة في تصحيح الحديث ، وولفته الذهبي

(١) حديث . وفي رواية : «ما أنا عليه وأصحابي»

أخرج الحلبي في كتاب الضعفاء (٢/ ٢٦٦ ط دار الكتب

العلمية) والطبراني في الصغير (١/ ٢٥٩ ط المطبع) وفي

إسناده جعفر بن سليمان الخزاعي ، وقال الحلبي . «لا ياتي

حسن حديثه» وأوردته الميمني في جميع الزوائد (١/ ١٨٩ ط

دار الكتاب العربي) وأورد مقالة الحلبي ثم قال . «وذكره

ابن حبان في المحذورات» .

ولكنهم اختلفوا في تحديد عدة هذه الرخصة هل هي السفر أو هي النسك؟ فذهب الحسن البصري، وابن سيرين، ومكحول، والنخعي وأبو حنيفة، وهو قول للشافعية إلى أن هذا الجمع من أجل النسك، ولهذا فلا فرق في ذلك عندهم بين المسافر والحاضر، ولا بين العرفي والمكي وغيرهم يعرفه، ولا بين المزدلف وغيره بمزدلفة.

جمع الصلوات

التعريف :

١ - الجمع عند التوقيت، وجمع انشاء إذا جاء به من هنا وهنا وضم بعضه إلى بعض^(١). والمراد بجمع الصلوات عند الفقهاء هو أداء الظهر مع العصر، والمغرب مع العشاء تقديمًا أو تأخيرًا.

الحكم التكليفي :

٢ - أجمع الفقهاء على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر في عرفات جمع تقديم في وقت الظهر، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير في مزدلفة في وقت العشاء للحاج^(٢)، لأن الرسول ﷺ فعل هذا في حجة الوداع، فعن جابر رضي الله عنه قال في صفة حجة ﷺ وقأن يظن الوادي فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئًا^(٣).

(١) لسان العرب مادة (جمع).

(٢) حبل السلام ٢/ ٢٠٠.

(٣) حديث: «قال يظن الوادي فخطب للناس ثم أذن ثم أقام، ثم صرحه مسلم (٣/ ٨٩٠ طبعي الحديث). من حديث جابر بن عبد الله.

وذهب جمهور الفقهاء (المالكية والراجح عند الشافعية والحنابلة) إلى أن الجمع يعرف بمزدلفة رخصة من أجل السفر^(٤) واحتجوا بالأحاديث الصحيحة المشهورة في الجمع في أسفار النبي ﷺ الأخرى كما يأتي.

الجمع للسفر :

٣ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء جمع تقديم، أو جمع تأخير بسبب السفر الطويل الذي تنصرف فيه الربعية ما لم يكن سفر معصية لثلاثة الآتيه :

أ - عن أنس رضي الله عنه قال : «كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٥٦، والمجموع للإمام النووي

٢٧١ / ٤ وانظر شرح المنقى من النهاج بحاشية الطلبي

١٦٣ / ٢، والمغني لابن قدامة ٢/ ٢٧١

جمع الصلوات ٣

الإقامة في أثناء إحدى الصلاتين عند التقديم بطل الجمع . ولا يشترط فيه إقامة أربعة أيام لبطالان الجمع .

ولحوال جواز الجمع في السفر أو عدمه كالآتي :-
١ - برخص الجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين :

أ - أحدهما : أن تزول عليه الشمس بالمكان الذي نزل فيه للراحة .

ثانيهما : أن ينوي لأرنحال قبل دخول وقت العصر والنزول في مكان آخر بعد غروب الشمس .

٢ - وإن نوى النزول قبل اصفرار الشمس صلى الظهر أول وقتها ، وآخر العصر وجوبا حتى ينزل ليجمعها في وقتها الاختياري ، فإن قدمها مع الظهر أجزأت ، وتذب إعادتها في وقتها عند نزوله .

٣ - وإن نوى أن نزول بعد الاصفرار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرثحل وهو مخير في العصر إن شاء قدمها مع الظهر ، وإن شاء أخرها حتى ينزل هذا إذا زالت عليه الشمس أثناء نزوله .

فإن زالت عليه الشمس أثناء سيره فأحوله هي :

١ - إن نوى النزول وقت اصفرار الشمس أو قبله أخر الظهر ، ليجمعها مع العصر جمع تأخير

الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما^(١) الحديث وفي رواية : «فإن زاعت الشمس قبل أن يرثحل صلى الظهر والعصر ثم ركع»^(٢) وفي رواية أخرى «كان ﷺ إذا كان في سفر غالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارثحل»^(٣)

ب - وعن معاذ رضي الله عنه قال : «خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا»^(٤)

أما المالكية فلا يشترط للجمع في السفر عندهم طول مسافة السفر أو قصرها ، فإذا نوى

(١) حديث : «كان رسول الله ﷺ إذا ارثحل قبل أن يربع للشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما» أخرجه البخاري وضع الحديث ٥٨٢/٦ - ٥٨٣ - ط السلفية .

وسلم ٤٨٩/٦ - ط عيسى الحلبي من حديث أنس بن مالك .

(٢) حديث : «لمن زاعت الشمس قبل أن يرثحل صلى الظهر والعصر ثم ركع»

أخرجه البخاري وضع الحديث ٥٨٢/٦ - ط السلفية .
وسلم ٤٨٩/٦ - ط عيسى الحلبي من حديث أنس كذلك .

(٣) حديث : «كان ﷺ إذا كان في سفر غالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارثحل» أخرجه البيهقي ١٦٢/٣ - ط دار المعرفه من حديث أنس وهشام بن جبر إلى الإمام عبيد ، والأربعين للمالك ومصحح الحديث وضع الباري ٥٨٣/١ - ط السلفية .

(٤) حديث : «خرجنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فكان أخرجه مسلم ٤٩٠/٦١ - ط عيسى الحلبي .

رسول الله ﷺ صلى صلاة بخبر مبقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء^(١).

ب - قوله ﷺ : « ليس في النوم تفسير إن شاء الله »^(٢) ، التفسير على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى ، فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها ، فإذا كان النعاس فليصلها عند وقتها^(٣) .

ج - واحتجوا بأن مواعيت الصلاة ثبتت بالتواتر وأحاديث الجمع أحاد فلا يجوز ترك التواتر بخبر الواحد^(٤) .

٥ - وقد اتفق القائلون بجواز الجمع بسبب السفر على أنه يجوز الجمع للمسافرين الصلاتين - الظهر والعصر أو المغرب والعشاء - في وقت الأولى منها وفي وقت الثانية كذلك .

غير أنه إن كان نازلاً في وقت الأولى فالأفضل أن يقدم الثانية في وقت الأولى ، وإن كان سائراً فيها فالأفضل أن يؤخرها إلى وقت الثانية ، ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما

وقت نزوله وجوزاً على ما قال الدسوقي وجوزاً على ما قال اللخمي .

٦ - وإن نوى لشؤل بعد المغرب جمع بينهما جمعاً صورياً ، وهو أن يصلي الظهر آخر وقت الاختياري ، والعصر أول وقت الاختياري .

هذا بالنسبة للظهر والعصر ، ومثلها المغرب والعشاء مع مراعاة ما يدخل به وقت العشاء وهو الشفق وما يخرج به وهو الفجر^(٥) .

٧ - وذهب الأوزاعي إلى جواز جمع التأخير فقط للمسافر^(٦) عملاً برواية من حديث أنس رضي الله عنه وهي قوله : « فإن زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب »^(٧) .

وذهب الحسن البصري ، والنخعي ، وابن سيرين ، ومكحول ، وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع للمسافر لا تقديم ولا تأخير ، وتكولوا ما ورد من جمعه ﷺ بأنه جمع صوري ، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها وقبل مثل ذلك في المغرب والعشاء^(٨) . واستدلوا بأدلة منها :

أ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « ما رأيت

(١) الفسوقي ٣٦٨/١ - ٣٦٩ ، والخطاب ٢/٢٥٦ .

(٢) المجموع للإمام النووي ١/٣٧٦ ، سل السلام ٢/٢٦٦ .

(٣) حديث « ومن زاعت الشمس قبل ... » سبق ترجمه ٣/٢٠٠ .

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٢٥٦ ، والمعجم ١/٣٧٣ .

(٥) والفتن لابن قدامة ٢/٢٧٦ .

(٦) بداية المجتهد ١/١٧١ .

«ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ إذا رآته الشمس وهو في المنزل (أي مكان النزول في الحرم) قدم العصر إلى وقت الظهر ويجمع بينهما في الزوال، وإذا سافر قبل الزوال أخر الظهر إلى وقت العصر ثم جمع بينهما في وقت العصر»^(١) ولأن هذا أرفق بالسافر فكان أفضل.^(٢)

أما إن كان سائرا في وقتها أو نازلا به وارد جمعها، فالأفضل تأخير الأولى منها إلى وقت الثانية، لأن وقت الثانية وقت للأولى خفيفة بخلاف العكس. ويرى الأوزاعي عدم جواز جمع التقديم

شروط صحة جمع التقديم :

١ - ذهب جمهور الفقهاء المأثورين بجواز الجمع إلى أنه يشترط لجمع التقديم أربعة شروط :

أولها : البداية بالأولى من الصلاتين كالطهر والمغرب لأن الوقت لها والثانية تبع لها والتابع لا يتقدم على متبوعه . فلو صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب لم يصح الظهر في

(١) حدث «ألا أخبركم عن صلاة رسول الله ﷺ إذا رآته الشمس وهو في المنزل (أي مكان النزول في الحرم) قدم العصر إلى وقت الظهر ويجمع بينهما في الزوال، وإذا سافر قبل الزوال أخر الظهر إلى وقت العصر ثم جمع بينهما في وقت العصر»^(١) ولأن هذا أرفق بالسافر فكان أفضل.^(٢)

(٢) سبق في كتابه ٣٤ وأخرجه البيهقي ١٦٣/٢ وأبو داود المصنف من حديث ابن عباس وهو ينفذ من شومه، بقوى وقال النووي . وحديث ابن عباس رواه البغوي بإسناد جيد له شومه .

(٣) المجموع للإمام النووي ٣٦٤/١ ، وابن أبي عمير ١٦٣/٢

الصورة الأولى ، ولا العشاء في الثانية ، وعليه أن يعيده بعد الأولى إذا أراد الجمع ثانيها : نية الجمع وحملها التفاضل أول الصلاة الأولى ويجوز في ثنائها إلى سلاهما .
ثالثها : السوالة بين الصلاتين وهي أن لا يفصل بينهما زمن طويل ، أما الفصل اليسير فلا يضر . لأن من العسير التحرك منه .

فإن أطلال الفصل بينهما بطل الجمع سواء أفرق بينهما النوم ، أم سهر ، أم شغل ، أم غير ذلك . ولرحم في الفصل اليسير ولضومل . لعرف كما هو الشأن في الأمور التي لا صبط لها في الشرع أو في اللغة كالحزب والفضير وغيرهما .

وقدر بعض الحنابلة والشافعية الفصل اليسير بقدر الإقامة . وزاد الحنابلة وفقر الوضوء .

رابعها : ديام سعه حال افتتاح الأولى والفرغ منها وافتتاح الثانية ، فإذا نوى الإقامة أثناء الصلاة الأولى ، أو وصل إلى بلدته وهو في الأولى ، أو صار مقيما بين الصلاتين انقطع الجمع لزوال سبه ، ولزمه تأخير الثانية إلى وقتها .^(١)

شروط صحة جمع التأخير :

٧ - يشترط لصحة جمع التأخير نية الجمع قبل

(١) حاشية ابن عابدين ٣٥٩/١ ، ومضى المصنف ١٦١/١ .
وتجسس للإمام النووي ٣٧٣/١ ، والمذاهب لأبي قدامة ٣٧١/٢ ، وصواعق الإكتفاء ٩١/١ ، وبيد المصنف ١٧١/١ ، وسبل السلام ١١/٢

جمع الصلوات ٨ - ٩

أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة وهو سفر قصير. (١)

وتفصيل ما يتصل بالسفر قصراً وظولاً ينظر في : (صلاة المسافر).

هذا وروى عن أحمد أن الجمع لا يجوز إلا إذا كان سائراً في وقت الأولى فيؤخر إلى وقت الثانية ثم يجمع بينهما. والرواية الثانية جواز تقديم الصلاة الثانية ليصلها مع الأولى على سبق. (٢)

الجمع للمريض :

٩ - اختلف الفقهاء في جواز الجمع للمريض فذهب المالكية والحنابلة إلى جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بسبب المرض.

واستدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مضرة وفي رواية : « من غير خوف ولا سفر ». (٣)

(١) المعبرين الفقهية ٨٧، والمغني لابن قدامة ٢/ ٣٧٣، والمبسوط للإمام النووي ١/ ٣٧٠

(٢) المبسوط للإمام النووي ١/ ٣٧٠، والمغني لابن قدامة ٢/ ١٢٢ - ١٢١

(٣) حديث : « جمع رسول الله ﷺ بين الظهر ... »

شرحه سلم ١/ ٤٩٩ - طبعه الحلبي. من حديث ابن عباس

خروج وقت الأولى يزمن لو ابتدئت فيه كانت أداء، فإن أخرها بغير نية الجمع أثم وتكون قضاء لحلول وقتها عن الفعل أو العزم.

وزاد الشافعية شرطاً آخر لجمع التأخير وهو دوام سفره إلى غمام الصلاتين، فإن أقام قبل فراغه منها أصبحت الأولى قضاء

أما الحنابلة فيشترطون استمرار السفر إلى حين دخول وقت الثانية، وعليه فلا يضر زوال السفر قبل فعل الصلاتين وبعد دخول وقت الثانية. (٤)

٨ - وقد اختلف الفقهاء في جواز الجمع في السفر القصير.

فذهب الشافعية في المراجع عندهم والحنابلة إلى أنه لا يجوز الجمع في السفر القصير، لأن الجمع رخصة ثبتت لدفع المشقة في السفر فاحتضت بالطويل كالقصر، ولأنه إخراج عبادة عن وقتها فلم يجر في السفر القصير كالغفطي في الصوم، ولأن دليل الجمع فعل النبي ﷺ والفعل لا صيغة له وإنها موقوفة عين، فلا ثبت حكمها إلا في مثلها، ولم ينقل أنه ﷺ جمع إلا في سفر طويل. وذهب الشافعية في المراجع عندهم إلى جواز الجمع في السفر القصير لأن

(٤) المراجع السابق.

والحقوا المستحاضة، ومن به سئس بول،
ومن في معناهما كالمريض بالمريض في جواز
الجمع.

والى رأي المالكية والحنابلة في جواز الجمع
للمريض ذهب جماعة من فقهاء الشافعية منهم
القاضي حسين، وابن المقرئ، والنسائي،
وابوسليمان الخطابي.

وقال الإمام النووي: هذا الوجه قوي جداً.
قال القاضي حسين: يجوز الجمع بعذر المرض
تقديمًا وتأخيرًا والأولى أن يفعل أرفقها به.

وذهب الحنفية والشافعية إلى أنه لا يجوز
الجمع سبب المرض لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ
وأن أخبار الموافقة ثابتة فلا تترك أو تخالف بأمر
محمّل وغير صريح، ولا سيما أن الرسول ﷺ
مريض أمراضاً كثيرة ولم ينقل جمعه بالمريض
صريحاً. ^(١)

الجمع للمطر، والتلج، والبرد، ونحوها:

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية
والحنابلة إلى جواز الجمع بين المغرب والعشاء
بسبب الغطر البتل للثياب والتلج والبرد لما في
الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما

وقد أجمعوا على أن الجمع لا يكون إلا بعدد
فيجمع للمرض.

وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر سهلة بنت سهيل
وممنة بنت جحش رضي الله عنهما إذا كانتا
مستحاضتين بتأخير الظهر وتعجيل العصر
والجمع بينهما بفعل واحد. ^(٢)

ثم إن هؤلاء الفقهاء فاسموا المرض على
السفر بجامع المشقة فقالوا: إن المشقة على
المريض في أفراد الصلوات أشد منها على
السافر.

لأن المالكية يرون أن الجمع المجازر بسبب
المرض هو جمع التقديم فقط فن خاف الإغناء أو
الحمى أو غيرها، وإن سئم من هذه الأمراض
وم تعبه أمداً الثانية في وقتها.

أما الحنابلة فيرون أن المريض مخير بين
التقديم والتأخير كالسافر، فإن سئم عند
الأمران فالتأخير أولى، لأن وقت الثانية وقت
للأولى خفيفة بخلاف العكس، والمرضى الميغ
لنجمع عند الحنابلة هو ما ينحط به بتكوية كل
صلاة في وقتها مشقة وضيق.

(١) حديث سهلة أم عمره أبو ذر (٣٧/١) - ط حرث جيد
البدع (١٠٠) - أحمد (١٣٩/١) - ط المكتب الإسلامي - من
حديث عائشة قال المقدري في إسناده محمد بن يسار، وقد
ختلف في الاحتجاج به.

وحديث حمدة أخرجه كذلك أبو داود (١٩٩/١) - ط حرث
جيد الدعاء (١٠٠) - الحرمني (٢٢٦/١) - ط مصطفى الحلبي.

وقال: حديث حسن صحيح

(٢) سواهر الإكليل ٩٢/١، والروايات العديدة عن ٨٧،
والجمعوع للإمام النووي ٣٨٣/٤، ومعنى المصالح
١٧٥/١، والنفي لأمر ثلاثة ٢٧٦/٢

أما الشافعية فيرون أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر كذلك بسبب المطر ونحوه، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم ذكره ولأن العلة هي وجوه المطر سواء أكان ذلك في الليل أم في النهار.

٢ - أنهم اختلفوا في حكم جمع التقديم والتأخير:

ذهب المالكية والشافعية في الجديد إلى جواز جمع التقديم فقط دون جمع التأخير لأن استدانة الطر ليست مؤكدة، فقد ينقطع المطر فيؤدي إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر.

وذهب الحنابلة إلى جواز جمع التأخير بسبب المطر كالتسفر، وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي في القديم.^(١)

٣ - يشترط المالكية والشافعية للجمع بسبب المطر البداءة بالأولى من الصلاتين ونية الجمع بينهما والمواصلة على التفصيل الذي سبق في الجمع بسبب السفر (ف/٣).

وهناك شروط أخرى اشترطها المالكية والشافعية للجمع بسبب المطر منها:

(١) بداية المجهد ١/١٧٧، وجواهر الإكليل ١/٩٢، والمجموع للإمام المنذوي ١/٣٧٨، والسراج الموهج ص ٨٣، ومعني المحتاج ١/٢٧٤، والمغني لابن قدامة ٢/٢٧٤.

قال: صلى رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً زاد مسلم ومن غير خوف ولا سفر.^(١)

قال كل من الإمام مالك والشافعي رحمهما الله: أرى ذلك بعذر المطر. ولم يأخذ الجمهور بالرواية الأخرى وهي قوله: ومن غير خوف ولا مطر لأنها تخالف رواية الجمهور.

ولأنه ثبت أن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانا يجمعان بسبب المطر.

وهو قول الفقهاء السبعة والأوزاعي.^(٢)

إلا أن الجمهور اختلفوا في مسائل منها:

١ - يرى المالكية والحنابلة أنه لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر بسبب المطر ونحوه لما روي أن نبأ سلمة بن عبد الرحمن قال: «إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء».^(٣)

ولأن المشتة في المغرب والعشاء أشد لأجل الظلمة.

(١) حديث: صلى رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر والعصر ... زاد مسلم ومن غير خوف ولا سفر. سبق ترجمته ف/٩.

(٢) جواهر الإكليل ١/٩٢، والفتاوى الفقهية ص ٨٧، والمجموع للإمام المنذوي ١/٣٧٨، ومعني المحتاج ١/٢٧٤، والمغني لابن قدامة ٢/٢٧٤.

(٣) حديث - «إن من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء» قال ابن حجر وليس له أصل وإنما ذكره طبرهاني (١/١٦٨) - ط ذكر العلامة عن ابن عمر موقوفاً عليه.

٥ - يرى الحنابلة في الواجب عندهم أنه يجوز الجمع من أجل الريح الشديدة في الليلة الباردة لأن ذلك عذر في ترك الجمعة والجماعة، لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يدي متلبيه في الليلة المطيرة، أو الليلة الباردة ذات الريح وصلوا في رحلكم^(١).

والوجه الثاني عندهم أنه لا يباح الجمع من أجل الريح، لأن المشقة فيها دون المشقة في المطر فلم يصح إلحاقها بالمطر^(٢).

أما المالكية والشافعية فلا يميزون الجمع من أجل الريح الشديدة والظلمة، لأنها كانت في زمان النبي ﷺ ولم ينقل أنه جمع من أجلها^(٣).

الجمع للخوف :

١١ - ذهب الحنابلة وبعض الشافعية وهو رواية

أ - وجود المطر في أول الصلاتين وعند السلام من الأولى وعند دخول الثانية.

ب - الرخصة خاصة بالمصلي جماعة في مسجد، فلا يجمع المصلي في بيته وهذا أحد القولين عند الحنابلة.

والأرجح عند الحنابلة : أن الرخصة عامة فلا فرق بين من يصلي جماعة في مسجد وبين غيره ممن يصلي في غير مسجد أو منفرداً، لأنه قد روي أن النبي ﷺ جمع في المطر وليس بين حجرته والمسجد شيء^(٤)، ولأن العذر إذا وجد استوى فيه وجود المشقة وغيره.

٤ - يرى المالكية وهو القول الأصح عند الحنابلة : أن الطين أو الوحل عفر يبيح الجمع كالمطر، لأنه يلوث الثياب والتعال ويتعرض الإنسان فيه للزلق وتآذي نفسه وثيابه، وهذا أعظم من البلى وإلى هذا ذهب بعض الشافعية.

ولا أن المالكية قالوا : إن اجتمع المطر والطين والظلمة، أو اثنان منها، أو انفرد المطر جاز الجمع، بخلاف انفرد الظلمة، وفي انفرد الطين فولان، والمشهور عدم الجمع.

والمعتمد عند الشافعية أنه لا يجوز الجمع بسبب الطين أو الوحل قالوا لأن ذلك كان على زمن النبي ﷺ ولم ينقل أنه جمع من أجله^(٥).

١ - ١٧٧/١، والشمس للإمام السوري ٢/ ٢٨٣، وملي المصالح ١/ ١٧٧، ونقح لاين فداة ١/ ١٧٥-١٧٦، والفروع ٢/ ٦٨.

(١) حديث: وصلوا في رحلكم، لمصرجه البخاري (فتح لباري ٢/ ١١٣ - ط السنية)، ومسلم (١/ ٤٩٤) - ط عيسى الحلبي، والنفقة لليخاري، وهو من حديث ابن عمر.

(٢) ترى اللجنة أنه في بعض البلاد تكون الريح الشديدة أعظم في المشقة من المطر وغيره، فلذلك ترى جواز الجمع لذلك.

(٣) الرجوع السابق

(٤) حديث: جمع في المطر وليس بين حجرته والمسجد شيء، انظر عليه في المسامع الحديثة التي بين أيدينا.

(٥) القدسوتي ١/ ٣٧٠، والقوانين ص ٨٧، وبداية المجتهد.

صلاتين جمع بين القرب والعشاء بجمع، التي بمردفة^(١) الحديث.

وذهب ضائفة من الفقهاء منهم - أشهب من المالكية، وابن المنذر من الشافعية، وابن سريج وابن شبرمة - إلى جواز الجمع لخاجة ما لم يتخذ ذلك عادة.

قال ابن المنذر: يجوز الجمع في الحضر من غير خوف، ولا مطر، ولا مرض. وهو وقوف جماعة من أهل الحديث لطاهر حديث ابن عباس رضي الله عنهم قال: «إن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر»^(٢) فقبل لابن عباس لم نعل ذلك قال: أراد أن لا يخرج منه. ويدروي من الآثار عن بعض الصحابة والتابعين رضي الله عنهم من أنهم كانوا يجمعون جمع الأعداء المذكورة^(٣).

جمعة

انظر: صلاة الجمعة.

(١) حديث: «سألت النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم عن صلاة الجمع فقال: «صلى بها»

(٢) حديث: «إن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر...» أخرجه مسلم.

(٣) القسرايين، تحقيق من ٨٧، وسنة المجهدة ١٧٧٧، والمعجم الكبير، سنن ١/ ٣٨٤، والمذني لابن قدامة: ٢٧٨١٢، وسبل السلام ٢٣/ ٢٢٩.

عند المالكية إلى جواز الجمع بسبب الحيف، وأما إذا لم يحدث من عباس رضي الله عنهم، وصلى رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً زاد مسلم ومن غير خوف ولا سفره^(١) وهذا يدل على أن الجمع للحوث أولى.

وذهب أكثر الشافعية وهو الرواية الأخرى للمالكية إلى عدم جواز الجمع بخوف لثبوت أحاديث الشافعية ولا يجوز مخالفتها إلا بالنسب صريح غير غافل.

وقد سبق أن الحنفية لا يجيزون الجمع لسفر ولا لظفر ولا لغيرهما من الأعذار الأخرى^(٢).

الجمع يكون سبب

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء - إلى عدم جواز الجمع لغير الأعذار المذكورة، لأن أخبار الشافعية الشاذة لا تجوز مخالفتها إلا بتدليل حاسم، ولأنه تواتر عن النبي ﷺ المبدأ فظن على وفاته الصيرت حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما رأيت النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة لغير ميقات، ولا

(١) حديث: «صلى رسول الله ﷺ بالمدينة الظهر...» أخرجه مسلم.

(٢) الثانية ابن عثيمين ٢٥٦/ ٢، والمصريح للإمام النووي ٢٨٣/ ٢، والمصنف ٥٨٦/ ٢، والفتاوى ٨٦، والفتاوى لابن قدامة ١٧٧٧١، وقلة الفروع ٧١/ ٢.

قرون يجمع، ففعلات جميعه أولى، ولأن مانت
منه لصور ومنع منه العصى، وكذلك مانت منه
لعصب يمنع منه كونه أجم أولى

٤ - أما مكسورة القرن سواء أكانت عضباء أم
قصية، فإنها تجزى، عند الحنفية إذا لم يبلغ الكسر
المشاش، فإذا بلغ الكسر المشاش فإنها لا
تجزى.

وتجزى عند المالكية إن مرى الكسر ولم
يتم، فإن كان الكسر يدمى فلا تجزى، لأنه
مرض، والمرد عدم البر، لا خصوص سبلان
الدم.

وقال الشافعية: يجوز مع كبره التضحية
بمكسورة القرن سواء أدمى قرنهما أم لا، إذ لم
يؤثر في اللحم، لأن القرن لا يتمتع به كبير
عرض، فإن أثر الكسر في اللحم فلا تجزى.

وقد اختلفت الإجراء وعدمه بالمساحة، فإن
كان الذاهب أكثر قرنهما فأبدا لا تجزى، لأن
الأكثر كالكل، ولحديث علي رضي الله تعالى
عنه قال: نهي النبي ﷺ أن يضحي بأعصب
الأذن والقرن^(١)، قال قتادة: ذكرت ذلك
لعبيد بن الحبيب فقال: العصب: الضيف أو
أكثر من ذلك.

(١) حديث: من أذبح بأعصب الأذن والقرن، أخرجه
أبو داود (٣٨٨٣) - طهروت جيد الدعاء - وتريزي
(٩٠/٩) - طهروت الحظي - واللفظ له وقال حديث
حسن صحيح وهو من حديث عن أبي طالب

والعصاء والقصاء أو العصاء هي مكسورة
لقرن بعد وجوده.

الحكم الإجمالي:

٣ - الجزاء من البقر والغنم - وهي المخلوقة بلا
قرن - تجزى في الأصحية والمهدي عند الحنفية
والمالكية وعند الحنابلة عدا ابن حامد وعند
الشافعية مع الكراهة.

وبدلل الجواز أن القرن لا يتعلق به مقصود
ولا يؤثر في اللحم ولم يرد فيه شيء - وقد روي أن
علياً رضي الله عنه سئل عن القرن فقال:
«لا يضرك، أما رسول الله ﷺ أن تستشرف
العين والأذن»^(١)

لكن ذات القرن أفضل بالتفاني، للحديث
الصحيح: «ضحى النبي ﷺ بكنتين
لأقرنين»^(٢)

وقال ابن حامد من الختابة لا تجزى إجماع
في أصحية أو هذني لأن ذهاب أكثر من نصف

(١) حديث: «لمرسا رسول الله ﷺ أن تستشرف العين
والأذن»، أخرجه أبو داود (٣٧٠٣) - طهروت جيد
الدعاء - والترمذي (٨٦/٤) - طهروت الحظي -
واللفظ له وقال حديث حسن صحيح وصححه أحمد
شافر وصححه أحمد (١٠٥٥/١) - طهروت دعاء

(٢) حديث: «ضحى النبي ﷺ بكنتين أملعت أقرنين»،
أخرجه البخاري (١٠١/٩٣) - طهروت سليمة - وروى
(٣٠/١٥٥٥) - طهروت الحظي - من حديث أنس بن مالك

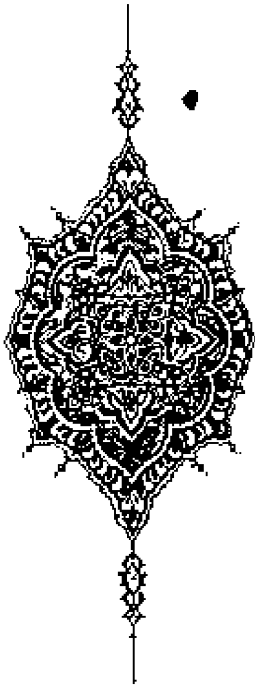
وعن الإمام أحمد روايتان فيها زاد على
الثالث.

إحدهما: إن كان دون النصف جاز واختاره
الحرقى.

والثانية: إن كان ثلث القرن فصاعد لم يجز
وإن كان أقل جاز ولا يجزى، عند الحنابلة
العصاة، وهي التي اكسر غلام قرنها.

٥ - ومستأصلة القرنين دون أن تدمى، أي
مكسورتين من أصلها، ففيها قولان عند
المالكية. قال ابن حبيب: لا تجزى، وقال ابن
المواز: تجزى، وهو المنقول عن كتاب محمد بن
الحفاس.

والمفهوم من كلام الحنابلة أنها لا تجزى،
عندهم إن لا تجزى، عندهم ما ذهب نصف
قرنها^(١)



(١) البدائع ٥/٧٦، وابن عابدين ٢٠٥/٥، وموهر الإقتضاب
٢١٩/١، واندلسي ١١٩/٧، والسرائر ٣/٢٤٠،
والمذهب ٢٤٦/١، والمجموع ١٠٦/٨، وحبذا المحتاج
١٦٨/٨، والنفسي ٥٥١/٢، ٦٦٠/٨، وشرح منسجم
الإردبات ٧٨/٢، ٧٩، والإقفاص ٣٠٨/١٩



تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الخامس عشر

[تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٢٤، وتاريخ بغداد
٨٩/ ١٠، ومعجم المؤلفين ٦/ ١٣١].

أ

ابن أبي شيبة: هو عبدالله بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي مليكة: هو عبدالله بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن بطلال: هو علي بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية (تقي الدين): هو أحمد بن

عبد الحليم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية: هو عبد السلام بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

إبراهيم الحارثي: هو إبراهيم بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

ابن أبي أوفى: ر: عبدالله بن أبي أوفى.

ابن أبي الدنيا (٢٠٨ - ٢٨١ هـ)

هو عبدالله بن محمد بن عبيد بن
سفيان بن قيس، أبو بكر، المعروف بابن أبي
الدنيا، محدث، حافظ، مشارك في أنواع من
العلوم، سمع سعيد بن سفيان الواسطي،
وخلف بن هشام البزار، وعبدالله بن خيران
صاحب المسعودي، وأبا نصر الثمار وغيرهم،
وروي عنه محمد بن خلف وكيع ومحمد بن
خلف بن المروزيان وعبدالله بن عبد الرحمن
المسكري وغيرهم.

قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي
وهو صدوق، وقال الذهبي: هو المحدث
العالم الصدوق أبو بكر.

من تصانيفه: «التهجيد وقيام الليل»،
و«مكارم الأخلاق»، و«الفرج بعد الشدة».

ابن جزي

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابن زنجويه

ابن جزي : هو محمد بن أحمد :

ابن رستم : هو إبراهيم بن رستم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر :

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

ابن الزبير : هو عبد الله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :

ابن زنجويه (١٨٠ - ٢٤٧) ، وقيل (٢٥١ هـ) :

هو عبد بن غلغل بن قتيبة بن عبد الله بن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

زنجويه ، أبواحمد ، الأزدي النسائي .

محدث ، حافظ ، روى عن عثمان بن عمر بن

ابن حجر العسقلاني :

فارس وجعفر بن عون والنضر بن شميل

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ويحيى بن حميد وسريش بن هارون وغيرهم .

وعنه أبو داود والنسائي وأبو زرعة الأدهم شفي

ابن حاكم (٤٨٤ - ٥٦٧ هـ)

وأبو حاتم وعبد الله بن أحمد وأحمد بن سفيان

وابن أبي الدنيا وغيرهم قال النسائي : ثقة ،

وقال الخطيب : كان ثقة ثباتاً حجة ، وذكره

ابن حبان في الثقات

من تصانيفه : كتاب الأموال ،

و: الترغيب والترهيب ، والأدب النبوية .

[تمهيد التهذيب ٤٨/٣ ، وتذكرة

الخلفاء ١١٨/٢ ، وشذرات الذهب

١٢٤/٢ ، والأعلام ٣١٩/٢ ، ومعجم

المؤلفين ٨٤/٨] .

هو عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف بن

مرجى بن حاكم ، أبو محمد ، الأنصاري

وفقيه . رأس المفتين في زمانه بالأندلس . ولد

في حصن يشتهر ، وسكن شاطبه وولى خطة

أنشوري لسنية . ثم قلده قضاء مرسية ،

ودرس الفقه بشاطبه .

من تصانيفه : «الجامع البسيط» شرح

المذونة ولم يكمله

[الأعلام ١٠/٤ ، ومعجم المؤلفين

١٥/٥] .

ابن سريج : هو أحمد بن عمر :

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن سباعة : هو محمد بن سباعة التميمي :

ابن العطار (٣٣٠ - ٣٩٩ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٤١

هو محمد بن أحمد بن عبيد بن سعيد ،

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

أبو عبدالله ، الأموي القرطبي ، المالكي ،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

المعروف بابن العطار . فقيه ، حافظ ، أديب ،

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

نحوي ، شاعر ، عارف بالفرائض والحساب

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

واللغة . وذكره الفقيه أبو عبدالله ابن عتاب

فقال : محل أبي عبدالله في العلم معروف ،

وهو به موصوف ، ونشد كان فقيها موثقاً ، لم

يحفظ أنه أخذ عليها أجراً ، قال ابن حبان :

ابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر :

فلم يزل ابن العطار مع خصافه مئة وصر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

أخط ، وكان يريد فقهاء وقته مع توافدهم .

ابن عباس . هو عبدالله بن عباس :

من تصانيفه : «كتاب الشروط وعملها» .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

[ترتيب الدرر ٢/ ٦٥٠ - ٦٥٦ ،

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :

والنسب ٢٦٩ ، وهدية العارفين ٥٨/ ٢ ،

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

ومعجم المؤرخين ٨/ ٢٨٧] .

ابن عبد الحكم : هو محمد بن عبدالله :

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عبد السلام : هو محمد بن عبد السلام :

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو بكر	(ملحق) تراجم الفقهاء	ابن القاسم
ابن نافع : هو عبدالله بن نافع : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢١٥	ابن القاسم : هو عبدالرحمن بن القاسم المالكى : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢	
ابن نجيم : هو زين الدين بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤	ابن قدامة : هو عبدالله بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	
ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	
ابن الهمام : هو محمد بن عبدالواحد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	ابن القاجشون : هو عبدالملك بن عبدالعزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	
ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	ابن المبارك : هو عبدالله بن المبارك : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢	
أبوالبقاء الكفوي : هو أيوب بن السيد شريف : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	ابن مسعود : هو عبدالله بن مسعود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١	
أبو بكر الباقلاني : هو محمد بن الطبيب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢	ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
أبو بكر الجصاص : هو أحمد بن علي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥	ابن المنير : هو أحمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠	
أبو بكر : هو عبدالعزيز بن جعفر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦	ابن المواز : هو محمد بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢	

أبو شور : هو إبراهيم بن خالد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

روى عنه شعبة والثوري وزيد بن سعد
وعبد الرحمن بن إسحاق المدني وغيرهم .
وذكره ابن حبان في الثقات . قال العقيلي وثقه
ابن معين . وقال ابن عدي : ليس له كثير
حديث ومالك أعلم به لأنه مدني ولم يرو عنه
شيئا . وقال النسائي : ليس بثقة .

أبو جعفر الهندواني : هو محمد بن عبد الله :
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حامد الإسفراييني : هو أحمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

[عنه تذيب التهذيب ٦/ ٤٧٢ ، وميران
الاعتدال ٢/ ٥٩١] .

أبو حامد الغزالي : هو محمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

أبو داود : هو سليمان بن الأشعث .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الحسن : هو علي بن إسرائيل :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو ذر : هو جندب بن جنادة :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو حميد الساعدي :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١

أبو الزناد : هو عبدالله بن ذكوان :
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٧

أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو سعيد الأصبغخي : هو الحسن بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبو الحويرث (؟ - ١٢٨ ، وقيل ١٣٢ هـ)

هو عبد الرحمن بن معاوية بن أخويرث ،
أبو الحويرث ، الأنصاري السرخسي المدني .

روى عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي
ذباب وعثمان بن أبي سليمان بن جهم بن
مطعم وحظفة بن قيس السرخسي وغيرهم .

أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سلمة بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

أبوسليمان الخطابي : هو محمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

أبوسليمان : هو موسى بن سليمان :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

أبو الشيماء : هو جابر بن زيد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

أبو العالية : هو رفيع بن مهران :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أبو عبيد : هو القاسم بن سلام :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو عبيدة بن الجراح :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٠٤

أبوقلابة : هو عبد الله بن زيد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو الليث السمري : هو نصر بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مرشد الغنوي (؟ - ١٢٠ هـ)
هو كنان بن الحصين بن يونس بن عمرو

أبو مرشد ، الغنوي صحابي ، من السابقين
إلى الإسلام . روى عن النبي ﷺ لا تصلوا
في القبور ولا تجلسوا عليها . روى عنه
والثقة بن الأسقع . أخى النبي ﷺ بينه وبين
عساة بن الصامت . وشهد بدر* والخندق
وأحد* والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ،
وكان شجاعاً بطلاً . طويل القامة .

[الإصابة باب الكنى ١/ ١٧٧ ،
والاستيعاب ١/ ١٧٥٤ ، وأسد الغابة
٥/ ٢٨٢ . وتهذيب التهذيب ٨/ ٤٤٨ ،
والأعلام ٦/ ٩٣]

أبو مسعود البصري : هو عتبة بن عمرو :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨

أبو المصنف (؟ - ٩٨ وقيل ١٠٨ هـ)
هو عامر بن أسامة بن عمير بن حثيف من
ناحية ، أبو المصنف . اهـ . روى عن أبيه
ومعقل بن يسار وعوف بن مالك وعائشة وابن
عساة والثقة بن الأسقع وعبد الله بن عتبة
وعمرهم . وعنه أولاده عبد الرحمن وعبد
مبشر وزيد وعبد الله بن أبي حميد الهذلي
وأبوقلابة الجرهمي وقناة وعمرهم . قال ابن
سعد : وكان ثقة . وله أحاديث .

[تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٤٦ ، والطبقات
الكرى لابن سعد ٧/ ٢١٩ .]

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٩

أبو نعيم (٢٤٦ - ٣٢٣هـ)

هو عبد الملك بن محمد بن عدي،
أبو نعيم، الجرجاني الاسترأبادي. فقيه
محدث، حافظ، أصولي. سمع علي بن
حرب وعمر بن شبة وأبريق المراتي
وغيرهم. سمع منه أبو علي الحافظ. قال
أبو الوليد حسان بن محمد: لم يكن في عصرنا
أحفظ للفقهيات، وأقاريل الصحابة
بخراسان منه، وقال أبو علي التيسابوري: ما
رأيت بخراسان بعد ابن خزيمة مثل أبي
نعيم كان يحفظ الموقوفات والمراسيل كلها كما
نحفظ نحن المسابيد. قال حمزة الشامي:
كان مقدما في الفقه وأحدث.

[البداية والنهاية ١١/١٨٣، وتذكرة
الحفاظ ٣/٨١٩، وطبقات الشافعية
٣/٣٣٥، وشذرات الذهب ٢/٢٩٩،
والأعلام ٤/٣٠٩، ومعجم المؤلفين
١٩١/٦].

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأبي المالك: هو محمد بن خليفة:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

الأشهرم: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأجهوري: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأزرقي (؟ - نحو ٢٥٠هـ)

هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن

السويد بن عقبة بن الأزرق، أبو الوليد،

الأزرقي مؤرخ، جغرافي. ياتي الأصل، من

أهل مكة.

من تصانيفه: أخبار مكة وما جاء فيها

من الآثار.

[اللباب ١/٢٧، والأنساب ١/١٨٤،

والأعلام ٧/٩٣، ومعجم المؤلفين

١٩٨/١٠].

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن راهويه

(ملحق) تراجم الفقهاء

البيهقي

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

بريدة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

البيهقي (؟ - ٢٣١هـ)

هو يوسف بن يحيى ، أبو يعقوب ، القرشي

البيهقي المصري . وروى نسبة إلى صعيد مصر . فقيه ، منافق ، صاحب الإمام الشافعي ، قدم مقامه في القدس والإفتاء بعد وفاته ، وحدث عنه وعن عبدالله بن وهب وغيرهما ، روى عنه الربيع المرادي وإبراهيم الحاربي ومحمد بن إسماعيل الترمذي وأبو حاتم وغيرهم . ولما كانت النحلة في قضية خلق القرآن أرسل إلى بغداد (في أيام الواثق) محمولاً على بغل ، مقبلاً ، وأريد منه القول بأن القرآن مخلوق ، فامتنع ، فسجن ، ومات في سجنه ببغداد . قال الإمام الشافعي ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى ، وليس أحد من أصحابي أعلم منه [طبقات الشافعية الكبرى ١/ ٢٧٥ ، والأعلام ٩/ ٣٣٨ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٣٤٢] .

البيهقي : هو أحمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧



الزمذي : هو محمد بن عيسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

ت

التمرناشي : هو محمد بن صالح :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

التونسي : هو إبراهيم بن حسن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

التائي (؟ - ٩٤٢هـ)

هو محمد بن إبراهيم بن خليل ،
أبو عبد الله ، انتتائي المصري المالكي . نسبته
إلى (تاء) من قرى التوفية بمصر . فقه ،
أصولي ، فريقي ، ولي القضاء بالديار
المصرية . أخذ عن النور السهوري والمبرهان
اللقائي وسيط بن المناريني وأحمد بن يونس
الفسنطيني وغيرهم . وعنه الشيخ الفيشي
وغيره .

ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

قال البدر القرافي : تولى القضاء ثم تركه ،
وأقبل على الاشتغال والتصنيف .

ج

جابر بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٥

الجرجاني : هو علي بن محمد الجرجاني :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

الجويني : هو عبد الله بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

من تصانيفه : دافع الجليل في شرح
مختصر الجليل في فروع الفقه المالكي ،
وهذهجة السنية في حل الإشارات السنية ،
وهشاشة على شرح المحلى ، على جمع
الجوامع ، وجواهر الدرر ، وتنوير المقالة
في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني .

[شجرة النور الزكية ٢٧٢ ، ونيل الدياج

٣٣٥ ، وهدة العارفين ٢/٢٣٦ ، والأعلام

١٩٢/٦ ، ومعجم المؤلفين ٨/١٩٤]

باسم رهب وهو ثقة إن شاء الله تعالى ، وذكره
ابن حبان في الثقات .

[تذييل التهذيب ٣٢٩/٢ ، وميزان
الاعتدال ٤٧٢/١ ، ووفيات الأعيان
٦٤/٢ ، والأعلام ١٨٥/٢] .

ح

الحاكم : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

حذيفة بن البيان .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

حرب . هو حرب بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

حرملة (١٦٦ - ٢٤٣ هـ)

هو حرملة بن يحيى بن عبدالله بن

حرملة بن عمرو بن عمرو بن أبي جهم

المصري . فقيه ، من أصحاب الشافعي .

كان حافظاً لحديث . روى عن ابن وهب

والشافعي ولازمه وأيوب بن سعيد الرومي

وبشر بن بكر ويحيى بن عبدالله وغيرهم ،

وعنه مسلم وابن ماجه وروى له النسائي

بواسطة أحمد بن أبي سلمة الطبري . ومي

وأبو دجانه أحمد بن إسماعيل وأبو حاتم

وغيرهم . وقال لعقيلي : كان أعلم الناس

الحسن بن ثواب (٢ - ٢٦٨ هـ)

هو الحسن بن ثواب ، أبو علي ، الثعلبي

الخرمي . سمع يزيد بن هارون

وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة المصري

وإبراهيم بن حمزة المدني وغيرهم ، وروى عنه

عبدالله بن محمد بن محمد بن السروزي

وإسحاق بن الصغار ويؤيد بن الحلال

وفان بن قاضي . قال لنا أبو الحسن

الدرقطني . الحسن بن ثواب الثعلبي

بخدادى ثقة .

[طبقات الخبابة ١/١٣١] .

الحسن بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

المصنف: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الفرزي: هو كتاب جليل القدر.

من تصانيفه: «مفاتيح العلوم».

[كشف الظنون ١٧٥٦/٢، ودائرة

المعارف الإسلامية ١٧/٩، والأعلام

٢٠٤/٩، ومعجم المؤلفين ٢٩/٩].

المخطاط: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

حكيم بن حزام:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٤

د

الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

خ

الخرقي: هو عمر بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

المخطاطي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخلال: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ر

الراغب: هو الحسين بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الربيع بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الخوارزمي (٢ - ٣٨٧هـ)

هو محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله،

الكاتب البلخي الخوارزمي. عالم مشارك في

علوم كثيرة، ومؤلف كتاب مسهم ألف

كتاباً موسوعياً هو «مفاتيح العلوم» قال

ربيعة الرأي : هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن :

الزعفراني (٢٤٢ - ٥١٧ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي : هو خير الدين الرمي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الروياقي : هو عبد الواحد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

ز

الزبيدي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

الزبير بن العوام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الزخشري : هو محمود بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

هو محمد بن مرزوق بن عبد الرزاق بن محمد، أبو الحسن، الزعفراني البغدادي الشافعي فقيه، محدث. تلقه عن الشيخ أبي إسحاق. روى عن أبي جعفر بن المسلمة وابن القامون وأبي الحسن بن المهدي بالله وغيرهم.

حدث عنه يوسف بن مكي، وأبو طاهر بن الخصي، وأبو طاهر السلفي، وعبد الحق البوسفي، وهبة الله بن الحسن الصائغ وغيرهم.

من تصانيفه : «تحرير أحكام الصيام»، و«مناسك الحج»، و«الضحايا».

[شذرات الذهب ٥٧/٤، وتذكرة الحفاظ ١٢٦٥/٤، وسير أعلام النبلاء ١٧١/١٩، وطبقات الشافعية ١٨٥/٤، ومعجم المؤلفين ١٢/١٣].

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

زيد بن أسلم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزبلي : هو عثمان بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السدي : هو إسماعيل بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سعد بن أبي وقاص : سعد بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن عباد (٩ - ١٤ هـ) :

هو سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبي خزيمة، أبو ثابت، الخزرجي الأنصاري صحابي، من أهل المدينة، كان سيد الخزرج وأحد الأمراء الأشراف في الجماعة والإسلام وشهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وشهد أحدا والخندق وغيرهما.

روى عن النبي ﷺ. وعنه أولاده قيس وإسحاق وسعيد، وابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وغيرهم، وذكر ابن حجر في الإصابة من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : «جزى الله عنا الأنصار خيرا لا سيما عبد الله بن عمرو بن حرام وسعد بن عباد». [الإصابة ٣٠/٢، وأسد الغابة ٢٠٤/٢، وتبذيب التهذيب ٤٧٥/٢، والأعلام ١٣٥/٣].

سعيد بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٢

سويد بن غفلة :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٢

السيوطي : هو عبد الرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشاطبي : هو القاسم بن مرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشربيني : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شرح : هو شريح بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ أبو حامد : هو أحمد بن محمد

الإسفراييني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الشيرازي : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

ص

صاحب رد المحتار : هو محمد أمين بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

صاحب الشامل : هو عبد السيد محمد بن

عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٢

صاحب الشرح الصغير : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

صاحب المغني : هو عبد الله بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب المذهب : هو إبراهيم بن علي

الشيرازي أبو اسحق :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الهداية : هو علي بن أبي بكر المرغيناني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان :

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

الطحطاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ض

ع

الضحاك : هو الضحاك بن قيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الضحاك : هو الضحاك بن مخلد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٠

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

العباس بن عبدالمطلب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالرحمن بن عوف :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبدالعزیز بن أبي سلمة :

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٣

ط

طائوس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني : هو سليمان بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبدالله بن أبي أوفى (؟ - ٨٦ وقيل ٨٨ هـ)

هو عبدالله بن أبي أوفى علفمة بن

خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعه،

أبوعمدة الأسلمي . صحابي روى عن

النبي ﷺ . وعنه إبراهيم بن عبدالرحمن

السكسكي وإبراهيم بن سلم الهجري

واسماعيل بن أبي خالد والحكم بن عتبة
وطارق بن عبد الرحمن البجلي وعطاء بن
السائب وغيرهم . شهد بيعة الرضوان . قال
عمرو بن علي : وهو آخر من مات بالكوفة
من الصحابة ، وفي كتاب الجهاد من
البخاري م يدل على أنه شهد الخندق .
[تهذيب التهذيب ١٥١/٥ ، والعلقات
الكبرى لابن سعد ٢١/٦] .

قتل عثمان رضي الله عنه قال بنو الأرقم : لا
تقيم ببلد يشتم فيه عثمان فتحولوا إلى الشام
فأسكنهم معاوية الرها .
[الإصابة ٢/٤٧٠ ، وأسد الغابة
٣/٥١٢ ، وتهذيب التهذيب ٧/١٦٩ ،
والطبقات الكبرى لابن سعد ٥٥/٦ ،
والأعلام ١١/٥] .

عراك بن مالك (؟) مات بالمدينة في زمن
يزيد بن عبد الملك

هو عراك بن مالك الغفاري الكناني
المدني . روى عن ابن عمرو وأبي هريرة
وعائشة وعروة بن الزبير وأبي بكر بن
عبد الرحمن بن الحارث وعبدالله بن عبدالله
بن عتبة والزهري وغيرهم . وعنه ابنه عيشم
وعبدالله ، وسليمان بن يسار ، والحكم بن
عتيبة ويحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم .
قال أبو زرعة والعجلي وأبو حاتم : شامي
تابع ثقة من خيال التابعين وذكره ابن حبان
في الثقات .

قال الزبير بن بكار عن محمد بن الضحاك
إن عراك كان من أشد أصحاب عمرو بن
عبد العزيز على بني مروان في انتزاع ما حازوا
من الفى . والنظام .
[تهذيب التهذيب ٧/١٧٢ ، وذكر أسماء
التابعين ومن بعدهم ١/٢٨٥] .

عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن مغفل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

الصلوي : هو علي بن أحمد المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

عبد بن خميرة الكندي (؟ - ٤٠ هـ)

هو علي بن عميرة بن فروة بن ذرارة بن
الأرقم بن النعمان بن عمرو ، أبوزرارة ،
الكندي . صحابي ، روى عن النبي ﷺ
عشرة أحاديث ، وعنه أخوه العرس بن عميرة
وابنه عدي ، وفرس بن أبي حازم ورجاء بن
حبوة وغيرهم . سكن الكوفة وانتقل إلى
حران ، ثم توفى بالكوفة . وقال ابن سعد : لما

عمرو بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

مثل علي بن زياد، ولم يكن في عصره أئقته منه
ولا أروع، ولم يكن محزون بعدد به أحدا
من علماء أفريقيا.

العز بن عبدالسلام : هو عبدالعزيز بن
عبدالسلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

[الديباج ١٩٢، وشجرة النور الزكية
٦٠، والأعلام ٣٨٩/٤، ومعجم المؤلفين
٢٩٩/٧].

عمر الدين بن عبدالسلام : هو عبدالعزيز بن
عبدالسلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عمر بن الخطاب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عطاء بن أسلم :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمرو بن حزم :
تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥

علي بن أبي طالب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمرو بن دينار :
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠

علي بن زياد (؟ - ١٨٣ هـ)

عمرو بن الشريد الثقفي (؟ - ؟)

هو عمرو بن الشريد بن سويد،
أبو الوليد، الثقفي الطائفي. تابعي، روى
عن أبيه وعن ابن عباس ومعد بن أبي
وقاص وأبي رافع وغيرهم. روى عنه
إبراهيم بن ميسرة وعبد الله بن عبد الرحمن بن
يعلى وعبد بن ميمون بن مسيكة وعمرو بن

هو علي بن زياد، أبو الحسن، التونسي
التعسبي المالكي. فقيه، حافظ، سمع من
مالك بن أنس الموطأ، وتفق عليه. وسمع
أيضا الليث والثوري وغيرهم، لم يكن في
عصره بأفريقية مثله. وسمع منه اليهون بن
واشد وأسد بن القرات ومحمود وغيرهم.
وهو أول من أدخل الموطأ للإمام مالك
للمغرب. وقال سحنون ما أنجحت أفريقيا

عمرو بن الشريد الثقفي

(ملحق) تراجم الفقهاء

قيضة بن ثؤيب

شعيب وصالح بن دينار وغيرهم. قال
العجلي: حجازي. تابعي ثقة وذكره ابن حبان
في الثقات: روى له البخاري ومسلم.
[تهذيب التهذيب ٤٨/٨، وتهذيب
الاسماء واللقبات ٢/٢٨].

اشتمل ومهر في العربية عند أبي حيان. ولد
ونشأ بالفيوم (بمصر) ورحل إلى حماء
(سورية) فكتبها. ولما رأى الملك المؤيد
إسماعيل جامع الذهبه قرره في خطبته.

من تصانيفه: «المصباح المنير»، و«ديوان
خطب»، ونشر الجران في تراجم الأعيان».
[مغنية الموعظة ٣٨٩/١، والأعلام
٢١٦/١، ومعجم المؤلفين ١٣٢/٢،
ومعجم المطبوعات ١/١٤٧٦].

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٢

عمرو بن العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٥٤

عمرو بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣١٧

عميرة البرلسي: هو أحمد عميرة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

القاضي عبد الوهاب: هو عبد الوهاب بن
علي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

القاضي عباس: هو عباس بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

ف

قيضة بن ثؤيب (١ - ٨٦هـ)

هو قبيضة بن ثؤيب بن جملحة بن
عمرو بن كليب بن أصرم بن عبد الله،
أبوسحق الخزازي. صحابي. من الفقهاء

الفيومي (؟ - توفي بعد ٧٧٠هـ)

هو أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس،
الفيومي الحميري، فقيه شافعي، لغوي.

وعبيد بن حنين وغيرهم. وحكى ابن شاهين عن ابن مبي داود أنه أول من دخل المدينة سورة من القرآن وهي سورة مريم.

[الإصابة ٢٢٥/٣، والاستيعاب ١٢٧٤/٣، وأسد الغابة ٨٩/٤، وتهذيب التهذيب ٣٥٧/٨، والأعلام ٢٧/٩].

القراقي : هو أحمد بن إدريس :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي : هو محمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القبوي : هو أحمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القمُولي (٦٥٣ - ٧٢٧هـ)

هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم بن مكي بن ياسين، أبو العباس، القرشي المخزومي القمُولي الشافعي، نسبة إلى هـمُولاه بصعيد مصر. فقيه، عارف بالأصول والعربية. وولي نيابة الأحكام والتدريس في مدن عدة، والحكم والخبرة بالقاهرة قال الكيال جعفر: قال لي - لي أربعون سنة أحكم ما وقع لي حكم غفلاً ولا مكتوب فيه خلل مني.

الوجوه. روى عن عمر بن الخطاب وعثمان ابن عفان وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وعبادة بن الصامت وعمر بن العاص وغيرهم. روى عنه ابنه إسحاق والزهري وعثمان بن إسحاق بن خوشة وعبد الله بن موهب ومكحول وأبوقلابة الجرمي وغيرهم قال الشعبي : كان أعلم الناس بقضاه زيد بن ثابت، وعنه أبو الزناد في فقهاء أهل المدينة، وكان الزهري يقول : كان من علماء هذه الأمة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

[الإصابة ٢٦٦/٣، وأسد الغابة ٨٢/٤، والاستيعاب ١٢٧٢/٣، وتهذيب التهذيب ٣٤٦/٨، والأعلام ٢٦/٩].

قتادة بن دعامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

قتادة بن النعمان (٩ - ٦٣هـ)

هو قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ سُوَادِ بْنِ ظَفَرٍ، أَبُو عَمْرٍو، الأنصاري الأوسي الظفري. صحابي بلزي، من شجعانهم، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وقال الواقدي : كانت معه يوم الفتح راية بني ظفر. روى عن النبي ﷺ. وعنه ابنه عمرو وأخوه لأمه أبوسعيد الخدري وعمود بن ليث

من تصانيفه : « البحر المحيط في شرح
الوسيط للخزالي » ، و « جواهر البحر » ،
و « البروض الزاهر فيها يحتاج إليه المسافر » ،
و « موضح الطريق » شرح الأسماء الحسنی ،
و « شرح الكافية لابن الحاجب » ، و « تفسير
ابن الخطيب » ، وله شرح الوسيط في نحو
أربعين مجلدة .

[الدرر الكافية ١ / ٣٠٤ ، والبداية
والنهاية ١٤ / ١٦١ ، والأعلام ١ / ٢١٤ ،
ومعجم المؤلفين ٢ / ١٦٠] .

القهستاني : هو محمد بن حاتم الدين :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٧

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

ل

الأنصمي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

م

المازري : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك : هو مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مالك بن الحويرث :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٧

ك

الكلساني : هو أبو بكر بن محمود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكفوي : هو أيوب بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

المؤلفون : هو علي بن محمد :

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المؤلفون : هو عبد الرحمن بن مأمون :

معن بن يزيد بن الأختس (٩ - ٥٤ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

هو معن بن يزيد بن الأختس بن حبيب ،

المحب الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

أبو سريدا ، السلمي ، صحابي من بني

مالك بن خفاف . روى عن النبي ﷺ . وعنه

أبو الجويرية الحرمي وسهيل بن خراع وعنبه بن

رافع . له مكانة عند عمرو بن لحي .

شهد بدرا ، وفتح دمشق . وكان ينزل

الكوفة ، ودخل مصر ثم سكن الشام ، وشهد

صغين مع معاوية .

محمد بن الحسن الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

[الإصابة ٤٢٩/٣ ، وأسد الغابة

٤٦٣/٤ ، والاستيعاب ١٤٤٢/٤ ، وتهذيب

التهذيب ٢٥٣/١٠ ، والأعلام ١٩٣/٨] .

محمد بن سلمة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٦

محمد بن علي بن حسين :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

المغيرة بن شعبه :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المؤلفون : هو علي بن سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المقداد بن معد يكرب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

المؤلفون : هو علي بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المقرئون (٧٦٩ - ٨٤٥ هـ)

هو أحمد بن علي بن عبد الفتاح ،

أبو العباس ، المقرئ البجلي الأصل المصري

المولود والدار . والمقرئون : نسبة خارة في

المؤلفون : هو إبراهيم بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

كان اسمها «برة» فسماها «مبحونة» بابت
بمكة قبل الهجرة، وكانت زوجة أبي رهم بن
عبدالمعزى العامري ومات عنها، فتزوجها
النبي ﷺ سنة ٧ هـ. ووت عن النبي ﷺ،
وعنها ابن أختها عبدالله بن عباس، وابن
أختها الأخرى عبدالله بن شداد وابن أختها
عبدالرحمن بن السائب الهلالي وعبدالله بن
عبدالله بن عتبة وعطاء بن يسار وغيرهم.

[الإصابة ٣٩٧/٤، وأسد الغابة
٣٧٢/٦، والاسمعي ١٩١٤/٤، وتهذيب
التهذيب ٤٥٣/١٢، والأعلام ٣٠١/٨].

ن

عليك تعرف بحارة المقارضة. مؤرخ،
محدث، مشارك في بعض العلوم، ولى حبة
القاهرة، وعرض عليه قضاء دمشق فأبى.
قال ابن العماد في شذرات الذهب: نقله
على مذهب الحنفية على جده شمس الدين
محمد بن المصانغ، ثم تحول شافعيًا بعد مدة
طويلة. وسمع من البرهان النساوري
والبرهان الأمدي والسراج البلقيني والزين
العرافى وابن مكر وغيرهم.

من تصانيفه: المواعظ والاعتبار بذكر
الخطيئة والأثام، ووشنور العقود في ذكر
النكوة ورسالة في الأوزان والأكيال،
وه السلوك في معرفة دول الملوك، ومنتخب
التذكرة.

[شذرات الذهب ٢٥٤/٧، والبدر
الطالع ٧٩/١، والضوء اللامع ٢٢١/٢،
والأعلام ١٧٢/١، ومعجم المؤلفين
١١/٢].

النخعي: هو إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

مكحول:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النراوي: هو عبدالله بن عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ميمونة بنت الحارث (? - ٥١ هـ)

هي ميمونة بنت الحارث بن حزن
الهلالية، أم المؤمنين. أنحرا امرأة تزوجها
رسول الله ﷺ وأخسر من مات من زوجاته،

هـ

و

هشام بن حكيم بن حزام (؟ - بعد ١٥ هـ)

هو هشام بن حكيم بن حزام من خويلد بن أسد بن عبد العزى، أبو عمرو، القرشي الأسدي. صحابي ابن صحابي، أسلم يوم فتح مكة. روى عن النبي ﷺ وعنه جسر بن قنبر وعروة بن الزبير وفنادة السلمي. وكان هشام من فصلاء الصحابة وخيارهم. وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا بلغه أمر يتكوه، يقول: أما ما بقيت أنا وهشام بن حكيم فلا يكون ذلك. وله غير محقق مع وإيها عياض من غنم. رآه هشام يمسح ناسا من البسط ليؤدوا الجزية، فقال: «ما هذا يا عياض؟» إن رسول الله ﷺ قال: إن الله يعذب الذين يعدون الناس في الدنيا. قال أبو نعيم: «شهد بأحدوين».

[الإصابة ٥٧١/٣، وأسد الغابة

٦٢٢/٤، وتهذيب التهذيب ٣٧/١١،

والأعلام ٨٢/٩]

وهب بن منرة (؟ - ٣٤٦ هـ)

هو وهب بن منرة بن مصرع بن حكيم، أبو الحزم، المالكي لتعني الحجازي نسبة إلى وادي الحجازة بلد بالأندلس. فقيه، محدث، حافظ، عارف بالرجال، سمع بقرطبة من ابن وضاح وعبيد الله وأحمد بن إبراهيم القرظي وأحمد بن خالد ومحمد بن قاسم وقاسم بن أصبغ وغيرهم، وحدث عنه غير واحد منهم: أبو محمد الفيلسي وعبد الرحيم بن العجوز. قال ابن فرحون: وهو إمام ثقة مأمون وإليه كانت الرحلة أيام حياته. من تصانيفه: «الفتاوى والفتاوى القدر والرواية».

[شجرة النور الزكية ٨٩، والجوم الراهرة

٣/٣١٨، والذباج ٣٤٩، والأعلام

٩/١٥٠، ومعجم المؤلفين ١٣/١٧٣].

ي

يونس بن أبي إسحاق:

تفحصت ترجمته في ج ٧ ص ٢٤٣

هشام بن عروة:

تفحصت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٢



فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٨ - ٥	نأز	١٠ - ١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : التفصيص	٢
٥	النز في اجاهنية	٣
٦	الأحكام المتعلقة بالنز	٦
٧	حكمة تشريع التفصيص وتحريم النز على طريقة الجاهلية	٩
١٠ - ٩	ثبوت	٥ - ١
٩	التعريف	١
٩	الأحكام المتعلقة بـثبوت :	
٩	ثبوت النسب	٢
٩	- ثبوت الشهرة	٣
١٠	- ثبوت الحقوق	٤
١٠	- ثبوت الحديث	٥
١٠	نفور	
	انظر : رباط	
١٠	تلج	
	انظر : مياه : نيمم	
١١ - ٢٤	نهار	٢٤ - ١
١١	التعريف	١
١١	الألفاظ ذات الصلة : الأعواك ، الزدوع	٢
١١	الأحكام المتعلقة بالنهار	٤
١١	أولا : زكاة النهار	
١١	أ- النهار التي يجب فيها الزكاة	٥
١٢	ب - نصاب النهار	٩
١٢	جـ - وقت وجوب الزكاة في النهار	٧
١٣	د - القدر الواجب في زكاة النحر	٨

المصفحة	العنوان	الفقرات
١٣	ثانيا : بيع الثمار	٩
١٣	أ - بيع الثمار قبل ظهورها .	١٠
١٣	ب - بيع الثمار بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح	١١
١٥	جـ - بيع الثمار بعد بدو الصلاح	١٢
١٥	بيع الثمار المتلاحقة الظهور	١٣
١٦	ملكية الثمار عند بيع الشجر	١٤
١٨	وضع الجوانح في الثمار المبيعة	١٧
١٩	ثالثا : رهن الثمار	١٨
٢٠	رابعا : الضبعة في الثمار	١٩
٢١	هـ - ثمر المتفوع فيه عند المشتري	٢٢
٢٢	خامسا : العمل في الأرض على جزء من الحر	٢٣
٢٣	سادسا : سرقة الثمار	٢٤
٢٥ - ٥٠	ثمن	١ - ٤٤
٢٥	التعريف	١
٢٥	الألفاظ ذات الصلة : القيمة ، السعر	٢ - ٣
٢٥	الثمن من أركان عقد البيع	٤
٢٦ - ٣٨	شروط الثمن	٥ - ٢٠
٢٦	الشرط الأول : تسمية الثمن	٦
٢٧	الشرط الثاني : كون الثمن مالا	٧
٢٨	أنواع الأموال من حيث التسمية	٨
٣٠	تعين الثمن بالتعيين	٩
٣٦	هـ يحصل به التعيين	١٢
٣٢	الشرط الثالث : أن يكون الثمن المعين مملوكا للمشتري	١٣
٣٣	الشرط الرابع : أن يكون الثمن المعين مقدور التسليم	١٤
٣٣	الشرط الخامس : معرفة القدر والموصف في الثمن	١٥

الصفحة	العنوان	الصفحات
٣٨	الحصول والتأجل في الثمن	٢١
٤٠	الاختلاف في الأجر	٢٣
٤١	اعتبار مكان العدد وزمن عند دفع الثمن للتأجل	٢٤
٤٦	زيادة الثمن والمطالبة	٢٥
٤٣	تعريف البائع في الثمن	٢٢
٤٤ - ٤٨	تسليم الثمن	٣٣ - ٤٠
٤٨	لحواله بالثمن متى تطلق حق حبس المبيع؟	٤١
٤٨	مصرفات التسليم	٤٢
٥٦	نسباً	
	انظر: استثناء بيع الوفاء	
٥١ - ٥٢	ثني	٥ - ١
٥٦	التعريف	١
٥٦	أ - الثني من الإيل	٢
٥٦	ب - الثني من البر والحموس	٢
٥٦	ج - الثني من الغشاد والممز	٢
٥٢	الانفاذ ذات الصلة : اجذع ، اخو	٣
٥٢	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٥٢ - ٥٣	نواب	١ - ٢٤
٥٣	التعريف	١
٥٣	الانفاذ ذات الصلة : الحنة الطاعة	٢
٥٣	مآبته لق والتواب من أحكام	
٥٣	أولاً : التواب من الله تعالى	٤
٥٤	- من يستحق التواب	٥
٥٥	- مآبثاب عليه وشروطه	٨
٥٧	- مآبثاب عليه الإنسان مما ليس من كسبه	
٥٧	أولاً : مما يهبه الإنسان لغيره من ثواب	١٠

الصفحة	المسؤول	الفقرات
٥٨	ثانيا : ثواب فرض الكفاية لمن لم يفعله	١٢
٥٨	ثالثا : المصائب التي تنزل بالإيمان هل يثاب عليها أم لا ؟	١٣
٥٩	تفاوت الثواب	
٥٩	أ - من حيث المشقة	١٤
٦٠	ب - تفاوت الثواب من حيث الزمان	١٥
٦٠	ج - تفاوت الثواب من حيث المكان	١٦
٦١	د - تفاوت الثواب من حيث المصلحة في الفعل	١٧
٦١	بطلان الثواب	١٨
٦١	ثانيا : الثواب في الهبة	٢١
٦٣ - ٦٤	شول	٣ - ١
٦٣	التعريف	١
٦٤	الألفاظ ذات الصلة : الهيام	٢
٦٤	الحكم الإجمالي	٣
٦٤	ثياب	
	انظر : لباس ، لبس	
٦٥ - ٦٧	ثبوة	٧ - ١
٦٥	التعريف	١
٦٥	الألفاظ ذات الصلة : الثبوة ، الإحصان	٣ - ٢
٦٥	تحقق الثبوة	٤
٦٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٦٧ - ٧٥	جائعة	١٤ - ١
٦٧	التعريف	١
٦٨	الألفاظ ذات الصلة : الأفة ، التلف	٣ - ٢
٦٨	أنواع الجائعة وأحكامها	٤
٦٩	ما يترتب على الجائعة من آثار	
٦٩	أ - أثر الجائعة في الزكاة	٥

الصفحة	المواد	الفقرات
٧٠	ب - أثر الجائحة في البيع	٦
٧٠	ما يحذر في وصي الجوائح	٧
٧٠	مقدار ما يوضع من الجائحة	٨
٧٣	أثر الجائحة في الإجارة	١١
٧٤	أثر الجائحة في الغصب	١٢
٧٤	أثر الجائحة في الوديعة	١٣
٧٤	أثر الجائحة في الصداق	١٤
	جائز	
٧٥	انظر : جوز	
٧٦ - ٨١	جائزة	١٢ - ١
٧٦	التعريف	١
٧٦ - ٧٧	الآلغاز ذات الصلة : المكافآت : الأجر ، الجزاء ، الجعل	٢ - ٥
٧٧	الحكم التكليفي	٦
٧٨	أولا : جائزة السلطان	٧
٧٩	ثانيا : جائزة النبل (الجعل)	٨
٨٢ - ٨٤	جائفة	١ - ٤
٨٢	التعريف	١
٨٢	الحكم الإجمالي	٢
	جار	
٨٤	انظر : جوار ، شفعة	
٨٤ - ٨٦	جارحة	١ - ٣
٨٤	التعريف	١
٨٤	حكم ما نغزله الجارحة	٢
٨٥	شروط الجارحة التي يحل نكل صيدها	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٨٦-٨٧	جارية	٣-١
٨٦	التعريف	١
٨٦	الألفاظ ذات الصلة : الفتاة ، الأمة	٢
٨٦	أحكام الجارية في الإطلاقات الفقهية	٣
	جاسوسة	
٨٧	انظر : تجسس	
	جلبع	
٨٧	انظر : مسجد	
٨٨-٨٩	جبار	٣-١
٨٨	التعريف	١
٨٨	الألفاظ ذات الصلة : الضمان	٢
٨٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
٨٩-٩٠	جبابة	٢٢-١
٨٩	التعريف	١
٨٩-٩٠	الألفاظ ذات الصلة : الحجاب ، الحرم ، العرافة ، الكتابة	٥-٢
٩٠	حكم الجبابة	٦
٩٠	محل الجبابة	
٩٠	أ- جبابة الزكاة	٧
٩٠	أولاً - شروط الجاهلي	
٩٠	أ- الإسلام	٨
٩١	ب- أن يكون مكلفاً	٩
٩١	ج- الكفاية	١٠
٩١	د- العلم بأحكام ما يجبي من زكاة وغيرها	١١
٩١	هـ- العدالة والأمانة	١٢
٩٢	و- كونه من غير آل البيت	١٣
٩٢	ثانياً : مقدار ما يستحقه مقابل عمله	١٤

الصفحة	العنوان	ال فقرات
٩٤	ثالثا : كيفية جباية الزكاة	١٥
٩٥	رابعا : جباية القبي	١٦
٩٥	أ- جباية الجزية	١٧
٩٦	ب- جباية الخراج	١٩
٩٧	ج- جباية عشور أهل الذمة	٢٠
٩٧	ما يشترط في جابي الخراج	٢١
٩٨	محاسبة الإمام للجيء	٢٢
٩٩-١٠١	جب	٩-١
٩٩	التعريف	١
٩٩	الألفاظ ذات الصلة : العنة ، الخصمان ، الموجء	٢-٤
١٠٠	الحكم الإجمالي	٥
١٠٠	كيفية التفريق للجب	٦
١٠١	صفة الخرف للجب	٨
١٠١	نسب ولد امرأة المجبور	٩
١٠٢-١٠٣	جبر	٥-١
١٠٢	التعريف	١
١٠٢	الحكم التكليمي	٢
١٠٢	المسح على الجبيرة	٣
١٠٢	جبر واجب الزكاة	٤
١٠٣	الجبر بالدم	٥
١٠٤-١٠٦	جبهة	٧-١
١٠٤	التعريف	١
١٠٤	الألفاظ ذات الصلة ، الجبين ، الناصية	٢-٢
١٠٤	الأحكام المتعلقة بالجبهة	
١٠٤	أولا : غسل الجبهة في الرضوء ومسحها في البسم	٤
١٠٥	ثانيا : وضع الجبهة على الأرض في السجود	٥

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٥	ثالثاً: نصيب الخبيرة	١
١٠٥	رابعاً: شعاع الخبرة	٧
١٠٦	مواطن البحث	
١١٢-١٠٦	خبرة	٨-١
١٠٦	التعريف	١
١٠٧	الأمثلة ذات الصلة: التصديق والتزويق، لعصابة	٣-٢
١٠٧	حكم المسح على الخبرة	٤
١٠٨	شروط المسح على الخبرة	٥
١٠٩	كيفية ظهور وضع الخبرة	٦
١١٠	ما ينتض المسح على الخبرة	٧
١١١	العرف بين مسح على الخبرة والمسح على الحلف	٨
١١٢	محدد	
	نظر: إنكار	
١١٣- ١١٢	الخبرة	٢-١
١١٢	التعريف	١
١١٢	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	٢
١١٣	محدد	
	نظر: إنكار	
١١٣	محدد	
	نظر: حائط	
١١٣- ١١٨	جد	١٢-١
١١٣	التعريف	١
١١٣	الأحكام المتعلقة بالجد	
١١٣	ولاية الحد في النكاح	٢
١١٤	إزات الجحد	٣
١١٤	دفعة جحد	٤

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١١٥	وعفاف الجسد	٥
١١٥	حضانة الجسد	٦
١١٦	دفع الزكاة للجسد	٧
١١٦	الفصاخر من الجسد	٨
١١٦	سرقة الجسد من مال حفيده	٩
١١٧	قذف الجسد حفيده	١٠
١١٧	شهادة الجسد لولده ولده	١١
١١٨	مرتبة الجسد في الصلاة على جنازة	١٢
١١٩ - ١٢٣	جدة	١١ - ١
١١٩	التعريف	١
١١٩	الأحكام المتعلقة بالجدة :	
١١٩	ميراث الجدة	٢
١١٩	فروض الجدة والجدات	٣
١٢٠	حجب الجدة	٤
١٢١	تحريم مكاح الجدة	٦
١٢١	تحريم الجمع بين الزوجة وجدتها	٧
١٢٢	تشبيه الزوجة بالجدة في الظهار	٨
١٢٢	حق الجدة بالحضانة	٩
١٢٢	قتل الجدة بعينها	١٠
١٢٣	استئذان الجدة في الجهاد	١١
١٢٤ - ١٢٥	جدع	٤ - ١
١٢٤	التعريف	١
١٢٤	الانقطاع ذات الصلة : المثنية	٢
١٢٤	الحكم الإجمالي ومواضع البعث	٣
١٢٥	التمثيل بالأمرى والمحاربين	٤

الصفحة	العنوان	ال فقرات
١٢٥	جدعه	
	الطر : جذع	
١٢٥	جذك	
	الطر : كذك	
١٢٨ - ١٢٦	جدل	١ - ٧
١٢٦	التعريف	١
١٢٦	الألفاظ ذات الصلة : المناظرة : المناقشة : انراء	٢ - ٤
١٢٦	الحكم التكملي للجدل	
١٢٦	الجدل المذروح	٥
١٢٧	الجدل المذموم	٦
١٢٧	أهمية احواله بالحق	٧
١٢٩ - ١٣٢	جدام	١ - ٩
١٢٩	التعريف	١
١٢٩	الألفاظ ذات الصلة : انحصار : الجهل	٢ - ٣
١٢٩	الأحكام المتعلقة بالجدام	
١٢٩	التعريف من الزوجين بسبب الخدام	٤
١٣٠	إختلاط المجدوم بالخادم	٥
١٣٢	إمامة المجدوم	٨
١٣٢	مصاحبة المجدوم	٩
١٣٣ - ١٣٥	جذع	١ - ٧
١٣٣	التعريف	١
١٣٣	الجذع من الإبل	٢
١٣٣	الجذع من البقر	٣
١٣٣	الجذع من الضأن والمعر	٤
١٣٤	الألفاظ ذات الصلة : لشي	٥
١٣٤	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	٦

الصفحة	العنوان	المفردات
١٣٥ - ١٤١	جراح	١٣ - ١
١٣٥	التعريف	١
١٣٦	الألفاظ ذات الصلة : الشحاج ، الفصا.	٢ - ٣
١٣٦	الحكم التكليفي	٤
١٣٧	نظهر الجرح	٥
١٣٨	غسل الميت المخرج	٦
١٣٩	حكم جريح المعركة	٧
١٣٩	حكم الجروح الواقعة على الرأس والوجه وبساير البدن	٨
١٤٠	جرح حيوان تعدو ذبحه	١١
١٤٠	جرح الصيد	١٢
١٤١	قتلك الصيد بالجرح	١٣
١٤١	جراد	
	انظر : اطمعة	
١٤١ - ١٤٢	جرب	١ - ٢
١٤١	التعريف	١
١٤١	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
١٤٢	جرباء	
	انظر : جرب	
١٤٢	جرح	
	انظر : جراح ، فزكية ، شهادة	
١٤٣	جرة	١ - ٢
١٤٣	التعريف	١
١٤٣	الحكم التكليفي ومواطن البحث	٢
١٤٤ - ١٤٥	جرعوق	١ - ٤
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الألفاظ ذات الصلة : الخف ، الجرب والمفدة	٢ - ٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٤	اختكم الإجمالي ومواطن البحث	١
١٤٥	جريمة	
	انظر : جنائية	
١٤٥	جراف	
	انظر : بيع الجراف	
١٤٩ - ١٤٥	جزم	١ - ١٣
١٤٥	التعريف	١
١٤٥	الألفاظ ذات الصلة :	
١٤٥	أ - العزم والتصد والتية	٢
١٤٥	ب - الحس	٣
١٤٦	ج - التعليق	٤
١٤٦	د - الزرد	٥
١٤٦	الحكم الشكلي	٦
١٤٧	أ - الإسلام والصلاة	٧
١٤٧	ب - الحج والعمرة	٨
١٤٧	ج - الصوم والاعتكاف	٩
١٤٧	د - الوصوه	١٠
١٤٨	صور مستقاة من اشتراط الجزم في الية لانعقاد العبادة	١١
١٤٩	الجزم بالصيغة في العقيد	١٣
١٤٩	جزيرة العرب	
	انظر : أرض العرب	
٢٠٧ - ١٤٩	جربة	١ - ٨٠
١٤٩	التعريف	١
١٥٢ - ١٥٣	الألفاظ ذات الصلة : أ - الغيمة ، ب - المي ، ج - الخراج ، د - العشور .	٥ - ٨
١٥٣	تاريخ تشريع الجزية في الإسلام	٩

الصفحة	العنوان	الصفحة
١٥٦	الأداة على مشروعية الجزية	١٥٦
١٥٧	الحكمة من مشروعية الجزية	١٥٧
١٥٧	١ - الجزية علامة خضوع وانقياد لحكم المسلمين	١٥٧
١٥٨	٢ - الجزية وسيلة لهداية أهل الذمة	١٥٨
١٥٩	٣ - الجزية وسيلة للتخلص من الاستعجال والاضطهاد	١٥٩
١٥٩	٤ - الجزية مورد مالي تسعين به الدولة الإسلامية في الإنفاق على المصالح العامة واحتياجات الأسلبة للمجتمع	١٥٩
١٦٠	أنواع الجزية	١٦٠
١٦٠	أولاً : الجزية الصلحية والعنصرية :	١٦٠
١٦١	الفرق بين الجزية الصلحية والجزية العنصرية	١٦١
١٦٢	ثانياً : جزية الرزق والجزية على الأموال	١٦٢
١٦٢	طبيعة الجزية	١٦٢
١٦٤	عقد الذمة	١٦٤
١٦٤	إجابة الكافر إلى عقد الذمة بالجزية .	١٦٤
١٦٥	ركنا عقد الذمة	١٦٥
١٦٦	محل الجزية	١٦٦
١٦٦	الطوائف التي تقبل منها الجزية	١٦٦
١٦٦	أهل الكتاب	١٦٦
١٦٧	أخذ الجزية من أهل الكتاب العرب	١٦٧
١٦٨	المجوس	١٦٨
١٦٩	قبول الجزية من الصابئة	١٦٩
١٧٠	أخذ الجزية من المشركين	١٧٠
١٧٣	أخذ الجزية من المرتدين	١٧٣
١٧٣	الأماكن التي يقر الكافرون فيها بالجزية	١٧٣
١٧٥	شروط من تفرض عليهم الجزية :	١٧٥
١٧٥	أولاً : البلوغ	١٧٥

الفقرات	العنوان	الصفحة
٣٧	ثانيا : العقول	١٧٧
٣٨	ثالثا : الذكورة	١٧٧
٣٩	رابعا : الحرية	١٧٧
٤٠	خاصيا : المقدرة المالية	١٧٨
٤١	سادسا : ألا يكون من الرهبان المنقطعين للعبادة في الصوامع	١٧٩
٤٢	سابعا : السلامة من المعاهات المؤمنة	١٨١
٤٣	ضبط أساء أهل الذمة وصفاتهم في ديوان	١٨٢
٤٤	مقدار الجزية	١٨٣
	استيفاء الجزية	١٨٧
٤٩	وقت استيفاء الجزية	١٨٧
٥٠	وقت وجوب الجزية	١٨٧
٥٢	تعجيل الجزية	١٨٩
٥٣	تأخير الجزية	١٨٩
٥٤	من له حق استيفاء الجزية	١٩٠
٥٥	حكم دفع الجزية إلى أنسة العدل	١٩٠
٥٥	حكم دفع الجزية إلى أنسة الخور والظلم	١٩١
٥٦	دفع الجزية إلى البغاة	١٩٢
٥٧	حكم دفع الجزية إلى المحاربين (قطاع الطرق)	١٩٣
٥٨	طرق استيفاء الجزية	١٩٣
٥٩	الطريقة الأولى : العمالة على الجزية	١٩٣
	مايراعيه العامل في جباية الجزية	١٩٣
٦٠	الرفق بأهل الذمة	١٩٣
٦١	الأموال التي تستوف منها الجزية	١٩٤
٦٢	استيفاء الجزية من ثمن الخمر والخنزير	١٩٤
٦٣	تأخيرهم إلى غلاتهم	١٩٦
٦٤	استيفاء الجزية على أقساط	١٩٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٦	كتابة عامل الجزية بواءة للمدعي	٦٥
١٩٦	التعفف عن أخذ مال ليس له أخذ	٦٦
١٩٧	الرقابة على عمال الجزية	٦٧
١٩٨	الطريقة الثانية : لاستيفاء الجزية . القبالة أو الشفيل وتسمى التضمين أو الالتزام	٦٨
١٩٩	مستقطات الجزية	٦٩
١٩٩	الأول : الإسلام	٧٠
٢٠١	الثاني : السموت	٧٢
٢٠٢	الثالث : اجتماع جزية سنتين فأكثر	٧٣
٢٠٣	الرابع : طسروه الإحصار	٧٤
٢٠٣	الخامس : الترهيب والانعزال عن الناس	٧٥
٢٠٤	السادس : الجنون	٧٦
٢٠٤	السابع : العمى والزمانة والشيخوخة	٧٧
٢٠٥	الثامن : عدم حماية أهل الذمة	٧٨
٢٠٦	التاسع : اشتراك الذميين في القتال مع المسلمين	٧٩
٢٠٧	مصارف الجزية	٨٠
٢٠٨ - ٢٣٩	جمالة	٧٣ - ١
٢٠٨	التعريف	١
٢٠٨	الألفاظ ذات الصلة : الإجارة	٢
٢٠٨	حكم الجمالة ودليل شرعيتها	٣
٢١٠	أركان الجمالة	
٢١٠	صيفة الجمالة	٤
٢١١	رد العمل المعين للجمالة	٥
٢١١	نقد الجمالة قبل تمام العمل ، هل هو لازم ؟	٦
٢١٢	المتعاقدان	
٢١٢	ما يشترط في المتعزم بالجملة	٧

المقررات	المعنوان	الصفحة
٨	ما يشترط في التعامل	٢١٢
٩	إتيناية في عقد الجمالة	٢١٢
	عمل العقد وشراطة	٢١٣
١٠ - ١٦	أنواعه	٢١٣
١٧	المشقة في العمل	٢١٤
١٨	كون العمل مباحا غير واجب على العامل	٢١٤
١٩	نافيت العمل	٢١٥
٢٠	تضمن العمل مفعلا للجماعل	٢١٦
	الجعل وما يشترط فيه	٢١٦
٢١	معلوماته	٢١٦
٢٢	ملا يشترط فيه المعلوماتية	٢١٧
٢٣	اشتراط كون الجعل حلالا ومقدورا على تسليمه	٢١٧
٢٤	تعجيل الجعل قبل تمام العمل	٢١٨
	تأخر عقد الجمالة	٢١٨
٢٥	لزوم عقد الجمالة بعد تمام العمل	٢١٨
٢٦	صفة يد العامل على مال الجماعل	٢١٨
٢٧	التفقة على انقال وعرفي يد العامل	٢١٩
٣٠	حبس المال المردود عن الجماعل لاستنفاء التفقة	٢٢٠
	استحقاق الجعل وشراطة	٢٢٠
٣١	الإذن في العمل بجعل	٢٢٠
٣٣	الإذن في العمل بدون جعل	٢٢١
٣٤	سماع الإذن بالعمل والعلم به	٢٢١
٣٥	تخصيص الإذن واجعل بتخصص معين	٢٢٢
٣٦	تخصيص الإذن والجماعل بمكان معين	٢٢٣
٣٨	الدلالة على انقال الضائع وإلغائه	٢٢٣
٣٩	الفراغ من العمل والتسليم للجماعل	٢٢٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٦	تعديل التوزيع لجاعل	٤٢
٢٢٦	مشاركة العامل في العمل وأثرها في استحقاق الجعل	٤٣
٢٢٨	استحقاق الجعل في تعاقد الفسولي والنائب	٤٨
٢٢٩	تغير الجاعل الجعل بالزيادة أو نقص أو تبديل وما يترتب عليه	٥٠
٢٣٠	زيادة نجاعل في الجعل أو نقصه	٥٢
٢٣٠	ما يستحقه العامل عند تلف الجعل المعين	٥٣
٢٣١	حس التعاقد عليه لاستبعاد الجعل	٥٤
٢٣١	قدور الجعل المستحق شرطاً وشريعاً	٥٥
٢٣٢	ما يستحقه العامل في حالة فساد الجعل	٥٧
٢٣٣	اختلاف المتعاقدين وتنازعهما	
٢٣٣	أ- في سماع الإدعي بالعمل أو العنصر به	٥٩
٢٣٣	ب- اشتراط الجعل في العقد	٦٠
٢٣٣	ج- في وقوع العمل من العامل	٦١
٢٣٣	د- في قدر الجعل وجسه وصفه	٦٢
٢٣٤	هـ- في قدر العمل لشروط في العقد	٦٣
٢٣٤	و- في نوع العمل وعين الحدود	٦٤
٢٣٥	تختلف العامل والمشارك له	٦٥
٢٣٥	انحلال عقد الجماعة	
٢٣٥	أولاً : فسخه وأسبابه	٦٦
٢٣٦	ثانياً : انفساخه وأسبابه	٦٧
٢٣٦	ثالثاً : الفوائد المترتبة على فسخ عقد الجماعة	
٢٣٦	- قبل الشروع في العمل	٦٨
٢٣٦	- بعد الشروع في العمل	٦٩
٢٣٧	ما يترتب على فسخ العقد بعين العدد الأخرى	٧١
٢٣٨	ما يترتب على فسخ عقد الجماعة	٧٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٣٩	حكم عمل العامل بعد الفسخ	٧٣
٢٤٠ - ٢٤١	جماعة	١ - ١
٢٤٠	التعريف	١
٢٤٠	الألفاظ ذات الصلة : التعيم ، الحديبية	٢ - ٣
٢٤٠	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	١
٢٤١	جعل	
	أظن : جمالة .	
٢٤٢ - ٢٤٩	جسد	١ - ١٤
٢٤٢	لتعريف	١
٢٤٢	الألفاظ ذات الصلة : الضرب ، الرجم	٢ - ٣
٢٤٢	الحكم التكليفي	٤
٢٤٢	نوت الجسد	٥
٢٤٣	الجسد في حد الزنا	٦
٢٤٥	الجسد في حد القذف	٨
٢٤٥	الجسد في حد شرب الخمر	٩
٢٤٦	الجسد في التعزير	١٠
٢٤٧	كيفية الجسد	١١
٢٤٧	لاعضء التي لا تجسد	١٢
٢٤٨	تأخير الجسد لعذر	١٣
٢٤٨	القصاص جلدًا	١٤
٢٤٩ - ٢٦٠	جسد	١ - ٢٠
٢٤٩	التعريف	١
٢٤٩ - ٢٥٠	الألفاظ ذات الصلة : الأديم ، الإهاب ، الفرو ، المسك	٢ - ٥
٢٥١	الحكم التكليفي	
٢٥١	أولاً : من جلد المصحف	٦
٢٥١	ثانياً : ثعلب جلد الفروع بمحل الطهارة	٧

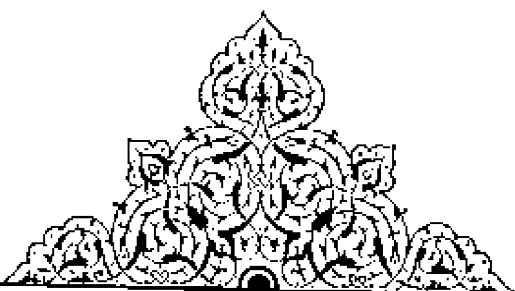
الصفحة	الموضوع	الانقرات
٢٥١	ثالثاً: فتهاية الحلد بالفتاة	٨
٢٥٢	رابعاً: بيع الطيران الذي لا يؤكل لأخذ حلد	٩
٢٥٢	خامساً: تطهير الجسد بالدماغ	١٠
٢٥٢	سادساً: الاستحجام ما جاء	١١
٢٥٤	سابعاً: طهارة الشعر على الجلد	١٢
٢٥٥	ثامناً: أكل الجاء	١٣
٢٥٥	ثامناً: نيس الجلد وسنعه	١٤
٢٥٧	عاشراً: ترح اللابس الجلدية لشهيد	١٥
٢٥٧	حادي عشر: بيع حلد لأضحية	١٦
٢٥٧	ثاني عشر: انعمه في الجلد	١٧
٢٥٨	ثالث عشر: الإحارة عن سلع حيوان بجند	١٨
٢٥٨	رابع عشر: صباك الجلد	١٩
٢٥٩	خامس عشر: اقطع بركة الحلد	٢٠
٢٦٠	جسد	
	انظر: جنوس	
٢٦٠ - ٢٦٢	جلالة	٦٠ - ٦١
٢٦٠	التعريف	٦١
٢٦١	الحكم التكليف	٦٢
٢٦١	زوان الكراهة بالخيس	٦٣
٢٦٢	زكوت الجلاله	٦٤
٢٦٢	سوز الجلاله	٦٥
٢٦٢	الاضحية بالجلاله	٦٦
٢٦٢ - ٢٧٥	جلوس	٦٥ - ٦٥
٢٦٢	التعريف	٦٦
٢٦٢ - ٢٦٣	الافتقادات الفصله (العود، لاحتواء، الافتراض، التورك	٦٧ - ٥
٢٦٤	حكمه تتعلق بالجلوس	

الصفحة	العنوان	المقررات
٢٦٤	أداء الأذان والإقامة جالسا	٦
٢٦٤	جلوس المؤذن بين الأذان والإقامة	٧
٢٦٥	الجلوس على نحية المسجد	٨
٢٦٥	الجلوس عند العجز عن القيام في الصلاة	٩
٢٦٦	الجلوس بين السجدين	١١
٢٦٦	جلسة الاستراحة	١٢
٢٦٧	الجلوس في التشهد	١٣
٢٦٩	الجلوس بين كل ترخينتين في قيام رمضان	١٤
٢٦٩	الجلوس قبل الحطبتين وبعد الصعود إلى المنبر	١٥
٢٦٩	حكم الجلوس بين الخطبتين ومقداره	١٦
٢٧٠	الخطبة جالسا	١٧
٢٧٠	الجلوس على الحزير	١٨
٢٧٠	الجنوس للأكل والشرب	١٩
٢٧١	جلوس من يتبع اجتنازه قبل وضعها	٢٠
٢٧١	الجنوس للتنزية	٢١
٢٧٢	الجنوس على القبر	٢٢
٢٧٣	الجلوس في المسجد للتقضاء	٢٣
٢٧٤	حد المرأة وهي جالسة	٢٤
٢٧٤	الجلوس لتبديل	٢٥
٢٧٤ - ٢٧٩	جمار	٢٨ - ٢٩
٢٧٥	التعريف	١
٢٧٧	الحكم الإجمالي	
٢٧٧	أولاً: الجهر بمعنى الحصى التي يرمى بها	٢
٢٧٧	صفة جمار الرمي	٣
٢٧٨	حجم الجمار	٤
٢٧٨	مكان انقضاء الجمار	٥

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٢٧٨	كيفية رمي الجمار	٦
٢٧٩	وقت رمي الجمار	٧
٢٧٩	ثانياً : الجمار التي يستجنى بها	٨
٢٧٩	جماع	
	انظر : وطء	
٢٨٠ - ٢٨٣	جماعة	٧ - ١
٢٨٠	التعريف	١
٢٨٠	الحكم الإجمالي	
٢٨٠	مدالة الجماعة	٢
٢٨١	أقل الجماعة	٣
٢٨٢	قتل الجماعة مانوحاً	٤
٢٨٢	انقصاص من الواحد يقتل الجماعة	٥
٢٨٣	لرؤم جماعة المستمعين	٦
٢٨٣	جمع	
	انظر : مدونة	
٢٨٤ - ٢٩٢	جميع الصلوات	١٢ - ١
٢٨٤	التعريف	١
٢٨٤	الحكم التكليفي	٢
٢٨٤	الجمع للسفر	٣
٢٨٧	شروط صحة جمع التقديم	٦
٢٨٧	شروط صحة جمع التأخير	٧
٢٨٨	الجمع للمريض	٩
٢٨٩	الجمع للمطر، الثلج، والدم، ونحوها	١٠
٢٩١	الجمع للحرف	١١
٢٩٢	الجمع بدون سبب	١٢

الصفحة	العنوان	المقررات
٢٩٢	جمعة	
	انتظر : صلاة الجمعة	
٢٩٣ - ٢٩٥	جمعة	١ - ٥
٢٩٣	التعريف	١
٢٩٣	الألفاظ ذات الصلة : القصبة والمصية	٢
٢٩٤	الحكم الإجمالي	٣





تم بحمد الله الجزء الخامس عشر من الموسوعة الفقهية
وبلغ الجزء السادس عشر، وأوله بحث «جنائز»

